

دراسات

(سياسية - اقتصادية - فكرية)

قامشلو - ٢٠٢٠

مركز الفرات للدراسات

تتم المراسلات باسم هيئة التحرير على البريد الإلكتروني:

alfiratn@gmail.com

ولزيارة الموقع الإلكتروني للمركز: www.firatn.com

حقوق النشر محفوظة – لمركز الفرات للدراسات ٢٠٢٠

الفهرس

مقدمة ٥

الفصل الأول - دراسات تحليلية ٩

تركيا من "صفر مشاكل" إلى مشكلة عالمية..... ٩

أمريكا والصين ملفات ساخنة وحرب باردة ١٧

اتفاقيات حدود البحار .. بين تطبيق القواعد المقررة قديماً والمفروضة حديثاً..... ٣٩

الكرهية العرقية ضد الكرد السوريين في الخطابين (الإعلامي والسياسي) المعارض ٧٧

تحليل الواقع المعيشي في شمال شرق سوريا..... ١٠٢

عقود النفط مع الشركات الأجنبية مبرراتها وسلباتها..... ١١٢

دراسة تحليلية في أسباب تهاوي سعر صرف الليرة السورية ١٢٤

الفصل الثاني - قضايا راهنة ١٤٥

أربعة تحركاتٍ روسية جديدة، لكسب المزيد وتعزيز الثقة في المعادلة السورية ١٤٥

بعد ليبيا؛ الوجهة "أذربيجان"، محطة تركيا الجديدة للفصائل السورية الموالية لها..... ١٥٠

اللاعب الخفي في الازمة السورية ١٥٤

جو بايدن... عودة السياسات الأمريكية التقليدية إلى الواجهة..... ١٥٩

روسيا واستراتيجية الحسم العسكري في ادلب ١٧٠

شمال وشرق سوريا... بين المنظور الدولي والتحديات الإقليمية..... ١٧٤

في شمال وشرق سوريا الخطر الحقيقي لا يزال قائماً وينمو بسرعة..... ١٨١

كيف ينتخب الأمريكيون رئيسهم؟؟.. "جولة في أروقة القرار الأمريكي" ١٨٧

- لماذا تخشى تركيا حقبة الإدارة الأمريكية القادمة؟ ١٩٤
- ناغورني قره باغ: صراع قومي أم استراتيجيات إقليمية ودولية ١٩٨
- هل الضغط الأمريكي الأقصى ضدّ إيران وُلد انفجار مرفأ بيروت؟ ٢٠٢
- وضع إيران في الداخل والمنطقة.. تأزّم متزايد ولا حلول في الأفق ٢٠٦
- إيران وضرورة إعادة الحسابات ٢١٥

مقدمة

تعدّ مراكز الأبحاث والدراسات، إحدى أهم الركائز القويمة في مختلف دول العالم، وهي واحدة من أهم دعائم بناء السياسات، والاستراتيجيات في الدول المتقدمة على وجه الخصوص فضلاً عن أدوارها شبه المباشرة في عملية صناعة القرار، واتخاذها في مراحل لاحقة. وبذلك فهي تؤدي دوراً ريادياً في تقديم الطروحات الاستراتيجية، وتقدم لمشاريع قد تشكل الأساس لقرارات حيوية وسيادية بالنسبة للدول أو المؤسسات الرئيسية العاملة فيها. وهي في ذلك تقدم التحليلات، والرؤى المرتكزة على أسس علمية حقيقية لدوائر صنع القرار، ورسم السياسات بمستوياتها المختلفة. كما تساهم في تقييم مسار تلك السياسات، من خلال معالجة جوانب القصور والضعف، بوعي ومعرفة علمية، مع تركيزها على تقديم رؤية علمية، ودقيقة تنتظم في سياقها المعلومات، والبيانات المرتبطة بمختلف القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

انطلاقاً من ذلك فقد باتت مراكز الدراسات، والأبحاث واحدة من مؤشرات قياس التطور والتقدم في مختلف الدول من خلال تجسيدها لمناولة القضايا المجتمعية، والسياسية، والاستراتيجية من منظور معرفي وتحليلي متكامل بهدف ربط مشاريع القرارات، وآليات صناعتهما بالبنى المجتمعية، وبالوقائع والسياسات الاستراتيجية سواء على صعيد الدولة نفسها أو على الصعيد العالمي. فغالباً ما تضطلع هذه المراكز بأدوار فعلية في دراسة، وتحليل القضايا، والمشكلات داخل المجتمعات سواء تلك المرتبطة بالسياسات الداخلية أو الخارجية، والتي تحتاج إلى حلول أو إلى بناء رؤى علمية تمهد لأرضية سليمة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

وحيث يتداخل المشهد السياسي، والاقتصادي العالمي بصورة معقدة، فقد احتلت مراكز الدراسات مكانة متقدمة في رسم السياسات العالمية، وباتت إحدى أهم الأدوات المساهمة في إنتاج المشاريع الاستراتيجية، وخاصة بالنسبة للدول الكبرى، وتلك المهيمنة على القرار والسياسة الدولية. حيث تساهم هذه المراكز في استشراف تلك السياسات، ومحاولة قراءة انعكاساتها الواقعية لتقديم المقترحات بناءً على الرؤى التحليلية التي تقوم بها.

ومع تزايد عملية التداخل والتعقيدات في الأزمة السورية، وتنامي وتيرة الأحداث والتطورات في شمال وشرق سوريا، وتواجد فعلي لكبرى الدول العالمية في المنطقة ظهرت الحاجة لوجود مركز دراسات متخصص بقراءة، وتحليل الوقائع والسياسات التي تمارس سواء في سوريا عموماً أو في مناطق شمال وشرق سوريا خصوصاً، وما يخص أمن المنطقة، ومستقبلها في ظل اختلاف واجتماع المتناقضات، والفرقاء بأن واحد.

ومن هنا جاء تأسيس مركز الفرات للدراسات؛ كواحد من المؤسسات العلمية المشاركة في قراءة الواقع السياسي والاجتماعي، ومدى ارتباطه، وتأثره بالسياسات المتبعة من قبل الجهات والدول الفاعلة فيه من جهة، وليكون أداة حقيقية فاعلة في تقديم الرؤى والمشاريع الاستراتيجية التي تخص المنطقة على وجه الخصوص، ويساهم في رسم السياسات والتوجهات المتعلقة بمختلف نواحي الحياة المجتمعية سواء على الصعيد الاستراتيجي أو على الصعيد المرطلي، وخاصة في حقول السياسة، والاقتصاد، والتعليم، وبناء القوانين، وتقييم السياسات، ووضعها على المسار الصحيح.

اتخذ المركز رؤى واضحة في مسألة تقديم بحوثه، ودراساته التحليلية، وهو يتناول مختلف القضايا التي تخص الشأن السياسي، والعسكري، والاقتصادي، والذي يؤثر على شعوب المنطقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. إلى جانب ذلك يقوم المركز بتقديم مشاريعه، وإنتاجه، ومقترحاته بشأن تلك القضايا الاستراتيجية، وأخرى تخص الحياة اليومية لأصحاب القرار بهدف تكوين مشاريع قرارات سليمة أو تصويبها بما يخدم مستقبل المنطقة وشعوبها.

كما يعدّ المركز تجربة فعلية في حقل البحث والتحليل، والتخطيط من خلال إعداد الدراسات، والبحوث العلمية، والتحليلية الخاصة بالقضايا، والموضوعات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الراهنة، والتأسيس لأرضية علمية بشأن تلك القضايا لتقويم أداء الإدارات الذاتية، وتصحيح مسارها بمنهجية علمية في الاتجاه الصحيح، وعينه دائماً على المساهمة بفاعلية في تقديم تحليلات، ورؤى تعالج القضايا الهامة، وتستشرف الحلول للمشكلات التي تمس المنطقة والعالم.

الإصدار الرابع من دورية "دراسات"، يقدم عرضاً وفيراً لحزمة من الدراسات التحليلية التي تناولت قضايا هامة على الصعيد الاستراتيجي الذي يخص أمن المنطقة، والسياسات التي تحاك في أروقة مؤسسات القرار العالمي بشأنها. وعلى الصعيد المحلي من خلال تحليل الوقائع والمشكلات ذات المضامين السياسية، والاقتصادية، والإعلامية، والاجتماعية، وتقديم الرؤى والمقترحات المناسبة لحلها أو تقديم البدائل الممكنة بما يدعم عملية صنع القرار، وبناء المشاريع السياسية، والاجتماعية ليكون بذلك فاعلاً حقيقياً في التأثير على رسم السياسات، والتوجهات لدى أصحاب القرار.

كما يتضمن المحتوى ملفات ساخنة، وقضايا هامة جاء المركز على تحليلها، وقراءة أفق استراتيجياتها كذلك المشاكل التي تواجه السياسة التركية بعد أزمتي شرق المتوسط، وناغورني قره باغ، وتنصيب بايدن رئيساً جديداً للولايات المتحدة، والأبعاد الاستراتيجية للإدارة الأمريكية الجديدة على مسار التحولات الإقليمية، والدولية. وما ينتظرها من ملفات ساخنة في المنطقة عموماً، وفي سوريا خصوصاً، وموقفها من المشاريع المقامة في شرق الفرات. كما

تناول العدد الجديد دراسة حول استشراف آفاق الصراع الأمريكي- الصيني، إلى جانب الأزمة السيادية الخاصة برسم الحدود البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وأبعاد تحركات روسيا، وإيران السياسية، والعسكرية في سوريا.

وفي الجانب الاقتصادي يحوي العدد الجديد بعضاً من الموضوعات الخاصة بالشأن المعيشي، وتداعيات تدهور قيمة العملة الوطنية على الواقع المجتمعي المعاش إضافة إلى دراسات أخرى تناولت واقع الإنتاج الزراعي في المنطقة، وأشكال العقود النفطية. كما يعرض الإصدار أيضاً قضايا تخص الحقل الإعلامي، وتوثيق المضامين الإعلامية التي تحرض على الكراهية العرقية ضد الكرد السوريين.

وفي النهاية نتأمل أن يجد القارئ بين ثنايا هذه الصفحات كل الفائدة المرجوة التي يهدف مركز الفرات للدراسات إلى تقديمها، والتي تدخل ضمن سياق رؤيته، وأهدافه التي تأسس عليها.

الفصل الأول

دراسات تحليلية

تركيا من "صفر مشاكل" إلى مشكلة عالمية

مركز الفرات للدراسات

مقدمة

من الملفت للنظر أن التركيز على الأزمة السورية بدأ يتراجع، بعد أن كانت تتصدر نشرات الأخبار، وتأخذ حيزاً واسعاً في النقاشات؛ وجداول الأعمال، إن كان على المستوى المحلي أو العالمي، لتتجه الأنظار إلى أماكن جديدة وبؤر ساخنة تحتدم فيها الصراعات، كالتوتر في شرق المتوسط، وليبيا، وناغورني قره باخ، التي يجمعها قاسم مشترك واحد هو تركيا العدالة والتنمية.

كان لتركيا الدور الأبرز في تحريف مطالب وطموحات شعوب المنطقة في الحرية والعدالة والمساواة؛ عبر قيامهم بثورات "الربيع العربي"، من خلال تدخلها بشكل مباشر في أحداثها، ضاربةً بعرض الحائط القانون الدولي؛ ومواثيق الأمم المتحدة، وتحركت على أساس أنها "دولة عظمى"، وتدخلت بشكل مباشر؛ أو عبر وكلائها من تيارات الإسلام "المعتدلة"، بدءاً من تونس، مروراً بمصر والعراق وسوريا، وصولاً إلى ليبيا، وحاولت أن تحصل على حصة الأسد في مخطط تقسيم مناطق النفوذ الجديدة، علماً أنها كانت تدرك تمام الإدراك بأنها ليست جزءاً من مخطط إعادة رسم خريطة المنطقة؛ الذي تتبناه القوى العالمية المهيمنة على هذه الخريطة.

حاولت تركيا أن تكون قوة لا يمكن التغاضي عن دورها في الحلول المحتملة للعديد من الأزمات التي نشأت في دول المنطقة، حيث قامت بالكثير من المغامرات غير محسومة النتائج؛ إضافة إلى إحداثها لتغييرات واضحة في سياستها الخارجية، وانتقلت من مبدأ "صفر مشاكل" مع الجوار إلى تعاضم في المشاكل، حتى بات اسمها واسم رئيسها يتردد في كل شاردة وواردة في المنطقة، بمناسبة أو من دونها.

دور تركيا الاستراتيجي

يظن الكثيرون أن تركيا العدالة والتنمية اليوم مازالت تحافظ على مكانتها الاستراتيجية بسبب موقعها الجيوسياسي المهم للسياسة العالمية، حيث كانت تُعدّ سابقاً إحدى الركائز المهمة التي يعتمد عليها النظام العالمي والقوى المهيمنة، بحكم هذا الموقع، ووجودها في حلف الناتو. وكان الاعتقاد السائد أيضاً هو اعتبار تركيا، كإسرائيل، من الثوابت المهمة التي لا يمكن إهمالها، أو غض الطرف عنها من قبل القوى العالمية، ولكن هذا الدور قد تراجع لأسباب عديدة، نذكر منها:

١- أثبتت التدخلات العسكرية للولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة خلال العقدين الماضيين؛ ندرة الاعتماد على القاعدة العسكرية الأمريكية، وقاعدة حلف الناتو، المتواجدين في تركيا، خاصة بعد منع الأتراك للأمريكان من استخدام قاعدة أنجريك في الهجمات التي قادتها الولايات المتحدة على العراق عام ٢٠٠٣. وبالتالي بات بمقدرة الولايات المتحدة عدم إعطاء ذلك الوزن النوعي للحليف التركي في المنطقة؛ خاصة في ظل توفر بدائل لها في المنطقة.

٢- تبنت حكومة العدالة والتنمية سياسة الانفتاح الاقتصادي أمام الرأسمال العالمي؛ خلال العقد الأول من حكمها إلا أنها بدأت لاحقاً بالانطواء، ومحاولات تشديد الإجراءات أمام دخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، وتضييق الخناق على تلك القائمة في الداخل، من خلال اعتماد سياسة رأس المال البديل؛ أو ما يسمّى بـ "الرأس المال الأخضر"؛ أي رأسمال العدالة والتنمية.

٣- الابتعاد عن القيم التي يتبناها حلف الناتو، ومبادئ الاتحاد الأوروبي، والتمسك بالعقيدة الراديكالية، وتبني مشروع توسعي لإحياء "أمجاد" الدولة العثمانية، وفق أهداف وسياسة "العثمانية الجديدة".

٤- الانحراف عن المسار الذي حددته القوى العالمية لوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، بسبب غطرسة رئيسها، ومحاولاته في التحرر، أو التملص من التزاماته حيال تلك القوى.

٥- تراكم المشاكل الداخلية منذ بدايات نشوء الجمهورية التركية؛ وتفاقمها في عهد حكومة العدالة والتنمية.

التحول من سياسة "صفر مشاكل" إلى تبني "العثمانية الجديدة"

مارست حكومة العدالة والتنمية سياسة "صفر مشاكل" في سبيل بناء علاقات جيدة مع دول الشرق الأوسط، إلا إن تبنيها لمشروع "العثمانية الجديدة"، الذي يتمحور حول فكرة الوصول إلى أغلب المناطق التي كانت تحت سيطرة العثمانيين سابقاً، دفعها إلى التدخل في شؤون الكثير من الدول، مستفيدة من الفوضى التي ظهرت مع ثورات "الربيع العربي" إقليمياً، ومشروع الشرق الأوسط الكبير عالمياً، واعتبرتهما فرصة لاستعادة تركيا ما خسرت في نهاية الحرب العالمية الأولى، وفي الاتفاقيات التي تلتها.

لكن وجود قوى رادعة لهذه السياسات التوسعية، أدخلت تركيا في دوامة كبيرة وتناقضات خطيرة للغاية؛ الأمر الذي أدى إلى خسارتها للعديد من الدول الحليفة لها والتي تجمعها بهم أطر عالمية مثل مظلة الناتو، وبدأت تتشكل أحلاف جديدة على خلفية هذه التطورات. فنتركيا التي كانت تربطها علاقات قوية مع كثير من الدول الهامة إقليمياً وعالمياً، باتت معزولة الآن، وبقيت تحركاتها محصورة ضمن إطار الجماعات المسلحة الراديكالية، مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة والقاعدة والإخوان المسلمين، ودول راعية لها مثل قطر. هذه التحركات ضمن هذا المحور، جعلت من تركيا مركزاً يستقطب قوى الإرهاب العالمي والإقليمي، والتي باتت تشكل مشكلة دولية، يبذل العالم بأسره جهوداً كبرى لمحاربتها. ومن هنا فإن تركيا التي كانت تنادي بسياسة "صفر مشاكل"، أصبحت هي المشكلة بحد ذاتها، نظراً لارتباطها الجلي والوثيق مع الإرهاب العالمي.

اللعب على الحبال في السياسة الخارجية التركية

لم تبلغ أي من الحكومات التي تعاقبت على تركيا، درجة المراوغة واللعب على الحبال؛ التي بلغت حكومة العدالة والتنمية، فقد استطاعت هذه الحكومة للعب على التناقضات العالمية والإقليمية وحتى الداخلية. ولكن ما هو باد للعيان أن الحركات البهلوانية هذه أصبحت تضيق الخناق عليها نفسها، لأنه في مثل هذه الظروف أو ما تسمى "بمرحلة الازمات"، يتعين على كل طرف من الأطراف المتصارعة تحديد هوية من يعتبره "عدواً" بشكل واضح. فعلى سبيل المثال، تعتبر إسرائيل إيران عدواً لدوداً لها، وبالتالي لم يعد بإمكان تركيا اللعب في هذه المساحة بين "العدوين"، وذلك لصعوبة أن تكون في تحالف إقليميّ مع إيران ومع إسرائيل في الوقت ذاته؛ وعليه، فإن على تركيا أن تحدّد الطرف الذي يكون بالنسبة لها على جانب من الأهمية، وتعزّز علاقاتها معه، لأنّ احتدام الصراعات وزيادة حدّة التناقضات في المنطقة، لم يعد يسمح لتركيا بالاستمرار في سياستها التي كانت تتمثل في اللعب على عدّة حبال في آن واحد وبالتالي فإن تركيا باتت في مفترق طرق.

تركيا وصراع الهيمنة

منذ ما يقارب قرناً من الزمن، تم رسم حدود دول المنطقة من خلال اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، وقد تم تطبيق بعض بنود هذه الاتفاقية من الناحية العملية في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، وتم خلق نوع من الوفاق والتوازنات بين هذه الدول، إن كان برضاهم أو أنهم اضطروا للمثول لها. ولكن مع دخول فكرة إعادة رسم الخرائط السياسية للمنطقة وفق المشاريع اللاحقة، بدأت تركيا بمحاولة الاستفادة من التوترات، لإحياء أحلامها التوسعية التي كانت مؤجلة.

تتصارع في منطقة الشرق الأوسط ثلاث دول إقليمية للوصول إلى الهيمنة، وهي إيران وإسرائيل وتركيا، تستخدم كل منها أدواتها لتصبح القوة الإقليمية الأولى، بحسب لها حساب في المخططات المستقبلية.

فإيران، وعن طريق سعيها في بناء هلالها الشيعي، بدأت بتضييق الخناق على مصالح الكثير من الدول، إن كانت مصالح دول المنطقة، أم مصالح القوى الدولية كالولايات المتحدة وغيرها.

أما إسرائيل فهي تُعدّ خطأً أحمر بالنسبة إلى النظام العالمي، وإحدى الثوابت التي يمكن أن تخوض القوى المهيمنة الكبرى حرباً عالمية ثالثة من أجلها ومن أجل حماية مصالحها.

إن اتفاقية "إبراهيم"^١ جاءت لتفعيل الدور الإسرائيلي في الشرق الأوسط، وتعزيزه كقوة مهيمنة، من خلال تطبيع العلاقات مع الدول العربية، ولتسحب البساط من تحت أرجل الدولة التركية، التي كانت تظهر نفسها كحليف مهم لإسرائيل من ناحية، وبأبوتها لفلسطين وحركة حماس من ناحية أخرى. حيث سيتم سد الكثير من الثغرات التي كانت تُستغل من قبل إيران وتركيا في هذا السياق، والبدء بالسير نحو فرض الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة كدولة رائدة تقود الشرق الأوسط، وتكون محوراً أساسياً في القضايا العالمية المتصلة بالمنطقة.

أما الدولة الإقليمية الثالثة فهي تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، وقد عبّرت عن نواياها في أكثر من مناسبة لبلوغ مستوى "القوة الإقليمية المهيمنة"، والوصول إلى مصاف "قوة عالمية"، وذلك من خلال فكرة سياسة "العثمانية الجديدة"، ومحاولة قيادة عالم الإسلام السني، فقد استغل أردوغان الفوضى القائمة في المنطقة في سبيل تحقيق هذه الأهداف، معتمداً على بعض الأدوات، منها إنشاء "جيش انكشاري" من المرتزقة، والاعتماد على جماعات مسلحة مصنفة على قوائم الإرهاب العالمية، مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة، واستخدامها وسيلة

^١ يجسد الاسم، ديانات الدول الثلاث المشاركة في الاتفاقية: "الإسلام (الإمارات)، اليهودية (إسرائيل)، المسيحية (الولايات المتحدة الأمريكية)، وهي الديانات السماوية الثلاث، أو المعروفة بالإبراهيمية نسبة إلى أبو الأنبياء النبي إبراهيم (ع).

لتمهيد الطريق أمام جيشه للدخول إلى المناطق التي كانت تطمح في الوصول إليها، وإنشاء قواعد عسكرية فيها، ظناً منها أنّ كثرة امتلاك تركيا للقواعد العسكرية في المنطقة ستجعل منها قوةً عظيمة، كما هو حال بالنسبة للولايات المتحدة، فهو يسعى من خلال سياساته التّدخلية هذه إلى التشبه بالولايات المتحدة وليس بسواها.

ومن هنا فقد مارست الدولة التركية سياسة الضغوطات القسوى في المنطقة؛ لبلوغ أهدافها التي تطمح إلى تحقيقها، وذلك بجرّهم إلى ساحتها لاجبارهم على فتح باب المفاوضات معها، وفرض مطالبها عليهم، ولكن ما هو باد للعيان أن النتائج كانت عكسية تماماً، حيث أن القوى الدولية بالمقابل مارست سياسة غض الطرف أمام تماديها في المنطقة، إلى أن أصبحت تهدد مصالح الكثير من هذه الدول، وبالتالي أضحت مشكلة عالمية بعد أن باءت سياستها بالفشل، والسحر بدأ ينقلب على الساحر، فالأوضاع الاقتصادية باتت في الحضيض؛ فضلاً عن ظهور ملامح تتشكّل جبهات دولية مناهضة لتوجهات تركيا هذه، ومن الضغوطات تدخلها في شرقي المتوسط، وذلك في سبيل إيجاد موطئ قدم لها في تلك المنطقة، بغية الحصول على غاز حوض البحر المتوسط. لكنّ ذلك أضرّ بمصالح الكثير من الدول المهمة، كالاتحاد الأوروبي، ومصر، ودول الخليج العربي، وكانت النتيجة إنشاء تحالف بين هذه الدول، للحدّ من التدخلات التركية، وأيضاً يُعد شراء منظومة الصواريخ الروسية S 400 أحد أوجه سياسة الضغوطات القسوى التي تمارسها تركيا، فالجيش التركي مسلّح بأكمله بسلاح الناتو، وإقدام الحكومة التركية على شراء سلاح، لا يمكن استعماله إلا في حال تغيير المنظومة العسكرية للجيش بمنظومة عسكرية روسية، وهذا يحمل عدّة تفسيرات، منها أن يكون ذلك أداة ضغط على الناتو نفسه لإبداء مواقف أكثر قوة تجاه حليفها في مشاكلها، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

مستقبل تركيا في حلف الناتو

تستغلّ تركيا اليوم، كما استغلت في السابق، وجودها ضمن حلف الناتو لتمارس أقصى أنواع الضغط على الدول "الحليفة" لها، لتحقيق أهدافها، حتى وصل بها الأمر حدّ المبالغة والتمادي، وباتت تطالب بمساعدة الناتو في جميع ساحات الصراع التي تشعلها، تهرّباً من أزماتها الداخلية التي تعيشها. حيث أدّى ذلك إلى طرح دول فاعلة في الحلف نقاشاً جديداً حول مدى أهمية حلف الناتو، أو الإشارة إلى موته السريري، كما وصفه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

لقد بات حلف الناتو يعاني من شرخ واضح في هيكلته، ولذلك أصبح لزاماً عليه، التخلص من عبء الكثير من الدول، ومن الممكن أن يتحقق ذلك من خلال بناء هيكلية دفاعية جديدة، وذلك نظراً للتغيير الذي طرأ على مفهوم الدول "الحليفة" في هذه المرحلة.

فنحن نجد أنّ كثيراً من الدول هي حليفة للقوى المهيمنة عالمياً، لكنها في الوقت نفسه خارج إطار الناتو، كما نجد أنّ دولاً تعتبر "حليفاً" في الناتو باتت تحلّق خارج السرب، كما هي الحال مع تركيا، لذلك ليس من المستبعد أن نشهد قيام تحالفٍ دفاعيٍّ جديدٍ على مستوى العالم، وما يدلّ على هذا الاعتقاد هو تصريح وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر المُقال، حيث قال فيه: بأنّ الناتو لم يعد ذو فائدة، وأنّه من الضروري البحث عن هيكلية أشمل للدفاع، أو ما سمّاه بـ "الدفاع المعولم".

والسؤال المهم هنا، هل ستكون تركيا "العدالة والتنمية" جزءاً من هذه الهيكلية؟ يبدو جلياً أنّ تركيا التي ترزح تحت وطأة المشاكل الداخلية والخارجية، لا يمكنها أن تكون جزءاً من منظومة الدفاع العالمي الجديدة، نظراً لأنّ الجبهة التي ستشكّل قوة الدفاع العالمية، تتعارض توجهاتها مع أطماع تركيا التوسعية.

السيناريوهات المحتملة أمام تركيا

لقد فُتح المجال أمام تركيا لتتدخل في الكثير من المناطق الحساسة في العالم، وشكلت بذلك ضغطاً على مصالح الكثير من الدول، إلى أن أصبحت تركية أردوغان مشكلة عالمية لا بدّ من إيجاد حلّ لها، فما هي السيناريوهات التي يمكن أن تواجهها تركيا؟

١- كان أمام تركيا إمكانية اختيار السهل الممتنع في هذه المرحلة، وهو العودة إلى الالتزام بقيم ومبادئ حلف الناتو، والوقوف إلى جانب القوى المهيمنة عالمياً، لكنّ يبدو أنّ ذلك لم يعد متاحاً لها الآن، بعد المغامرات التي قام بها أردوغان في الساحة السياسية الخارجية، لأن ذلك سيفرض على تركيا العدالة والتنمية حل الكثير من المشاكل العالقة، الداخلية والخارجية. ولكن حل أية مشكلة الآن بات مرتبطاً بانهيار النظام الذي بناه أردوغان، حيث بنى نظامه ليبقى في السلطة إلى الأبد في حكم تركيا، ونظّم كل شيء لتحقيق هذا الهدف، فقد غير دستور الدولة، ولم يترك المجال أمام الإصلاح أو الترميم، ما يعني أنه بنى جمهورية جديدة على أنقاض جمهورية أتاتورك العلمانية، ألا وهي جمهورية العدالة والتنمية، متّبعاً في تأسيس هذه الجمهورية سياسة حافة الهاوية، لدرجة أنه لم يترك أية إمكانية للرجوع خطوة إلى الوراء، لأنّ هذا التراجع سيكون محدداً لمصيره بشكلٍ شخصي. وعليه فإن هذا الخيار أو الاحتمال أصبح في راهننا من أصعب الخيارات؛ لأنه سيكون محدداً لمصير أردوغان بشكل مباشر.

٢- الاحتمال الآخر الذي ينتظر تركيا هو المصير الذي واجهته ألمانيا؛ في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب انجرار حكومة العدالة والتنمية بشكل مفرط إلى الكثير من ساحات الحرب، ويحدثنا التاريخ كيف تمّ تحميل ألمانيا وزر الحرب وخسائرها، وهذا مصير محتمل

قد تواجهه تركيا، بسبب توسيعها لنطاق ساحات المعارك في كثير من المناطق؛ إذ ليس من المستبعد أن تتفق كلّ الدول المتضررة من تدخلات تركيا المتهوّرة على تحميل وزر الصراعات التي أشعلتها تركيا في كلّ من سوريا والعراق وليبيا وقره باغ؛ إضافةً إلى تدخلها في منطقة المتوسط، وتثبيت حقيقة دعمها المباشر وغير المباشر للإرهاب العالمي.

٣- باتت تركيا تعيش حالة من العزلة المريبة، بعد أن أصبحت مشكلة عالمية تقريباً، وأصبحت تؤثر سلباً على الكثير من المصالح الدولية، مما خلق جبهة واسعة من "أعداء" تركيا، وينعكس ذلك في توجه الإعلام العالمي ضد نظام أردوغان، وهذا يذكرنا بمصير الحكام المتعطّرين في المنطقة. وعليه، فإنّه من المحتمل أن يتمّ "سرينة" تركيا، من خلال إشعال صراع داخلي فيها، كما حصل في سوريا، نظراً لأنّ الظروف باتت مهيبّة لانفجار الداخل التركي بسبب ازدياد المشاكل الداخلية، والتي يمكننا عدّها على الشكل التالي:

أ- القضايا القومية للشعوب المضطّدة داخل تركيا، مثل القضية الكردية، وقضايا باقي المكونات العرقية التي تنكر الدولة هويتهم القومية.

ب- قضايا الديمقراطية والحريات في تركيا، القائمة أساساً على قمع الحريات والتضييق عليها، سواءً أكانت الحرية الدينية، أو حرية التعبير، أو حرية التفكير وغيرها، والتي وثقتها تقارير حقوقية عالمية، وهي القضية نفسها التي شكلت عقبةً أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أيضاً. كما أن تركيا التي تستخدم الانتخابات كوسيلة للديمقراطية المزعومة، تلغي نتائج الانتخابات بكل بساطة عندما لا تكون هذه النتائج لصالحها، وهو ما حدث في إقالة رؤساء بلديات المدن الكردية من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي المعارض.

ج- الفساد المالي والإداري، حيث يستفيد أعضاء حزب العدالة والتنمية الحاكم أكثر من غيرهم من الوظائف في الدولة، كما يتمثل هذا الفساد أيضاً في فصل الكثير من الموظفين من وظائفهم بذريعة ارتباطهم مع فتح الله غولن، أو علاقتهم بانقلاب ١٩ تموز.

د- الوضع الذي آل إليه الجيش التركي؛ بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، وما أعقبه من رجّ الكثيرين من أفراده في السجون، فالجيش منقسم بشكل واضح بين التيار الذي يدعمه أردوغان، والتيار المتبنيّ لثقافة الدولة العلمانية، أو التيار المحسوب على حلف الناتو.

هـ- التدهور الاقتصادي، الذي يعتبر السبب الأهم في زيادة احتقان الشعوب ضد حكوماتها، حيث وصلت الليرة التركية، بحسب الخبراء الاقتصاديين، إلى أدنى مستوياتها منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم. وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي حتى باتت تركيا بيئة طاردة للاستثمار.

ختاماً

من الواضح أن كل المؤشرات تشير إلى فشل سياسة حكومة العدالة والتنمية التركية في بلوغ أهدافها، فالضغوطات التي استخدمها أردوغان جاءت بنتائج عكسية، وأهمها أن تركيا أصبحت بؤرة الإرهاب العالمي بشكل واضح، كما أن الأطراف الدولية المتضررة من سياسة تركيا في المنطقة وهي: اليونان وقبرص ومصر وإسرائيل والسعودية والإمارات، قد بدأت بتشكيل أحلاف وجبهات مناهضة للسياسة التركية في المنطقة. كما أن فرصة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي باتت أمراً بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى؛ فضلاً عن فقدانها لثقة حليفها الأبرز، الولايات المتحدة، بعد التوجه صوب روسيا التي لا يؤتمن جانبها.

إن سياسة تركيا الخارجية ونتائجها انعكست سلباً على الوضع الداخلي التركي، فالديمقراطية والحريات تسجل تدهوراً منقطع النظير في تاريخ الجمهورية، كما أن الليبرالية التركية تسجل تراجعاً يومياً، مما يزيد في تدهور الأوضاع المعيشية للمواطن التركي؛ الذي قد ينفذ صبره في أي وقت، وبالتالي فإن حكومة العدالة والتنمية باتت أمام مفترق طرق داخلياً وخارجياً.

أمريكا والصين ملفات ساخنة وحرب باردة

" دعوا الصين نائمة، فعندما تستيقظ، سوف تهز العالم. "

نابليون ١٨١٧

شيرين فرات - باحثة في مركز الفرات للدراسات

مقدمة

تؤكد التجارب التاريخية أن المرحلة الانتقالية في النظم السياسية؛ شديدة الخطورة على الأمن الإقليمي والدولي معاً؛ فخلال هذه المرحلة تحاول القوى المسيطرة الحفاظ على مكانتها في قمة النظام، بينما تسعى قوى جديدة صاعدة إلى تغيير شكل نسق علاقات القوة.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، تحول النظام العالمي إلى سياسة القطب الواحد، ولكن بعد مرور ثلاثة عقود على هذا النظام؛ ظهرت بوادر التغيير الذي سيحصل في النسق العالمي، فكانت البداية من الصين. ولكي تصبح قوة صاعدة ومنافسة للقوة العالمية، كان هناك كثير من المجالات التي يجب أن تتفوق فيها، كالاقتصاد والتجارة، والتكنولوجيا المتطورة، والعديد من الجوانب الجيوستراتيجية؛ إلى الفضاء والبحر، فالصين كانت تتطور بصمت في جميع هذه المجالات؛ مستخدمة القوة الناعمة، وسط انشغال العالم بالحروب المحلية والإقليمية.

إن الولايات المتحدة تتبع سياسة أمريكا أولاً، ويبدو أن الصين لا تقل عنها في رفع هذا الشعار الصين أولاً؛ فهي الأخرى تملك إرثاً حضارياً يجعلها تطمح في هذا الدور القيادي، فنحن أمام قوتين في الساحة العالمية، القوة الأمريكية المهيمنة والقوة الصينية الصاعدة، والتي تسعى إلى الهيمنة، لذلك فإن الصراع على من سيكون الأول؛ سيخلق كثيراً من الأزمات التي بدورها ستؤثر على السياسة العالمية، فترامب يستنفر القدرات الأمريكية من أجل وقف تقدم الصين اقتصادياً وتكنولوجياً، فقد بدأ الصراع بينهم من الحرب التجارية، إلى الحرب التكنولوجية، إلى النزاعات الإقليمية، ومؤخراً التوتر الحاصل بينهما بسبب وباء كورونا، إلى عدة قضايا أخرى.

تعمل الولايات المتحدة على تمتين علاقاتها مع كل من فيتنام وكوريا الشمالية؛ وهذا ما يدفعنا إلى القول إن أمريكا لم تعد تهتم بالأيدولوجيات، بل تهتم بريادة العالم، وفي هذا تبحث عن سبل وكيفية احتواء الصين، ويتضح ذلك جلياً من خلال نمط علاقاتها؛ بغض النظر عن الأيدولوجيات.

إذاً لا يمكن لباحثٍ مهتم بالشأن العالمي أن لا يهتم بهذه العلاقات، فالعلاقة بين الصين وأمريكا متوترة جداً نتيجة لقضايا عديدة، وهذا التوتر بدوره ينعكس على السياسة العالمية، والسبب الأساسي للتوتر الحاصل بينهما يكمن في صعود الصين إلى الساحة العالمية كقوة عظمى.

من خلال رصد كل هذه النزاعات والعلاقات التي يسودها الشد والجذب، نرى بأنها ليست عبثاً، وهناك صراع حقيقي، فهل تخبرنا هذه المتغيرات بتحول في استراتيجية كلا الطرفين، وهل التقدم الصيني يشكل تهديداً للولايات المتحدة؟ هل تسعى الصين لبسط سيطرتها على آسيا ومن ثم العالم؟ وهل تستطيع الولايات المتحدة إيقاف الصين واحتواءها؟ من خلال هذه الدراسة حاولنا أن نسلط الضوء على أهم أسباب الصراع بين القوتين، والاستراتيجية الصينية في التوسع، والحرب التجارية؛ وصولاً إلى النزاعات الإقليمية ثم تنتهي الدراسة بعدة نتائج.

تمهيد

تعد العلاقات الأمريكية الصينية من أهم العلاقات على المستوى العالمي، فهي تتراوح بين التعاون في بعض المحطات والمواجهة في الكثير منها، حيث كانت العلاقات بين الصين وأمريكا متقلبة تتحكم بها الظروف المحيطة.

سنلقي الضوء على هذه العلاقة خلال السبعينات من القرن الماضي وذلك لما رافقها من عوامل الشد والجذب، فقد بدأت العلاقة بين الدولتين في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون حيث كانت الولايات المتحدة في مواجهة تحديات عديدة منها الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي والحرب الفيتنامية، فكانت الصين هي السبيل لوصولها إلى هدفها لتخفيف أعباء الحرب عليها، لذلك كان نيكسون يأمل في استخدام العلاقات القوية مع موسكو وبكين كوسيلة للضغط على فيتنام الشمالية لإنهاء الحرب – أو على الأقل تخفيفها – بتسوية^٢، تطورت العلاقات بين البلدين لدرجة السماح لبكين بشراء أسلحة أمريكية في عهد ريغان، إلا أن هذه العلاقات بدأت تدخل الأزمة مع وصول جورج بوش الأب إلى الحكم، وخاصة بعد حادثة "تيان آن مين"^٣ عام ١٩٨٩، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في الخامس من يونيو عن تبنيه لسلسلة الإجراءات العقابية ضد الصين، بما في ذلك وقف جميع الزيارات والتبادلات بين كبار المسؤولين، ووقف جميع الصفقات العسكرية والتجارية بين البلدين، وإعادة النظر في مسألة

^٢ الحرب الباردة الجديدة.. أساليب الصراع بين أمريكا والصين في القرن ٢١

^٣ ساحة في بكين تمركزت فيها المظاهرات المناوئة لجمهورية الصين الشعبية ١٩٨٩، حيث قوبلت بالعنف.

إقامة الطلبة الصينيين في الولايات المتحدة^٤. طبعاً هذه العقوبات كانت بذريعة حقوق الانسان، ولكن هل كانت حقوق الانسان في أبهى صورها عندما كانت هذه العلاقات جيدة؟ طبعاً لا، إنما استخدمت هذه الحادثة كذريعة للبدء بسياسة جديدة والتنبيه ربما لخطر هذا الكيان الذي يتطور بسرعة قياسية. استمر هذا التوتر لفترة، ولكن ما لبثت العلاقات أن عادت الى التعاون والتنسيق رغم قضية كوريا الشمالية وتايوان.

إن ما أثار الجدل في مراكز الدراسات والابحاث هو ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون عندما قالت: "مثلما كان القرن العشرين هو قرن المحيط الأطلنطي، فإن القرن الحادي والعشرين هو قرن المحيط الهادئ بالنسبة للولايات المتحدة"^٥. سنرى فيما بعد كيف تطورت الأحداث وبدأت القضايا التي كانت هادئة تظهر على السطح. وقد حلل جوزيف ناي الأستاذ في جامعة هارفارد ومساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، هذا الموقف قائلاً: إن الولايات المتحدة بعد أن أهدرت العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في حربين يائستين في العراق وأفغانستان، بدأت تنتبه لما يحدث في آسيا والمحيط الهادئ. وترجم هذا الاهتمام باتخاذ أول قرار للرئيس باراك أوباما بإرسال ٢٥٠٠ جندي من مشاة البحرية الأمريكية إلى قاعدة "داروين" في شمال أستراليا، وكانت أقوى إشارة إلى أن التحول الأكبر للقوى العظمى في القرن الحادي والعشرين هو: "عودة آسيا إلى مركز الشؤون العالمية"^٦.

تمثلت السياسة الأمريكية بالاحتواء تجاه الصين في عهد أوباما، إلا أن ترامب زاد من الضغوط على الصين، وذلك بفرض التعريف الجمركية في محاولة لمنع اعتماد التقنيات الصينية في العالم وفرض العقوبات عليها. وقد قال بولتون مستشار الأمن القومي الأمريكي في ٢٠١٨ "المنافسون على القوة العظمى، وتحديداً الصين وروسيا، يوسعون نفوذهم المالي والسياسي على نحو سريع في أنحاء أفريقيا"^٧. إذاً تمثل هذه التحركات إشارات خطيرة بالنسبة للولايات المتحدة، فهي تستغل فقر الدول هناك لتتمكن من إنشاء موطئ قدم لها، إذاً التهديد ليس فقط في آسيا، وإنما في أفريقيا أيضاً.

وقد وصلت التوترات بينهم مؤخراً إلى لجوء الولايات المتحدة لإغلاق القنصلية الصينية في هيوستن، وبالمقابل أغلقت الصين القنصلية الأمريكية في "تشنجدو"، وتعتبر هذه بوادر الحرب الباردة بين الطرفين التي ربما تتخللها فترات ساخنة.

^٤ العلاقات الأمريكية الصينية "أفاق الصراع والتعاون"

^٥ أمريكا وخطتها لقرن المحيط الهادئ.

^٦ المصدر السابق أمريكا وخطتها.

^٧ بولتون: أمريكا ستصدى لنفوذ الصين وروسيا في أفريقيا.

- عوامل تأجج الصراع بين الصين والولايات المتحدة

أولاً - النزاعات الإقليمية

إن الخلافات بين الولايات المتحدة والصين هي في حالة مد وجزر، ولكن ازدادت حدة التوترات في الفترة الأخيرة نتيجة التنافس والصراع على مجالات كثيرة، بدءاً من المجالات الفضائية مروراً بالبحرية والبرية وصولاً إلى التجارية والعلمية، وهي بحسب الكثير من المحللين منافسة غير بعيدة عن المواجهة، فهل الطرفان سينجوان من فخ "ثيوسيديز" حيث قال المؤرخ اليوناني الشهير ثيوسيديز: "كان صعود أثينا والخوف الذي بثه الصعود في أسبرطة هو ما جعل الحرب بينهما حتمية"^٨

سنتحدث هنا عن العديد من الملفات الإقليمية التي تزداد فيها حدة التوترات بين القوتين، ولاسيما قضية تايوان، وبحر الصين الجنوبي، وهونغ كونغ وقضية الأيغور، وأزمة كورونا، حيث باتت كلها قضايا ساخنة في الآونة الأخيرة.

أ - تايوان

تحاول الصين تطبيق تجربة هونغ كونغ على تايوان (دولة واحدة ونظامان) إلا أن تايوان ترفض ذلك، حيث قالت رئيسة تايوان تساي إينج وين: "إن بلادها ترغب في الحوار مع الصين، لكنها لا تستطيع القبول باقتراحها الذي يندرج تحت مسمى «دولة واحدة ونظامان»^٩. طبعاً هذه المواقف لا تخلو من الدعم الذي تتلقاه تايوان غربياً وأمريكياً.

إن الصين تعتبر تايوان جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، وتهدد بضمها إذا أعلنت استقلالها، وتعهدت واشنطن بدخول الحرب إذا أقدمت الصين على ضم تايوان بالقوة المسلحة^{١٠}، حيث أن لمضيقي تايوان وملاكاً أهمية جيوسراتيجية حيوية لنقل النفط وغيره من الموارد إلى الصين. فمن يتحكم بهذين المضيقيين يتحكم بتزويد الصين بالطاقة. لذلك تحظى قضية تايوان بالحساسية البالغة بين الطرفين؛ ولكن واشنطن لا توقف الدعم العسكري لتايوان، وهذا ما يجعل الصين تبدو قلقة، فكل هذا الدعم العسكري لجزيرة تعتبرها الصين جزءاً من أراضيها جعلها تردّ بغضب عندما هنا بومبيو رئيسة تايوان غير الموالية لبكين تساي إنغ-ون على إعادة انتخابها، واصفة رسالته بأنها "خطيرة للغاية"^{١١}. ولكن الولايات المتحدة لا تتخلى عن تايوان فهي تعتبرها موقفاً استراتيجياً للتحكم بالتجارة وكذلك لتكون بمثابة تهديد دائم للصين.

^٨ أليسون غراهام، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، دار الكتاب، بيروت، ٢٠١٨

^٩ رئيسة تايوان تبدي استعدادها للحوار مع الصين ولكن ليس من خلال مبدأ "دولة واحدة ونظامان"

^{١٠} "فخ ثيوسيديز" وإعادة صناعة التاريخ.. هل اقتربت ساعة الصدام بين أميركا والصين؟

^{١١} أبرز قضايا الخلاف الأميركي الصيني.. حرب باردة جديدة؟

ب - بحر الصين الجنوبي

تعتبر السيطرة على الممرات المائية والمضائق البحرية هي إحدى الطرق لتطوير أية جبهة معادية، حيث تتحكم أمريكا اليوم بمعظم تلك الممرات والمضائق.

يعد بحر الصين الجنوبي إحدى القضايا العديدة التي تتواجه فيها الصين وأمريكا، حيث تحشد كل من الصين وأمريكا قواتهما هناك، فأين يقع هذا البحر وما هي أهميته؟

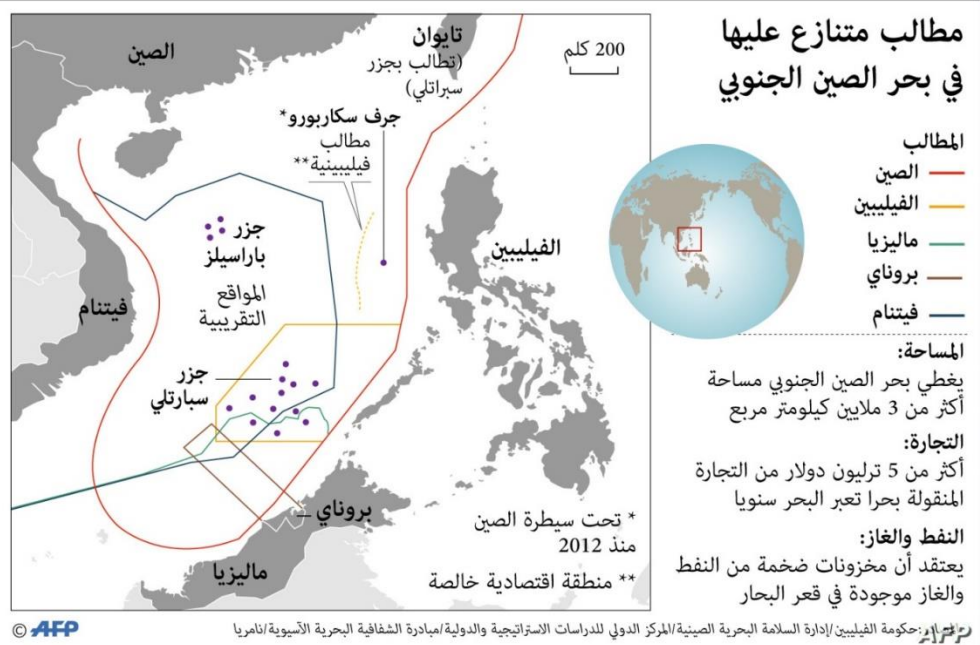
يقع بحر الصين الجنوبي في غرب المحيط الهادي بين منطقة جنوب شرق آسيا، وتايلاند، والفلبين، وبورنيو، ويرتبط ببحر شرق الصين عبر مضيق تايوان ويربط الشرق الأوسط بمنطقة القارة الهندية بشمال شرق آسيا. وتتنازع ستة بلدان على السيادة الكاملة على بحر الصين الجنوبي أو أجزاء منه، مما أدى إلى سلسلة من المواجهات بين الصين وبعض جيرانها حول السيادة على البحر^{١٢}. إن ما يدور هناك يذكرنا بما يدور في شرق المتوسط من صراع النفوذ، فكل دولة من هذه الدول تعتبر أن لها السيادة على البحر والخريطة التالية تبين بوضوح حدود كل دولة (الشكل رقم ١)، ولكن الصين تطالب بالسيادة الكاملة على هذا البحر، ولا تعترف بقانون البحار ١٩٨٢ حيث تعتبر أن حدودها أكثر من ذلك، وكذلك تقوم ببناء الجزر الصناعية وزيادة مساحتها والتي بلغ عددها ما يقارب خمسين جزيرة وذلك لإنشاء سور أمام التدخلات الأمريكية، وقد أظهرت صور الأقمار الصناعية جهود الصين المتزايدة لاستعادة الأراضي في بحر الصين الجنوبي عن طريق زيادة حجم الجزر فعلياً أو إنشاء جزر جديدة تماماً. بالإضافة إلى تكديس الرمال فوق الشعاب المرجانية الموجودة^{١٣}، وأنشأت موانئ ومنشآت عسكرية ومهابط طائرات - خاصة في جزر باراسيل وسبراتلي مما كان سبباً في النزاعات بينها وبين كل من فيتنام وماليزيا والفلبين، ووصلت نزاعاتهم إلى المحاكم الدولية، كما تعمل الصين على إخراج الولايات المتحدة من هذه المنطقة، وتحاول استمالة الدول المحيطة إليها، فما هي أهمية هذا البحر؟

- إن الخلافات هناك ليست جديدة، فهي قديمة ولكن ظهرت هذه الخلافات في نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا سيما بعد اكتشاف الغاز والبتروال هناك مما زاد من أهميته كموقع استراتيجي اقتصادياً وسياسياً، حيث تقدر وكالة معلومات الطاقة الأمريكية أن بحر الصين الجنوبي يحتوي على حوالي ١٩٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و ١١ مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة^{١٤}. إذاً هذه المنطقة غنية بالثروات، ومن يسيطر عليها سيمتلك قوة يسيطر بها على المنطقة برمتها، وسيقوي من اقتصادها، ولا سيما أن الصين تعتبر من أكبر مستوردي النفط والغاز فما بالك إذا كانت هذه الثروة ملكاً لها.

^{١٢} ماذا يحدث في بحر الصين الجنوبي؟

^{١٣} territorial-disputes-south-china-sea.

^{١٤} South China Sea Energy Exploration and Development



الشكل رقم (1): مطالب متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي

- ومما يزيد من أهمية هذا البحر، هو حجم التجارة المارة في هذه المنطقة عبر مضائق تايوان ملاكا، والمقدرة بحوالي ٥ ترليون دولار سنوياً.
- تتبع أهميته أيضاً من مساحته الكبيرة، البالغة ٣,٥ مليون كم مربع. بالإضافة إلى أنه مصدر مهم وغني جداً بالثروة السمكية.

من خلال هذه الأهمية ندرك مدى التهافت حول السيطرة على هذا البحر من قبل كل من الصين وأمريكا، والتي تعتبر نفسها راعية لمصالح الدول المطلة على بحر الصين، وبما أن تحقيق أية سيطرة صينية على هذا البحر سيكون سبباً في دفع الصين إلى المزيد من التطور والنفوذ عالمياً وبذلك تكون قوة اقتصادية هامة سرعان ما ستتحول إلى قوة عسكرية، وهنا سيكمن خطرهما، لذلك لن نرى في هذه الجبهة هدوءاً، فالأمور ستتجه نحو التصعيد، والولايات المتحدة ستكون أمام خيارين اثنين: إما أن تدافع عن حلفائها الإقليميين أو فقدان مكانتها الإقليمية، وهو أمر مستبعد إذ سيقاوم كل طرف من أجل مصالحه. وقد قال بومبيو "إن العالم لن يسمح لبكين بالتعامل مع بحر الصين الجنوبي كإمبراطوريتها البحرية"^{١٥}. كما أن الولايات المتحدة لا تريد أن تفقد سيطرتها على البحار وذلك لتضمن حرية الحركة للبضائع الأمريكية وهذا البحر مهم جداً كموقع استراتيجي.

^{١٥} [US Position on Maritime Claims in the South China Sea](#)

ج- هونغ كونغ

ظلت هونغ كونغ تحت السيطرة البريطانية حتى تمت إعادتها إلى الصين ١٩٩٧ ولكن بشرط أن تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي لمدة خمسين عام أي " دولة واحدة ونظامان". وقد ورد في الموقع الرسمي للخارجية الأمريكية حول علاقاتها بهونغ كونغ "تحتفظ الولايات المتحدة بمصالح اقتصادية وسياسية كبيرة في هونغ كونغ؛ وتخدم مجتمعًا كبيرًا من المواطنين الأمريكيين والزوار فيها. وتواصل الولايات المتحدة الدعوة لحماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان هناك، بعد فرض قانون الأمن القومي. تظل الولايات المتحدة واحدة من أكبر مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في هونغ كونغ"^{١٦}. هذا يدل على مدى أهمية هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة، هذه الأهمية التي تصاعدت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أدركت الولايات المتحدة أهميتها الاستراتيجية، فقد استخدمتها في حرب فيتنام كقاعدة امدادات عسكرية لقواتها، ففي عام ١٩٦٩ بعدما أدركت أهمية هذه المنطقة بدأت غزو الشركات الأمريكية إليها. هناك الآن أكثر من ١٣٠٠ شركة أمريكية، بما في ذلك ٧٢٦ شركة إقليمية، وحوالي ٨٥٠٠٠ مقيم أمريكي فيها.^{١٧}

في معرض خطابه قال القنصل الأمريكي هناك "إن للولايات المتحدة مصالح طويلة الأمد وثابتة في هذه المنطقة، والتي استمرت لقرون وستستمر لقرون قادمة"^{١٨} "إن حديث القنصل يتضمن مدى الأهمية الاستراتيجية التي تشكلها هذه المنطقة، معنى هذا أنها لن تفرط بسهولة بهذه المنطقة الغنية، وتعتبرها منطقة مهمة لممارسة سياستها، لذلك عندما فرضت الصين قانون الأمن القومي المثير للجدل والذي يمنحها سلطات جديدة، حيث يجرم قانون الأمن في هونغ كونغ المطالبة بالانفصال وأعمال التخريب والتواطؤ مع القوى الأجنبية، ويفرض قيوداً على تنظيم الاحتجاجات وعلى حرية التعبير"^{١٩}. وجاءت هذه الخطوة بعد اضطرابات متزايدة واتساع الحراك المؤيد للديمقراطية. وبناء عليه وافق مجلس النواب في الكونغرس الأمريكي على حزمة عقوبات جديدة تتعلق بهونغ كونغ، نددت بها دول في أنحاء العالم. حيث قالت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي: "القانون وحشي، وهو حملة كاسحة على الشعب في هونغ كونغ، ويهدف إلى تدمير الحريات التي وعدوا بها"^{٢٠}. وصرح ترامب قائلاً بشأن هذا القانون: "إن قانون الأمن الوطني الذي أقرته الصين في هونغ كونغ انتهاك لسافر، ومأساة

^{١٦} U.S. Relations With Hong Kong

^{١٧} What Are America's Interests in Hong Kong

^{١٨} United States-Hong Kong Relations: Past, Present and Future

^{١٩} قانون الأمن في هونغ كونغ: الصين تقرر التشريع المثير للجدل.

^{٢٠} هونغ كونغ: حزمة عقوبات أمريكية إثر فرض الصين قانون الأمن الجديد فيها.

للشعب هناك. وأضاف: «سننهي المعاملة الخاصة لهونغ كونغ؛ لأنها لم تُعد تتمتع بالحكم الذاتي»^{٢١}

إذاً القضية هي المحافظة على النفوذ والمصالح في ظل القوانين المصاغة من قبل الأطراف المتنازعة، واكتساب الحقوق بقوة القانون. ولكن لن يتنازل كل طرف بسهولة عن مصالحه وستظل هونغ كونغ تلك المنطقة الاستراتيجية التي ستكون ساحة للحرب الباردة القادمة بين القوتين.

د- قضية الايغور

الايغور هم سكان إقليم شينجيانغ وتسمى (تركستان الشرقية) ويتمتع الإقليم بالحكم الذاتي، أكثر من نصف السكان في الإقليم مسلمون، ويتعرضون إلى الضغط من قبل الحكومة الصينية، ويتهم الإيغور السلطات الصينية بممارسة التمييز ضدهم، بينما تقول الصين إن ميليشيات الإيغور تشن حملة عنف تشمل التآمر للقيام بعمليات تججير وتخريب وعصيان مدني من أجل إعلان دولة مستقلة^{٢٢}. ومما زاد من أهمية هذا الاقليم هو موقعه الاستراتيجي، فهي تشكل بوابة الصين لآسيا الوسطى وتقع على طريق مشروع الحزام والطريق الصيني مما يزيد من أهمية الاستقرار في تلك المنطقة لإنجاح المشروع، ويرى الباحث الألماني أيدريان زينز المتخصص في شؤون المنطقة أن "مشروع طرق الحرير الجديدة عامل هام يسمح بتبرير حاجة الحكومة الماسة إلى إعادة فرض النظام بشكل نهائي في شينجيانغ"^{٢٣}. وبالإضافة الى ذلك يلعب الاقليم دوراً مهماً من الناحية العسكرية. ففي السابق كانت الصين تجرب هناك في الصحراء أسلحتها النووية، واليوم يوجد في شينجيانغ حقل تجارب للصواريخ المضادة للسفن التي يريد بها الصينيون يوماً ما محاصرة البحرية الأمريكية المتفوقة^{٢٤}.

وقد تسببت هذه الضغوط التي يتعرض لها الإيغور من قبل الحكومة الصينية في الخلافات الأخيرة بين الولايات المتحدة والصين، حيث فرضت الأولى عقوبات على مسؤولين صينيين لقيامهم بممارسة القمع والعنف ضد الشعب هناك، حيث تتهم واشنطن ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وخبراء، بكين بأنها تحتجز ما يصل إلى مليون من المسلمين، من الإيغور خصوصاً، في معسكرات في الإقليم لإعادة تأهيلهم سياسياً. وتنفى بكين صحة هذا العدد، وتؤكد أن هذه المعسكرات ليست سوى مراكز للتأهيل المهني لمكافحة التطرف والإرهاب، ولمساعدة

^{٢١} معضلة هونغ كونغ في العلاقات الأمريكية-الصينية.

^{٢٢} من هم الإيغور الذين "تحتجز الصين مليوناً منهم"؟

^{٢٣} هل يشكل إقليم شينجيانغ عقبة أمام مشروع "طرق الحرير الجديدة" الصيني الضخم؟

^{٢٤} من شينجيانغ إلى التبت: أقليات الصين بين التكيف والمقاومة.

السكان في العثور على وظائف^{٢٥}. ان أهم ما يجب أن نفهمه هنا أن قضية الايغور تستثمر سياسياً للخلافات التي ظهرت مؤخراً بين الدولتين.

ولكن هناك أوراق لعب كثيرة بيد أمريكا وهي أوراق مهمة ماعدا هذه الملفات كالهند وكوريا واليابان وأستراليا وذلك لمواجهة التمدد الصيني واحتوائه.

ه- أزمة فيروس كورونا

انتشر في نهاية عام ٢٠١٩ فيروس كورونا في مدينة ووهان الصينية، وما أن كسر الفيروس سور الصين حتى انتشر في العالم، ثم بدأ تراشق التهم بين كل من الصين والولايات المتحدة إلى يومنا هذا؛ حيث قال وزير الخارجية الصينية وانغ يي، في استمرار للحرب الكلامية المتصاعدة مع واشنطن بشأن الوباء وتحرك بكين لتشديد السيطرة على هونغ كونغ، إن الولايات المتحدة أصيبت "بفيروس سياسي" يجبر المسؤولين هناك على مهاجمة الصين باستمرار. وأعلن وانغ يي أمام الصحافة "لفت نظرنا أن بعض القوى السياسية في الولايات المتحدة تأخذ العلاقات الأمريكية الصينية رهينة، وتدفع البلدين باتجاه حرب باردة جديدة"^{٢٦}

وقال ترامب، أثناء مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال، إن الصين ربما تكون قد شجعت على الانتشار الدولي لفيروس كورونا في محاولة لزعزعة استقرار الاقتصادات المنافسة لها^{٢٧}.

وفي هذا المعرض تنتهم واشنطن بكين بأنها وراء انتشار الفايروس؛ لتعزيز نفوذها في بحر الصين الجنوبي ففي هذا الشأن قال قائد القوات الأمريكية في اليابان " إن الصين تستخدم فيروس كورونا المستجد ستاراً تعزز من ورائه نفوذها الإقليمي في بحر الصين الجنوبي، من خلال زيادة النشاط البحري بهدف ترويع دول أخرى تطالب بحقها في المياه"^{٢٨}. مهما كان مصدر الفايروس إلا أن الطرفان يحاولان استخدامه لخدمة مصالحهم وتعزيزها في المحافل الدولية.

ثانياً- استراتيجية الصين التوسعية

إن شكل الصراع الدولي يتمثل في بناء التحالفات والمنظمات الدولية، والمشاريع الكبرى، فكل مشروع يجابه آخر من حيث الدوافع السياسية، فعلى سبيل المثال طرحت أمريكا مشروع الشرق الأوسط الكبير وكذلك مشروع آسيا الوسطى الكبرى أما الهدف من هذه المشاريع فهو

^{٢٥} بكين تحذر واشنطن من اعتماد مشروع قانون حول مسلمي الإيغور.

^{٢٦} الصين تحذر من "حرب باردة جديدة" مع الولايات المتحدة جراء فيروس كورونا.

^{٢٧} فيروس كورونا: الحرب التجارية الأمريكية - الصينية "أخطر من الفايروس".

^{٢٨} حرب باردة قادمة: أمريكا والصين على خط مواجهة مجهولة العواقب؟

الوقوف أمام التمدد الصيني والروسي، ومحاولة خلق عوائق في طريق مشاريعها هي الأخرى، والتي تتمثل بمشروع أوراسيا الكبرى بقيادة روسيا، ومشروع طريق الحرير الجديد الصيني، فهذان المشروعان يمثلان أذرع هذه الدول للسباحة في بحر السياسة الدولية، ولكن هذه المشاريع لن تكون سهلة التنفيذ لما ستخلفه الجبهة المقابلة من عقبات في وجهها.

بدأت الصين تتمدد خارجاً عن طريق مشاريع عديدة، وبناء التحالفات مع الجوار، لحماية مصالحها وهذا التمدد يشكل خطراً، وخاصة في أفريقيا والمحيط الهادئ.

أ- تنفيذ المشاريع

- مشروع الحزام والطريق

بدأ إعلان هذا المشروع من قبل الرئيس الصيني عام ٢٠١٣ وسماه طريق حرير مستوحياً ومستغلاً الاسم القديم لهذا الطريق في القرن التاسع عشر، حيث تسعى الصين بهذه المبادرة إلى إنشاء طرق وممرات تجارية تربط بين أكثر من ٦٨ دولة وتشكل هذه الدول مجتمعة ٦٥% من سكان العالم، وتنتج نحو ٤٠% من الإنتاج العالمي... ورغم أن مشروع الحزام والطريق انطلق لربط الصين بأوروبا فإنه اتسع وتجاوز حدود أوراسيا ليضم أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي، ومنطقة جنوب الباسيفيك، وحتى يوليو (تموز) ٢٠١٨، وقعت أكثر من ١٠٠ دولة ومنظمة دولية وثنائق تعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق.^{٢٩}، فهذا المشروع يعتبر بمثابة الأذرع التي تحاول الصين تمديدها للعالم وبالتالي تستطيع السيطرة عليها وعلى الدول التي تشرف على الطريق وبالتالي تستطيع إنشاء موطئ قدم لها في هذه الدول، حيث تعتمد سياسة "أنت تريح وأنا أريح"، بهذه الطريقة توسع نفوذها على حساب النفوذ الأمريكي، لذلك نرى أن المشاكل التي تحدث في الشرق الأوسط في جزء كبير منها محركها هو قطع الطريق على هذا المشروع الذي يمر بها، فمن يملك الهيمنة الاقتصادية والهيمنة العلمية سيكون له الهيمنة السياسية بلا شك، وهذه الأخيرة في كثير من الأحيان تعقبها الهيمنة العسكرية. إن هذا المشروع الكبير يحقق للصين كثيراً من الأهداف؛ منها تقوية العملة الصينية "اليوان" حيث ستكون التبادلات التجارية باليوان، كما أنه يعزز موقعها الجيوسياسي فهو كفيلاً ببناء تحالفات في المستقبل.

إن طريق الحرير الصيني الجديد يعتبر بمثابة تهديد للولايات المتحدة، ويزيد من الحرب التجارية القائمة بينهما أساساً، لأن المشروع يسعى إلى انتهاج سياسة استقطاب القوى الدولية

^{٢٩} مبادرة الحزام والطريق الصينية.. ثلثا العالم في مواجهة أمريكا.

وضمها إلى المشروع، وذلك على حساب النفوذ الأمريكي (السياسي والاقتصادي) في كل تلك الأماكن، وعليه فإن الولايات المتحدة تعدّ-إضافة إلى اليابان والهند-من أكبر منتقدي المشروع. إذا ما تمعنا الخريطة في الأسفل (الشكل رقم ٢) نرى أن طريق الحرير يمر من إيران والعراق وسوريا والطريق البحري يمر من اليمن وهذه المناطق تعتبر محطات مهمة ورئيسية في المشروع، ومطلّة على ممرات مائية، ربما لذلك هي تعتبر من المناطق الساخنة تدور فيها صراعات لم تنته إلى الآن؛ هذا المشروع بحاجة إلى استقرار في مناطق مروره، وبحاجة إلى كيانات قادرة على إدارة تلك المناطق دون التبعية لمحاور معينة، ربما هذا يكون من أحد الأسباب الرئيسية لسخونة هذه المناطق منذ ما يقارب عشرة أعوام، أي لخلق عقبات في تمديد هذا الطريق ومنعه من الوصول إلى وجهته الأوربية.(الخريطة من موقع الجريدة).



الشكل رقم (٢): طريق الحرير الصيني الجديد

- سياسة الديون

الصين تملك من المال الكثير فلماذا لا تستخدمه في توسيع نفوذها، وهو خير وسيلة لها لمد نفوذها مع مضاعفة أرباحها وتشغيل شركاتها. تعتمد الصين في سياستها التوسعية على تقديم القروض للدول الفقيرة، وبذلك تعمل على توسيع حضورها الاقليمي بصورة مستمرة من خلال الاستحواذ على حصص متزايدة من موارد الطاقة والبنى التحتية للمنطقة، وبالتالي اكتساب نفوذ مهم. ازدادت ممارسة هذه السياسة في عهد الرئيس الصيني الحالي تزامنا مع مشروع الحزام والطريق.

ومن هذه الأمثلة منحت كينيا أكثر من ثلاثة مليارات دولار من أجل بناء خط سكك الحديد ولكنها عندما لم تستطع سداد الديون اضطرت لرهن أكبر وأهم مرفأ لها هو "ميناء مومباسا" للحكومة الصينية، وذلك بسبب قروضها المتراكمة، حيث بلغ حجم الديون أكثر من ٥,٥ مليارات دولار^{٣٠}، ومن الدول الأخرى التي وقعت في فخ الديون الصينية سريلانكا التي اقترضت ملايين الدولارات لتشييد البنية التحتية للبلاد ومقابل ذلك حصلت الصين على مرفأ "هامبانتوتتا" الاستراتيجي بعقد مدته ٩٩ سنة^{٣١}. وأمثلة أخرى كثيرة كجيبوتي وبنغلادش ومالديف.

الشكل رقم ٣ يوضح تفاصيل فخ الديون الصيني:



الشكل رقم (٣): فخ الديون الصيني

- منظمة شنغهاي للتعاون

إن صعود الصين يوماً بعد يوم يجعلها بحاجة إلى مصدر يزودها بالطاقة، وهذا المصدر يتوفر في آسيا الوسطى حيث يوجد فيها كميات كبيرة من الغاز والنفط، كما أن أمن حدودها الغربية مهم بالنسبة لها، لذلك كان من ضمن خطواتها التوسعية في آسيا الوسطى هو سعيها لتشكيل منظمة شنغهاي للتعاون، وهي منظمة دولية سياسية واقتصادية وأمنية أوروبية. تأسست في ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠١ في مدينة شنغهاي الصينية، على يد قادة ست دول

٣٠ قراءة في الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة

٣١ "فخ الديون الصينية".. عندما تفقد الدول أصولها وسيادتها نتيجة الطمع والفشل الإداري

آسيوية؛ هي الصين، وكازاخستان، وقرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان، وأوزباكستان. وقع ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون في حزيران/يونيو ٢٠٠٢، ودخل حيز التنفيذ في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. كانت هذه الدول باستثناء أوزباكستان أعضاء في "مجموعة شنغهاي الخماسية" التي تأسست في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في شنغهاي^{٣٢}، إن الأهداف المعلنة لهذه المنظمة هي روتينية تتمحور حول التعاون والتنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب، ولكن في الحقيقة فقد تشكلت هذه المنظمة لمواجهة التحديات الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى، وما يؤكد ذلك هو اعتماد الدول الأعضاء على العملة المحلية في تداولاتهم وهذا ما سيؤثر سلباً على الدولار ويكون سبباً لتراجعته وبالتالي مفراً من العقوبات المفروضة، فقد اتخذت الدول الثماني الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، بما في ذلك الصين وروسيا والهند، قراراً باعتماد العملات المحلية والوطنية في التبادل التجاري والاستثمار الثنائي وإصدار سندات، بدلاً عن الدولار الأمريكي^{٣٣}، فهذه المنظمة -التي تعتبر بمثابة الداعم الاقتصادي للصين- ومشروع الحزام والطريق الذي يمتد على مساحة جغرافية واسعة، يرسخان الهيمنة الصينية على المنطقة.

- البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

يعتبر تأسيس البنك الآسيوي أحد الدعائم الأساسية لبناء سياسة الصين الاقتصادية؛ وربط آسيا بها، ففي يونيو ٢٠١٥، اجتمعت ٥٧ دولة في العاصمة الصينية بكين، لمناقشة كيان اقتصادي جديد، تحت مسمى "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" (AIIB)، وقد كان تأسيس هذا البنك رداً على الاصرار الأمريكي لرفض مطلب الصين بأن يكون لها دور أكبر في عمليات التصويت داخل البنك الدولي^{٣٤}، لذا صُمم ظاهرياً ليساعد في تمويل المشاريع التي تلبى احتياجات الدول الآسيوية من البنى التحتية. هذا البنك أثار قلقاً لدى الولايات المتحدة، وهذا من شأنه أن يؤثر في النظام المالي الاقتصادي العالمي. كما أن الصين أقامت تجمعاً باسم "بريكس" للتخلص من التبعية للغرب.

^{٣٢} منظمة شنغهاي للتعاون: الأهداف المعلنة و الخفية.

^{٣٣} دول "شنغهاي" تتحلل من علاقتها بالدولار الأمريكي "المهيمن".

^{٣٤} غراهام حتمية الحرب، مصدر سابق ص ٦٥

ب- التحالفات الاقليمية

- اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع ايران:

إن وجود الصين في الشرق الأوسط، من خلال دولة كبيرة إقليمياً مثل إيران، هو تهديد كبير للولايات المتحدة. حيث عقدت مؤخراً كل من الصين وإيران اتفاقية تستمر لمدة ٢٥ عام، ولكن هناك الكثير من الغموض حول هذه الاتفاقية ولم تعلن بنودها رسمياً، وهذا الغموض يشكل هاجساً لدى الساسة الإيرانيين حيث حذر الرئيس الإيراني السابق أحمدني نجاد من هذه الاتفاقية قائلاً: "أي اتفاقية سرية ودون الرجوع إلى إرادة الشعب الإيراني مع أطراف أجنبية يتعارض مع مصالح الدولة والأمة، تعتبر غير شرعية ولن تعترف بها الأمة الإيرانية"^{٣٥}. ووفقاً لموقع العربية السابق كانت مجلة "بتروليوم اكونوميست" الاقتصادية البريطانية قد نشرت مقالاً في ٣ سبتمبر ٢٠١٩، ذكرت فيه أنه خلال زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف للصين، تم توقيع اتفاقية غير علنية بين الجانبين. ووفقاً للمجلة، نصت الاتفاقية على أن تستثمر الصين ٢٨٠ مليار دولار في قطاعات الطاقة والنفط والغاز في إيران على مدى السنوات الخمس المقبلة، ثم ١٢٠ مليار دولار في مجال البنية التحتية للنقل والطرق على مدى السنوات المقبلة. إن هذه الأرقام تذكرنا بسياسة الديون الصينية وخاصة في ظل ما تمر به إيران من عقوبات اقتصادية، ولكن هذه الأرقام لم تنشر رسمياً، الاتفاقية تبدو اقتصادية ولكنها تدخل في خدمة أهداف الصين التوسعية، ما يشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، لذلك كان هناك ما يقابلها، أو المحاولة لشل تأثيرها مثل اتفاقية إبراهيم للسلام بين العرب وإسرائيل، فنحن أمام حرب من نوع آخر، حيث يقوم كل طرف بتعزيز جبهته قدر المستطاع، وقد يكون أحد أهداف الصين من هذه الاتفاقية هو خلق الأزمات وأمريكا في المنطقة وإبعادها عن حدودها.

-التحالف مع باكستان: إن جغرافية باكستان مهمة كثيراً للصين فهي تعتبر حليفاً استراتيجياً للصين، وداعماً لها من جميع النواحي في تطورها النووي، وكذلك في إقامة مشاريع وممرات اقتصادية بينهما، حيث تسعى الصين من خلال هذه المشاريع إلى أن تجعل باكستان حلقة رئيسية في مشروعها "طريق الحرير". وهو مشروع اقتصادي ضخم يهدف إلى إنشاء طريق بري يربط بين "كاشغر" الصينية وميناء غوادر الباكستاني^{٣٦}. وهذا المشروع يؤرق الجانب الأمريكي لأنه سيكون بمثابة حلقة وصل تربط الصين بمنطقة الشرق الأوسط، ويرى الكثير من المراقبين أن هذه العلاقات تأتي رداً على العلاقات الأمريكية الهندية والأفغانية. فقد كان التدخل في أفغانستان لقطع الطريق على الصين لملء الفراغ الناتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي، وربما اتفاقها الأخير مع طالبان يندرج تحت هذا الهدف، وعدم ترك المجال للصين لإنشاء موطئ قدم لها في أفغانستان.

^{٣٥} أحمدني نجاد يحذر من "اتفاقية سرية" تسلّم إيران للصين لـ ٢٥ عاماً.
^{٣٦} الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني: نموذج لبناء "الحزام والطريق"

-ومن جهة أخرى هناك تحالف بين كل من استراليا واليابان والهند والولايات المتحدة ضمن "الحوار الأمني الرباعي"، هذا الحوار الذي أُعيد إحياءه لمواجهة التحديات الصينية. وقد ذكرت وكالة أنباء بلومبرج الاقتصادية الأمريكية أن مناقشات الدول الأربع حول مشاريع البنية التحتية تظهر أن هناك "جبهة اقتصادية" جديدة لمواجهة نفوذ الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ^{٣٧}. إذا ما راجعنا التحالفات نجد خريطة التحالفات الأمريكية رسمت لتتجيم دور الصيني في آسيا والعالم.

ثالثاً - الحرب التجارية

تطورت الحرب التجارية بين الصين وأمريكا في عهد رئيس ترامب الذي يعتبر أن الصين تحظى بميزة تجارية غير عادلة على حساب الولايات المتحدة، فاتهمت واشنطن شركة التكنولوجيا الصينية العملاقة "هواوي" بسرقة أسرار تجارية أمريكية، ازداد التصعيد من خلال فرض أمريكا رسوماً جمركية تقدر بمئات مليارات من الدولار على المنتجات الصينية، وأطلق ترامب حربته التجارية على الصين في أوائل عام ٢٠١٨ وذلك لإنهاء ما اعتبره صفقات تُعرض بلاده "للسرقة" من جانب الصين، وقال كريستوفر راي، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي اف. بي آي، مؤخراً أمام الكونغرس "إن ١٠٠٠ تحقيق على الأقل من التحقيقات التي أجريت مؤخراً في سرقات فكرية من مؤسسات أمريكية تشير بإصبع الاتهام إلى الصين. وتقدر الحكومة الأمريكية أن الحجم الإجمالي للملكية الفكرية التي سرقتها الصين خلال السنوات الأربع بين ٢٠١٣ و ٢٠١٧ تصل إلى ١,٢ تريليون دولار^{٣٨}."

إن الحرب التجارية بين البلدين، أدت في عام ٢٠١٩ إلى انخفاض الصادرات الأمريكية إلى بكين بنسبة ٢٤ %، كما انخفضت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة بنسبة تقل عن ٤ في المائة مقارنة بالفترة ذاتها في العام السابق^{٣٩}.

جاء في مقال نشرته قناة DW الألمانية على موقعها الإلكتروني إن "عددًا متزايداً من خبراء الاقتصاد ينطلقون من فرضية أن النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيؤدي بالعولمة إلى الدخول في مرحلة جديدة تقضي إلى تقسيم السوق العالمية بين الصين والولايات المتحدة". وبحسب خبراء، فإن غالبية البلدان الصاعدة اقتصادياً، حتى البلدان الأفريقية منها، قد تلحق بالصين، ما دامت التقنية الصينية رخيصة الثمن^{٤٠}. وهذه الحرب التجارية تجري في ساحتي التطور الاقتصادي والعلمي.

^{٣٧} مغزى التحالف الأمريكي الأسترالي الياباني والهندي.

^{٣٨} الحرب التجارية الأمريكية الصينية: ماذا تريد الولايات المتحدة من الصين؟

^{٣٩} الصراع الأمريكي الصيني .. الاقتصاد العالمي لا يحتمل.

^{٤٠} "أمريكا أولاً" في مواجهة "الصين أولاً"

- التطور الاقتصادي

إن التطور الاقتصادي للصين بدأ يشكل مشكلة تورق النظام الدولي، فملاحظة التطور خلال جيل واحد يظهر لنا الفرق الكبير في التطور الحاصل للاقتصاد الصيني، ففي عام ١٩٨٠، كان إجمالي الناتج المحلي الصيني أقل من ٣٠٠ مليار دولار، ومع حلول عام ٢٠١٥، وصل هذا الناتج إلى ١١ تريليون دولار، ثم إلى أكثر من ١٣ تريليون عام ٢٠١٨ وحوالي ١٤ تريليون عام ٢٠١٩ ليصبح الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد في العالم ... وقد وصف رئيس الوزراء الأسترالي السابق كيفين رود التطور الهائل في الصين قائلاً: "وكان الثورة الصناعية البريطانية، وثورة المعلومات العالمية، قد انفجرتا في توقيت متزامن، وتركزتا في ثلاثين عاماً فقط، لا في ثلاثمائة عام"^{٤١}، ووفقاً لتقارير إعلامية، فإن اقتصاد الصين سيتفوق على نظيره الأمريكي من حيث الناتج المحلي الإجمالي، بحلول عام ٢٠٢٩ بقيمة ناتج محلي تبلغ ٢٥,٦ تريليون دولار، مقابل ٢٤,٥ تريليون دولار للولايات المتحدة^{٤٢}.

قال الرئيس الصيني في المؤتمر التاسع عشر للحزب عن التطور الذي أحرزته الصين في الناتج المحلي "تبوأنا المركز الثاني عالمياً بصورة ثابتة، وبلغت نسبة إسهامه في نمو الاقتصاد العالمي أكثر من ٣٠ بالمائة"^{٤٣}

وفقاً لموقع العين الإخبارية فإنه في عام ١٨٢٠ كان الاقتصاد الصيني هو الاقتصاد الأكبر في العالم، لكن الثورات الصناعية في الغرب أنهت هذا التفوق. خلال الفترة ١٨٢٠-١٩٧٨، حيث انحسر الاقتصاد الصيني (بمقياس الناتج المحلي الإجمالي) كنسبة مئوية من الاقتصاد العالمي بشكل مستمر ووصل إلى أدنى مستوياته خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٨^{٤٤}.

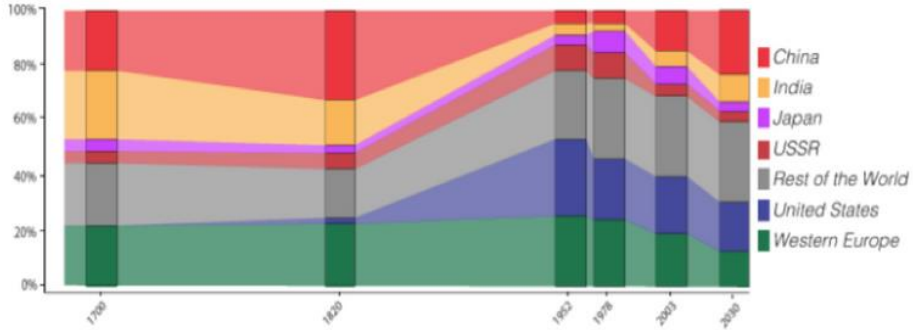
الشكل رقم ٤ هو مخطط بياني يقارن بين أهم اقتصادات العالم؛ منذ عام ١٧٠٠ إلى عام ٢٠٣٠ (تنبؤ).

^{٤١} اليسون غراهام، حتمية الحرب، دار الكتاب، بيروت، ص ٣٧، ٢٠١٨

^{٤٢} الاقتصاد الصيني يتخطى الأمريكي خلال ١٠ سنوات

^{٤٣} النص الكامل لتقرير شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني.

^{٤٤} بـ"حزام واحد وطريق واحد" .. سنسترجع الصين المركز الأول (إنفوجراف تحليلي)



Share of world GDP (% of world total), 1700 – 2030

Image: Our World in Data

الشكل رقم (٤): اقتصادات العالم منذ عام ١٧٠٠ إلى عام ٢٠٣٠ (تنبؤ)

ولكن هذا التطور تراجع في الآونة الأخيرة وفقاً لروبيرتز "تباطأ النمو الاقتصادي في الصين لأضعف وتيرة في نحو ٣٠ عاماً في ٢٠١٩ في ظل حرب تجارية مضرّة مع الولايات المتحدة^{٤٥}، "إذاً هناك حرب حقيقية في ميدان الاقتصاد لكسر هذا العصب أو إضعافه كي يبقى عاجزاً عن تغذية المشاريع.

- السباق التكنولوجي

إن عالم التكنولوجيا في تطور دائم بدءاً من الجيل الأول حتى وصولنا إلى الجيل الخامس والذي سيستخدمه العالم آجلاً أم عاجلاً، ولكن لا تكمن المشكلة هنا، إنما المشكلة تكمن في من يسيطر من الشركات على هذا السوق لإنشاء البنية التحتية للجيل الخامس.

يؤكد الخبراء أن أحد أهم أسباب التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تركز في واقع الأمر على صراع أكبر اقتصاديين في العالم للسيطرة على سوق اتصالات «الجيل الخامس» G5، وقد أطلقت الصين مشروع "صنع في الصين ٢٠٢٥" في ٢٠١٥ وذلك للسيطرة على السوق التكنولوجية وتحقيق اكتفاء ذاتي ٧٠%، من رقائق الكمبيوتر إلى السيارات الكهربائية، إيداناً بانطلاق المرحلة التالية من تطورها الاقتصادي واللاحق بركب «الثورة الصناعية الرابعة». وترى الولايات المتحدة أن هذه الخطة تهدد الأمن القومي الأمريكي التي تهيمن حالياً على قطاع التكنولوجيا، معتبرة أن بكين تستهدف "سرقة" مجهودها العلمي وابتكاراتها ومن ثم البناء عليها للسيطرة على القطاع التكنولوجي وإزاحتها من القمة التي تربعت عليها لسنوات طويلة^{٤٦}. فقد وصل العالم إلى مرحلة الأقوى فيها هو من يمتلك

^{٤٥} الصين تسجل أضعف نمو في ٢٩ عاماً في 2019 مع تأثير حرب التجارة

^{٤٦} إنفوجراف.. "صنع في الصين ٢٠٢٥" .. خطة بكين للسيطرة على سوق التكنولوجيا العالمي.

البيانات والقدرة على جمعها وبالتالي التحكم بأصغر التفاصيل الى أعظمها، هذه القوة ستكون متاحة لمن يمتلك التكنولوجيا المتطورة، وقد استفاق العالم على بلوغ الصين لهذا التطور التكنولوجي الكبير، وهو ما لن يمضي بسهولة لأن بكين أكدت أنها لن تتخلى عن خطة "صنع في الصين ٢٠٢٥" رغم المخاطر المترتبة على ذلك.

إن التطور العلمي الذي بلغته الصين يكاد يتحول من النعمة إلى النعمة عليها، حيث بدأ النظام العالمي يتخوف من هذا التطور والقدرة الهائلة على رصد البيانات ومراقبتها أو سرقتها وبالتالي الهجوم عليها في الوقت المناسب، وقد حذر تقرير للكونغرس الأمريكي من هذا التطور حيث جاء فيه إن: "قادة الجيش الصيني أدرجوا فكرة أن نجاح معركة ما يستند إلى قدرة مراقبة المعلومات والأنظمة المعلوماتية للخصم". وأضاف أن "خبراء الجيش الصيني يحددون بطريقة منهجية البنى التحتية اللوجستية وأنظمة القيادة والمراقبة ومراكز الثقل الاستراتيجية للولايات المتحدة التي سيهاجمونها بطريقة شبه أكيدة في الدرجة الأولى في حال نشوب نزاع".^{٤٨}

كما تستهدف إدارة ترامب شركات صينية، خاصة عملاق تكنولوجيا الاتصالات هواوي، التي قالت الولايات المتحدة إنها متورطة في مساعدة بكين في ممارسات تجسس على العملاء، وهو ما تنفيه الصين بشكل قاطع.

تطورت الأزمة بعد إعلان إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إدراج "هواوي" على قائمة الشركات التي تمثل خطراً على الأمن القومي، وحظرت بالتالي على الشركات الأميركية بيعها معدات تكنولوجية، خشية استفادة الصين منها لغايات تجسسية^{٤٩}. ولكن في حقيقة الأمر هي حجم البيانات التي تسيطر عليها هذه الشركة؛ ولتحجيم دور الشركات الصينية وإبعادها. قال الأمين العام لحلف الشمال الأطلسي ينس ستولتنبرج "إن الغرب لا يمكنه تجاهل صعود نجم الصين ولذلك فإن المراجعة التي تجريها بريطانيا لدور شركة هواوي في شبكة الجيل الخامس لها أهميتها في ضمان أمنها.

وأضاف ستولتنبرج أن الصين تقترب من الغرب على أصعدة مختلفة، في القطب الشمالي وفي الفضاء الإلكتروني والبنية التحتية التي تتسم بالحساسية، بما في ذلك الاتصالات^{٥٠}. أي أن الجهود الكثيفة للغرب تبذل لتحجيم هذا الدور. وكانت بريطانيا قد تعاملت مع شركة هواوي، إلا أنها مؤخراً تراجع عن ذلك وفقاً لروبترز، حيث قال وزير الإعلام البريطاني أوليفر

^{٤٧} «الجيل الخامس» تشعل صراع هيمنة بين الصين وأمريكا.

^{٤٨} التنافس الأمريكي- الصيني من أجل الزعامة والريادة الإقليمية والعالمية.

^{٤٩} أزمة "هواوي" وسيناريوهات الحل.

^{٥٠} الأمين العام لحلف الأطلسي: مراجعة بريطانيا لأمن شبكة الجيل الخامس ضرورية.

دودن إن حكومة رئيس الوزراء "بوريس جونسون" ستحظر مشاركة هواوي في شبكة الجيل الخامس في بريطانيا من خلال إصدار تعليمات لشركات الاتصالات بسحب معداتها بحلول عام ٢٠٢٧. كل هذه الاجراءات تدل على عمق الخوف الأمريكي من هذا التنين الذي يتحدها، كما يبدو أنها نجحت في تحذير الغرب من هذا الخطر.

رابعاً - التطور العسكري

تطمح الصين إلى إنهاء مرحلة القطب الواحد؛ لذلك تحاول بناء قوتها العسكرية استناداً إلى قوتها الاقتصادية، وقد بين بولتون في كتابه أن الصين دخلت في منافسة شرسة على الهيمنة الإقليمية أو العالمية، كما وسعت بكين قدراتها العسكرية الصينية من خلال:

- إنشاء واحداً من أفضل برامج الحرب السيبرانية الهجومية في العالم.
- بناء البحرية ذات المياه الزرقاء^{٥٢} لأول مرة منذ خمسمائة عام.
- زيادة ترسانتها من الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية، بما في ذلك برنامج جاد يتم إطلاقه بواسطة الغواصات النووية.

- تطوير أسلحة القمر الصناعي إلى أجهزة الاستشعار الفضائية الأمريكية العمياء.

- تصميم ترسانات وأسلحة لدفع قوات البحرية الأمريكية إلى الورا^{٥٣}.

تحولت الصين على مدى سنوات الى قوة اقتصادية وعسكرية ضاربة (الشكل رقم ٥)، ويعتبر كل هذا بمثابة تهديد عميق لمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية. وبحسب بولتون، وفق المصدر ذاته فقد كانت أمريكا بطيئة في تصحيح الأخطاء الأساسية التي ارتكبت منذ عقود. "لقد عانينا من ضرر اقتصادي وسياسي واسع النطاق، ولكن لحسن الحظ، لم تنته اللعبة بعد"^{٥٤}. رغم أن الصين لا تستطيع تحدي القوة الأمريكية إلا أنها تتطور باستمرار وأصبحت قوة عالمية بعد الولايات المتحدة من حيث التجهيزات العسكرية. ولكن هناك دراسات أمريكية تؤكد تراجع قوة الولايات المتحدة في آسيا، وأن الجيش الصيني يمكنه القضاء على القواعد الأمريكية في آسيا بصواريخه في غضون ساعات قليلة.. وقالت إن جميع المنشآت العسكرية الأمريكية وتلك التابعة لحلفائها في غرب المحيط الهادئ "في مرمى الهجمات الصاروخية

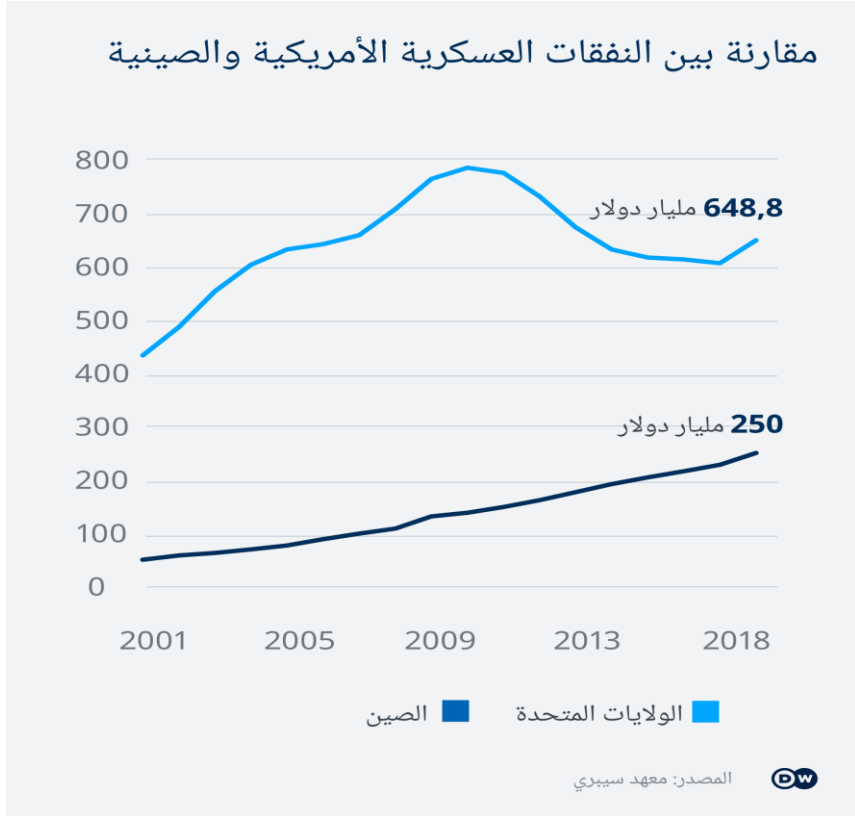
^{٥١} بريطانيا تعتزم حظر مشاركة هواوي في شبكة الجيل الخامس.

^{٥٢} بحرية المياه الزرقاء: هي قوة بحرية قادرة على العمل دولياً، وبشكل أساسي عبر المياه العميقة للمحيطات المفتوحة. حين تختلف تعريفات ما يشكل فعلياً مثل هذه القوة، هناك شرط للقدرة على ممارسة التحكم البحري في نطاقات واسعة. مصطلح "بحرية المياه الزرقاء" هو مصطلح جغرافي بحري على النقيض من "البحرية ذات المياه البنية" و"البحرية ذات المياه الخضراء".

^{٥٣} بولتون يكشف خبايا صراع النفوذ بين الصين وأمريكا.

^{٥٤} بولتون يكشف خبايا صراع النفوذ بين الصين وأمريكا.

الصينية الدقيقة خلال الساعات الأولى لأي صراع مسلح^{٥٥}. ووفقاً لميزانية عام ٢٠١٩، ارتفع حجم الإنفاق العسكري في الصين بنسبة ٧,٥ ٪، وكان من المفترض أن يصل إلى ١٧٧,٦ مليار دولار^{٥٦}. هذا الإنفاق يسبب القلق لدى الكثير من الدول.



الشكل رقم (٥) مقارنة بين النفقات العسكرية الأمريكية و الصينية (الصورة من موقع

(DW)

أياً كان، فهذه التطورات العسكرية تساعدنا في فهم نوايا الصين التوسعية.

^{٥٥} أمريكا والصين على خط مواجهة عسكرية مجهولة العواقب؟
^{٥٦} ميزانية الصين العسكرية تنمو في ٢٠٢٠ بنسبة ٦,٦ ٪

النتائج

- يبدو إن ما حذرّ منه نابليون قد وقع، فقد استيقظت الصين، وبدأ العالم يهتز، فاذا نظرنا إلى العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فإننا نجد هذه العلاقات في غاية التشابك والتعقيد، ولاسيما القضايا الاقليمية، حيث لم تعد الحرب بين الدولتين تنحصر في الحرب التجارية، بل بدأ ميدانها يتوسع كما ورد من خلال الدراسة، وبدأ يشمل شتى المجالات. لن تستسلم أمريكا بسهولة، وهذا سيؤدي إلى مزيد من الاضطرابات في المنطقة والعالم برمته.

- إذا ما جمعنا مناطق النزاع بين الصين وأمريكا؛ نرى بأن الولايات المتحدة تحاول التحكم بممرات الصين الاستراتيجية، والتي تعتبر بمثابة رنة للصين، التي ستجعل من الصين قوة لا يستهان بها إذا ما استقلت بالسيطرة عليها، ولن يكون هناك عائق أمام تطورها، وبذلك تستطيع الصين أن تمد نفوذها أكثر وأكثر، ولكن الولايات المتحدة تحول دون وصولها إلى هذه الممرات، وذلك يكون بمثابة حجر عثرة في طريق تقدمها وتحولها إلى قوة عالمية، فأينما كانت هناك مشاريع للتطور نجد هناك عائق أمامها من قبل الولايات المتحدة، أي تحاول قطع أذرعها، سواءً في امتدادها على خط طريق الحرير أو في تطورها التكنولوجي والتجاري.

- من أحد الوسائل التي تتبعها الولايات المتحدة حصار مطبق على الصين واحتواءها، فكانت من أحد الأهداف تجفيف منابع الطاقة الصينية، وكذلك قطع الأزرع الصينية من خلال خلق توترات على طريق الحرير بالإضافة إلى العقوبات التي تفرضها على شركة هواوي، لذلك نرى الصين تستخدم الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن التي تتعلق بسوريا. أي أننا أمام سيناريو حرب باردة جديدة بين الدولتين التي صاغها ترامب ربما تمتد لعقود من الزمن وهذا ما حذر منه ساكس أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا لـ bbc حيث قال " "ضغط يهدف إلى إشعال حرب باردة جديدة مع الصين. وإذا تحقق ذلك، أي إذا أتبع هذا النهج - فلن نعود للأوضاع الطبيعية مرة ثانية. وسوف ندخل بالتأكيد في دوامة جدل أوسع نطاقاً ونواجه خطراً أكبر"^{٥٧}.

هل لنا أن نعتبر بأن كل ما يحصل في الشرق الأوسط والمنطقة برمته مرتبط بما يدور في شرق آسيا؟ ربما تكون هذه بمثابة جبهة خلفية لما يدار هناك وخاصة ما نراه من اتفاقيات في الفترة الأخيرة مثل اتفاقية "ابراهيم" الشام الجديدة، واتفاقية ايران والصين، والاتفاقية الأخيرة مع حركة طالبان، وإعادة إحياء "الحوار الأمني الرباعي"، وما يجري من اتفاقيات بين الأحزاب الكردية غير بعيدة عن هذا المنحى، أي أنّ الولايات المتحدة لن تترك الصين تحصل على موطئ قدم في أي من الساحات الاستراتيجية، إذا ما أمعنا النظر في هذه التحالفات سنرى مدى ما يشكله صعود الصين من التحديات للولايات المتحدة، بعبارة أخرى يمكننا تسمية المرحلة بـ "اصطفافات ما قبل الحرب" سواءً كانت حرباً باردة أم عسكرية والكترونية.

^{٥٧} فيروس كورونا: الحرب التجارية الأمريكية - الصينية "أخطر من الفيروس".

- إن جغرافية منطقة الشرق الأوسط تلعب دوراً ريادياً في هذا الصراع الحاصل كونها تقع على طريق الحرير وأيضاً لما تشكله من دور في نقل خطوط الغاز لذلك نستطيع أن نعتبر بأن هذه الحرب الحاصلة ما هي إلا جزء بسيط من هذا الصراع الذي يلوح في الأفق حيث ينطبق عليها المثل القائل "الطبل هنا والعرس في الصين". حيث يعتبر المحللون الصينيون أن الشرق الأوسط هو مفترق طرق عالمي رئيسي- ومنطقة تتمتع بأهمية جغرافية استراتيجية كبرى- وأفيد أن مراكز الأبحاث في بكين تضيف إلى صفوف باحثيها المزيد من محلي الشرق الأوسط^{٥٨} فالشرق الأوسط يشكل للصين مصدراً مهماً للطاقة لذلك يعتبر الحفاظ على هذا المصدر من أولويات السياسة الصينية وطريقة لإعادة أمجادها.

وبالمقارنة بين ما يشكله النفوذ الروسي والصيني نرى أن التقدم الذي تحرزه الصين، ومحاولة التوسع عن طريق عصب الاقتصاد للسيطرة على العالم يشكل خطراً أكبر على المصالح الأمريكية، ووفقاً لمركز "راند" للدراسات ففي حال حدوث صراعٍ صيني- أمريكي سوف ينتج ضرراً اقتصادياً كبيراً ومتبادلاً، حتى وإن تحاشى الطرفان استخدام الأسلحة الاقتصادية^{٥٩}.

- إن كلا الطرفين لا يحاول قطع خطوط التواصل بينهما، ولكن بالمقابل فإنهما يستعدان تمام الاستعداد لأي لحظة قد تشتعل فيها فتيل الحرب، فأى ملف من الملفات السابقة كفيلاً بأن تشعلها، وخاصة إذا ما مضت الصين على هذه الوتيرة.

- إن نشوب الحرب بين الطرفين لا يعني بالضرورة أن تكون حرب مواجهة، إنما ستكون حرباً لتقليل الأضرار، فالحرب الإلكترونية أضرارها كبيرة، وربما تلحق أضراراً أكبر من الحرب العسكرية، فالثورة المعلوماتية باتت اليوم تتحول إلى حرب إلكترونية.

بعد دراسة العلاقة الأمريكية الصينية فهل بالفعل الصين قادرة على أن تصبح مركز هيمنة جديد مستقبلاً؟

- إن كل ما تم دراسته في هذا البحث يبين الرغبة الفعلية لدى الصين في أن تصبح قوة مهيمنة أو قطباً مشاركاً في النظام العالمي ولكن "قد يُحدّد ملامح المستقبل القريب واقع من الهيمنة المتعددة الأقطاب.. وقد تُكوّن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين واليابان أقطاباً طموحة. ولكن، بالإمكان التبيان وبكل سهولة، أن أمريكا هي القوة المهيمنة بامتياز حالياً^{٦٠}".

^{٥٨} الصين في الشرق الأوسط التتبع الحذر

^{٥٩} إعادة النظر في الصراع مع الصين

^{٦٠} عبد الله أوجلان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، المجلد الثالث، مطبعة الشهيد هركول، الطبعة الثالثة، ٢٠١٨، ص ١٠٢

اتفاقيات حدود البحار .. بين تطبيق القواعد المقررة قديماً

والمفروضة حديثاً

مركز الفرات للدراسات

ملخص الدراسة

إقليم كل دولة يتشكل من حدود برية وجوية، ويضاف إليها أحياناً الحدود البحرية، إذا كانت دولة ساحلية، لكن بهذه الحالة لا يقتصر الأمر على المياه الداخلية والبحر الاقليمي، إنما يمتد ليشمل مجالات بحرية جديدة، وحتى الآن معظم الدول لم تحدد حدودها البحرية بشكل واضح، بل خلقت مجالات بحرية جديدة وفق اتفاقيات فردية وقواعد غير شرعية لفرض الهيمنة؛ لما لهذا المجال من أهمية كبيرة بالنسبة للدول خاصة في الوقت الحالي، فالتوجه العلمي (الابحاث والدراسات) سار بشكل مكثف نحو المجال البحري لنظراً لأهمية البحار؛ بسبب ما تحويه من ثروات، لا غنى عنها لأي دولة، كونها تدخل في الصناعات المتقدمة، لذا كان الانجذاب نحو البحار منذ القديم وحتى الآن.

وهنا تسلط الدراسة الضوء على الحدود البحرية وقواعدها، ودورها في تحقيق الأمن والسيادة لأي دولة قديماً؛ والآن؛ ومستقبلاً، تقوم الدراسة بتعريف مفهوم الحدود البحرية الأساسية والإقليمية، والتحديات، والاتفاقيات العرفية أو المفروضة، وانعكاسها على استقرار دول أخرى؛ وخاصةً في شرق المتوسط؛ وصولاً إلى نتائج تبين أهمية ترسيم تلك الحدود وخلفياتها.

مقدمة

من إحدى الظواهر التي استغلها الانسان لغايات سياسية وعسكرية واقتصادية؛ هي رسم خطوط لخرائط على الأرض؛ إما بإشارات؛ أو أسلاك؛ أو سواتر، الهدف منها فصلها عن الجوار، وممارسة سيادتها وقوانينها داخل هذا الخط الذي رسمه بتلك العلامات، بالإضافة إلى تحقيق الدفاع والأمن والحماية؛ من خلال تحقيق سيادة برية وجوية وبحرية على تلك البقعة، واستغلال الثروات الطبيعية. وتعتبر الحدود البحرية للدول في أغلبها غير واضحة المعالم، وبعضها غير محددة، لذا يسهل اختراقها والسيطرة عليها؛ على عكس باقي الحدود (البرية والجوية)، وأهمية المجالات البحرية للدول الساحلية -لارتباطها بالمصالح الحيوية من الناحية

الاقتصادية والأمنية والعسكرية والقومية -يجعل المنازعات الناجمة عن تحديدها بين الدول المتقابلة والمتجاورة؛ متشابكة ومعقدة، مما يطوّر الأمر أحياناً -في حال عدم الاتفاق - إلى حروب. وهنا تسلط الدراسة الضوء على تلك الحدود بما تشمل الاتفاقيات والنزاعات الحاصلة والاتفاقيات الفردية، التي من شأنها أن تعزز أمن وحماية واقتصاد إحداهما على حساب أخرى.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال تحديد الدور الذي تؤديه هذه الحدود البحرية في حماية الأمن الداخلي للدول التي تتضمن جغرافيتها أو جزء منها "البحار"، ودور حماية هذه الحدود في السيطرة وتعزيز أمنها. ومن ناحية أخرى تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال بيان الطرق المتبعة في تحديد حدود البحر الاقليمي بين الدول المتجاورة والمتقابلة. وتسلط الضوء على مفهوم الحدود الدولية وأهميتها الاستراتيجية، كونها ترتبط بسيادة الدول وأمنها القومي. وتقديم نتائج عملية؛ سواءً من الناحية السياسية أو الاقتصادية القانونية.

الهدف من الدراسة

- عرض القوانين المتعلقة بالمياه الاقليمية والدولية.
- تعريف المناطق البحرية وفق القوانين الدولية.
- تسليط الضوء على الاتفاقيات البحرية،
- تسليط الضوء على أسباب النزاع.
- الاتفاقيات الدولية والاقليمية حديثاً، وانعكاساتها.

مشكلة الدراسة

عملية تحديد المجالات البحرية لا تزال لها دور بارز في الصراع، نتيجة تضارب المصالح في الكثير من المناطق المهمة من العالم، بالإضافة إلى أهمية تحديد هذه الحدود في مناطق البحار التي تتقابل دول لها مصالح متنوعة، لذا فتقسيم البحر إلى مجالات متنوعة كالاقليمي والدولي والجرف القاري، وخط الأساس، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، خلف تعقيداً في الأوضاع القانونية، وشكل أرضية لتزايد المنازعات الدولية.

لذا تأتي مشكلة الدراسة كون أغلب الاتفاقيات البحرية الحاصلة بين دول معينة ناتجة عن نزاع قائم مع أخرى، بالإضافة لكونها اتفاقيات أحادية، لذا فعملية فرزها قانونياً تعتبر من

المهام الصعبة كونها تستند في أغلب الأحيان إلى اتفاقيات أحادية مستحدثة. لذا تحاول الدراسة أن تلقي الضوء على المفاهيم الفرعية المرتبطة بموضوع الدراسة، والتي تشمل، المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتحديد الحدود البحرية، ومناطق النفوذ، بما يتوافق مع كافة الأطراف من الناحية القانونية أو انتهاكاً لهذا التوافق.

منهجية البحث

تستند الدراسة على المنهج التاريخي والقانوني والتحليلي لدراسة القواعد والمبادئ وتطبيقها وفقاً لتطورات البيئة الدولية، بالإضافة إلى التعرف على القواعد حول الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبحار، والطرق القانونية الجديدة لترسيم الحدود البحرية، ونتائج السلوك الذي تتبعه بعض الدول المعنية حول هذا الأمر.

١. مفهوم الحدود البحرية وخصائصه

التعريف الشائع للحدود البحرية هو تقسيم للمياه على سطح الأرض إلى مناطق بحرية، يتم تعريفها حسب الجغرافيا الفيزيائية أو البشرية، إلا إنه عادة عندما يتم ترسيم الحدود البحرية فهو يؤثر على الحقوق الوطنية لاستغلال المعادن والموارد الطبيعية، والخصائص البحرية، والحدود السياسية والمناطق، ويعتبرها البعض "أي الحدود البحرية" هي حدود المياه الإقليمية الخاصة بها، وبحسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تستخدم الحدود البحرية لتحديد المياه الدولية. ٦١ أي الحدود التي تحدد نطاق الولاية البرية التي تطل على ساحل بحر، ويطلق عليها أحياناً خطوط في البحر.

كما قسمت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢، البحر إلى ثمانية أقسام رئيسية وهي: ٦٢

١.١. ١. خط الأساس

وهو خط وهمي، يحتسب من آخر نقطة تنحسر عنها المياه وقت الجزر بالنسبة للشواطئ الطبيعية، ليفصل بين ما يُعد مياه داخلية وما يُعد بحراً إقليمياً، ليشكل بذلك نقطة مزدوجة،

^{٦١} عويضة (شادي)، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، بيروت، ٢٠١٩، ص ٢٢.

^{٦٢} بسام (احمد)، تحديد الحدود البحرية بين الدول المتقابلة والمتلاصقة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٣٧، عدد ٥، ٢٠١٥، ص ٣٣.

فمنها يبدأ البحر الإقليمي؛ وفيها تنتهي المياه الداخلية. وتم احتساب خط الأساس بوصفه قاعدة عرفية من قواعد القانون الدولي العرفي. ٦٣

١. ٢. المياه الداخلية Internal waters

يقصد بالمياه الداخلية تلك الأجزاء من البحر التي تتغلغل في إقليم الدولة وتتداخل فيه؛ والتي بحكم موقعها تخضع لقواعد خاصة غير القواعد التي لها علاقة بأعالي البحار والبحر الإقليمي. وتشمل المياه الداخلية خلاف التعاريف الساحلية الواقعة بين الشاطئ وبين الخطوط المستقيمة التي تعد بداية للبحر الإقليمي: الموانئ والأحواض البحرية والخلجان والبحار الداخلية. ٦٤

١. ٣. المياه الأرخبيلية archipelago waters

في حالة الدول الأرخبيلية، عرّفت المادة ٤٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢، الدول الأرخبيلية في فقرتها الأولى "الدول التي تتكون كلياً من أرخبيل واحد أو أكثر؛ وقد تضم جزر أخرى"، وفي فقرتها الثانية عرّف الأرخبيل بأنه "مجموعة من الجزر بما في ذلك أجزاء الجزر والمياه الواصلة بينها والمعالم الطبيعية الأخرى، التي يكون الترابط فيما بينها وثيقاً إلى حد تشكّل معه هذه الجزر والمياه والمعالم الطبيعية الأخرى كياناً جغرافياً واقتصادياً وسياسياً قائماً بذاته؛ أو التي أعتبرت كذلك تاريخياً " واستحدثت المادة طريقة رسم خطوط الأساس الأرخبيلية فأجازت للدولة الأرخبيلية أن ترسم خطوط أساس أرخبيلية مستقيمة تربط بين أبعد النقاط في أبعد الجزر وبين الشعاب المتقطعة الانغمار في الأرخبيل بشروط: (ص ١٩٣) كضم خطوط الأساس هذه الجزر، وتحديد الطول بما يقارب ١٠٠ ميل بحري دون تجاوزه، وعدم انحراف خطوط أساسها، وعد شملها للمرتفعات التي تنحسر عنها المياه

^{٦٣} ثامر (محمد)، "خط الأساس العراقي"، مجلة العلوم القانونية كلية القانون جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٨٧.

^{٦٤} شكري (محمد عزيز)، قانون البحار، الموسوعة العربية، المجلد الرابع، ٢٠٠١، ص ٧١٠.

^{٦٥} الأرخبيل: هو أحد أشكال سطح الأرض والذي يرمز لأي مجموعة متقاربة ومتجاورة من الجزر، وغالباً ما تكون الأرخبيلات بركانية وتتكون غالباً فوق الحيود البحرية والنقع الساخنة ويتكون بعضها الآخر من التحات (تآكل) أو الترسب (توضع). اشتقت الكلمة من كلمة بحر إيجة باليونانية (أركيبيلاجوس *αρχιπέλαγος*)

والتي تعني البحر الرئيسي. يعتقد أن التسمية اشتقت من ذلك البحر بالذات لامتلائه بالجزر المتقاربة المتجاورة. وتعتبر أكبر خمس بلدان مكونين أساساً من أرخبيلات

هم: إندونيسيا واليابان والفلبين ونيوزيلندا والمملكة المتحدة. أكبر دولة أرخبيلية، حجماً، هي إندونيسيا.

والأرخبيل الأكثر جزراً في العالم هو بحر الأرخبيل في فنلندا. نقلاً عن: ارخبيل، المعرفة

عند الجزر، وأن لا تؤدي رسم خطوطها إلى فصل البحر الإقليمي لدولة أخرى عن أعالي البحار أو المنطقة الاقتصادية الخالصة.^{٦٦}

٤,١. البحر الإقليمي (المياه الإقليمية)

البحر الإقليمي territorial sea أو المياه الإقليمية Territorial waters ، كما هو مُعرف في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢، هي حزام من المياه الساحلية يمتد بحد أقصى (اثني عشر ميلاً بحرياً من خط الأساس / ٢٢,٢٢٤ كم) عادة ما يكون متوسط خط الجزر لدولة ساحلية؛ ويعتبر البحر الإقليمي منطقة سيادة للدولة، بالرغم من أن السفن الأجنبية (العسكرية والمدنية) يُسمح لها بالمرور البريء عبره؛ هذه السيادة تمتد أيضاً للنطاق الجوي فوق قاع البحر هذا. ويُستعمل التعبير "مياه إقليمية" أحياناً بطريقة غير رسمية لوصف أي مساحة من الماء تمارس عليها دولة سلطة اختصاص ما، بما فيها المياه الداخلية والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة وربما الجرف القاري.^{٦٧}

لذا تتفرد الدول في اغلب الاحيان بتحديد مياهها الإقليمية، واذا لم تكن حدود البحر الإقليمي معروفة لدى الدول الأخرى، فهي لا تفرض عليهم الا اذا كانت متفقة مع القانون الدولي العام.^{٦٨}

٥,١. المنطقة الملاصقة أو المتاخمة

تُعدّ المنطقة المتاخمة La zone contiguë منطقة متممة أو مجاورة أو ملاصقة أو متاخمة للبحر الإقليمي، ومن هنا جاء تعدد التسميات للمنطقة ذاتها. فبعضهم يسميها المنطقة المتاخمة

^{٦٦} ثامر (محمد)، "خط الأساس العراقي"، مجلة العلوم القانونية كلية القانون جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٩٣ - ١٩٤.

^{٦٧} مياه إقليمية

^{٦٨} سليمان (حسين)، الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٤٢.

لأنها متاخمة للبحر الإقليمي، وآخرون يسمونها المنطقة الملاصقة لأنها أيضاً ملاصقة لهذا البحر. وهذا التنوع في التسمية لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في الطبيعة القانونية لهذه المنطقة، أو في حقوق الدول الساحلية وغير الساحلية عليها وواجباتها.^{٦٩}

وقد أدى اختلاف الدول بشأن تحديد مدى البحر الإقليمي إلى ظهور فكرة المنطقة التكميلية أو المجاورة أو الملاصقة كما يسميها بعض رجال القانون، ومؤداها أن يظل تحديد البحر الإقليمي كما هو عليه من قبل، إنما يكون للدولة، فيما وراء مياهها الإقليمية، منطقة أخرى معينة من أعالي البحار يحق لها بها ممارسة بعض اختصاصات محددة تتصل بالشؤون الجمركية أو المالية أو الصحية أو شؤون الهجرة. ويلاحظ أن سلطان الدولة على المنطقة التكميلية دون سلطتها على البحر الإقليمي بكثير.

ويبدو أن الرأي قد استقر في الخمسينات بين جماعة الدول على اعتماد مبدأ موحد، فأقرت القسم الثاني من اتفاقية البحر الإقليمي التي أقرتها في جنيف سنة ١٩٥٨ لموضوع المنطقة المجاورة ودونت فيه في مادة واحدة (المادة ٢٤) الأحكام المتقدم ذكرها على الوجه الآتي:

- للدولة الساحلية أن تمارس على منطقة في أعالي البحار مجاورة لبحرها الإقليمي الإشراف اللازم: لمنع الإخلال بقوانينها الجمركية أو المالية أو الخاصة بالمهاجرة أو الصحية داخل إقليمها أو في بحرها الإقليمي. ولمعاقبة من يخل بهذه القوانين داخل إقليمها أو بحرها الإقليمي.
- لا يجوز أن تمتد المنطقة المجاورة إلى أكثر من اثني عشر ميلاً ابتداءً من الخط الأساسي الذي يبدأ منه قياس عرض البحر الإقليمي.
- في حالة تقابل أو تجاور سواحل دولتين، لا يكون لأي منهما أن تدعي، ما لم يكن هناك اتفاق بينهما يقر خلاف ذلك، امتداد منطقتها التكميلية إلى أكثر من الخط الأوسط. وجاءت اتفاقية جامايكا لتؤكد الفكرة مع مد المنطقة التكميلية إلى ٢٤ ميلاً بحرياً من خطوط الأساس التي يقاس منها البحر الإقليمي (المادة ٣٣).^{٧٠}

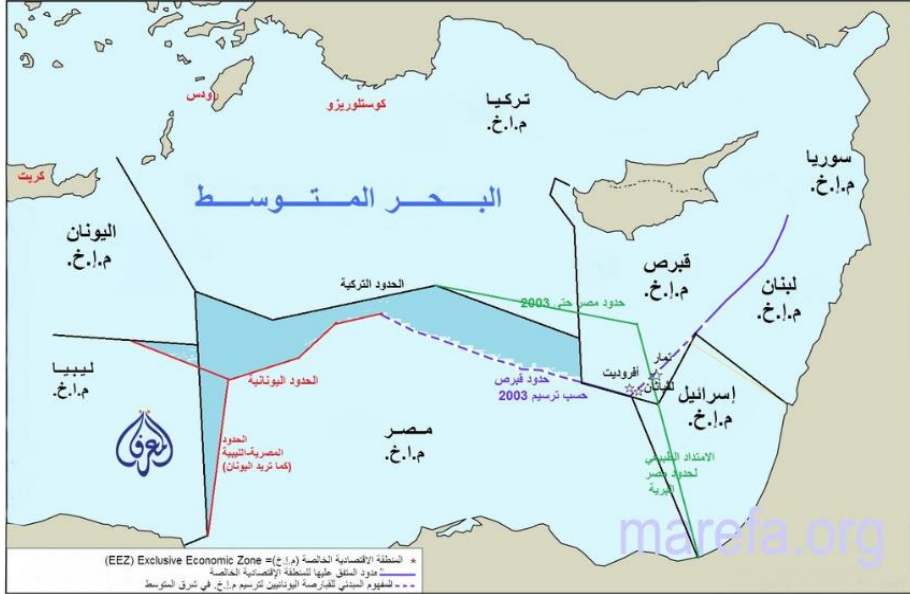
٦,١ . المنطقة الاقتصادية الخالصة / EEZ Exclusive Economic Zone

هو مفهوم تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار سنة ١٩٨٢، الذي تتولى بموجبه دولة ساحلية الولاية القضائية عن استكشاف واستغلال الموارد البحرية في الجزء المتاخم من الجرف القاري لها، والذي يعد نطاقاً يمتد مسافة ٢٠٠ ميل (حوالي ٣٢٢ كم من

^{٦٩} المنطقة المتاخمة

^{٧٠} شكري (محمد عزيز)، المرجع السابق، ص ٧١٠.

الشاطئ).^{٧١} وقد لقي مفهوم هذه المنطقة، التأييد نفسه الذي حظي به مفهوم الجرف القاري، وذلك بتأييد أكثر الدول لمفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة في المؤتمر الثالث لقانون البحار في دورة كاراكاس عام ١٩٤٧. مع الاختلاف في تفاصيل القواعد المتعلقة بتحديد النظام القانوني للمنطقة (انظر الخريطة رقم ١).^{٧٢}



الامتداد القاري، أو العتبة القارية، أو الإفريز القاري وغيرها. كلها مرادفات أو مصطلحات تقابل مصطلح Continental Shelf أو Plateau Continental أي الجرف القاري. وهو التعبير الذي استخدمته اتفاقية جمايكا لعام ١٩٨٢ من دون التعبيرات الأخرى المرادفة، وذلك للدلالة على منطقة تدخل في نطاق البحر العام، ولكنّ للدول الساحلية حق مباشرة مجموعة من الحقوق عليها.^{٧٣}

^{٧١} عويضة (شادي)، المرجع السابق، ص ٢٢.

^{٧٢} سليمان (حسين)، الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٥١.

^{٧٣} [جرف قاري](#)

ويحسن التفريق هنا بصدد الجرف القاري بين اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ واتفاقية جمايكا لعام ١٩٨٢ وذلك للإمام بالتطور الذي طرأ على النظام القانوني لهذه المنطقة.

١- الجرف القاري في ظل اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨: وفقاً لهذه الاتفاقية عرف الجرف القاري بأنه مناطق قاع البحر وما تحته من طبقات متصلة بالنشاط تمتد خارج البحر الإقليمي إلى عمق منتهي متر أو إلى ما يتعدى هذا الحد إلى حيث يسمح عمق المياه باستغلال الموارد الطبيعية لهذه المنطقة (المادة ١). ٧٤

٢- موقف اتفاقية جمايكا لعام ١٩٨٢ من الجرف القاري (المواد ٧٦-٨٥): توسعت هذه الاتفاقية في تحديد نطاق الامتداد القاري بأن طرحت جانباً معيار العمق حتى منتهي متر وإمكانية الاستغلال. فوفقاً للمادة ٧٦ من الاتفاقية المذكورة يشمل الامتداد القاري ما وراء بحر الدولة الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة القارية أو إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس فيها عرض البحر الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية Outer edge of the continental margin يمتد إلى تلك المسافة. ٧٥

أما الدول المتقابلة أو المتجاورة فإنه وفقاً لنص المادة ٨٣ من اتفاقية جمايكا يتم التوصل إلى تعيين حدود الجرف القاري لها عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي توصلاً إلى حل منصف. ٧٦

١، ٨. أعالي البحار

تشمل أعالي البحار مجموعة المساحات البحرية الممتدة خارج نطاق المياه الداخلية والبحر الإقليمي للدولة المختلفة، ٧٧ أي جميع المياه المحيطة باليابسة، وتستثنى منها تلك المنطقة الضيقة التي يتصل فيها البحر بالأرض والتي تعرف بالمياه الساحلية أو الإقليمية. ويسميتها الجغرافيون المياه الدولية أو الحرة. ولا تدخل أعالي البحار في ملكية أحد، ولا تخضع لسيادة دولة أو دول معينة دون غيرها، وللجميع، دولاً وأفراداً، حق الانتفاع الحر بها على السواء. وفيما يلي القواعد القانونية الخاصة بأعالي البحار والمنظمة للانتفاع بها. ٧٨

^{٧٤} شكري (محمد عزيز)، المرجع السابق، ص ٧١٠.

^{٧٥} عيسات (بوسلهام)، النظام القانوني لتحديد الجرف القاري في ضوء اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار - المغرب نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧، ص ٢٤.

^{٧٦} شكري (محمد عزيز)، المرجع السابق، ص ٧١٠.

^{٧٧} سليمان (حسين)، الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٤٢.

^{٧٨} شكري (محمد عزيز)، المرجع السابق، ص ٧١٠.

منطقة التراث المشترك للإنسانية

الهدف من النظام القانوني الجديد: يُنظَّم استغلال منطقة قاع البحار والمحيطات وباطن تربته على أنها ميراث مشترك للإنسانية كافة A common heritage of mankind وإن مبدأ التراث المشترك جديد في إطار القانون الدولي العام. وهو يعني أن الاستغلال الدولي للمنطقة المذكورة لمصلحة البشرية جميعها، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للدول، ساحلياً كانت أو غير ساحلية، بل تتمتع بهذا النظام الشعوب التي لم تنل بعد استقلالها الكامل أو غيره من أوضاع الحكم الذاتي. ويترتب على إقرار مبدأ التراث المشترك للبشرية انتفاء أي ادعاء بالسيادة على منطقة قاع البحار والمحيطات وما تحت قاعها. وكذلك يسقط أي دفع باكتساب أي حقوق على موارد المنطقة المذكورة؛ فتنساوى الدول والشعوب كافة في الانتفاع بالقواعد المقررة في هذا الشأن.

ومع إقرار مبدأ التراث المشترك للبشرية الذي يؤيد فكرة المساواة وعدم التفرقة بين الدول فإن اتفاقية جمايكا راعت مصالح كل من الدول النامية والدول المتقدمة.

إما بخصوص الدول النامية فقد ربطت الاتفاقية بين استغلال موارد المنطقة التي هي موضع التنظيم وبين التنمية الاقتصادية. وللمشكلات المتعددة التي تواجه الدول النامية فإن الاتفاقية حاولت أن تكفل لهذه الدول المشاركة في ثروات قيعان البحار والمحيطات من خلال مبدأ التراث المشترك؛ وذلك بالعمل على ضمان حصول هذه الدول على نصيب من تلك الثروات والحيلولة دون إطلاق يد الدول الغنية في استغلالها؛ وضمان معاملة تفضيلية للدول النامية إلى جانب ضمان عدم إلحاق الضرر باقتصاديات تلك الدول (مثلاً المواد ١٥٠ - ١٤٤/٢ - ١٤٨ - ١٥٠). ٧٩.

لذا فتقسيم البحر يستدعي من الدول المعنية أن تشرع في رسم حدودها في هذه المناطق المختلفة، وأن تحدد حدودها في المجالات المستحدثة مع الدول الأخرى، وذلك تقادياً لوقوع النزاعات بين الدول. ٨٠.

٢. النزاع حول الحدود البحرية

منذ ركوب الإنسان البحر، بدأ يكشف أهميته، كطريق للاتصال، وقد استفادت الدول الاستعمارية القديمة من البحار لخدمة مصالحها التوسعية، فاستعمرت البلدان بأساطيلها؛ لكن مع مرور الزمن بدأ الإنسان باستخدام هذا الطريق لغايات تجارية حيث أصبحت التجارة

^{٧٩} شكري (محمد عزيز)، المرجع السابق، ص ٧١٠.

^{٨٠} بسام (احمد)، المرجع السابق، ص ٣٣.

البحرية تشكل تقريبا ٧٥% من التجارة العالمية، بالإضافة إلى اكتشاف أهمية أخرى تكمن في الثروات الموجودة فيها، مما نتج عنها تأزم العلاقات بين بعض الدول البحرية؛ تأتي نتيجة عدم التوافق حول القوانين المتعلقة بالمسافة وأحقية أي دولة مجاورة أو ملاصقة للجزر أو الموارد والثروات الطبيعية بين حدودها البحرية، لذا فأى دولة تنظر إليها على أنها تمس سيادتها واستقلالها، كون هذه الحدود تشكل ركن أساسي في تكوين الدولة، تكمن أهميتها في عدة عوامل وهي:

١,٢. عوامل جغرافية

تؤثر جغرافية المنطقة بشكل كبير على قوة الدولة وأهميتها، لكن هذه القوة تزداد أهميتها، في الدول البحرية، حيث تؤثر البحار والمحيطات بشكل كبير على الخريطة السياسية، فالدول البحرية تحظى بمكانة متميزة في هذا المجال مقارنة مع نظيرتها القارية، وقد أكد عليه بعض أنصار المدارس (الجيوبوليتيكية) المعاصرة، بأن الصراع العالمي هو صراع مستقطب بين قوى البر وقوى البحر، أي أن البحار هي مجال التصادم بين القوى البرية والقوى البحرية، وهذا ما تؤكد الاستراتيجيات الحديثة حول السيطرة على البحار لإحكام السيطرة والهيمنة عليها، لذا فالسيطرة على المياه تعتبر عائداً للدولة. ٨١

وهي تعتبر من العوامل الأكثر تعقيداً في الاجماع حول تحديد ملكيتها، وأهم أسباب نشوب الصراع، فالشكل العام لتكوين السواحل والجزر الصغيرة والصخور والنتوءات الساحلية والتكوينات الجيولوجية العضوية لقاع البحر، يستحيل تحديدها، مما يعمل على تشابك عملية التحديد. كما في قضية الجرف القاري لبحر الشمال عام ١٩٦٩ بين الدنمارك وهولندا من جهة والمانيا الاتحادية من جهة أخرى. فقد كان العامل الجغرافي الدور الأكبر في تعقيد النزاع.

بالإضافة إلى الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين؛ ويعد أطول نزاع حدودي في التاريخ القانوني للمحكمة منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠١، وكانت تعتبر قضية شائكة وغير عادية بسبب العوامل الجغرافية المعقدة، نتيجة وجود الجزر ومصائد الأسماك واللؤلؤ بين البلدين. ٨٢

^{٨١} الياسري (حسين)، أمن الحدود البحرية العراقية ودوره في تحقيق الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات البصر، العدد ٢٦ (٢٠١٧)، ص ١٠٤.

^{٨٢} بسام (احمد)، " المرجع السابق، ص ٣٣.

٢,٢. عوامل اقتصادية

يلعب البحر دوراً مهماً في حياة الشعوب، فهو يشكل مصدراً هائلاً للمواد الأولية والثروات الحيوانية، كما يشكل وسيلة هامة وحيوية للمواصلات التي تسهل انتقال البضائع والثروات والأشخاص، لذا فالتجارة الدولية في عصرنا الحالي تلعب الدور الأهم في الحياة الاقتصادية العالمية، وهنا يأتي البحر ليساهم بقسط وفير في إنمائها وازدهارها. ٨٣

فمن الناحية الاقتصادية، تعتبر البيئات الساحلية مورد لإمداد السكان بموارد اقتصادية وحيوية كبيرة، فالسواحل تعتبر أساس الثروة لكثير من الدول ويعتمد عليها السكان كالنقل البحري، والصيد البحري، واستثمار الأملاح، واستثمار ظاهرة المد والجزر والاستزراع السمكي، بالإضافة إلى الاستثمار السياحي. ٨٤

وهناك العديد من النزاعات بالنسبة للمجال البحري، وهي تدور حول استكشاف واستغلال ما يكمن في باطنه من ثروات وموارد طبيعية، فالأمثلة خير دليل عليها، مثل النزاع بين تركيا واليونان حول الجرف القاري لبحر ايجه، وهو نزاع حدث نتيجة خلاف الدولتين حول استكشاف واستغلال ما يكمن في قاعه من ثروات.

وكذلك النزاع بين كندا والولايات المتحدة بخصوص الحدود المشتركة لهما في خليج "مين" ونتيجة الخلاف كان حول أعمال الاستكشاف البترولي فيه. ٨٥

وفي منطقة الخليج العربي كان العامل الاقتصادي دافعاً للوصول الى اتفاقيات جديدة للتحديد (كالاتفاق بين السعودية والبحرين) عام ١٩٣٠ وهي أول اتفاقية تتعلق بالتحديد البحري بين دولتين في منطقة الخليج ثم (قطر وأبو ظبي) و (إيران وقطر) و (إيران والبحرين) و (عمان وإيران). ٨٦

^{٨٣} دياب (حمزة)، التحكيم في المنازعات التجارية البحرية، آلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٦، ص ١٦.

^{٨٤} الياسري (حسين)، أمن الحدود البحرية العراقية ودوره في تحقيق الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات البصرة، العدد ٢٦ (٢٠١٧)، ص ١٠٨ - ١١٠.

^{٨٥} قلادرس (فتيحة)، تسوية النزاعات الحدودية في ظل مهام محكمة العدل الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩، ص ٣٨.

^{٨٦} بسام (احمد)، المرجع السابق، ص ٣٤.

والنزاع القطري البحريني، وهو نزاع يدور على الموارد الاقتصادية وتحديد الثروات النفطية في قاع المساحات البحرية المجاورة للجزر. ٨٧
كما كانت للأبعاد الاقتصادية دور في صعوبة التوصل إلى اتفاق بين العراق والكويت، الأمر الذي أدى لوقوع منازعات متتالية بين البلدين. ٨٨

٣, ٢. عوامل استراتيجية وأمنية

وهو ما تسعى إليه العديد من الدول، لتحقيق الأمن والحماية الإقليمية، فتعيين الحد الجغرافي للبحر ومساحته، يكسب الدولة قوة على قوتها، ويحقق بعض الفوائد الاستراتيجية للدولة المسيطرة والمهيمنة. ٨٩

وكما سبق أعلاه تعتبر هذه العوامل بالإضافة للتدخلات الخارجية لها الأثر الكبير في صعوبة التوصل لأي اتفاق حول التحديد البحري.

٣. تحديد الحدود البحرية في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبحار (قواعد القانون الدولي للبحار)

٣. ١. قانون البحار

يُعرف القانون البحري بأنه مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات الناشئة عن استغلال السفن في الملاحة البحرية، ووفقاً للتقسيم التقليدي لفروع القانون فهو يشمل:

القانون البحري العام: الذي يشمل مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات البحرية سواءً في زمن السلم أو الحرب، كمسائل البحر الإقليمي والامتداد القاري وأعلى البحار.. إلخ؛ بالإضافة إلى تنظيم العلاقات بين الأشخاص والإدارة في مجال الملاحة كسلامة السفن وقواعد تسجيلها والإرشاد والإجراءات الصحية.

القانون الخاص البحري: وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الاستغلال البحري وما يترتب عليه من علاقات بين الأشخاص فيما بينهم أو مع الدولة. ٩٠

^{٨٧} قلادرس (فتيحة)، المرجع السابق، ص ٣٨.

^{٨٨} بسام (احمد)، المرجع السابق، ص ٣٤.

^{٨٩} قلادرس (فتيحة)، المرجع السابق، ص ٣٤.

^{٩٠} جاسم (فائز)، مبادئ القانون البحري، الاردن، ٢٠١٧، ص ٩ - ١٠.

لذا يمكن القول إن قانون البحار من الفروع الصعبة والمتعددة الإشكال، فهو يتكون من قواعد منظمة لحقوق والتزامات الدول في المنطقة البحرية، فكل دولة ساحلية لها ولاية على المحيطات والبحار، والتي تؤكد حدودها الاتفاقيات الدولية واللوائح الوطنية للقانون الدولي. قانون البحار بالإضافة إلى الحقوق والواجبات للدول والسفن التي ترفع أعلامها في تلك المناطق.^{٩١}

وقد مرت هذه القواعد من مراحل تطور قانون البحار واستبدال القواعد العرفية القديمة، التي كانت تحكم البحار بقواعد قانونية جديدة، بما يضمن التوزيع العادل لثروات البحار والمحيطات، التي تمثل ثلثي مساحة الكرة الأرضية بمراحل متعددة حتى وصلت إلى ما تم إقراره في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ م والمراحل هي:

أ. قانون البحار في العصور القديمة

منذ القدم فطن الإنسان إلى أهمية استخدام البحار في الحصول على غذاءه واستخدامها كوسيلة للمواصلات، وقد أقيمت أغلب الحضارات على ضفاف الأنهار وشواطئ البحار. ومع مرور الوقت استشعرت تلك الحضارات مدى أهمية تلك البحار الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية، وبدأت بفرض سلطانها على المساحات البحرية المحاذية لها، كما في (نهر النيل للحضارة الفرعونية) واستخدامه لنقل البضائع، وتقديمهم في علوم البحار وقتها.^{٩٢}

بالإضافة إلى البابليين الذين عرفوا القرض البحري سواء على السفينة أو البضاعة، حيث ورد في قانون حمورابي حوالي ١٧٧٢ ق.م، نص يتضمن في شكل بدائي العناصر الجوهرية لهذا العقد، ويعتبر هذا العقد أصل التامين البحري. تلاهم الفينيقيون الذين نالوا شهرة بأسطولهم البحري والتجاري في البحر الأبيض المتوسط، فأقاموا الموانئ وأوجدوا قاعدة طرح البحر (الرمي في البحر)، وهي الأصل التاريخي لقاعدة الخسائر البحرية المشتركة^{٩٣}، أما الإغريق فقد أنشأوا الثغور والموانئ وعرفوا نظام المخاطرة الكبيرة^{٩٤}، والاميراطورية الرومانية على شواطئ المتوسط، احتلت الصدارة في فنون الأساطيل والسفن للسيطرة على البحر المتوسط

⁹¹ Dundua, N., Delimitation of maritime boundaries between adjacent States, United Nations – The Nippon Foundation Fellow, 2006-2007, p. 1.

^{٩٢} حسني (رضوان)، القانون الدولي للبحار، دار الفكر المصرية، المنصورة، ٢٠١٣، ص ٤ – ٦.

^{٩٣} قاعدة طرح البحر (الرمي في البحر) وهي قاعدة تقضي، أنه إذا رميت بضاعة أحد الشاحنين في البحر لإنقاذ السفينة من الغرق؛ وذلك بتخفيف حمولتها، فإنه يجب على مجهزة السفينة وبقية الشاحنين في هذه الحالة تعويض صاحب البضاعة التي أقيمت في البحر.

^{٩٤} نظام المخاطرة الكبيرة: ويقضي المضمون النظام أن شخصاً ما يقرض الريان المبلغ اللازم للرحلة البحرية، حتى إذا وصلت السفينة سالمة استرد المقرض مبلغ القرض واشترك في الأرباح البحرية، أما إذا غرقت السفينة فإن المقرض يفقد مبلغ القرض مع الفائدة.

وخاضوا حروباً لذلك الهدف، والتي فرضت سيطرتها بالقوة عليها؛ وادعت ملكيتها له. ٩٥
وأضافوا فكرة النيابة ٩٦ في قواعدهم. ٩٧

ب. قانون البحار في العصور الوسطى

بعد تبديد الامبراطورية الرومانية، ظهرت دول جديدة على سواحل البحر المتوسط، وبدأت بفرض سيطرتها على المساحات البحرية المحاذية لأقاليمها البرية، وهو الوقت التي بدأت فيه الدول الأوروبية تكثيف الدراسات الخاصة بالبحار، وفرضت سيطرتها على مساحات بحرية شاسعة، لكن الخلاف دب بين تلك الدول، بشأن السيطرة على البحار، فمنهم من نادى بحرية البحار، ومنهم من نادى بإمكانية تملكها، فظهر صراع كل بما يخدم مصالح بلاده. ٩٨
وظهرت عادات وأعراف بحرية في غرب أوروبا ٩٩، تم تدوينها في مجموعات معينة. ١٠٠

ج. قواعد قانون البحار في العصر الحديث

ما سبق واكب نهاية القرن ١٩ وبداية القرن ٢٠، حيث شهد العالم تطوراً كبيراً في النواحي العلمية والاستراتيجية والاقتصادية، وتجلت أهمية البحار بصورة هائلة، سيما بعد اكتشاف واستخراج المعادن الصلبة بالقرب من البحار واستخراج البترول من قاع البحار والمحيطات، واستغلال البحار لتوليد الطاقة، وإقامة الجزر الاصطناعية والمنشآت، بالإضافة الى زيادة أهمية البحار بالنسبة للتجارة الدولية، مما دعا لوجود تقنين دولي ينظم استغلال البحار والمحيطات، لذا فقد جرت عدة محاولات للتوصل إلى تقنين دولي لقانون البحار يحظى بقبول دولي.

^{٩٥} حسني رضوان، المرجع السابق، ص ٤ - ٦.

^{٩٦} فكرة النيابة: التي يمكن بمقتضاها لمن يتعامل مع الريان أن يطالب مجهز السفينة مباشرة، لأن الريان نائبه.

^{٩٧} جاسم (فائز)، المرجع السابق، ص ١٢ - ١٣.

^{٩٨} حسني رضوان، المرجع السابق، ص ٨ - ١٠.

^{٩٩} نبذة تاريخية عن تطور القانون الدولي البحري.

^{١٠٠} المجموعات التي ظهرت في غرب أوروبا:

مجموعة قواعد اوليبر: يرجع تاريخها إلى القرن الثاني عشر، وقد قننت الفضاء البحري الذي استقر في الموانئ الفرنسية في المحيط الأطلسي.

قنصلية البحر: المنسوبة إلى محكمة بحرية في برشلونة، والراجح أنها دونت هذا الاتفاق للبحارة، في القرن الرابع عشر باللغة المحلية لأهالي برشلونة.

مرشد البحر: وهو عبارة عن مجموعة تم وضعها في روان بشمال فرنسا في القرن السادس عشر، والتي أرسلت لأول مرة قواعد تفصيلية للتأمين البحري. نقلاً عن: نبذة تاريخية عن تطور القانون الدولي البحري.

ففي عهد عصبة الأمم؛ أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٤، قراراً أشارت فيه إلى الرغبة في تدوين القانون الدولي. وبعد مشاورات توصلت اللجنة المكلفة في ٢٧ سبتمبر ١٩٢٧ م إلى اختيار ثلاث موضوعات لتناولها خلال المؤتمر الأول لتدوين القانون الدولي، تصدر موضوع النظام القانوني للمياه الإقليمية قائمة تلك الموضوعات، ومن ثم انعقد المؤتمر الأول لتقنين القانون الدولي في لاهاي عام ١٩٣٠، لصياغة اتفاقية دولية تنتظم تقنين النظام القانوني للمياه الإقليمية تبعه محاولات عدة نظراً لعدم التوافق. نذكرها هنا:

أ. مؤتمر التدوين بـ لاهاي ١٩٣٠ م:

بالرغم من عدم نجاح هذا المؤتمر، فهو يعتبر أقرب محاولة للمجتمع الدولي حول تقنين قواعد وأساليب ترسيم الحدود، حيث تركزت الجهود حول تعيين الحدود بين الدول المتنافسة؛ ففي عام ١٩٣٠ وبحضور ٤٧ دولة وحضور الاتحاد السوفيتي كمرقب، أيد الغالبية اقتراح امتداد سيادة الدولة الساحلية ثلاث أميال بحرية، على أن يكون للدولة الساحلية منطقة متاخمة تتمتع فيها بحقوق سيادية، وكانت مصر من بين تلك الدول، إلا أن الأقلية بين الدول طالبت باتساع المساحة أكثر من ثلاثة أميال حيث طالبت السويد والنرويج بأربعة أميال، واسبانيا والبرتغال وإيطاليا ب ٦ أميال، وتركيا ورومانيا ويوغسلافيا وإيران وبعض الدول اللاتينية بزيادة اتساع البحر الإقليمي عن ثلاثة أميال، في حين اقترحت دول أخرى ١٢ ميلاً من الساحل. (ص ١٧) (١٠١) إلا إنه رغم التوصيات والاقتراحات، ورغم الجهود فقد اختلفت الوفود على مشاريع المواد المقترحة، ولم يتم التوافق على صياغة مادة ترسيم الحدود. ١٠٢

ب. لجنة القانون الدولي (١٩٤٩-١٩٥٦) ومؤتمر جنيف ١٩٥٨.

بعد مؤتمر لاهاي، في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ١٧٤، أنشأت بموجبه لجنة القانون الدولي وقد أصدرت الجمعية توجيهات للتوزيع الجغرافي العادل بما يكفل تمثيل النظم القانونية المختلفة، ١٠٣ وفي ٤ يوليو ١٩٥٦، أعدت اللجنة مشروع قانون ينظم البحار يشمل ٧٣ مادة، وعلى أساسها نوقش موضوع ترسيم حدود الجرف القاري، بالإضافة للمصالح الملاحية وحقوق الصيد، على أساس المساواة بين الأطراف، وقد رحب

^{١٠١} حسني رضوان، المرجع السابق، ص ١٥ - ١٧.

^{١٠٢} Dundua, N., op. cit., p. 7.

^{١٠٣} حسني رضوان، المرجع السابق، ص ١٩.

الغالبية بتوصيات اللجنة، ١٠٤ إلا إنه خرجت بعض المواقف المغايرة، ونتيجة لعدم توفير قاعدة عامة تغطي جميع الحالات، دعت اللجنة الى عقد مؤتمر دبلوماسي انتهى بانعقاد المؤتمر الأول للأمم المتحدة لقانون البحار جنيف ١٩٥٨ م. ١٠٥

ج. مؤتمرات جنيف ١٩٥٨ و ١٩٦٠ م لقانون البحار:

أولاً: مؤتمر الأمم المتحدة الأول لقانون البحار ١٩٥٨ م:

تمخض المؤتمر لقانون البحار عن اتفاقات دولية بشأن البحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة واتفاقية أعالي البحار، واتفاقية الصيد وصيانة موارد الثروة الحيوانية، واتفاقية بشأن الجرف القاري، والتي حظيت غالبيتها بالتوافق مع امتناع القليل.

بالإضافة لإقرار بروتوكول يخص العودة لمحكمة العمل الدولية بخصوص أي تفسير أو نزاع. إلا إن تلك الاتفاقات لم تكن كافية؛ لفشلها في آلية وضع تنظيم قانوني لمسألتها تحديد عرض البحر الاقليمي وحقوق الدول الساحلية في حقها بالصيد للمنطقة المتاخمة لبحرها الاقليمي، مما أثار اعتراض بعض الدول، الأمر الذي أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة الأول لقانون البحار ١٩٥٨ م، بضرورة عقد مؤتمر ثاني كمحاولة لوضع تنظيم قانوني يحظى بقبول دولي، حيث انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لقانون البحار ١٩٦٠ م. ١٠٦

بدأ الاستغلال التجاري لرواسب النفط والغاز في اربعينيات القرن الماضي، حيث أصبحت ذات أهمية في أواخر الخمسينيات، مع التطور السريع لتكنولوجيا الاسترداد للمياه العميقة، خلال عام ١٩٦٠، مرة أخرى نتيجة لتكنولوجيا التطور، كانت معظم الأرصد السمكية في البحار تتركز في الجرف القاري، حيث كان عرضة للاستغلال المكثف من قبل أساطيل الصيد في المياه البعيدة، فبدأت جهود الدول الساحلية لاكتساب حقوق حصرية لإدارة واستغلال هذه الموارد الحية أمر لا بد منه. وكانت النتيجة ظهور منطقة بحرية جديدة وهي (المنطقة الاقتصادية الخالصة) وظهور المناطق البحرية الجديدة زاد بشكل كبير أهمية ترسيم الحدود البحرية في القانون الدولي المعاصر، أبرزها هي ميزة بُعد هذه المناطق عن الساحل، فالقانون الدولي يسمح للدولة بتمديد المنطقة الاقتصادية الخالصة حتى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس، على النحو المحدد في المادة ٥٧ من اتفاقية LOS لعام ١٩٨٢ أيضاً CS باتجاه

^{١٠٤} اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، المادة (٧٣) - تنفيذ قوانين وانظمة الدولة الساحلية، ص ٦٣.

¹⁰⁵ Dundua, N., op. cit., p. 8.

¹⁰⁶ Treves, T., 1958 Geneva Conventions on the Law of the Sea, United Nations Audiovisual Library of International Law, United Nations, 2010.

البحر، فالتمديد لا يقل عن ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس، وربما إلى حد كبير أبعد عندما يسمح القانون الدولي بذلك.

هذه المناطق البحرية تتداخل في كثير من الأحيان، لذا كان لا بد من رسم خطوط الانفصال لتمييز حقوق وواجبات كل واحد. لذلك فإن ترسيم الحدود هي عملية تتطوي على تقسيم المناطق البحرية، وهي الحالة التي يكون فيها لدولتان (أو أكثر) مطالب متنافسة لكلتا الدولتين.

إذاً فعملية ترسيم الحدود البحرية موضوع معقد، بسبب تعدد المواقف الأساسية والمحتملة في جميع أنحاء العالم. وعليه تتضمن عملية ترسيم الحدود عدة مسائل وهي:

- مسألة تحديد الخطوط الفعلية للمساحة.

- إدارة الأساليب التي من خلالها يتم ترسيم الحدود. ١٠٧

د. مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لقانون البحار ١٩٦٠ م

اقتصر المؤتمر حول المسألتين سالفتي الذكر، لكن تباين اتجاهات الدول حال دون الوصول لأي اتفاق حولهما، حيث فضل المؤتمر في الغرض الذي عقد لأجله. ١٠٨

هـ. مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ١٩٧٣-١٩٨٢

أدى هذا المؤتمر لاعتماد أشمل من سابقه، وكان أحد أسباب عقده تزايد عدد المشاركين فيه مقارنة مع مؤتمر عام ١٩٥٨، الذي شارك فيه ٨٦ دولة، بينما هذا المؤتمر شارك فيه ١٦٥ دولة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. لإنهاء الصراع الدائر حول اتفاقات عام ١٩٥٠ و ١٩٦٠ م. وتم إدراج مختلف المقترحات لمشاريع حكومية حول المواد بين عام ١٩٧١ و ١٩٧٣، وإدراجها بمثابة نقاط مرجعية للمفاوضات والمشاورات في مؤتمرات مستقبلية. والذي اقترح الحكم الموضوعي لتعيين حدود منطقة الجرف القاري بين الدول الساحلية المتقاربة أو المتجاورة على أساس القانون الدولي، والنحو المشار اليه في المادة ٣٨ من النظام الاساس لمحكمة العدل الدولية، ١٠٩ وتم دمج النص التوافقي في النهاية في اتفاقية لوس / LOS لعام ١٩٨٢، والذي أكد فيه ممثل ايرلندا أن الاقتراح حظي بدعم واسع النطاق وأيده ممثل اسبانيا. إلا إن ذلك لم يمنع من نشوء بعض الخلافات أيضاً، وكانت عملية التفاوض تتم باللجوء نحو طرف ثالث لنزاعات ترسيم الحدود البحرية.

Dundua, N., op. cit., pp. 2 - 3.

^{١٠٨} حسني رضوان، المرجع السابق، ص ٢٢.

^{١٠٩} معاهدة قانون المحيطات

١٠. معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار

دخلت معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ حيز التنفيذ في ١٦ نوفمبر ١٩٩٤، وهي اتفاقية دولية توفر إطار قانوني متكامل لألية الانتفاع بمياه البحار والمحيطات في العالم، وهي تضمن الحفاظ على الموارد البيئية والبحرية وكذلك الانتفاع العادل لتلك الموارد. كما تعالج المعاهدة المسائل المتعلقة بسيادة الدول على البحار والمحيطات وحق الانتفاع في المناطق البحرية والحقوق المتعلقة بالملاحة. في ١٠ يناير ٢٠١٤، كان عدد الدول المصدقة على المعاهدة والمنظمة إليها هو ١٦٦ دولة. يمكن قراءة المعاهدة والحصول على المعلومات المتعلقة بالدول الأعضاء من خلال قسم شؤون المحيطات وقانون البحار التابع للأمم المتحدة.^{١١٠}

تنص معاهدة قانون البحار في الفصل الخامس عشر منها على قواعد تسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول حول تفسير أو تطبيق المعاهدة. وفقاً للفقرة ١ من المادة ٢٨٧ من المعاهدة، يجوز للدولة التي تسعى للانضمام أو التصديق للمعاهدة أو تلك الدول التي خلفت دول أخرى كانت طرف في المعاهدة أن تقدم إعلان أو إشعار تختار في اللجوء إلى واحد أو أكثر من آليات تسوية المنازعات التالية^{١١١}:

- المحكمة الدولية لقانون البحار في هامبورج بألمانيا.
- محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا.
- هيئة تحكيم (وفقاً للملحق رقم ٧ من معاهدة قانون البحار).
- هيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها للفصل في فئة محددة من المنازعات (يتم تشكيلها وفقاً للملحق رقم ٨ من معاهدة قانون البحار).^{١١٢}

٤. الاتفاقيات والنزاعات البحرية في شرق المتوسط وانعكاساتها

لا جرم أن الدول الساحلية تقوم بتعيين الحدود البحرية بغرض تحقيق منافع عديدة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إبرام مثل هذه الاتفاقيات، فمثل هذه الاتفاقيات تشكل الإطار المحدد للخط الفاصل بين سيادات الدول الساحلية، وتحدد أيضاً مجال أنشطة الدول وسيادتها، وإطار المسؤوليات المختلفة لحماية السيادة والمصلحة الوطنية من النواحي السياسية، والاقتصادية،

¹¹⁰ 1982 UNITED NATIONS CONVENTION ON THE LAW OF THE SEA, 20 DECEMBER 2010, p. 49.

¹¹¹ اتفاقية نيروبي الدولية لإزالة الحطام لعام ٢٠٠٧، المنظمة البحرية الدولية، ٢٠٠٨، ص ٢٩.

¹¹² دباح (عيسى)، موسوعة القانون الدولي - أهم الاتفاقيات والقرارات والبيانات والوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام، المجلد الثاني، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٢٧٣.

والاجتماعية، وحتى الثقافية، لكن السبب والمحرك الرئيسي الذي تسعى خلفه الدول لهذه الاتفاقيات بالإضافة إلى ما سبق، وخاصة في شرق المتوسط هو:

أ. الغاز الطبيعي

ازداد أهمية الغاز الطبيعي باعتباره أسرع مصدر للطاقة الأولية المتنامية في العالم، وذلك لأن الغاز الطبيعي متاح على نطاق واسع، ولأنه أنظف من حرق الوقود القائم على النفط، وتعد السوق العالمية للغاز الطبيعي أصغر بكثير من سوق النفط، كون عملية نقل الغاز صعبة ومكلفة للغاية، إلا إنه رغم ذلك هناك زيادة في الطلب على الغاز الطبيعي لاستخداماته المتعددة في القطاعات الصناعية المختلفة، والسكنية وتوليد الكهرباء، والتجارة والنقل، لدور الغاز في تقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، مما يحد من التلوث البيئي. ١١٣

وبالعودة لإحصاءات سنة ٢٠١٦، بلغ الاحتياطي الثابت أو المؤكد للعالم من الغاز الطبيعي نحو، ٨,٦٥٨٨ تريليونات قدم مكعب، وكان نصيب أوراسيا منه نحو ٣٠,٤% تقريباً، أما منطقة الشرق الأوسط فبلغ ٥,٤٢% تقريباً، والباقي موزع بين عدد من دول العالم في مختلف القارات. وتعد روسيا صاحبة أكبر احتياطي للغاز في العالم، تليها إيران، ثم قطر، أما بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ عددهم ٣٤ دولة كاملة العضوية، فلا تملك سوى ٥٩% تقريباً من الاحتياطي العالمي. ١١٤

ب. أهمية غاز حوض شرق البحر المتوسط

تسببت اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط في السنوات العشر الفائتة في أن تصبح المنطقة بديلاً عملياً لتوريد الطاقة لأوروبا، كما أنها كشفت عن نزاعات مستمرة منذ أمد طويل بين الدول المجاورة التي تتصارع على الحقوق بشأن الموارد. ١١٥ لذا شكّل حوض شرق البحر المتوسط حقل كبير للغاز الطبيعي، وهو قادر على توفير الطاقة لعدة بلدان في المنطقة، حيث قدّرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية عام ٢٠١٠م احتمال وجود ما يقرب من ١٢٢ تريليون م^٣ من مصادر الغاز غير المكتشفة في حوض شرق المتوسط قبالة سواحل سوريا ولبنان وإسرائيل وغزة

^{١١٣} عويضة (شادي)، المرجع السابق، ص ٣٤.

^{١١٤} عويضة (شادي)، المرجع نفسه، ص ٣٧.

^{١١٥} ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان.. لماذا الآن وما فوائده الاقتصادية؟

وقبرص، بالإضافة إلى ما يقارب ١٠٧ مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج. ١١٦

كما تشير الاكتشافات البحرية في شرق المتوسط إلى أن هذه المنطقة لديها الإمكانيات لتكون مقاطعة هيدروكربونية كبيرة، لذا ستحتاج المنطقة إلى أن تتغلب على المزيد من التحديات، حيث أصبحت الطاقة عنصراً رئيسياً من الصراع الجيوسياسي في المنطقة. ١١٧

ج. العوامل الخاصة لأهمية الغاز في شرق منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

- الأهمية الجيوبوليتيكية ١١٨ للمنطقة الأوسع التي يقع فيها وهي منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي ٤٧% من احتياطي النفط، و ٤١% من احتياطي الغاز في العالم. وزاد من أهميتها انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق.

- الآمال الجيو- سياسية والجيو-اقتصادية والجيو- أمنية التي يحملها الغاز في تلك المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار والتي راهن البعض على أنها ستغير المعطيات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة.

- الصراع على استغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديرها والتزاحم على حصص الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحويل دول المنطقة إلى لاعب دولي صاعد في لعبة الغاز.

- المنافع السياسية والاقتصادية والأمنية التي افترض كثيرون أن الغاز سيأتي بها لدول المنطقة. ١١٩

^{١١٦} كشادة (محمد عمران)، الاتفاقية الليبية التركية وانعكاساتها على مشهد الصراع في ليبيا، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، ٢٠٢٠، ص ١٨.

^{١١٧} عويضة (شادي)، المرجع السابق، ص ٣٣ - ٣٤.

^{١١٨} مصطلح علم الجيوبوليتيك : في معناه البسيط يعني: "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة؛ ويتداخل هذا المفهوم مع مضمون علم الجغرافيا السياسية الذي يعنى بدراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية والبشرية) في السياسة. إن علم الجيوبوليتيك له أهميه كبيرة اهتمت به الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر. وكان ذلك سبباً في الحروب التي حصلت بينهم إما على المستعمرات أو على أراضي الدول الأوروبية نفسها بحيث تنذب علم الجيوبولوتيك بين القبول والإهمال. وكل هذا يبين الأهميه التي حظي بها علم الجيوبوليتيك.

^{١١٩} كشادة (محمد عمران)، المرجع السابق، ص ١٩.

كل ما سبق كان السبب والدافع الرئيسي لتزامح الدول وخاصة الساحلية للسعي على إبرام اتفاقيات ولو كانت أحادية وغير قانونية، لكسب ما دُكر اعلاه أو جزء منه والتي أدت إلى نزاعات قد تتطور إلى صدام عسكري مباشر، نذكر منها:

٤، ١. اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص

كشف حكم صادر عن محكمة مصرية، في نهاية أغسطس ٢٠١٧، وجود اتفاقيتين بين مصر وقبرص.

الأولى " بشأن تحديد المنطقة الاقتصادية بين البلدين، وقد وقعت في القاهرة في ١٧ فبراير/ شباط ٢٠٠٣، وصدق عليها الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في ١٢ أبريل/ نيسان من العام نفسه، وصدر بتطبيقها قانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠٠٣.

أما الثانية"، وفقاً لحكم محكمة القضاء الإداري، هي اتفاقية إطارية بشأن تنمية الخزانات الحاملة للهيدروكربون عبر تقاطع خط المنتصف، وقد وقعت في القاهرة بتاريخ ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، وصدق عليها الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي في ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، وصدر بسريان بنود الاتفاقية قانون مصري رقم ٣١١ لسنة ٢٠١٤.

الرد التركي كان بعدم الاعتراف بالاتفاقية المصرية القبرصية لتحديد المياه الاقتصادية الخالصة التي وقعت في عام ٢٠٠٣، والتي تفاهمت فيها مصر وقبرص على ترسيم الحدود البحرية وفقاً لـ "خط الوسط"، والذي حُدِد بنقاط من ١ إلى ٨ وفقاً لقائمة من الإحداثيات الجغرافية. فمن وجهة نظر تركية، يرون أنها تُهدر حقوق ما يُطلق عليها "دولة القبارصة الأتراك" الموجودة في شمال قبرص، والتي لا تعترف بها إلا تركيا فقط ١٢١.

كما تعتبر تركيا أن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها قبرص اليونانية تتداخل مع الجرف القاري التركي ومع المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها "لم يتم الإعلان عنها رسمياً" في المناطق ١ و٤ و٥ و٦ و٧. (انظر الخريطة رقم ٢) واستناداً إلى هذه المطالب، لا تعترف تركيا بالاتفاقات التي أقامتها قبرص اليونانية لترسيم منطقتها الاقتصادية الخالصة مع كل من مصر وإسرائيل ولبنان، وترى أن إرساء المناقصات على الشركات الأجنبية للبحث والتنقيب على الغاز في هذه المنطقة غير قانوني، لأنه ينتهك حقوق أنقرة. كما تدعم تركيا مطالب قبرص التركية في حقوقها في المناطق التي أعلنتها. ١٢٢

^{١٢٠} حقل غاز في البحر المتوسط وثيقة قضائية تكشف تفاصيل ترسيم الحدود بين مصر وقبرص.

^{١٢١} حدود ساخنة: تفاصيل الاتفاق التركي الليبي لتقاسم كعكة المتوسط.

^{١٢٢} كشادة (محمد عمران)، المرجع السابق، ص ٢٠ - ٢١.

يتضح مما سبق حجم الصراعات في شرق البحر المتوسط بين تركيا وجيرانها حول موارد النفط والغاز، وإن توقيع مذكرتي التفاهم التركية الليبية هي محاولة تركية لكسر الطوق وعزلتها، فهي بهذه الاتفاقية ترغب بازدياد قوتها في مواجهة خصومها وفرض الأمر الواقع.



الخريطة رقم ٢

البحر الابيض المتوسط، الحدود البحرية قبل وبعد اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا

٢,٤. الاتفاقيات والتقارب التركي الليبي (انقرة وطرابلس)

ليبيا بلد غني باحتياطات الغاز بالإضافة للنفط، فهي تحدد طرق التجارة المتوسطية الهامة، وقد أثار زعزعة الاستقرار في البلاد والفوضى والاحتقان بعد مقتل "القذافي"، وانهيار نظامه، إلى صراع نفوذ بين قوى مختلفة من الدول الغربية بما في ذلك الحكومة التركية. وهو ما أشار إليه مركز الدراسات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، إن هذا الجشع كان أهم العوامل الحاسمة التي دفعت أنقرة للتدخل في ليبيا، فالشركات التركية شاركت في الكثير من المشاريع المربحة في ليبيا في ظل حكم القذافي، وهذا الاستثمار انخفض مع سقوط "القذافي"، إلا إن تركيا استمرت في اتصالها مع حكومة "الوفاق" في طرابلس، وبدأت بدعم هذه الحكومة في مواجهة "حفتر" واستطاعت بالفعل تشكيل ثقل موازن مقابل القوة الأخرى. ١٢٣

وقد نتج عن هذه التحالفات والدعم، الكثير من الاتفاقيات، بعضها سياسية وبعضها عسكرية، إلا إنها كانت أحادية الجانب، أي تدور فقط بين المتحالفين. وكانت من بين هذه

¹²³ What is Turkey doing in Libya?

الاتفاقيات (الاتفاق البحري التركي الليبي الأخير). فرغم افتقار دول شرق البحر المتوسط في إبرام هذه الاتفاقيات مقارنة بسائر الأقاليم البحرية في العالم، لكن شرق البحر المتوسط، لم يشهد ذلك التسارع في إبرام مثل هذه الاتفاقيات. وتعتبر هذه الاتفاقية الأسرع في شرق المتوسط؛ ولا تمت بأي صلة بما جرى في إقليم شرق المتوسط من إبرام عددٍ من دول الإقليم اتفاقيات لتعيين الحدود البحرية بين بعضها البعض، سواء كانت هذه الدول متقابلة أم متجاورة. ١٢٤

٤. ٢. ١. الاتفاق البحري التركي الليبي

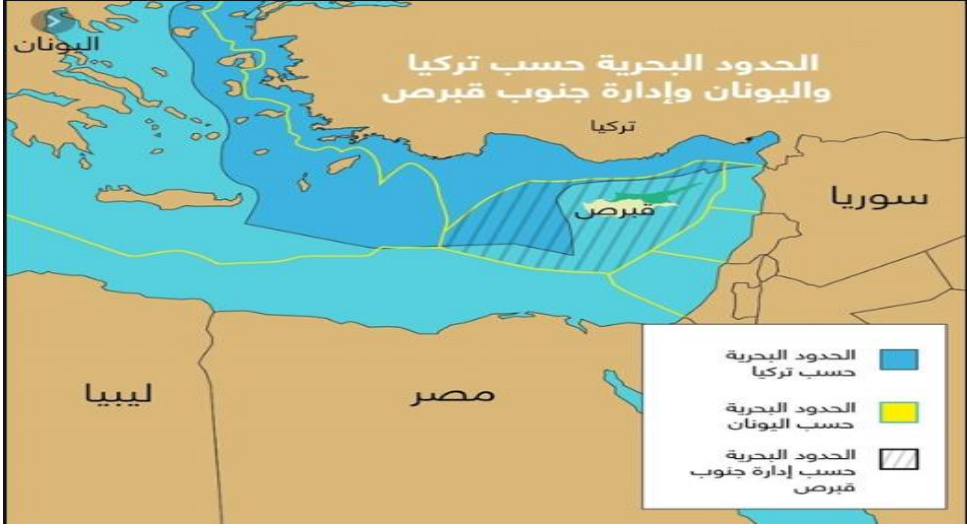
وهي المرحلة الثالثة للسياسة التركية في ليبيا ففي ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩ ، وقعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، حيث تخضع منطقة شرق البحر المتوسط لخلافات حول ترسيم الحدود البحرية بعد عمليات المسح الجيولوجية التي أكدت وجود مخزونات هائلة من النفط والغاز القابل للاستخراج تقنياً. وهذا يدل على أن الهدف التركي يتجاوز الوضع في ليبيا إلى البحر الأبيض المتوسط ككل ١٢٥.

٤. ٢. ٢. طبيعة الاتفاقية بين أنقرة وطرابلس

وفق خبراء فإن هذا الاتفاق، سيزيد الجرف القاري التركي في شرق البحر المتوسط بنسبة ٣٠ بالمئة؛ فهي ستربط الجانب الجنوبي الغربي من تركيا بالجانب الشمالي الشرقي من ليبيا، مقابل الحصة اليونانية الأخيرة؛ وهي تعتبر بذلك منطقة تقع تحت سيطرة قبرص واليونان، حيث بدأ العمل على تطوير خط أنابيب للغاز كان من شأنه أن يربط بشكل أكثر كفاءة الأسواق الأوروبية بالودائع الموجودة على طول الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط.

^{١٢٤} قراءة قانونية في الاتفاقية الإيطالية اليونانية لتعيين حدودهما البحرية

^{١٢٥} دور تركيا المتنامي في ليبيا: الدوافع والخلفية والردود



الخريطة رقم ٣

وبموجب هذه الاتفاقية تكون تركيا قد حددت سبع مناطق في شرق البحر الأبيض المتوسط لإجراء الاستكشافات والتنقيب عن النفط بالاتفاق مع حكومة الوفاق الليبية، وقامت بإجراء استكشاف سابع في منطقة سيلكوكو غرب قبرص، مما يعنى مضي تركيا بفرض سياسية الأمر الواقع ودبلوماسية البوارج، دون الالتزام بقواعد القانون الدولي للبحار، وأي اعتبار لحقوق الدول الساحلية في شرق البحر المتوسط على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢.١٢٦

٤. ٢. ٣. سبب الاتفاق

أ. رد جيوسياسي

منذ بداية عام ٢٠١٩، وافقت حكومات كل من قبرص ومصر واليونان وإسرائيل والأردن وفلسطين وإيطاليا على إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط لتسهيل تجارة وعبور الغاز الطبيعي من دول الشرق الأوسط إلى أوروبا واستبعدت تركيا من هذه الصفقة. وكان رد الفعل التركي حيال هذا الأمر بإصدار إعلان يمنع فيه سكان منطقة الجزيرة الموالية لليونان الاستمرار في عمليات التنقيب وتصدير الغاز الطبيعي إلى الدول الأوروبية دون موافقة الحكومة التركية. ١٢٧

^{١٢٦} قراءة قانونية في الاتفاقية الإيطالية اليونانية لتعيين حدودهما البحرية

^{١٢٧} صحيفة إيطالية: ما "المخيف" في الاتفاق التركي- الليبي؟

نتيجة لذلك، كان الدافع التركي الرئيسي بالاتفاق مع ليبيا على إعادة ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين، لعرقلة هذا المشروع المتوسطي الكبير، الأمر الذي سيمنح أنقرة بالإضافة إلى الفصل بين الدول التي أنشأت منتدى الغاز؛ في بدء استكشافاتها في مياه البحر المتوسط.

ومن ناحية أخرى تركيا تحاول عن طريق هذه الاتفاقية مع حكومة السراج تعيين موطن قدم لها في المنطقة كما فعلت في سوريا، فهي تحاول بأية طريقة خلط الأوراق حتى تتمكن من حصول على حصة من الغاز.

كما أشار تقرير، أعدته جريدة "الصباح الجديد" التركية، إلى أن تركيا تتعامل مع فكرة السيطرة على منطقة المتوسط بخطة مكتملة الأركان؛ فالحدود البحرية التركية سوف تتوسع بدءاً من هذا الاتفاق، كما سيظهر بعض المدن الحدودية الساحلية؛ مثل مارماريس وكاش، كجارات مباشرة للأقاليم الليبية؛ مثل درنة وطبرق وبردية ١٢٨.

ب. نتاج عقيدة مافي فاتان التركية

وهو مسمى ومصطلح تركي الى جانب العثمانية الجديدة، الهدف منهم تحقيق أهدافه التوسعية، تسعى من خلالها السيطرة برأ وبحراً على الدول المجاورة، فخطة الوطن الأزرق تعتمد على الاستيلاء على المياه المحيطة بتركيا من جميع الجهات، وما تحركات الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إلا لتنفيذ هذه الخطة. وقد تصدر مشروع الوطن الأزرق عناوين الصحف في سبتمبر ٢٠١٩ عندما ألقى الرئيس التركي اردوغان كلمة أثناء وقوفه أمام خارطة تظهر ٤٦٢ ألف كيلومتر مربع يتصورها كوطن أزرق لتركيا. وقد أجرت البحرية بالفعل تدريبات عسكرية عملاقة تحمل نفس الاسم في وقت سابق من ذلك العام ١٢٩.

يشير هذا المصطلح إلى المناطق البحرية التي يجب أن تقع تحت السيادة التركية، وشملت "المناطق الاقتصادية التركية" في بحر إيجه والمتوسط والأسود. أي مسافة ٢٠٠ ميل بحري من البر التركي (٣٧٠ كم تقريباً) في مختلف الاتجاهات. رغم أن هذه التوجهات تتجاهل المطالب المائبة لدول المتوسط. إلا إن مندوب تركيا في الأمم المتحدة أشار إلى المناطق الاقتصادية الخاصة بتركيا في شرق المتوسط بما يتوافق مع خرائط "الوطن الأزرق". ١٣٠

كما إن رؤية "الوطن الأزرق" التي تم تطبيقها في السنوات الأخيرة لا تمثل فقط اردوغان، الزعيم التركي، بل تمثل التطلع القومي التركي الذي يدعو تركيا إلى العودة والتأثير سياسياً واقتصادياً على المنطقة التي أعطيت لها.

^{١٢٨} ليبيا.. طريق تركيا للسيطرة على منطقة البحر المتوسط.

^{١٢٩} أبحر أميرال تركيا وبقي الوطن الأزرق

^{١٣٠} قرصنة في المتوسط.. ماذا تعني استراتيجية "الوطن الأزرق" التركية؟

ويرى جنكيز أكتار (الكاتب التركي) أن الاتفاق مع ليبيا هو نتاج عقيدة مافي فاتان التركية (انظر الخريطة رقم ٤). فيما يتعلق بجزء البحر المتوسط، فإنه يشير إلى منطقة بحرية ضخمة عبر نصف شرق البحر المتوسط تتجاهل الرفوف القارية لجزر قبرص وجزر رودس وكاستيلوريزو وكارباتوس وكاسوس اليونانية والقطاع الشرقي من جزيرة كريت..... يقول غوردينز الذي أسس فكرة الوطن الأزرق في ندوة أقيمت في الولايات المتحدة؛ إن ثمة ثلاثة أبعاد أمنية حيوية للجغرافيا السياسية التركية في البحر المتوسط: "التحديات اليونانية على مناطق الولاية البحرية التركية وإمكانية استقلال كردستان مع حرية الوصول إلى البحر المتوسط ومستقبل شمال قبرص مع الآثار الجيوسياسية بالنسبة لتركيا". ١٣١



الخريطة رقم ٤

خريطة توضح عقيدة مافي فاتان التركية، التي تزعم ولاية بحرية واسعة النطاق في بحر إيجه والبحر المتوسط

كما قال الأستاذ في الكلية البحرية العسكرية في كاليفورنيا ريان جينجراس لموقع "أحوال تركية فهو يرى أن عدوانية تركيا المتزايدة في شرق البحر المتوسط تتماشى مع نهج سياستها الخارجية في استراتيجية "الوطن الأزرق"، التي تزعم الهيمنة التركية على بحر إيجه وشرق

١٣١ آفاق تركيا البحرية التوسعية

البحر المتوسط والبحر الأسود. كما يتضمن هذا النهج فكرة أن الغرب (وخاصة الولايات المتحدة) يدعم اليونان في سعيها لتحطيم طموحاتها في المنطقة ١٣٢.

٤. ٢. ٤. شرعية الاتفاق وفق القانون الدولي للبحار

يمكن وصف هذه الاتفاقية بأنه تعيين غير ثابت وفقاً للآتي:

لا ترتبط بأي سند قانوني:

كونها اتفاقية تنطبق بين الدول الاستعمارية بخصوص تقسيم مناطق النفوذ؛ الأمر الذي كان يسبب النزاع، حيث لم تعين أية حدود معروفة بين تلك الاقاليم، كما حصل في نزاع الحدود بين اليمن واريتريا عام ١٩٩٥، حيث لم تكن الحدود البحرية مثبتة بين الدولتين في سند قانوني، وإن كان تعيينها قد تم بشكل أو بآخر أثناء الاستعمار البريطاني على اليمن والاستعمار الايطالي على اثيوبيا، لكنه لم يثبت قانونياً، لذا أصدرت محكمة التحكيم حكمها لصالح اليمن حول الجزر المتنازع عليها بالاستناد إلى السيادة الفعلية عليها. ١٣٣

انتهاك للقانون الدولي للبحار

استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المادة ٥٦ تنص على أن المنطقة الاقتصادية الخالصة هي كل منطقة لا تزيد عن ٢٠٠ ميل بحري، تتمتع فيها كل دولة ساحلية بحقوق اقتصادية سيادية لاستكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها وإدارتها. ١٣٤ كما تنص المادة ١٢١ على أنه للجزر الحق القانوني في إنشاء منطقة اقتصادية خالصة. ١٣٥

اتفاق مع دولة تعاني من نزاع مسلح (اتفاق عسكري)

ينص القانون الدولي أيضاً على أن إبرام اتفاقات على الحدود البرية والبحرية مسألة تتعلق بالسيادة الإقليمية؛ ولا يمكن إبرام هذه الاتفاقات إذا كانت إحدى الدول تعاني من فترة حرب أو

^{١٣٢} ماذا ستجني تركيا من مغامراتها البحرية؟

^{١٣٣} فلادرس (فتيحة)، المرجع السابق، ص ٢٢ - ٢٣.

^{١٣٤} اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، المادة (٥٦) - حقوق الدول الساحلية وولاياتها وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة، ص ٥٢.

^{١٣٥} اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، المادة (١٢١) - نظام الجزر، ص ٨٣.

نزاع مسلح داخلي أو ظروف داخلية استثنائية. كما تم الإشارة على أن إبرام الاتفاق على الحدود البحرية بين تركيا وليبيا تم بموجب اتفاقية عسكرية تضمن دعم حكومة السراج التركية في الحرب الأهلية ضد الجنرال حفتر. ١٣٦

واستناداً لما سبق من مواد وانتهاكات فقد شرعت كل من فرنسا وقبرص ومصر واليونان بعد هذا الاتفاق بتوقيع وثيقة تعلن أن مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا باطلة ومن شأنها انتهاك القانون الدولي للبحار.

٤. ٢. ٥. الردود الدولية حول هذه الاتفاقية

اليونان: تعد اليونان بالتأكيد من بين دول المتوسط الأكثر اهتماماً بمبادرة أنقرة، وعلى إثر هذه الاتفاقية طردت الحكومة اليونانية السفير الليبي في أثينا بمجرد توقيع الاتفاقية. كون هذه الاتفاقية تتجاهل وجود جزيرة كريت، التي ستكون في منتصف المنطقة البحرية التي تغطيها الاتفاقية، الأمر الذي سيعطل أي مشروع خط أنابيب الغاز كونها ستمر من هذه الجزيرة الى البر اليوناني وصولاً لشبكة أنابيب الغاز الأوروبية عبر إيطاليا. ١٣٧

مصر: لم تتردد مصر في وصف الاتفاقية بأنها غير قانونية، بالإضافة لاعتراضها على التدخل التركي في الحرب في ليبيا، وإدانة مذكرتي التفاهم الأمنية والبحرية الليبية مع تركيا؛ وقد حثت مصر المجتمع الدولي الاطلاع بمسؤولياته لمواجهة ما وصفته بـ "النهج السلبي" حيال ما يحصل في ليبيا. ١٣٨

الاتحاد الأوروبي: وجه انتقادات لتركيا في أعقاب الاتفاقية، ووفقاً لبروكسل، فقد وقعت تركيا وليبيا اتفاقاً غير قانوني يتعارض بشكل خطير مع حقوق دول البحر المتوسط الأخرى، لا سيما مع حقوق الاستكشاف في شرق البحر الأبيض المتوسط على طول السواحل القبرصية. كما تزعم بعض المصادر أن الاتحاد الأوروبي لديه بالفعل عقوبات جاهزة ضد تركيا بسبب هذا الاتفاق. فهناك خلاف بين قبرص، العضو في الاتحاد الأوروبي، وتركيا منذ سنوات بشأن ملكية وقود أحفوري في شرق البحر المتوسط، حيث تقول أنقرة إنه يحق للقبارصة الأتراك الحصول على حصة من الموارد، وأرسلت تركيا سفينتي حفر وسفينة تنقيب إلى المنطقة. وترفض تركيا الاتفاقات التي توصلت إليها حكومة قبرص المعترف بها دولياً مع دول أخرى

^{١٣٦} صحيفة إيطالية: ما "المخيف" في الاتفاق التركي - الليبي؟

^{١٣٧} اتفاق "إيست ميد" ضربة قاصمة لتحركات أردوغان شرق المتوسط

^{١٣٨} مصر غاضبة.. تركيا توقع مذكرتي تفاهم مع حكومة السراج!

تطل على البحر المتوسط بشأن المناطق البحرية الاقتصادية. وانتقد حلفاء غربيون عمليات أنقرة في المنطقة. ١٣٩

وعليه بدأت هذه الدول ودول أخرى، بمناورات في المتوسط لتبدو كرسائل حول موقفها واستراتيجيتها حيال هذا الأمر نذكر منها:

- (حسم ٢٠٢٠)، وهي مناورات أطلقتها مصر في المتوسط، لتبدو كرسالة واضحة عن استعدادها للتدخل العسكري في ليبيا إذا تجاوزت تركيا خطوطها الحمراء، حيث باتت مصر ترى أن تركيا تهدد أمنها القومي.

- مناورات أوروبية بمشاركة فرنسا وإيطاليا واليونان وقبرص، لتبدو كرسالة أن المتوسط سيبقى حدوداً لأوروبا، وإنها لن تسمح لتركيا بجعلها منطلقاً لتهديد أمنها. ١٤٠

- رفع حظر السلاح المفروض على قبرص منذ ثلاثة عقود، وهي رسالة واضحة عن تحدي الولايات المتحدة للجم تركيا، عبر سعيها بتعزيز علاقاتها مع الجزيرة المتوسطية. ١٤١
وكرر على الخطوة التصعيدية التي اتخذتها أنقرة بتوقيعها اتفاقاً عسكرياً مثيراً للجدل مع حكومة الوفاق الليبية، نددت به دول أوروبية وإقليمية باعتباره ينتهك القوانين البحرية الدولية. ١٤٢

٤. ٢. ٦. تحليل حقيقة التدخل والاتفاقيات التركية في ليبيا

من خلال ما سبق، يمكن تحليل التدخل التركي في ليبيا على إنه رهان لأهداف متعددة وهي:

- عجز أنقرة في العثور على النفط أو الغاز الطبيعي في مياهاها بالبحر المتوسط، دفعها للمطالبة بحقوق في مناطق يعتبرها المجتمع الدولي جزءاً من المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، الأمر الذي حرصت تركيا بممارسة لعبة السلطة الخطيرة.

- السيطرة على أهم منطقة بالبحر المتوسط لإقامة "منطقة اقتصادية خاصة".

- لعب الدور المباشر في الجغرافيا السياسية للطاقة.

- منع أي عمليات استكشاف للطاقة في هذه المنطقة دون موافقتها.

^{١٣٩} ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان.. لماذا الان وما فوائده الاقتصادية؟

^{١٤٠} رسائل الحرب والسلام من مناورات المتوسط

^{١٤١} صفقة لتركيا.. الكونغرس يرفع حظر السلاح عن قبرص

^{١٤٢} الكونغرس يتحدى أردوغان برفع حظر السلاح عن قبرص

- الرهان للحصول على حصة في غاز المتوسط من خلال ليبيا، فالحدود البحرية التركية، فقيرة من أي ثروات وفقاً للمسح البيولوجي، على الأقل حتى الآن.
- فرض المشاركة التركية بالقوة لأي منتدى يخص شرق المتوسط، وخاصة " منتدى غاز المتوسط"، بجانب كل من إيطاليا واليونان وقبرص والاردن واسرائيل ومصر وفلسطين.
- إجبار الجميع على أن مرور الغاز يجب أن يكون عبر المنطقة التجارية الخاصة بتركيا بدلاً من استبعادها.
- افشال أي مشروع او تجمع اقتصادي في شرق البحر المتوسط دون مشاركة تركيا.
- تسيير دوريات تشمل محيط جزيرة كريت اليونانية حسب المسافة التقديرية للاتفاقية، التي تمنح تركيا حق اقتطاع أجزاء كبيرة من جزيرة كريت اليونانية، التي سيمر منها خط أنابيب "ايبست ميد".
- إن فشل تركيا في عقد أي صفقات غاز مع مصر اثناء حكم الاخوان، وعدم امكانية عقد صفقات الآن في حكم السيسي، دفعها لعدم خسارة بقعة أخرى لتمير سياستها التوسعية، فكان هذا أحد الدوافع للتقرب من ليبيا وعقد صفقات عسكرية وتجارية مع حكومة السراج.

٤. ٣. اتفاقية الحدود البحرية الإيطالية اليونانية

وهي اتفاقية تعود إلى ٢٤ مايو ١٩٧٧ بين إيطاليا واليونان، لترسيم حدود الرصيف القاري للبلدين، إلا إن النزاع القائم بين البلدين حول حقوق الصيد للسفن والصيادين الإيطاليين في مياه الجزر اليونانية، أجل الاتفاق إلى الاتفاق النهائي الذي اكتمل في ٩ يونيو ٢٠٢٠، حيث وقع الطرفان على اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين في البحر الأيوني ١٤٣ والتي تعتبر

^{١٤٣} البحر الأيوني: هو أحد أفرع البحر المتوسط ويتصل من شماله بالبحر الأدرياتيكي. يحد البحر غرباً الأجزاء الجنوبية من إيطاليا وكذلك جزيرة صقلية، ومن الجنوب الغربي تقع جمهورية ألبانيا والعديد من الجزر اليونانية والتي تعرف باسم الجزر الأيونية. تعد منطقة البحر الأيوني من أكثر المناطق عرضة للزلازل في العالم.

كما يعتبر أعمق جزء من البحر الأبيض المتوسط. ويفصل إيطاليا وصقلية عن ألبانيا واليونان. يصله مضيق اوترانتو بالبحر الأدرياتيكي. يُعدُّ خليج كورنث الأكبر من بين عدة تجاويف عميقة شكَّها البحر الأيوني على شاطئ اليونان. تقع الجزر الأيونية في الجزء الشرقي من البحر. ويبلغ عرضها الأعظم نحو ٦٧٥ كم، وعمقها الأعظم ٥,٠٩٣ م. وقد سُمي البحر بهذا الاسم طبقاً لاسم حورية البحر اليونانية أيو التي تروي الأساطير أنها كانت تجوب شواطئه.

حسب مسؤولين يونانيين امتداد لاتفاقية ١٩٧٧، وتطبيقاً للحالة الإيطالية اليونانية، تم تعيين خط الوسط بين البلدين (انظر الخريطة رقم ٥). ١٤٤



الخريطة رقم ٥

تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة وفق الاتفاقية الإيطالية اليونانية

٤. ٣. ١. سبب تنشيط هذه الاتفاقية الآن

الخط الفاصل يشكل الإطار المحدد بين سيادات الدول الساحلية، وتحدد أيضاً مجال أنشطة وسيادتها، وإطار المسؤوليات المختلفة لحماية السيادة الوطنية من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى الثقافية. كما يحدد هذا الخط المنطقة الاقتصادية الخالصة، للاستكشاف والاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية الحية وغير الحية الموجودة في المياه، وفي القاع، وتحت القاع. ١٤٥ لذا جاءت هذه الاتفاقية كرد على اتفاق نوفمبر ٢٠١٩، بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية، لتعيين مناطق الاختصاصات شرق المتوسط، والتي قوبلت بالفرض الدولي لانتهاكها قانون البحار، وتسبب في إضعاف اليونان، من خلال زيادة نسبة الجرف القاري التركي على حساب اليونان، ويمكن تحليل تأثير هذا الرد كالاتي:

^{١٤٤} اتفاقية الحدود البحرية الإيطالية اليونانية ١٩٧٧

^{١٤٥} قراءة قانونية في الاتفاقية الإيطالية اليونانية لتعيين حدودهما البحرية

٤. ٣. ٢. تأثير هذه الاتفاقية

- تؤكد هذه الاتفاقية تغيير المواقف الإيطالية التي كانت داعمة لحكومة السراج، نتيجة تفرد تركيا في ليبيا، حيث بدأت إيطاليا تميل لصالح اليونان مقابل تركيا وحكومة السراج، وجاءت الاتفاقية الأخيرة بين اليونان وإيطاليا كتأكيد على دعم الأخيرة لليونان مقابل تركيا.
- الاتفاق الجديد يضمن حق الجزر بملكية مناطق بحرية.
- تعتبر الاتفاقية بداية لترسيم الحدود مع المناطق الأخرى، كمصر وقبرص والبنيا، الأمر الذي سيشكل خطراً على اتفاقية تركيا والسراج.
- تأتي الاتفاقية كرد فعل على شرعيتها بموجب اتفاقات قانونية، في مقابل الاتفاقية التركية الليبية مؤخراً والتي لا تستند لأية قواعد قانونية، وتشكل انتهاكاً تركيا ضد اليونان، كونها تركيا تفرض وضع قانوني تحوّلها - في شرق المتوسط - لتوسيع حدودها البحرية والمنطقة الاقتصادية على حساب الدول المجاورة.
- توقيع الاتفاقية اليونانية الإيطالية، أتاح لباقي دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي الإشراف مع اليونان لضمان حقوقها الاقتصادية والبحرية في المتوسط. مما يقوي الموقف اليوناني في مواجهة تركيا، نتيجة الدعم الأوروبي والمتوسطي للأول، فأى تصعيد بين تركيا واليونان، من شأنه أن يجعل الاتحاد الأوروبي يقف إلى جانب اليونان العضو لديها. وهذا ما تحاوله تركيا بعرض قوتها؛ عبر ارسال سفن تنقيب إلى المياه القبرصية رغم تحذيرات واشنطن والاتحاد الأوروبي ومصر. ولتعزيز موقعها في المنطقة وقعت تركيا اتفاقاً بحرياً مع حكومة السراج الليبية بهدف توسيع حدودها البحرية. ١٤٦ وهذا ما قوبل بتوقيع اتفاقيات أخرى للتصدي لمحاولات انقرا تذكر منها:

٤. ٥. الاتفاقية الإسرائيلية اليونانية القبرصية حول أنبوب غاز "إيستيد / East-Med" لإمدادات الطاقة إلى دول أوروبا الشرقية

بعد أسابيع من إبرام تركيا اتفاقاً مع حكومة الوفاق الليبية لترسيم الحدود في شرق المتوسط، وقعت اليونان وإسرائيل وقبرص على اتفاق أولي يمهد الطريق أمام مد خط أنابيب الغاز في المتوسط.

^{١٤٦} توضيح بشأن تأثير اتفاقية ترسيم الحدود بين اليونان وإيطاليا على تركيا

وهي قمة أجراها ننتياهو مع نظيره اليوناني كيرياكوس والقبرصي نيكوس، على أن يتم التوقيع على مشروع خط أنبوب الغاز "إيست ميد" يمتد من إسرائيل إلى أوروبا عن طريق قبرص واليونان؛ بدءاً من عام ٢٠٢٥. ومن المقرر أن يمتد خط الأنابيب بدءاً من إسرائيل إلى قبرص، ومن هناك إلى جزيرة كريت ومن ثم إلى بر اليونان الرئيسي، وبعدها سيتم نقله إلى إيطاليا عبر خط أنابيب آخر، وفقاً لأثينا (انظر الخريطة رقم ٦). ١٤٧



الخريطة رقم ٦

خريطة خط غاز إيست ميد المقترحة

٤. ٥. ١. الردود الدولية والاقليمية حول هذه الاتفاقية

بحسب الإعلام الإسرائيلي؛ تشكل الاتفاقية خطوة تهدف إلى تعزيز موقف اليونان وقبرص القانوني أمام تركيا باتفاقها الغير قانوني مع حكومة السراج.

كما أكد وزير الطاقة والبيئة اليوناني، بأن خط الأنابيب يعد "مشروع سلام وتعاون في شرق المتوسط، رغم التهديدات التركية". ١٤٨

أما بالنسبة للردود الاقليمية والدولية

^{١٤٧} اتفاق ثلاثي في أثينا لمد خط أنابيب الغاز في شرق المتوسط

^{١٤٨} رداً على تركيا.. إسرائيل واليونان وقبرص توقع اليوم اتفاقاً على مشروع لنقل الغاز عبر المتوسط

الاتحاد الأوروبي: يحظى المشروع بدعم الاتحاد الأوروبي، حيث يعود تاريخ هذا المشروع الى عام ٢٠١٣، عندما قدمت اليونان هذا المشروع على قائمة "المشاريع ذات الاهتمام المشترك" للاتحاد الاوروبي".^{١٤٩}

الولايات المتحدة: أيضاً تدعم المشروع فهذه الاتفاقية تشكل استمرار لقمة أجريت سابقاً بمشاركة وزير الخارجية الأمريكي "بومبيو"، واستمرار للتفاهات التي وقعت عام ٢٠١٧ باعتبارها اتفاقية حكومية دولية. وتشدّد واشنطن أنه يجب أن تصبح أوروبا أقل اعتماداً على إمدادات الغاز الطبيعي القادمة من روسيا. ١٥٠

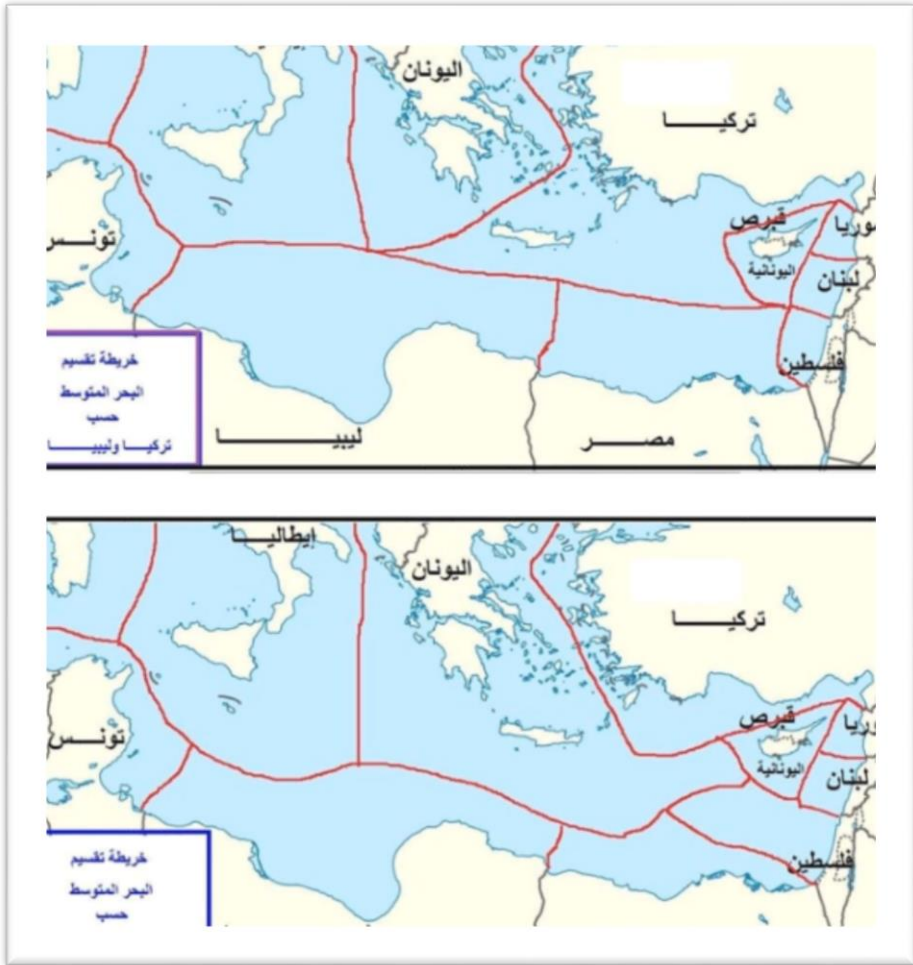
الرد التركي: كان الرد التركي واضحاً بما صرّح به الرئيس التركي "اردوغان" عقب توقيع اتفاهه مع "السراج" بأن اسرائيل ومصر واليونان وقبرص لم يعد بإمكانها مد خط لضخ الغاز دون موافقة تركيا. ١٥١ مضيافاً في مقابلة مع شبكة "TRT" التركية: "سنقوم بحماية حدودنا البحرية وفق الاتفاقيات الدولية، وبذلك نحمي حقوقنا وحقوق الشطر التركي من قبرص" (انظر الخريطة رقم ٧). ١٥٢

^{١٤٩} احتدام الصراع بين تل أبيب وأنقرة على غاز البحر المتوسط.. إسرائيل وقبرص واليونان توقع على اتفاقية لتصدير الغاز لأوروبا بحجم ١١ مليار متر مكعب في العام.. وأنقرة تؤكد رفضها الاتفاق وتعتبره محاولة لتطويقها

^{١٥٠} اتفاق ثلاثي في أثينا لمد خط أنابيب الغاز في شرق المتوسط

^{١٥١} أردوغان: لا يمكن لمصر وإسرائيل واليونان التنقيب بالبحر المتوسط دون إذن تركيا

^{١٥٢} أردوغان: لتركيا الحق بإرسال قوات عسكرية إلى ليبيا إذا طلبت حكومة السراج



الخريطة رقم ٧

الخريطة العليا تظهر الحدود البحرية لدول شرق المتوسط بعد الاتفاق التركي الليبي، والخريطة السفلى تظهر حدود دول شرق المتوسط بناء على اتفاق مصر وإسرائيل واليونان

أما الرد الآخر والخفي لتركيا: كان بفتح أنقرة الباب لمفاوضات مع إسرائيل عبر قنوات خلفية لبحث تغيير وجهة خط "ايست ميد" عبر أراضيها، بحسب هيئة البث الإسرائيلي، فتركيا أرسلت رسالة لحكومة نتنياهو أعربت فيها عن استعدادها للتعاون مع تل ابيب في نقل امدادات الغاز الاسرائيلية إلى أوروبا عبر الأراضي التركية. بالإضافة إلى ذكر الهيئة بأن مصدراً تركيا رفيع المستوى في مجال الطاقة نقل الرسالة إلى إسرائيل وقال إن بلاده، تنتظر تشكيل حكومة مستقرة في إسرائيل وتعيين وزير طاقة جديد لبحث هذه المسألة" إلا أن هذه المفاوضات

ليست جديدة حيث جرت قبل سنوات بين اسرائيل وتركيا لمد خط أنبوب الغاز عبر تركيا، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق في ظل تحفظ قوى من الاتحاد الاوروبي. وعلى ضوء فشل هذه المحادثات اتجهت اسرائيل صوب اليونان وقبرص عام ٢٠١٥، لبناء تحالف للطاقة، انضمت له مصر، وعلى إثره تم انشاء منتدى غاز شرق المتوسط ضم سبع دول وهي (مصر وإسرائيل والأراضي الفلسطينية وقبرص واليونان وإيطاليا والأردن ١٥٣).

يبدو إن هذه الاتفاقية ستشكل ضربة لتركيا، وموقف صعب، فالخيارات صعبة، وهي أما المواجهة العسكرية والفرص بالقوة، وهو أمر في غاية الخطورة، كون الطرف الآخر، يحظى بدعم قانوني ودولي. أو التزام الصمت حيال اتفاقها مع حكومة السراج، أي تبقى مجرد حبر على ورق دون تنفيذ لأي بند منه على أرض الواقع. أو السعي لإجراء مفاوضات خفية تسعى من خلالها أن تكون طرف في أية مفاوضات وتجنب عزلتها.

٤. ٦. ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان

لتحقيق التوازنات وتفعيل تأثيرها في شرق المتوسط، لا بد من عقد اتفاقيات قانونية تضمن حقوق وسيادة أي دولة ساحلية، فالكثير من الاتفاقيات الأحادية ظهرت، دون الالتزام بأي شرعية قانونية، كما في الاتفاق التركي مع حكومة السراج، لذا تحاول العديد من الدول التي تتضرر مصالحها نتيجة هذه الاتفاقية إلى ابرام اتفاقات مع جوانب أخرى لتعزيز موقفها.

فكانت الاتفاقية اليونانية المصرية، لتحديد حدود البلدين، وهو أمر كانت تسعى إليه اليونان منذ عام ٢٠٠٤، كونها تضع مصر في مواجهة مع تركيا بسبب جزيرتي كاستلوريزو وسترونغيلي، وهما جزيرتان يونانيتان صغيرتان تقعان في أقصى الشرق، والتي تصر اليونان منحهما حقوق سيادية كاملة، كون المباحثات المصرية اليونانية حول تحديد مناطق الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما بدأت ١٩٧٠، دون أي نتيجة، بسبب الخلاف حول الحقوق التي يجب أن تعطى لهاتين الجزيرتين، إلا أن الحدود البحرية بين البلدين تم تحديدها عام ٢٠٠٣، ولا يستبعد تقديم أثينا تنازلات لتوقيع اتفاقية مع مصر. ١٥٤ وحالياً تستعد اليونان ومصر لاستئناف المفاوضات حول اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

^{١٥٣} اتفاق "إيست ميد" ضربة قاصمة لتحركات أردوغان شرق المتوسط

^{١٥٤} ملاحظات حول الاتفاقية اليونانية الايطالية لترسيم الحدود البحرية

٤. ٦. ١. أبعاد هذه الاتفاقية وانعكاساتها

إن تداخل أوجه الصراع على الغاز والنفط شرق المتوسط، يأخذ أبعاداً سياسية واقتصادية وقانونية وأمنية، ما يجعله معقداً وقابلاً للاشتعال في أي لحظة. ففي حال تمت الاتفاقية بين مصر واليونان، بذلك تكون قطعت الطريق أمام تركيا، لأي موضع قدم لها في شرق المتوسط، وضربة لاردوغان واتفاقيته الأخيرة مع السراج. فرسم الحدود التي تمت بين إسرائيل ولبنان، ومصر مع قبرص وإسرائيل، واليونان مع إيطاليا، بمعزل عن تركيا، أثار حفيظة الأخيرة التي لا تعترف بالجزر اليونانية، مما دفعها لتوقيع الاتفاقية مع السراج. كما أن توقيع الاتفاقية سيغلق الطريق على تركيا في التنقيب عن الغاز، ومصدر للثروة البترولية والغازية لمصر. ويؤكد على حصة مصر في التنقيب على الغاز، بين الحدود المصرية واليونانية، وهو رد قوي على ما يحدث الآن في المتوسط. ١٥٥

٤. ٧. نزاع الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان

يخوض لبنان نزاعاً مع إسرائيل على مثلث المتوسط تبلغ مساحته ٨٦٠ كم^٢ وازداد هذا التوتر بسبب احتياطات الغاز والنفط المحتملة بالقرب من شواطئ البلدين في "المناطق الاقتصادية الحصرية" شرق البحر المتوسط، التي لم يتم الاتفاق عليها بعد". وفي ١٠ يوليو، أعلنت إسرائيل أنها سوف ترفع قريباً دعوى للأمم المتحدة لترسيم حدودها البحرية مع لبنان. حيث اكتشفت إسرائيل بالفعل احتياطات بحرية كبيرة من الغاز الطبيعي، مما يمهد الأجواء لقيام نزاعات شديدة على الحدود البرية والبحرية. ومثل هذه النزاعات يمكن أن تعرض المنشآت البحرية الإسرائيلية لخطر هجوم من قبل «حزب الله» -- الجماعة التي لديها صواريخ إيرانية وهي الآن جزء من الحكومة اللبنانية. ١٥٦

٤. ٧. ١. تأثير نتائج نجاح المفاوضات لو تمت

بعد محاولات لتسوية النزاع بين الطرفين، نشر معهد الأبحاث القومي في جامعة تل أبيب ورقة بحثية، تشير إلى مرونة في الموقف اللبناني للدخول في مفاوضات، بالإضافة إلى تغيير في موقف حزب الله، ورجعت الورقة تعبيراً للموقف من الحكومة اللبنانية وحزب الله إلى الضائقة الاقتصادية التي تعصف بالطرفين. بالإضافة إلى الإشارة إلى أن نجاح المفاوضات قد تقود إلى تعاون رباعي مشترك بين مصر وإسرائيل ولبنان وإدارة جنوب قبرص اليونانية، للتنقيب عن الغاز والنفط في المنطقة وتصديرها إلى أوروبا. ١٥٧

^{١٥٥} ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان.. لماذا الان وما فوائده الاقتصادية؟

^{١٥٦} إسرائيل ولبنان في نزاع حول الحدود البحرية

^{١٥٧} ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل.. مؤشرات على نجاح الوساطة الأمريكية

٥. خاتمة ونتائج:

يتضح مما سبق أن الحدود البحرية مرشحة لتكون سبب النزاع المحتمل في المستقبل القريب لعدة أسباب أهمها:

١- التوترات الجارية الآن بين الدول، عبارة عن نتائج حتمية لموضوع الحدود المشتركة وخاصة البحرية.

٢- الأطماع التوسعية للعديد من الدول التي تسعى الحصول إليها، عن طريق البحر، من خلال رسم خطوط تسمح بتوسيع دائرة نفوذها وهيمنتها على حساب الآخرين.

٣- سوء إدارة ملف تحديد الحدود البحرية، وطرق ترسيمها، وصعوبة فهم فقرات الاتفاقيات ببقية فتيل الأزمات قائماً. فالقواعد القانونية المعنية بخطوط الحدود البحرية وخاصة الفردية، هي عبارة عن توجيهات وارشادات للدول الموقعة دون الأخرى.

٤- خلق قوانين ومجالات بحرية جديدة لقانون البحار، سيهياً لمزيد من المنازعات حول الحدود البحرية؛ فالأحكام والاتفاقيات الفردية المستحدثة، تشكل انقلاباً في قوانين التحكيم الدولية.

٥- تستند أغلب الدول التي تنشأ اتفاقيات فردية، إلى ما خلفه الاستعمار من حدود تحكيمية ومصطنعة، وهي كثيراً ما تلجأ إليه الدول التي تتمتع بدور قوي، للتوسع الإقليمي دون أي اعتبار للحدود ولا لمبدأ الحدود الدولية.

الكراهية العرقية ضد الكرد السوريين في الخطابين

(الإعلامي والسياسي) المعارض

أوصمان علي – باحث في مركز الفرات للدراسات

مارتن لوثر كينغ: {{ لقد قررت أن أتمسك بالحب.. الكراهية هي عبء كبير جداً أتحملة}}

جوزيف غوبلز: {{ أعطني إعلماً بلا ضمير أعطيك شعباً بلا وعي }}

مقدمة:

أحدثت التحولات النوعية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والتقنية ثورة رقمية في بنية الإعلام؛ من حيث الأداء والوظيفة والوسيلة، إذ تحررت من قوالب التقليد والجمود، إلى التعددية والفاعلية الحيّة، وذلك بناء على ركيزتين أساسيتين، هما: التحرر من القيود القانونية التي حصرت العمل الإعلامي ضمن نطاقات محدودة؛ تخدم أصحاب القرار السياسي، والثانية: تحول الجمهور إلى عنصر فعّال، ومشارك في العملية الاتصالية، بعد أن كان الاتصال أحادي الاتجاه، ينظر فيها المرسل إلى المتلقي نظرة سلبية وسطحية.

وبالنتيجة؛ أصبحت وسائل الإعلام تمارس دوراً مهماً في حياة المجتمعات، وصناعة الفكر والرأي العام، وازداد هذا الدور أهمية مع كل تطور تشهده التقنية الإعلامية، تحديداً في ظرف التحول التقليدي لآلية الطرح والمعالجة الإعلامية إلى استحداث الظاهرة ذاتها من حيث الأداة والتغطية والتداول الإخباري للأحداث والوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لكن هذا التطور الإعلامي، ورغم آثاره الإيجابية على المستوى العام، وإحداثه ثورة اتصالية في بنية المعلومات والتواصل البصري، وسده –إلى حد ما- للفجوة المعرفية بين طبقات المجتمع؛ من خلال إشباع حاجات الفرد؛ للأخبار والتعليم والتسلية، إلا إنها تراكمت بأساليب إعلامية مستحدثة، لتضليل الرأي العام، وإخراج المحتوى من سياقه الطبيعي؛ بناءً على أجنادات القوى والتكتلات، التي توظف النافذة الإعلامية للنيل من كل رأي يعارض توجهاتها (فرداً كان أو جماعة)، ليصوره بنمطية سلبية، تلحق به الضرر على الصعيدين المادي والمعنوي، وقد تسفر أحياناً؛ كما في تجارب (تنظيم الدولة الإسلامية، والجماعات الدينية المتطرفة حول العالم) إلى حملات إبادة وتهجير ممنهجة بحق أعراق وطوائف ومناطق

معينة، بعد تأطير الصورة والخبر، وأدلجة محتواها بالتأويل المحفز على بث العنف والكراهية المفرطة.

إذ تجردت الخدمات الإخبارية من منظومة الضوابط الأخلاقية والمهنية؛ جرّاء غرس المعتقدات والقيم الدخيلة، لتحل موضع الآراء المخترنة مسبقاً، حيث تتبلور شخصية المتلقي بما ينسجم مع أجندة القائمين على الاتصال الإعلامي، وتُصبح الصور والألفاظ المععمة عبر شاشات التلفزة أساساً للقيم والصور الذهنية عن العالم الحقيقي.

أي بمعنى أكثر دلالة، تُكسب الشريحة المستهدفة ثقافة جماهيرية مبنية على الأثر التراكمي لكثافة مشاهدتها للمادة المرئية، وهذا ما نسميه في الإعلام بنظرية (الغرس الثقافي (Cultivation theory)، حيث التأثير الكمي بعيد المدى للمادة المرئية على الفئة الاجتماعية، والتي تخضع لثلاث مراحل رئيسة (التعلم، البناء، التعميم)، لنتم من خلالها إذابة ادراكات ومفاهيم المجتمع بصورة تنسجم مع ميول وتوجهات المرسل.

يظهر ذلك بجلاء حينما تتصاعد أحداث العنف والصراع الدموي؛ وتطفو على السطح الوقائع السياسية بالغة الأثر والأهمية، حيث توظف الجهات المتصارعة الفضاء الإعلامي كمتنافس وملجأ لضرب السلم الأهلي والمجتمعي بين أفراد المجتمع الواحد.

وعليه؛ يمكن القول إن أزمة الإعلام تجاوزت مفهوم الاستقطاب السياسي، والتخندق، والانفلات من معايير حقوق الإنسان، والتحول في كثير من الأحيان لبندقية للإيجار، والكارثة أن وسائل الإعلام أصبحت تحشد ضد الآخر، وتُحل دمه، وتبرر الاعتداء عليه وحتى ذبحه (١).

الكراهية العرقية في القوانين الدولية

ثمة العديد من صور الاستغلال السلبي لمهنة نشط فيها وكلاء "إعلام الكراهية" وتوسعت فيها ساحات التمييز العنصري لصالح بروز الإعلام الأسود، تنصدها تحويل الوسيلة الإعلامية من أداة تنوير ووعي مجتمعي إلى منصة تحريض وكراهية تميع القضايا الحساسة والهامة، وتؤطر فئاته الاجتماعية المختارة بتعدد أشكالها المذهبية والطائفية والأيدولوجية والقبلية والمناطقية والعشائرية ضمن قوالب منفرة توحى لباقي مكونات المجتمع خطورة وسلبية وجودها في ذات المكان، ليتحول معها خطاب الكراهية بشتى أصنافها إلى سمة وثقافة عامة ومتوارثة في الوسطين الإعلامي والمجتمعي، تؤثر تبعاً في الوعي الجمعي شعورياً ولا شعورياً من دون منحه فرصة ترتيب أفكاره وفق سلم إدراك منطقي، وهذه الأساليب ذات أبعاد طويلة المدى من شأنها أن تترك أثراً كارثية تتسبب غالباً فيما بعد بحروب أهلية وشرخاً يفقد الثقة بين مكونات المجتمع، كيف لا وتعدّ الكراهية أداة سياسية تستجلب أسوأ الغرائز وال ميول العدوانية في المجتمع (٢).

ولابد هنا من الإشادة بما حددته المعايير الدولية بشأن مسألة "خطاب الكراهية" من خلال التوازن في المادتين ١٩ و ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. إذ تحدد المادة ١٩ القيود التي يمكن أن ترتبط بالحق في حرية التعبير، بما في ذلك "احترام حقوق الآخرين أو احترام سمعتهم" وتنص المادة ٢٠ على ما يلي:

- تحظر أية دعاية للحرب بموجب القانون.
- تحظر أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف (٣).

إذاً يتطلب الأمر في هذه الجزئية من إشكالية التلاعب بعقول الجمهور، استحضار مهمة حارس البوابة (Gatekeeper) التطبيقية فيما يتعلق بتشخيص محتوى الخطاب الإعلامي السياسي بمراحله المتعددة، وتخليصه - في حال لم تكن الكراهية وظيفية - من شوائب المصطلحات المثيرة للعنف وخطاب الاستعلاء العرقي الرفض للرأي الآخر، وإعادة لفترة مفرداتها في سبيل صياغة الخطاب البديل الباعث على التسامح والسلام، خلافاً لإثارة ردود فعل عنفية تجاه فئة مجتمعية بعينها، تدفعها للانطواء على نفسها، والتمسك أكثر بخيار التعصب لقوميتها على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

حسب مبادئ كامدن فإن الكراهية هي «حالة ذهنية تتسم بانفعالات حادة وغير عقلانية من العداوة والمقت والاحتقار تجاه المجموعة أو الشخص المحرض ضده». وتنص مبادئ كامدن في المبدأ ١٢ الفقرة الأولى على وجوب أن تتبنى جميع الدول تشريعاً يمنع أي دعوة للكراهية على أساس قومي أو عرقي أو ديني مما يُشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف (٤).

كما يؤكد رسمياً إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ (قرار الجمعية العامة ١٩٠٤ (د-١٨)، ضرورة القضاء السريع على التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، بكافة أشكاله ومظاهره، وضرورة تأمين فهم كرامة الشخص الإنساني واحترامها، و تُعدّ التمييز بين البشر بسبب العرق أو اللون أو الأصل الاثني؛ عقبة تعترض العلاقات الودية والسلمية بين الأمم، وواقعاً من شأنه تعكير السلم والأمن بين الشعوب، والإخلال بالوئام بين أشخاص يعيشون جنباً إلى جنب؛ حتى في داخل الدولة الواحدة (٥).

الأزمة السورية والكراهية

في سوريا كما في معظم الدول التي شهدت تعقيدات سياسية وعسكرية، أصبحت الأجواء في ظل بيئة النزاع مناسبة للتعصّب العرقي والطائفي، لهذا ارتفعت وتيرة الشتم والتشهير والقدح في الخطابات الإعلامية والسياسية، ودارت مجملها في فلك التنافر والتنافس لمختلف التوجهات السياسية، والعرقية، والمذهبية.. مما جعل من القوة الناعمة أداة كسب، للإطاحة بالآخر، فبعض المحتويات الإعلامية المعنفة بخطاب الكراهية أخذت وجهة طائفية (الخطاب السني ضد الشيعة والعلوية، والعكس..)، وأخرى تناولها ساسة المعارضة من منحى عرقيّ، تسوق لصورة قاتمة عن بعض القوميات، ساعية إلى حد بعيد؛ لتعبئة النفوس وتجييشها، وفي النهاية إثارة غليان شعبي ودفع أفرادها للقيام بأعمال عنف وعدوان؛ لا يُحمد عقباها، كما في الحالة الكردية السورية – موضوع الدراسة-، إذ وصم الكرد طيلة سنوات الحرب في بلادهم بوابل من الاتهامات والمسميات المخلة بوظيفة الإعلام، ومهمة المفكرين والساسة، فخلافاً لرصد التجاوزات والنواقص الاجتماعية، وصون التماسك المجتمعي، تتم الإساءة إلى الكرد، والانتقاص من قيمتهم، بدعاوي الانفصالية والعمالة لأمریکا، أو بأنهم لصوص يستولون على ثروات البلاد، مستعنيين في هذا المساق بمواد إخبارية مصطنعة؛ وشخصيات معارضة بارزة تستهزئ من شخصية الكردي، وتستنبط تاريخه بمعلومات ووقائع مختلقة؛ لا تمس بموضوعية الطرح العلمي بأية بصلة، بل وصل الحد إلى أدلجة التاريخ والجغرافية، وإنكار وجود الكرد وارجاع أصولهم إلى العرب والفرس والترك، دون دليل أو برهان.

يأتي كل ما تقدم ذكره في ظل قلة الدراسات والأبحاث المنهجية ذات الصلة بالموضوع، وهذا ما سيتم تحليله وتوثيقه وفقاً لمنهجية علمية تستند إلى قرائن؛ وأدلة دامغة، لتكون منطلقاً لموضوع الدراسة عن تسويق "الكراهية العرقية ضد الكرد السوريين في الخطابين الإعلامي و السياسي المعارض".

الإطار المنهجي للدراسة:

إشكالية الدراسة:

يُعدّ خطاب الكراهية واحداً من مسوغات تصعيد التوتر والاضطراب داخل المجتمع الواحد، ولاسيما تلك التي تعاني من انقسامات عرقية وطائفية ومذهبية، والتهميش والإقصاء الذي تمارسه البطانة في تعزيز خطاب الكراهية بين كيانات وكيانات أخرى.

من هنا تكمن مشكلة الدراسة في رصد مضمون الكراهية العرقية ضد الكرد في برامج "هنا سوريا" و"تفاصيل" التي تبث على قناة "أورينت"، وبرنامج "شلونكم" الساخر على قناة "الجسر"، أضف على ذلك تحليل ووصف تصاريح مختارة، كان قد أدلى بها شخصيات بارزة في المعارضة السياسية السورية (أسعد الزعبي، أحمد كامل، عطا كامل عطا، هيثم مالح، موسى العمر، ميسرة بكور، عمر الحبال)، وتحديداً تلك التي تتطرق لمواضيع ذات شأن خاص بالقضية الكردية أو بشمال شرق سوريا عموماً.

لذا يمكن تلخيص مشكلة البحث من السؤال الآتي: (ماهي المضامين الدالة على الكراهية العرقية ضد الكرد السوريين في الخطاب الإعلامي والسياسي المعارض)؟

دراسات ذات صلة

توصل الباحث الإعلامي "باز بكاري" في دراسة أعدها بعنوان "تعاطي الإعلام العربي والإعلام السوري البديل مع القضية الكردية في سوريا"، إلى خلاصة تفيد بأن وسائل الإعلام السورية البديلة لم تستطع أن تقدم للمتلقي حقيقة الكرد طوال سنوات الأزمة، بل تأثرت بسياسة الممولين والقائمين عليها، وساهمت في التجييش ضد الكرد، ولم تثبت فاعليتها في حمل هم الوطني، والتجرد من المواقف السابقة تجاه مكون أساسي من مكونات المجتمع السوري (٦).

بينما بلغ الباحث "وليد زهرة" في دراسته "مضامين وأشكال خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والتمييز في إعلام الربيع العربي"، نتيجة مفادها أنه تم نقل الصراع السياسي بين الدول إلى ساحات الحرب والمواجهات المحلية في دول الربيع العربي، وفي النموذج السوري والمصري واليمني والبحريني فإن هذه الدول بقيت هي المغذي الرئيسي لتلك الصراعات ولخطابها الإعلامي الذي يخدم تلك السياسات، وظهر ذلك واضحاً في الدعم السعودي للصراع الطائفي والمذهبي في سوريا واليمن (..)، مما أدى إلى تحويل الثورة السورية إلى فسيفساء غريبة من الصراع الطائفي والمذهبي، لم يقف عند حد انقسام الشارع العربي، بل تحول الإعلام العربي عموماً إلى أداة ضغط وتوجيه وتحري (٧).

على العموم تتلاقى دراستي "باز بكاري" و "وليد زهرة" مع الدراسة الحالية من حيث انطلاقهما من زاوية استهداف (خطاب الكراهية) ضمن وسائل الإعلام لفئات اجتماعية معينة، كما شاركتها بعضاً من الأدوات التحليلية خدمة لأغراض البحث، وكانت نتائج البحث متقاربة إلى حد بعيد فيما يتعلق بانعكاس خطاب الكراهية سلباً على بنية المجتمع، وعلاقات الصراع "المذهبي، والعراقي" الوليدة بين أفرادها، ودور "ترتيب الأجندة السياسية" في رسم خارطة المحتوى الإعلامي

منهجية الدراسة

تندرج الدراسة الحالية ضمن الدراسات الوصفية المستندة إلى "دراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين، تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث" (٨).

واعتمد الباحث على إجراء المسح الإعلامي للعينة المبحوثة، واستخدام أداة تحليل المضمون لمحتوياتها باعتبارها الأداة الأنسب في الدراسات الإعلامية للوصول إلى نتائج، وتوقعات علمية وبحثية جيدة، فضلاً عن إتاحتها الاستنتاجات عن المرسل من ناحية، وعن الأسباب أو خلفيات الرسالة الاتصالية من ناحية أخرى (٩).

كما استُعين بأداة المقابلة لرصد واستنباط موقف بعض الصحفيين والمحللين الكرد، للوقوف على خلفيات توجيه المعارضة السورية التصاريح والمواد الإخبارية المحرصة على العنف والكراهية تجاه قوميتهم.

تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الحالية الإجابة على حقل التساؤلات الآتية:

- ١- ما أبرز المضامين العنفية تجاه الكرد في المحتوى المبحوث؟
- ٢- ما صور انتهاك قيم الإنسانية الخاصة بالكرد في المحتوى المبحوث؟
- ٣- ما نماذج تزوير الوقائع وتغييب الحقائق عن الكرد في المحتوى المبحوث؟
- ٤- ما أبرز الصور النمطية السلبية التي سوّقت عن الكرد خلال فترة البحث؟
- ٥- ما أكثر الفترات الزمنية بثناً لخطاب الكراهية العرقية ضد الكرد؟

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: وسائل إعلام المعارضة، تصريحات شخصيات المعارضة السياسية.

المتغير التابع: خطاب الكراهية العرقية.

أهمية الدراسة

- 1- تسليط الضوء على مخاطر تسويق خطاب الكراهية العرقية، وما يسببه من انتشار العنف المجتمعي وإحداث حالة من الاحتقان والتشنج بين مكوناته.
 - 2- تساهم الدراسة في خلق حالة من الوعي تجاه خطاب الكراهية العرقية ضد الكرد.
 - 3- توضيح أسباب تصعيد إعلام وشخصيات المعارضة السياسية خطاب الكراهية العرقية تجاه الكرد في الآونة الأخيرة.
 - 4- إلفات نظر الجهات الحقوقية والقانونية لحجم بث خطاب الكراهية تجاه الكرد السوريين، وأهمية دور المنظمات المعنية للحد من هذا الخطاب.
- الأهمية العملية

- 1- رصد وتوثيق خطاب الكراهية العرقية ضد الكرد، لتتضح الصورة أكثر بالأدلة الدامغة بعيداً عن التوتر والمشاحنة العاطفية.
- 2- أن يشكل البحث الحالي إضافة متواضعة للدراسات الإعلامية والسياسية ذات الصلة، يمكن لاحقاً الاستفادة منه لاحقاً.
- 3- كشف تناقضات الخطابين الإعلامي والسياسي في المعارضة السورية، ولاسيما فيما يتعلق بالقضية الكردية.
- 4- تزويد الجهات الحقوقية والقانونية (المحلية والدولية) بحجج والبراهين اللازمة، لمحاسبة الأطراف المتورطة في بث الكراهية التي تصل في كثير منها إلى حد الإجرام، ومعاداة الهويات الإثنية.
- 5- تمكن الإعلاميين والشخصيات السياسية من إغناء أحاديثهم، بعد الاستناد إلى محتوى ونتائج الدراسة في حال العرض البرامجي لقضايا متعلقة بها.
- 6- تقديم توصيات تجنب الصحفيين والساسة من التورط في نشر ما يحض على الكراهية والعنصرية.
- 7- العمل على رقد الواقع الإعلامي، وإثراء النقاش الأكاديمي، بمعلومات تساهم في الحفاظ على قيم وتقاليد المجتمعات؛ واحترام تنوعها الإثني والمذهبي واللغوي.

أهداف الدراسة

يسعى الباحث من خلال الدراسة تحقيق ما يأتي:

- ١- وصف وتحليل المضامين الدالة على العنف تجاه الكرد في المحتوى المبحوث؟
- ٢- عرض صور انتهاك قيم الإنسانية الخاصة بالكرد في المحتوى المبحوث؟
- ٣- تسليط الضوء على نماذج لتزوير الوقائع وتغييب الحقائق عن الكرد في المحتوى المبحوث؟
- ٤- دراسة وتحليل الصور النمطية السلبية التي سوّقت عن الكرد خلال فترة البحث؟
- ٥- التعرف على أكثر الفترات الزمنية ثناً لخطاب الكراهية العرقية تجاه الكرد؟

حدود الدراسة

الحدود المكانية: تتمثل في إطار دراسة وتحليل مضمون حلقات محددة من برامج سياسية (تفاصيل، هنا سوريا، شلونكم) تعرض على قناتي "أورينت" و"الجسر"، وتبحث في الشأن الكردي، بالإضافة إلى وصف وتحليل عينة قصدية من تصاريح تحريضية أدلى بها شخصيات بارزة من المعارضة السورية ضد الكرد، وهذه الشخصيات هي (أسعد الزعبي، أحمد كامل، عطا كامل عطا، هيثم المالح، موسى العمر، ميسرة بكور، عمر الحبال).

الحدود الزمانية: تمتد فترة الدراسة ما بين ٥ مايو/ أيار من ٢٠١٧ إلى ١٨ يونيو/ حزيران من ٢٠٢٠، وتعتبر هذه الفترة أكثر الفترات حرجة بالنسبة للكرد السوريين، إثر أزمات سياسية وعسكرية فرضت نفسها على المشهد العام في شمال وشرق سوريا، تمثلت من جهة بسيطرة المعارضة السورية المدعومة من تركيا على عفرين، وسري كانيه (رأس العين)، وتل أبيض، وما رافقها من توظيف انسحاب الضامن الأمريكي والروسي من تهديد للكرد، ومن جهة أخرى خوض الكرد مباحثات داخلية لتوحيد صفوفهم وخطابهم السياسي والعسكري، أفرزت بدورها عن تصاعد لغة التحريض والكراهية العرقية ضدهم من جانب إعلام المعارضة وشخصياتها السياسية البارزة، ولاسيما تلك التي تتلقى الدعم من تركيا.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من برنامجين سياسيين (هنا سوريا، تفاصيل) تبث على قناة "أورينت"، وبرنامج " شلونكم" الساخر الذي عرض على قناة "الجسر"، أضف عليها تصاريح لشخصيات سياسية تتقلد مناصب رفيعة المستوى في جسم المعارضة السورية، وتهاجم الكرد بلغة تحريضية، ويتصف مجتمع الدراسة المدروس بالأهمية والتأثير الإعلامي

والسياسي على معتقدات وميول شريحة من الوسط الاجتماعي السوري سيما الوسط المناهض لحكومة الرئيس السوري بشار الأسد، حيث تم رصد تفاعلات ومشاركة المعلقين على برامج واستضافات ساسة المعارضة السورية، وبناء على ذلك تم اختيارها لتكون موضعاً للدراسة.

اختار الباحث العينة القصدية (العمدية) لتوافر الصفات والخصائص في وحدات العينة المختارة وكانت أكثر تمثيلاً للموضوع المبحوث التي يسعى الباحث لتحليله.

واختيرت العينة بمعدل (٤٠) حلقة مسجلة من البرامج والتصاريح المتقدم ذكرها آنفاً، وحملت عناوين تناقش على العموم وجود الكرد في سوريا، وتفاوتت مدة كل حلقة منها ما بين (١٠ إلى ٤٥ دقيقة).

المقابلة البحثية

اعتمد الباحث على طرح الأسئلة البحثية المفتوحة على باحثين وصحفيين بارزين على منصات الإعلام، انطلاقاً من اعتبارات عدة، منها:

- شهادة البعض منهم على بث إعلام وشخصيات المعارضة السورية محتويات مخلة بالضوابط الأخلاقية والمهنية، تبعث في الغالب على تضليل الرأي العام، وتوظف لغة تحض على الكراهية والتمييز العنصري ضد فئات اجتماعية بعينها.

- تمتعهم بنظرة شاملة لخلفيات الخطاب الإعلامي الموجه في وسائل إعلام المعارضة، وآفاق البعد السياسي الأيديولوجي للكراهية تجاه الكرد.

تكمن أهمية المقابلة البحثية؛ أنها تغني محتوى البحث بنماذج واقعية، وتُعد من أهم الطرق وأكثرها صدقاً لجمع المعلومات، ولاسيما أنها تمنح الباحث القدرة على التعرف على ميول وانفعالات المقابل، وكذلك ميوله واعتقاداته، كما تمنح المستجيب أيضاً الفرصة للتعبير الحر عن أفكاره ووجهات نظره باستقلالية تامة.

في هذا الاتجاه؛ يجد الباحث والكاتب السوري "رستم محمود" أن خطاب الكراهية تجاه الكرد في وسائل إعلام المعارضة ناتج عن أربعة ديناميكيات أساسية:

١- خطاب يسعى للتماهي مع خطاب السياسة الخارجية التركية تجاه المسألة الكردية. فهذه المؤسسات بعمومها تملك رؤية لمستقبلها كمؤسسات مستقرة في تركيا، لذا تتخذ من كراهية الكرد أداة لتحسين موقعها.

٢- أغلبية واضحة من أصحاب ومسؤولي هذه الوسائل لا تملك مشروعاً سياسياً وثقافياً حقيقياً، لذا تعمل على اتخاذ الكرد كعدو وظيفي، وصناعة قضية وهمية.

٣- تنحدر عقلية القائمين على هذه المؤسسات من رواسب مؤسسات حزب البعث، فرغم انفصالهم عن النظام السياسي السوري، إلا أن عقليتهم وثقافتهم وروحهم لا زالت تتبع ذات النهج الإقصائي.

٤- تأتي كراهية الكرد أيضاً من بعض وسائل إعلام المعارضة المرتبطة بالمجاميع المسلحة، كحجة لتعبئة بعض قواعدها للانضمام إلى مجهودها العسكري.

في حين يعتبر الصحفي الكردي السوري ومراسل إذاعة صوت أمريكا "زانا عمر" أن أهم المعايير التي تخلى عنها الإعلام المعارض في نقل صورة الكردي السوري إلى جمهوره، هو عدم الالتزام بالاكتهاء "تسمية بالأسماء لا بالصفات"، واستعان بصور تم تعميمها على الكرد بنمطية سلبية بغض النظر عن سمته الوظيفية كمسلح أو سياسي أو مؤيد لتيار ما، فوصم بناء على أجنادات تلك الوسائل بـ"الإرهابي و الشبيح..الخ".

من هنا نجد عمر أنه يتوجب على قادة الرأي والسياسيين في جسم المعارضة أن يسموا الأشياء بمسمياتها لا بصفاتهما، وأن يبتعدوا عن التعميم والأحكام المطلقة في أحاديثهم.

أما عن آثار بث خطاب الكراهية على السلم الأهلي واستقرار المجتمع، فيستشرف الصحفي الكردي آثار كبيرة وعميقة للتحريض والكراهية على مستقبل العلاقات الاجتماعية مع الكرد، ولاسيما في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية التي تتلقى الدعم من تركيا، ويُعني حديثه بإحدى الشواهد الحية، " أثناء النزوح الأخير لأهالي إدلب جراء هجوم النظام السوري في شباط/فبراير هذا العام، ومارافقه من تقدم وسيطرة للقوى والبلدات في ريف إدلب، استطاع القلة من أهالي تلك المناطق كسر الصورة النمطية عن الكرد، والتوجه إلى منطقتي الرقة ومنبج -حيث الإدارة التي يشكل فيها الكرد العصب الأساسي-، وبعد استضافتهم توصلوا إلى قناعة عن حجم التضليل والدور السلبي لإعلام المعارضة في التسويق لصورة مشوهة عن الكرد، والتي كانت سبباً لفقدان بعضاً منهم لحياتهم برداً على الحدود التركية، فضلاً من التوجه إلى مناطق شرقي الفرات".

بالمجمل تجمع عينات المقابلة البحثية على أن بث خطاب الكراهية ضد الكرد من جانب إعلام وشخصيات المعارضة عملية ممنهجة مرتبطة بسياسة وأجندة الجهات الممولة لها (تركيا في الغالب)، وتستهدف إحداث شرخاً بين شرائح المجتمع السوري، وخلق صورة نمطية سلبية عن الكرد كـ" إرهابيين"، مع توظيفهم للتعميم المفروض لإطلاق الأوصاف الدالة على العنصرية والتحيز العرقي والمذهبي.

وحدات وفئات التحليل:

التحريض على العنف

- ١- العنف الجسدي (القتل، الضرب).
- ٢- العنف اللفظي (التشهير، السب والشتم).
- ٣- العنف النفسي (الاستهزاء، التهديد).

انتهاك القيم الإنسانية

- ١- إهانة الفرد.
- ٢- الانتقاص القيمي للمرأة الكردية.
- ٣- النظرة الدونية.

تزوير الحقائق

- ١- حقائق تاريخية.
- ٢- حقائق ديمغرافية.
- ٣- حقائق عرقية.

الصورة النمطية السلبية

- ١- مهاجرون.
- ٢- انفصاليون.
- ٣- خونة وعملاء.
- ٤- مرتزقة.
- ٥- لصوص.
- ٦- عنصريون.
- ٧- أخرى (مجرمين، همج).

الفترة الزمنية (لبث خطاب الكراهية ضد الكرد)

- ١- ٢٠١٧
- ٢- ٢٠١٨
- ٣- ٢٠١٩
- ٤- ٢٠٢٠

نتائج الدراسة:

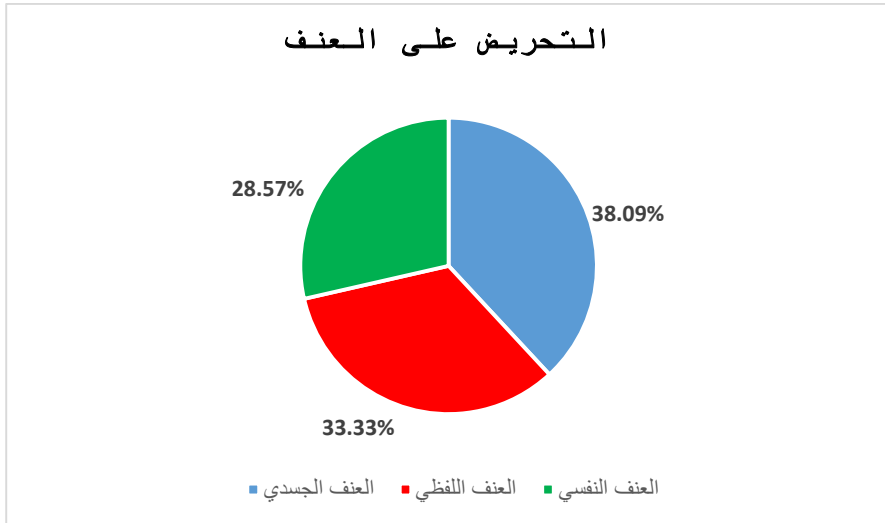
بعد إجراء الباحث المعالجات الإحصائية الوصفية من خلال استخراج التكرارات والنسب المئوية لمتغيرات الدراسة، تم عرض النتائج كما يلي:

السؤال الأول:

ما أبرز المضامين العنفية تجاه الكرد في المحتوى المبحوث؟

التحريض على العنف	النسبة المئوية
العنف الجسدي	38,09%
العنف اللفظي	33,33%
العنف النفسي	28,57%

جدول رقم (1)



من الجدول رقم (1) يتضح أن التحريض على العنف الجسدي قد تصدر قائمة الصور الدالة على العنف بنسبة مئوية تساوي (38,09%)، وإحدى صور التحريض على قتل الكرد السوريين وإبادتهم، عندما تغنى رئيس هيئة المعارضة السورية في جنيف (العميد الركن السابق في الجيش السوري) "أسعد الزعبي" بمجازر الرئيس العراقي السابق صدام حسين بحق كرد العراق، مطالباً بإعادة " أمجاد صدام" لاستخدام الكيماوي مجدداً، وإبادة الكرد قاتلاً: "لا داعي لاستخدام مبيدات لهذه

الحشرات فقط يكفي أن تقول صدام، سرعان ما تختفي، لذا ظهورها دوماً يجعلنا نترحم على صدام.. (الزمن: ٢٠١٩/٨/١٦، الوسيلة: تغريدة تويتر)

وهذه دلالة واضحة على مستوى عالٍ من الكراهية العرقية تجاه الكرد، وتتوافق مع محتوى إحدى تصاريح الإعلامي السوري المعارض (من أصول فلسطينية) "أحمد كامل" حينما علّق على قصف الحكومة السورية لمناطق المعارضة، قائلاً: "ولا مرة من برميل على الأكراد.."، أي أنه يستفسر عن سبب تأخر الجيش السوري في تدمير وسحق المكون الكردي، ويدعو للقضاء على حلمهم ببناء كيان قومي "على أشلاء العرب" كما وصفتها قناة "أورينت" المعارضة في مقدمة لبرنامج "تفاصيل" عنونت حلته بـ (الجنون الكردي يبلغ مداه: تكريد استباقي..)، (الزمن ٢٠٢٠/٦/١٨، الوسيلة: برنامج "تفاصيل"، قناة أورينت).

ومعظم تلك الاستضافات كانت تشهد على إخلال مقدم البرنامج بضوابط المهنة وتوازن محاورها وسير إدارتها، إذ كان يقم نفسه في الحديث ومحور النقاش، ويدعم وجهة نظر أي طرف معاد للكرد، أي لم يقف بتاتاً على مسافة واحدة من أطراف الحديث، بل كثيراً ما كان يتم اختيار ضيفين أو ثلاثة ليواجهوا الضيف الكردي.

أمّا عن العنف اللفظي فقد حلّ في المرتبة الثانية بنسبة ٣٣,٣٣%، تصدر محتواها مفردات تتصف بالإساءة وفقدان القيمة الأخلاقية؛ كالسب والتشهير بالكرد، فمرة يكون مصيرهم في "مزابل التاريخ" وفقاً لرؤية "أورينت" أو التشهير بهم؛ حينما أجمعت معظم العينات المبحوثة على أن الكرد يمارسون عمليات "تطهير عرقي بحق العرب" أو كما سمتها "أورينت" (انتقال مصير العرب من حكم أقلّيات طائفية مجرمة إلى حكم أقلّيات عرقية عنصرية تهمش المكونات الأخرى)، من خلال بث مقاطع فيديو مختلفة وغير واضحة المعالم تظهر بعضاً ممن يرتدون لباس قوات سوريا الديمقراطية (وجوههم غير مكشوفة) يعتدون على المدنيين العزل (نساء وشبان)، واختيروا بعناية لتعبئة العشائر وتجييشها ضد هذه القوى، أو إحراق محاصيل العرب عبر إخراج الموضوع من سياقه الطبيعي ودعمها بفيديوهات قديمة لفصائل عسكرية عراقية تحرق محاصيل زراعية.

أو حتى أحياناً كانت تلجأ وسائل إعلام المعارضة لتحويل المهاترة العنيفة إلى مسار يحتدم فيه الصراع بين أقلّية قومية (كردية) وأكثريّة دينية (مسلمة سنية)، وبالتالي تعبئة النفوس بدرجة أعلى من الحقد والبغض تجاه بعضها البعض.

هذا ما يسمى في علم النفس بـ"الاسقاط النفسي"، وهو شكل من أشكال الحيل اللاشعورية التي تلجأ إليها الجهة المتهمّة بالعدوان، لرفع روحها المعنوية وحماية نفسها من الاتهام.

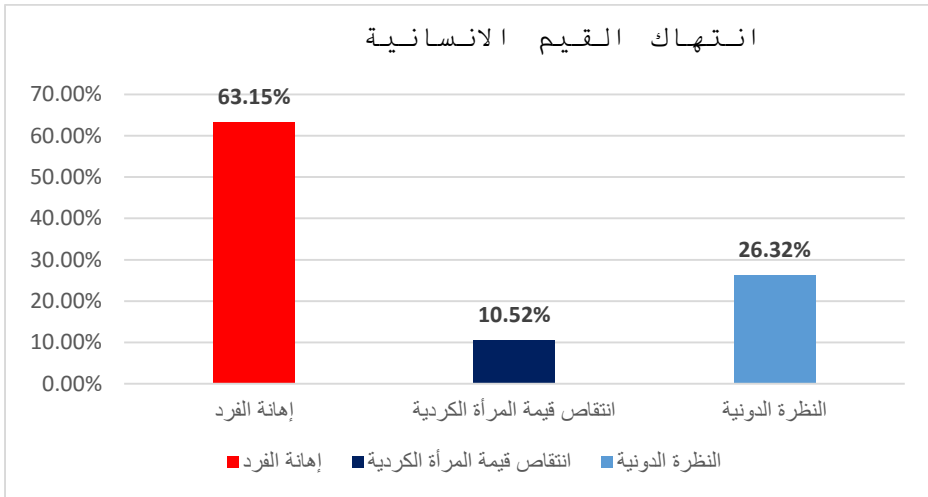
وبما أن الأزمات والحروب تعدّ حاضنة خصبة لتفريخ العنف والانقسام المجتمعي، فكان من الضرورة أن يكون العنف النفسي وارداً بنسبة (٢٨,٥٧%)، وكانت توحى موادها معالماً من الاستهزاء بشخصية الكردي، والسخرية من لغته وطريقة نطقه للمفردات العربية، وهذا ما بدى واضحاً حينما تم تجسيده في قوالب ساخرة ضمن برنامج "شلونكم"، حلقة (قسد أو نحرق البلد) على قناة "الجسر" (النسخة السورية من قناة الجسر التركية).

السؤال الثاني:

ما هي صور انتهاك قيم الكرد الإنسانية المعروضة في المحتوى المبحوث؟

النسبة المئوية	انتهاك القيم الإنسانية
٦٣,١٥%	إهانة الفرد
١٠,٥٢%	الانتقاص القيمي للمرأة الكردية
٢٦,٣٢%	النظرة الدونية

جدول رقم (٢)



من الجدول رقم (٢) يتبين أن إهانة الفرد الكردي كان من أبرز ملامح الكراهية المخلة باحترام القيم الإنسانية، وقدر نسبتها ب (٦٣,١٥%)، فوصف الكردي بألقاب كـ "البليد بالوراثة" كما في حديث المحلل السياسي عطا كامل عطا، و"الحشرة" و"الحمير"، و"الصراصير"، و"الجرذان"، و"الديدان" كما نعتهم "أسعد الزعبي"، أمر دال على التحامل ويحض على كراهية تنتهك حرمة وكرامة الإنسان.

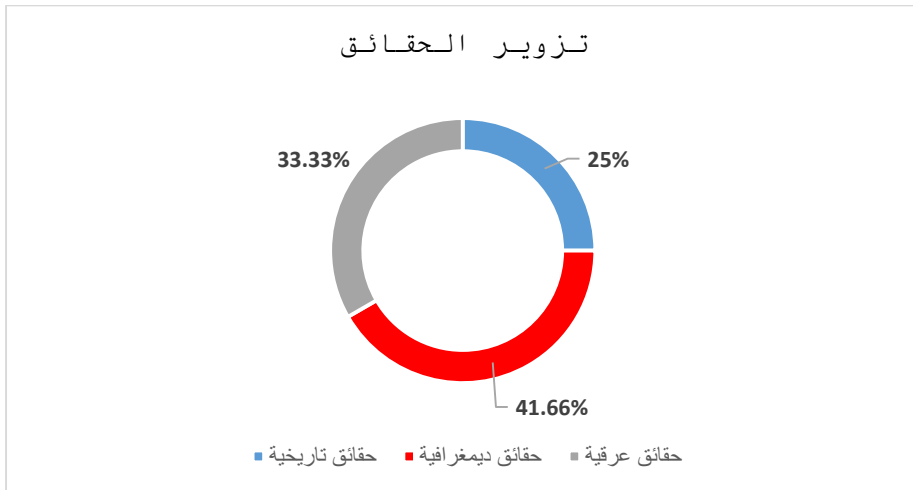
كما كُرست النظرة الدونية وانتفاص قيمة المرأة الكردية في المحتوى المعروف، إذ بلغت نسبة الأولى (٢٦,٣٢%)، والثانية (١٠,٥٢%)، ويمكن استدلال نماذج النظرة الدونية للکرد من قبل إعلام المعارضة، حينما وصفتهم "أورينت" بأنهم "سيساقون كالنعاج"، وهم "بيادق لأمريكا"، والأداة التي تتعدد استخداماتها، وغيرها من الأوصاف التي تستصغر من قيمة الكرد، أمّا قناة "الجسر" فكان خطابها العام بوازي "أورينت" من ناحية التجريح و التمرس العنصري، حينما جسدت الكرد في صورة رسوم متحركة على هيئة فأرين "بينك وبرايين" يحاولان السيطرة على العالم، و شبهوا المرأة الكردية المقاتلة بالعميلة التي تجند لصالح الحكومة السورية والجيشين الأمريكي والروسي، وأطلقوا ألقاباً بذيئة عليها.

السؤال الثالث:

ما هي نماذج تزوير الوقائع وتغييب الحقائق عن الكرد في المحتوى المبحوث؟

النسبة المئوية	تزوير الحقائق
٢٥%	حقائق تاريخية
٤١,٦٦%	حقائق ديمغرافية
٣٣,٣٣%	حقائق عرقية

جدول رقم (٣)



يُظهر الجدول رقم (٣) اللعب على وتر تضليل الرأي العام؛ والتلاعب بعقول أفراد، من خلال حجب الحقائق وخلق وقائع كاذبة، ويمكن تصنيفه كواحد من أكثر طرق ترسيخ معتقدات وروى (ديمغرافية، وتاريخية، وعرقية) زائفة عن الكرد، والهدف على ما يبدو تنميط الصور

السلبية عن الضحية في عقل الجمهور بالوقائع المصطنعة، إذ بلغت نسبة بث معلومات ديمغرافية ملفقة عن الكرد (٤١,٦٦%)، و المعلومات العرقية غير الصحيحة (٣٣,٣٣%)، والوقائع التاريخية المضللة (٢٥%)، فتم الاستناد على (المسعودي) الذي يحوم حول رواياته التاريخية الكثير من الجدل والشك، كمرجع للإبحار في أصول الكرد وإرجاعهم إلى اليمن باعتبارهم عرب استكردوا (طردوا) قبل ألفي سنة، أو أنهم أحفاد الأتراك، وبدو الفرس الذين سكنوا الجبال، و قدموا إلى سوريا بعد تولي كمال أتاتورك حكم تركيا في عشرينات القرن الماضي، ولا تقدر نسبتهم في أعلى تقدير إلا ١% من مجموع سكان سوريا، كما اتهموا الكرد باصطناع أسماء كردية وهمية للمدن التي يشكلون غالبيتها، وفي هذا الإطار هاجم الإعلامي السوري المعارض " أحمد كامل" الحكومة الفرنسية لإدخالها القضية الكردية في منهاج الحادي عشر الفرنسي مادتي (التاريخ والجغرافية)، واتهمها باختلاق أكاذيب وتضخيم دور الكرد في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

لذا بالإمكان اعتبار أن هذه الأساليب القائمة على قلب الوقائع تعد بمثابة طمس للهوية، ومن شأنها أن تخلف نتائج كارثية فيما يتعلق بضمان استقرار وثبات النسيج المجتمعي، حيث ستنتسب بفقدان كل الأطراف الثقة ببعضها البعض، وتضع وجود الجميع أمام مرمى نيران الاتهامات والعنف المضاد.

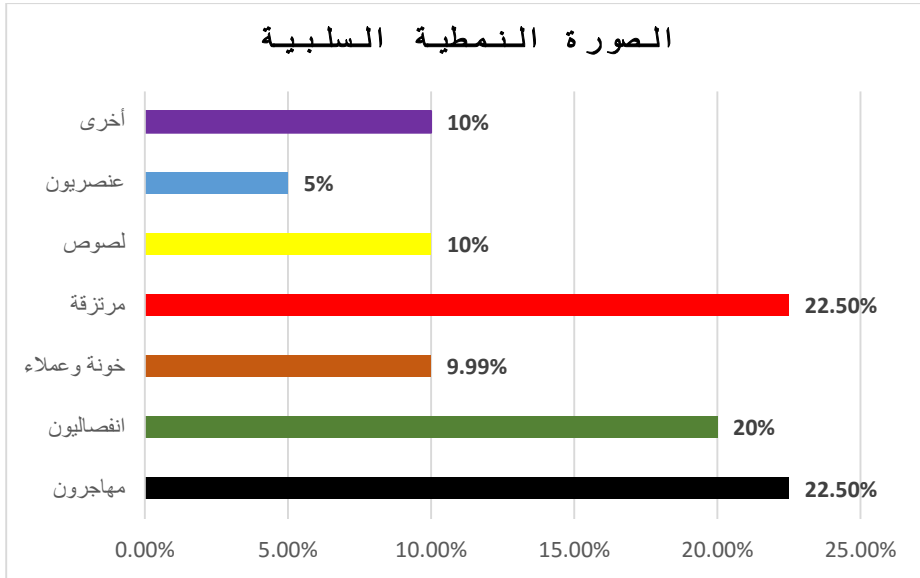
ولجوء منصات وشخصيات المعارضة إلى دغدغة مشاعر العامة برسائل تغذي عاطفتهم، هو أسلوب كلاسيكي للقفز على التحليل المنطقي والحس النقدي للأفراد بشكل عام، فاستخدام الجانب العاطفي يفتح المجال للعقل الباطني اللاواعي لغرس الأفكار والرغبات والمخاوف والقلق والحض على القيام بسلوكيات معينة، وهي إحدى استراتيجيات "الأسلحة الصامتة لخوض الحرب الهادئة"، كما يشير إليها المفكر الأمريكي "نعوم تشومسكي" (١٠).

السؤال الرابع:

ما أبرز الصور النمطية السلبية التي سوقت عن الكرد خلال فترة البحث؟

النسبة المئوية	الصورة النمطية السلبية
٢٢,٥٠%	مهاجرون
٢٠%	انفصاليون
٩,٩٩%	خونة وعملاء
٢٢,٥٠%	مرتزقة
١٠%	أصوص
٥%	عنصريون
١٠%	أخرى

جدول رقم (٤)



يتضح من الجدول رقم (٤) أن الكرد وصموا بالعديد من الصفات المعادية، شأنها أن ترسخ صور ذهنية مغايرة للواقع عن الكرد، تقولب من خلالها الرأي العام المستهدف، ليسلك سلوكاً عنيفاً تجاه الكرد قد تصل إلى مستوى القتل أو الاعتداء اللفظي في أقل تقدير.

فكما ذكر الباحث مسبقاً طرق قلب إعلام وشخصيات المعارضة الحقائق، خدمةً لأجندات مصادر التمويل وسياساتها التحريرية التي تتبع مصالح شخصية وإقليمية، هنا تثبت الدراسة مجدداً حياكة ذات الجهات، المصطلحات والصور النمطية السلبية من خلال عرضها التلفزيوني، إذ تصدرت تكرارات تصوير الكرد كـ "مهاجرون" بنسبة (٢٢,٥٠%)، و"مرتزقة" مأجورون عند الطلب وأمريكا والغرب (٢٢,٥٠%)، و"انفصاليون" يحملون بـ"دولة كردستان" وإنشاء "كيان انفصالي" في شمال وشرقي سوريا بنسبة (٢٠%)، وهم "اللصوص والخونة" الذين يسيطرون على ثروات سوريا ومقدراتها، وغدروا بـ"الثورة السورية" وخدموا مصالح الحكومة السورية والجيش الروسي، ويصفقون على اللاشيء، بحضور مئوي بلغ لكل واحدة منها قرابة (١٠%)، وعنصريون (٥%)، وقطاع طرق وهمج "أخرى" (١٠%)، حيث يتصفون بالعنف والجهل، ويستقون بـ"مليشياتهم" ويحتلون المناطق العربية ويفرضون سياسة "الأمر الواقع".

وبناء عليه؛ يصنف خلق هذه الصورة الذهنية السلبية عن الكرد كجزء من دعاية أيديولوجية فكرية تشحن ذاكرة المشاهد بصور الكراهية، وبالطبع سيكون لها عواقب سلبية بعيدة المدى، بحيث تحوّل الصفة السلبية تجاه الضحية إلى عادة وسمة مجتمعية، يتم تربية الأجيال على ذات الصورة الجامدة –المقاومة للتغيير- بالتكرار المستمر ولفترات زمنية متلاحقة.

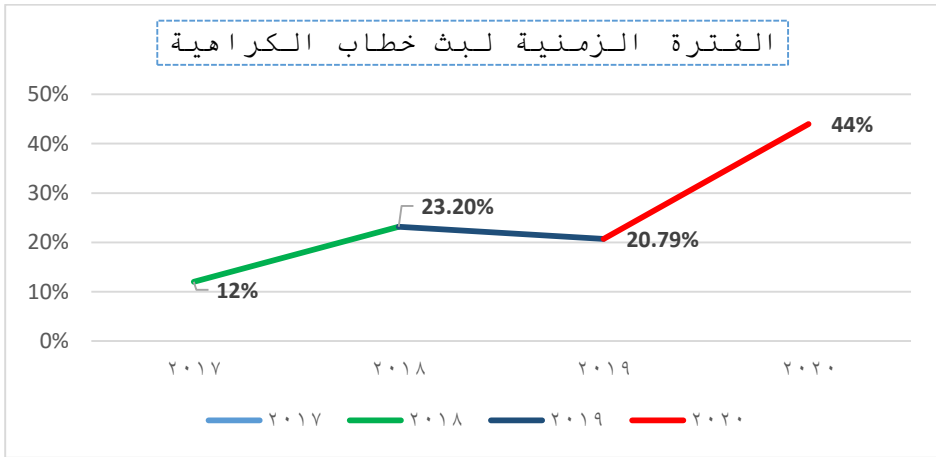
انسجماً مع الفكرة التي سبق ذكرها، ألف الفيلسوف الأمريكي "لي ماكنثير"، الأستاذ بجامعة بوسطن كتاباً عن الظاهرة باسم "ما بعد الحقيقة (Post-Truth)"، معتبراً أننا تجاوزنا المرحلة الزمنية التي يمكننا فيها الحصول على "الحقائق"، وأنا نعيش في زمن "الحقائق البديلة"، حيث لا يتم فقط تحويل كل الحقائق لتخدم أغراضاً معينة، بل ويتم محاربة وإلغاء كل الحقائق الأخرى (١١).

السؤال الخامس:

ما أكثر الفترات الزمنية بثاً لخطاب الكراهية ضد الكرد؟

الفترة الزمنية	النسبة المئوية
٢٠١٧	١٢%
٢٠١٨	٢٣,٢%
٢٠١٩	٢٠,٧٩%
٢٠٢٠	٤٤%

جدول رقم (٥)



من خلال الجدول رقم (٥) يتضح أن العام الجاري (٢٠٢٠) حمل أشد صور الكراهية والتحريض العرقي ضد الكرد بنسبة (٤٤%)، ومعظم مفردات التحريض ثبتت حول محاولات القوى الكردية ترتيب موقفها وبناء جسم سياسي وعسكري موحد، ورغم أن "المجلس الوطني الكردي" عضو في "الائتلاف السوري المعارض" إلا أنه لم يسلم من نيران منصات المعارضة وشخصياتها التي وسمتها بالرمادية، في حين كانت النسبة متقاربة بين

عامي (٢٠١٨) و(٢٠١٩)، بمعدل (٢٣,٢%) للأولى و(٢٠,٧%) للثانية، كما رافقت الهجمة الإعلامية على الكرد مع شن عمليتي "غصن الزيتون" و"نبع السلام" التي نتجت عنها سيطرة تركيا وفصائلها السورية المعارضة على المناطق ذات الغالبية الكردية، وإحداث تغيير ديمغرافي وتهجير قسري بحق سكانها، وشهدت العملية التركية مباركة من الإعلامي المعارض "أحمد كامل" الذي دعا إلى استمرارها وتطهيرها لكامل الشريط الحدودي (المناطق ذات الغالبية الكردية).

بينما شهد عام (٢٠١٧) ردود فعل غاضبة تجاه الكرد، انصب معظمها حول إعلان إقليم كردستان العراق استفتاءً شعبياً بشأن الاستقلال، وما رافقه من تشبيه إعلام وشخصيات المعارضة السورية تجربة الإقليم الكردي بإعلان دولة إسرائيل، وهاجمت أي مسعى لإقامة أية إدارة كردية في سوريا.

النتائج العامة للدراسة:

بناء على ما سبق تحليله ووصفه، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- تصدر التحريض على العنف الجسدي قائمة الصور الدالة على العنف.
- إهانة الشخصية الكردية كانت من أبرز ملامح الكراهية المخلة باحترام القيم الإنسانية.
- انصب تركيز مقدمي البرامج المتلفزة، وضيوفها من الساسة المعارضين على حجب الحقائق وخلق وقائع كاذبة لترسيخ معتقدات ورؤى زائفة عن الكرد، وفي مقدمتها بث معلومات ديمغرافية ملفقة عن الكرد، وعن أصولهم وكيانهم الاجتماعي واللغوي.
- استُخدمت لغة التعميم لإطلاق أوصاف تحقر الصفة الإنسانية؛ تصدرتها وصم الكرد بالمهاجرين والمرترقة.
- تبيين أن العام الجاري (٢٠٢٠) حمل أشد صور الكراهية والتحريض العرقي ضد الكرد.

- احتضنت تركيا غالبية شخصيات المعارضة؛ ومؤسسة الإعلام المناوئة للكرد، وكان خطابها العام يتماهى مع سياسة الخارجية التركية.

- معظم المقدمات الخبرية للبرامج التي تم دراستها كانت تحريضية، استخدم فيها المقدمون محتوى ولغة جسد توحى بالعصبية، وأحياناً أخرى بالسخرية والاستهزاء من خلال توظيف نبرة الصوت واستخدام أصابع اليد لتحجيم الكرد.

- لم تلتزم "أورينت" في أكثر من موضع بالتوازن الموضوعي في منح الضيف الكردي الوقت المشروع للرد على ضيوف المعارضة، وأحياناً كانت تشوش على ترتيبه لأفكاره أما بقطع الصوت أو مقاطعته بحجة رداءة الانترنت أو انقضاء مدة الوقت الممنوح له.

- لم تمتلك شخصيات وإعلام المعارضة مشروعاً سياسياً وثقافياً من شأنه أن يخاطب الكرد بلغة الود والاحترام كأخوة وشركاء في الوطن.

- غلب استخدام الجانب العاطفي على التأمل والحس النقدي في العرض الاخباري.
- عملت وسائل وشخصيات المعارضة على زرع الفتنة والكراهية، وإحداث الشرخ بين مكونات المجتمع السوري في شمال وشرقي البلاد، من خلال اتهام الكرد بالتطهير العرقي لقرى العرب والأشور والتركمان، والقيام بإعدامات ميدانية بحق المدنيين، عبر العرض السوري لفيدوهات وصور غير واضحة المعالم ومفبركة، بعضها أخرج عن سياقه الطبيعي أو تم استيرادها من خارج الحدود السورية لتثبيت التهم على الكرد، وتأليب المشاهد العربي ضده.

- معظم الشخصيات السياسية المعارضة التي تم تحليل خطابها، كانت تناقض نفسها، فمرة تتجاهل وجود قومية كردية في سوريا، ومرة أخرى تعتبرهم من أصحاب الأرض الحقيقيين.

- استهدفت شخصيات وإعلام المعارضة رموز السياسة الكردية، ووضعهم في خانة التخوين، بل وصل بهم الحد إلى ارجاع أصول الرئيس العراقي السابق "جلال الطالباني"، وقائد الحركة الكردية في اقليم كردستان العراق "مصطفى البرزاني" إلى أسر عربية ويهودية.
- لم تلتزم وسائل إعلام المعارضة ولا حتى شخصياتها السياسية بالموثيق الدولية (مبادئ حقوق الإنسان) والتشريعات الاخلاقية التي تجرم خطاب الكراهية.

التوصيات:

- تخصيص برامج ومراسد إعلامية (مرئية- مسموعة -مكتوبة) تنشر ثقافة الاعتدال وتفصح أساليب التحريض والعنصرية التي تنتهجها بعض وسائل الإعلام.
- توعية وتثقيف الجمهور؛ وتنبيهه بخطورة نشر خطاب الكراهية العرقية على استقرار وتماسك المجتمعات، وآثاره السلبية على المدى البعيد على التعايش السلمي.
- تقديم دعاوى قضائية ضد المحطات والشخصيات التي تحرض على التمييز العنصري والمطالبة بالتعويض المادي والمعنوي.

- تشجيع وسائل الإعلام الكردية على عرض برامج نوعية (شعبية، سياسية، تاريخية..)
تخاطب المكونات السورية الأخرى، لخلق نافذة جماهيرية موحدة تعزز القيم المجتمعية داخل المجتمع الواحد، لتقوي بها جبهتها الداخلية ضد التحريض القادم من الخارج.
- إدخال مادة التربية الإعلامية ضمن المناهج الدراسية وتدريب الصحفيين عليها، كونها تزود الجمهور بالرؤية النقدية لمحتوى الإعلام الموجه، وتُقيم المعلومات المتدفقة،

- ولاسيما نقد وتعرية الوسائل التي تستثمر عاطفة الجمهور وثقافته المتواضعة لإقناعه بألوان الكراهية ضد هويات اجتماعية بعينها.
- اعتبار مادة حقوق الإنسان مادة أساسية في جميع المراحل التعليمية، وإحاطة الإعلاميين بموادها للتفريق بين حرية التعبير والرأي والترويج لخطاب الكراهية.
 - نشر ثقافة التسامح والتعددية والقبول بالآخر، وتعميق مفهوم المواطنة لتحسين المجتمع ضد الكراهية.
 - إجراء دراسات إعلامية ونفسية واجتماعية ذات منهجية علمية عالية لتحلل أشكال الكراهية، وتدرس أسباب تعميمها.
 - رفع المستوى المهني للصحفيين، فالاستقلالية والمهنية تقلص فرص بث خطاب الكراهية المتطرف والتنميط الأعمى.
 - تنظيم لجان المجتمع المدني المعنية بمواضيع الكراهية والعنصرية، ورشات ومنتديات تستضيف فيها شخصيات فكرية مسؤولة من جميع شرائح المجتمع لتعزيز مفاهيم التعايش السلمي والحد من انتشار خطاب الكراهية.

المراجع:

- (١) منصور، نضال. (٢٠١٥/٩/١٩). ضد خطاب الكراهية ومع حرية التعبير. استرجع بتاريخ (٢٠٢٠/١٠/٢٥) من <https://cutt.us/E7io4>
- (٢) الزبيدي، منار. (٢٠٢٠/٦/٣). وسائل الإعلام وتأثيرها على السلم المجتمعي.. العراق نموذجاً. استرجع بتاريخ (٢٠٢٠/١٠/١٣) من <https://cutt.us/wxPFy>
- (٣) الهواري، شيماء. (مفهوم الكراهية في الشرعية الدولية). استرجع بتاريخ (٢٠٢٠/١٠/١٠) من <https://cutt.us/hVUo3>
- (٤) تقرير موجز حول: خطاب الكراهية في وسائل الإعلام اللبنانية تجاه اللاجئين، (٢٠١٩/٧/٨)، استرجع بتاريخ (٢٠٢٠/١٠/١٧) من <https://cutt.us/BLNyF>
- (٥) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، استرجع بتاريخ من (٢٠٢٠/١٠/٢٩) من <https://cutt.us/UDorN>
- (٦) بكاري، باز، (٢٠٢٠)، "تعاطي الإعلام العربي والإعلام السوري البديل مع القضية الكردية في سوريا، مركز أسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ص ١١.
- (٧) زهرة، وليد، (٢٠١٤)، "إني أكرهك.. "خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي"، مركز حماية وحرية الصحفيين، عمان: الأردن، ط ١.
- (٨) المنهج الوصفي، تعريفه وخصائصه، استرجع بتاريخ (٢٠٢٠/١٠/٣٠) من <https://cutt.us/g16Uf>
- (٩) منهج تحليل المضمون (المحتوى) (التعريف والاستخدامات والخطوات)، استرجع بتاريخ (٢٠٢٠/١٠/٣١) من https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2018_01_12_07_05_25_PM.docx
- (١٠) محمد، أحمد. (عشر استراتيجيات للتحكم بالشعوب يخبرك بها نعوم تشومسكي)، (٢٠١٥/٨/٣)، استرجع بتاريخ (٢٠٢٠/١١/٥) من <https://cutt.us/CWBLK>
- (١١) بكار، عمار. (٢٠١٧/٨/٧). كيف نسبح ضد تيار تزييف الأخبار، استرجع بتاريخ (٢٠٢٠/١١/٢) من <https://cutt.us/Kz5Yv>

ملاحق:

أكثر المفردات استخداماً للدلالة على الكراهية العرقية ضد الكرد في الدراسة	
الانفصالي	ضفادع تنق
بويجية	صراصير
ميليشيات الغرب المدللة	جرذان
نجوم الإعلام	ديدان وحشرات
لصوص الجوز والبنادق	جمهورية الموز
ثلة مجرمين	غير آدمي
وكلاء حرب عند الطلب	همجي
إرهابيون	قطاعي طرق
بيادق أمريكا	بدو الفرس
حراس النفط	أتراك الجبل
تكريد المناطق العربية	أقلية عرقية انفصالية
خائن الثورة السورية	عرب مستكردين
المرتزقة	الإرهاب الكردي
الشوفينية الكردية	الأكراد في أحضان الجميع
إسرائيل الجديدة	لاجئون
عنصريين	المستقوي بالتحالف الدولي
الأكراد المستوطنون	محششين
مهاجرون من تركيا	حاقدون
عديمو الأصل	يفرضون قوميتهم على دينهم
الأوباش	نازحون
بليدون بالوراثة	محارم متعددة الاستخدام
حمير تنهق	الخنجر المسموم في الخاصرة السورية
كلاب تعوي	العميل
تطهير المناطق الكردية	يستقوي الكرد بمليشياتهم
الميليشيات الكردية	خطف شرقي الفرات
يهمشون المكونات السورية	مطامع الأكراد المليشياوية

روابط بعض البرامج الإخبارية والتصاريح الإعلامية التي أدلى بها شخصيات المعارضة
البرامج الإخبارية (الجسر و أورينت)

الاسم القناة	اسم البرنامج	عنوان الحلقة	الرابط الإلكتروني
الجسر	الجسر	قسد أو نحرق البلد	https://cutt.us/bYJBH
		"ارامم" أغنية تسخر من انسحاب أمريكا من مناطق الأكراد	https://cutt.us/b3m4g
		إرهاب تحت الطلب	https://cutt.us/4ja2t
أورينت	أورينت	إنها سوريا الأسد وليست سوريا الديمقراطية	https://cutt.us/7L1hy
		الجنون الكردي يبلغ مداه: تكريد استباقي و ٢٠% لكل المكونات السورية	https://cutt.us/yAAZU
		هل يتصرف مظلوم عبيد بالعقل الكردي السوري أم بالعقل القنديلي؟	https://cutt.us/jeo8L
		مباشر/أميركا/أميركا ترعى اتفاق الأكراد وتعدهم بالفيديرالية: استفزاز للأتراك وتهميش للعرب وقطع للطريق على الروس	https://cutt.us/0Xuun
		العملية التركية شرق الفرات... نهاية للحلم الكردي أم فخ لأردوغان؟	https://cutt.us/cB4SY
		هل تستطيع الولايات المتحدة جمع شتات الأكراد لتحقيق حلمهم شرق الفرات؟	https://cutt.us/bS5IS
		ميليشيا قسد الانفصالية تواصل انتهاكاتها بحق المكون العربي	https://cutt.us/18XYD
		قسد تعود لحضن نظام أسد بعد أن أتمت دورها في شرق سوريا	https://cutt.us/obfhA
		تقرير إخباري مكتبي/ من الصفعة إلى الركلة.. كيف خدع قادة "قسد" أكراد سوريا بوهم روج أفا قبل بيعهم..	https://cutt.us/3AUHZ
		ميليشيا الحماية الكردية من مرتزقة بيد أمريكا إلى مرتزقة بيد الروس	https://cutt.us/HK3Wk
تقرير إخباري مكتبي/ اتفاق الأكراد في سوريا .. تهميش للمكونات الاجتماعية وفرض لسياسة الأمر الواقع عليها	https://cutt.us/g3w2P		
تقرير إخباري مكتبي/ قسد و"نظام أسد": ما أحلى الرجوع إليه	https://cutt.us/ngoPE		
"قسد" تعفش متاجر الشحنيل وتدنس مسجدا.. وجريمة بتصوير أهالي دير الزور كإرهابيين و دواعش	https://cutt.us/oSWoQ		

تصاريح من شخصيات المعارضة السورية تحرض على الكراهية ضد الكرد

اسم الشخصية	اسم القناة	الرابط الإلكتروني
أحمد كامل	مكملين الفضائية	https://cutt.us/lcUh8
	<u>The Osmanli</u> (قناة يوتيوب)	https://cutt.us/1PS99
	أكاذيب صدقناها (قناة يوتيوب)	https://cutt.us/1fhNR
	أكاذيب صدقناها (قناة يوتيوب)	https://cutt.us/8NSpk
	القناة التاسعة	https://cutt.us/X0mIo
	أورينت	https://cutt.us/cB4SY
هيثم مالح	روسيا اليوم	https://cutt.us/aXe0R
	القناة التاسعة	https://cutt.us/VP8is
	تغريدة تويتر	https://cutt.us/reNfo
أسعد الزعبي	راديو أورينت	https://cutt.us/1qlz1
	مصر العربية	https://cutt.us/0TILA
عطا كامل عطا	أورينت	https://cutt.us/HK3W
	المنبر السوري (قناة يوتيوب)	https://cutt.us/PAist
موسى العمر	الغد العربي	https://cutt.us/uXkp9
	مصر العربية	https://cutt.us/rSch7
عمر الحبال		

تحليل الواقع المعيشي في شمال شرق سوريا

د. شوقي محمد

أكاديمي وباحث في مركز الفرات

مقدمة

بات هم المعيشة وتأمين مستلزمات الحياة اليومية يتصدر قائمة المساعي الرئيسية اليومية لدى الأسر في المجتمع المحلي خصوصاً والمجتمع السوري عموماً. فقد شهدت الأوضاع المعيشية في الآونة الأخيرة تردياً واضحاً تجلت آثارها في عجز الكثير من الأسر عن تأمين احتياجات حياتهم الأساسية. حيث شهدت الأسواق ارتفاعات جنونية ومتسارعة في الأسعار نتيجة ارتفاع مستويات التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي؛ وانتهازية الكثير من تجار السلع والمواد وخاصة الغذائية في استغلال حالة عدم الاستقرار في السوق وفي سعر الصرف وعدم فعالية الرقابة التموينية مما دفع بالأسعار لمستويات قياسية بلغت ما بين ٥٠ إلى ٧٠ ضعفاً مقارنة بأسعار ما قبل عام ٢٠١١ وما بين ٣ إلى خمسة أضعاف مقارنة ببداية العام الحالي.

وإذا نظرنا من حولنا سنلاحظ ببساطة أن منطقة شمال شرق سوريا لا تعد من المناطق الفقيرة بالموارد الاقتصادية، إلا أن مشاهد الفقر كحالة اقتصادية واجتماعية وتزايد الأزمات المعيشية باتت تقض مضاجع الكثير من المواطنين وأسرهم. وازدادت ضراوة بعد التدني القياسي في سعر صرف الليرة السورية الذي بلغ الشهر الماضي أكثر من ٣٦٠٠ ليرة؛ وهذا ما شكل حجة قوية أمام التجار لرفع أسعار سلعهم وخدماتهم الأمر الذي أدى إلى خسارة نسب عالية من القدرات الشرائية للأفراد ليصبحوا أمامها عاجزين عن مواجهة نسق الحياة دون الطبيعية.

أولاً-أسباب تردّي الحالة المعيشية

يشكل الرفاه الاقتصادي إلى جانب الاستقرار الأمني وسيادة القانون العوامل التي تشعر الأفراد بالاستقرار؛ وتؤمن لهم ولأسرهم حياة حرة وكريمة. وإن غياب أحد أو جملة هذه العوامل قد يخلق نوعاً من التوتر المستمر وحالة من السلبية في حياتهم. وفي هذا السياق فإن أي تردّي في الوضع المعيشي للأفراد سينجم عنه العديد من الآثار السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع بشكل عام وضمن الأسرة الواحدة بشكل خاص.

وحيث شهدت منطقة شمال شرق سوريا ارتفاعات جنونية في الأسعار وصلت إلى أرقام قياسية لم تعد عقول الناس قادرة على استيعابها، الأمر الذي تسبب في تدني الوضع المعيشي في المنطقة؛ وخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي؛ سواءً في الأسواق أو داخل المجتمع. وهنا يمكننا تلخيص أهم الأسباب التي دفعت بتلك الأوضاع نحو الانحدار وتتمثل فيما يلي:

١- غياب الخطط الاستراتيجية والإدارة السليمة عن آليات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة. فالمهم ليس توفر الموارد ولا إقامة الاستثمارات بل الأهم هي العقول التي تستثمر تلك الموارد بالشكل الأمثل وتدير تلك الاستثمارات بكفاءة وفعالية عالية.

٢- التخبط في استخدام السياسات الاقتصادية وتطبيقاتها على أرض الواقع؛ وغياب التنظيم فيما بينها وخاصة تلك المتعلقة بالسياسات المالية من حيث الإنفاق العام والقنوات التي يتم صرف الأموال العامة فيها. وعدم استخدام أسلوب التكامل الاقتصادي في ترخيص أو إقامة أو تنفيذ المشاريع والاستثمارات.

٣- تراجع في نوعية وجودة الخدمات العامة وخاصة الرئيسية منها؛ كالكهرباء والماء والإنترنت والطرق والشوارع العامة. الأمر الذي يتسبب في تزايد الأعباء المالية للمواطنين ويتقل كاهلهم بها.

٤- البدء بسحب الدعم عن السلع والمواد الأساسية كالخيز ووقود السيارات الخاصة (البنزين) دون إجراء أية دراسات علمية للواقع أو للأثار التي قد تنجم عن القيام بهذه الخطوة؛ ولا حتى تهيئة الأجواء لاتخاذ مثل هذه القرارات الخطيرة اقتصادياً واجتماعياً ولا اختيار التوقيت المناسب لطرحها. أمام عدم تمتع المواطنين بقدرات شرائية عالية قد تتطلبها الأوضاع الجديدة الناجمة عن سياسات رفع الدعم.

٥- سيطرة القطاعات غير الإنتاجية وذات الربح السريع؛ كالتجارة والاستيراد والتصدير وعمل الصيرفة على الاقتصاد المحلي. إلى جانب القطاعات الريعية؛ الأمر الذي يقوض تحقيق أية تراكمات رأسمالية أو قيم مضافة قد تكون أساساً لاستمرار العمل والتوسع في الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة مستقبلاً من خلال إقامة الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية.

٦- تلاعب التجار بحركة الأسواق والتجارة وتنامي ظاهرة الاحتكار مقابل تراجع الرقابة التموينية وضعف خبرات أجهزتها والرضوخ في أحيان كثيرة لطلبات التجار وضعف قوانين محاسبتهم.

٧- ارتفاع مستويات التضخم لأرقام خيالية وعدم القدرة على كبح جماحه. الأمر الذي يتجسد بارتفاعات كبيرة في الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لليرة السورية التي فقدت حتى الآن أكثر من ٩٨% من قيمتها. مما يقلل من القدرة الشرائية للمواطنين ويتسبب في ضعف إمكاناتهم على تأمين مستلزمات حياتهم الأساسية.

٨- تقدير وربط مستويات أسعار السلع والخدمات بسعر صرف الدولار الأمريكي فقط؛ وهي آلية نهب لمخدرات وقدرات الأفراد المواطنين بشكل مباشر. ذلك أن سعر الصرف هو

أحد المكونات الاقتصادية للسعر وليس كلها. وبالتالي ينعكس أي ارتفاع في سعر الدولار ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات مما يشكل أعباءً كبيرة على كاهل المواطنين.

٩- الاعتماد الكبير على استيراد مستلزمات الأسواق والمنطقة من السلع والمواد وخاصة المواد الغذائية والأدوية والحياتية الأخرى سواء من إقليم كردستان؛ أو توريدها من الداخل السوري؛ مما يرفع من أسعارها بسبب الرسوم التي تفرض عليها وارتفاع نفقات شحنها ونقلها والأتاوات التي تفرضها الحواجز الحكومية كل ذلك يرفع من تكاليفها وبالتالي تنعكس ارتفاعاً في أسعارها.

١٠- عدم قيام المنظمات الإنسانية العاملة في المنطقة بعملها على الوجه الأنسب؛ للمساهمة في تنمية وتطوير وتأمين احتياجات المنطقة كما هو هدفها الأساسي. ويعود السبب في ذلك للعقلية الشللية والعائلية في توظيف أعضائها؛ إضافة إلى حالات الفساد المرافقة لجل المشروعات التي تقوم بها هذه المنظمات لتبقى غايتها الحصول على أموال المانح وليس تحقيق النتائج الإيجابية على صعيد المنطقة ومساعدة ساكنيها.

١١- عدم التكامل الإداري والاقتصادي في المشروعات التي تنفذها الإدارة الذاتية وقصر الرؤى الاستراتيجية لديها. والتعامل فقط من خلال الحلول الإسعافية للقضايا والأزمات المعيشية التي تظهر يوماً بعد آخر.

١٢- رضوخ الإدارة الذاتية لأهواء ورغبات العديد من القطاعات العاملة في القطاعات الاقتصادية الحياتية؛ كأصحاب المولدات والسرافيس وتجار اللحوم وسواهم؛ وإصدار قرارات تعتمد على الوسطية بينها وبينهم؛ بعيداً عن إجراء أية دراسات علمية للحالات ذات الصلة من حيث التكاليف والإنتاج؛ والصعوبات التي تعترضها وغير ذلك. الأمر الذي - ربما كان لو تم - سيدفع بالإدارة نحو اتخاذ القرارات السليمة ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية على المديين القريب والبعيد.

١٣- عدم الخبرة في تنفيذ المشاريع في المنطقة؛ وفقدان القائمين عليها للمقومات الإدارية العلمية أو الخبرات الكافية لتنفيذها بالشكل الأمثل. إلى جانب حالات الفساد المرافقة للتنفيذ أو لعقد صفقات الإمداد والتوريد بالنسبة للسلع والمواد واستفحالها في الفترة الماضية مما يرفع من تكاليف الاقتصاد وبالتالي ارتفاعاً في أسعار السلع والمواد.

١٤- تداعيات العقوبات الغربية وقانون قيصر الأخير على عموم الساحة الاقتصادية السورية؛ والآثار الخطيرة التي تتركها على القدرات المالية والإنتاجية داخل الاقتصاد السوري؛ الأمر الذي يمكن أن نتلمس تداعياته على منطقة شمال شرق سوريا بسبب الارتباطات المالية والتجارية مع المركز دمشق.

ثانياً- مقارنة الدخل وتكاليف المعيشة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠

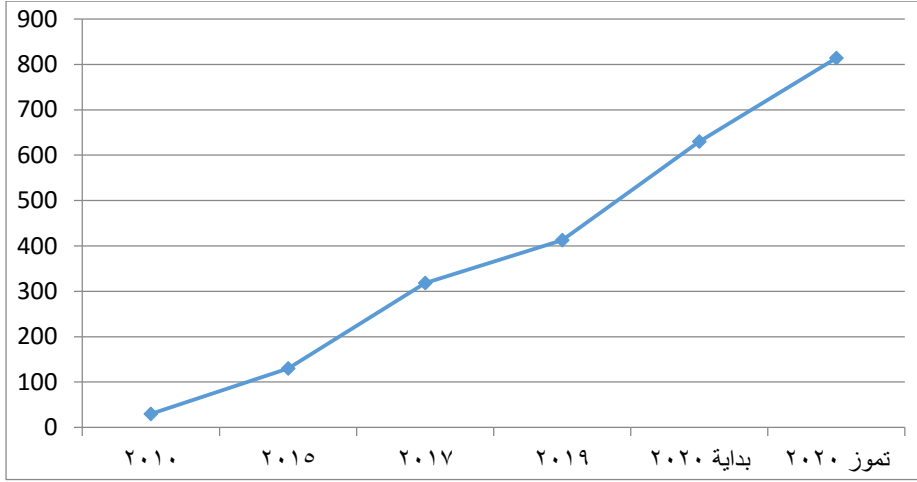
تضم السلة الاستهلاكية المعتمدة من المكتب المركزي للإحصاء ١٣ حاجة ضرورية لحياة الأفراد والأسر وتطورها ونموها وهذه الحاجات هي: الطعام - المسكن - اللباس - الصحة - التعليم - المواصلات - الاتصالات - الأدوات المنزلية - الترويح والثقافة - المطاعم والفنادق - المشروبات الكحولية - التبغ - سلع وخدمات أخرى.

فإذا اعتمدنا الحاجات الثماني الأولى كحاجات ضرورية للحياة لا يمكن أن تستمر بدونها فقد بلغ مجموع النفقات الضرورية لتغطيتها في الوقت الحالي ووفق نسب التضخم السائدة الآن حوالي ٧٥٣٠٠٠ ليرة سورية للأسرة الواحدة المؤلفة من خمسة أشخاص وهي تشكل ضعفي ما كانت عليه في بداية العام الحالي (نسبة ١٩١,٦%). وإذا ما أضفنا عليها نسبة ٨% للحاجات الأخرى المكمل للحياة في السلة الاستهلاكية يصبح مجموع ما يلزم للأسرة الواحدة بحدود ٨١٤٠٠٠ ليرة سورية شهرياً.

وبالعودة قليلاً إلى الوراء، فقد أشارت نتائج مسح نفقات الأسرة التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء في سوريا عام ٢٠٠٩ أن متوسط الرواتب والأجور بلغ ١١٣٠٠ ليرة سورية وان نفقات أسرة مؤلفة من خمسة أشخاص كانت تبلغ ١٤٠٠٠ ليرة لتأمين سلة الغذاء والمشروبات فقط. كما بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك الصادر عن المكتب حينها والكافي لتغطية كامل نفقات السلة الاستهلاكية التي تضم ١٣ حاجة حياتية كانت بحدود ٣٠ ألف ليرة وتعادل حينها ٦٠٠ دولار أمريكي.

هذا يعني أن الأسرة المؤلفة من خمسة أشخاص تحتاج اليوم إلى ١٤٧٠٠٠٠ ليرة لتغطية نفقات سلتها الاستهلاكية وتحتاج إلى ٦٨٦٠٠٠ ليرة لتأمين احتياجاتها الشهرية من الطعام فقط حتى تعيش بمستوى عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

بالنتيجة نستطيع القول ووفقاً للأرقام السابقة أن مؤشر تكاليف الحياة قد ازداد بمقدار الضعفين مقارنة ببداية العام الحالي وبخمس أضعاف تقريباً مقارنة مع العامين الماضيين في حين أنه ازداد بأكثر من ٢٥ ضعفاً مقارنة مع عام ٢٠١٠. والشكل التالي يوضح لنا ذلك:



شكل (١) تزايد مؤشر تكاليف الحياة خلال العشر سنوات الماضية

١ - حساب نفقات سلة الغذاء المعتمدة

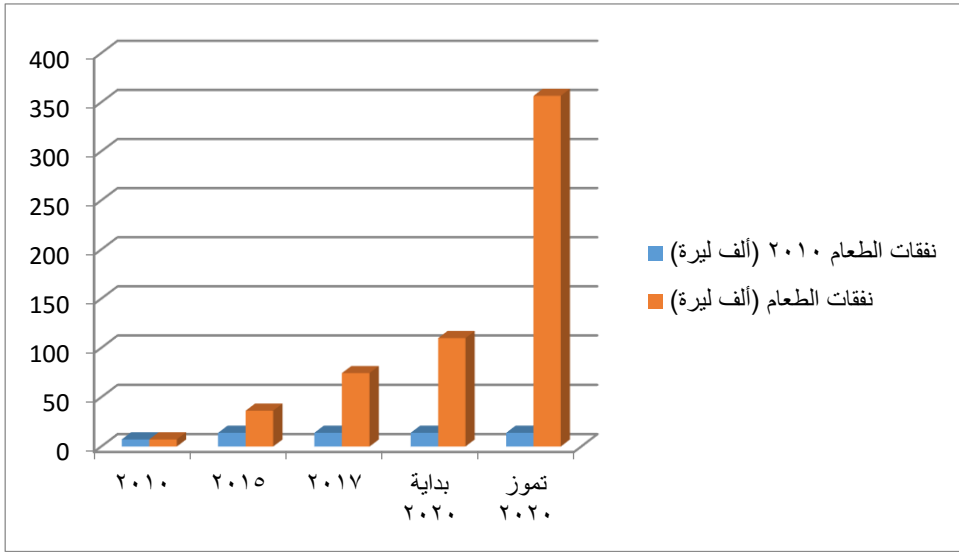
تغطي سلة الغذاء - المعتمدة في مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات لنقابات العمال السورية عام ١٩٨٧ - الحاجات الغذائية الأساسية والتي تبقى الفرد وأفراد عائلته على قيد الحياة وتتألف من ثماني مكونات وبمجموع ٢٤٠٠ حريرة يومياً يحتاجها الشخص الواحد وهي الخبز والبيض واللحم والجبن والخضار والفواكه والرز والسكر وفق الجدول التالي الذي اعتمد وفق أسعار شهر تموز من العام ٢٠٢٠:

نفقات السلة الغذائية للفرد يومياً	الوزن (غرام)	السرعات الحرارية (حريرة)	الأسعار بالليرة السورية
الخبز	٥٠٠	١٢٧٥	٣٥٧
البيض	٥٠	٧٥	٩٠
اللحم	٧٥	١٠٨	٥٧٦
الجبن	٢٥	٢٠٠	٦٧
خضار	٢٥٠	٦٥	٢١٥
فواكه	٢٠٠	٦٠	٤٠٠
رز	٧٠	٢٨٠	١٤٠
سكر	١١٢	٣٣٧	٥٣٢
المجموع		٢٤٠٠	٢٣٧٧

جدول رقم (١) تكاليف السرعات الحرارية للفرد الواحد يومياً تموز ٢٠٢٠

من الجدول السابق يمكننا أن نلاحظ أن نفقات غذاء الشخص الواحد يومياً غير متضمنة أي نوع من الشراب تبلغ ٢٣٧٧ ليرة سورية وهذا يعني أن أسرة مكونة من خمسة أشخاص ستحتاج لـ ٣٥٦٥٥٠ ليرة سورية لتغطية نفقات غذائها شهرياً.

وإذا اعتمدنا أن الأسرة تنفق ٦٠% من دخلها على الطعام هذا يعني أن تكاليف معيشة الأسرة الواحدة تبلغ شهرياً ٥٩٤٢٥٠ ليرة سورية لتغطية متطلبات الحياة الاعتيادية. والشكل التالي يوضح لنا المقارنة بين نفقات الطعام خلال عدة أعوام؛ بداية بعام ٢٠١٠ وانتهاء بتموز من العام الحالي ٢٠٢٠.



شكل رقم (٢) مقارنة نفقات الطعام بين الأعوام من ٢٠١٠ وحتى ٢٠٢٠ نسبة إلى عام

٢٠١٠

٢- آثار تردّي الوضع المعيشي على المواطنين

إن تردّي الحالة المعيشية لأفراد المجتمع لا بد سيفضي إلى تزايد نسبة الفقر وظهور مظاهر غريبة كالسطو والسرقعة والنهب العشوائي وغير العشوائي والتهريب واستنزاف مقدرات الشعب ومدخراته. وفي ذلك يمكننا تلخيص هذه الآثار فيما يلي:

- تآكل القدرات الشرائية للمواطنين وعدم تمكنهم من تأمين مستلزماتهم الأساسية وخاصة الحاجات الرئيسية من الطعام والسكن واللباس ونفقات الصحة والتعليم.
- استغناء الكثير من الأسر عن العديد من السلع والمواد الغذائية التي كانت تعتبر صديقة المائدة كالبيض واللحوم الحمراء والحليب والجبنة.

- كل الأصناف المذكورة سابقاً تساهم في تنشئة الأطفال وتحفظ لهم نمواً سليماً وفقدانها من المائدة يقودنا إلى القول أن الجيل الحالي من الأطفال لا بد سيعاني من مشاكل صحية مستقبلاً تتعلق بالبنية العضلية والذهنية السليمة مما سيؤثر على مسار حياتهم اليومية من جهة وعلى مستقبلهم من جهة ثانية.
- اضطرار الأهالي للدفع بأبنائهم الصغار إلى سوق العمل تحت ضغط ظروف المعيشة الصعبة؛ ليساعدوهم على تأمين متطلبات أسرهم مما سيدفع بالأطفال لترك المدارس والتعليم؛ الأمر الذي سيترك أثراً خطيراً على مستقبلهم اقتصادياً واجتماعياً.
- تزايد أعداد الفقراء بكل ما تتضمنه حالة الفقر من كوارث اقتصادية واجتماعية تتسبب في خلخلة البنيان المجتمعي على مختلف الصعد وتزيد من نسبة التخلف والجريمة فيه.

ثالثاً: خط الفقر وحساب الفجوة الاستهلاكية

يُعد الشخص فقيراً إذا قلّ دخله عن مستوى معين؛ يسمى بخط الفقر الذي حدده البنك الدولي بـ ١,٩ دولار يومياً.

كما يمكن الاعتماد على بيانات الاستهلاك لتحديد نسبة الفقراء فجميع الأشخاص الذين يخصصون أكثر من ٦٠% من دخلهم لتأمين الحاجات الاستهلاكية الأساسية لهم يعتبرون فقراء.

أما الأشخاص الذين لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم من المواد الغذائية أو يحصلون على أقل من ١,٩ دولار يومياً كدخل فهم يعيشون تحت خط الفقر ويتم تصنيفهم تحت حالة الفقر المدقع.

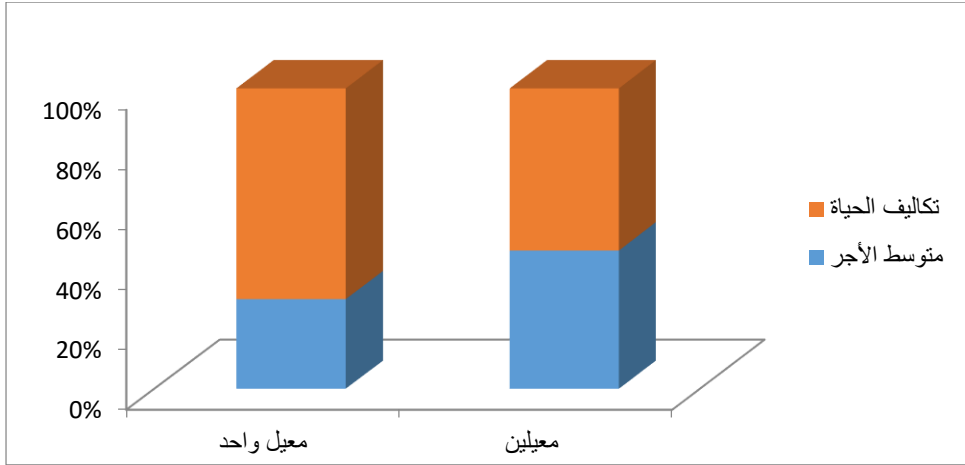
وبالحساب وفق أسعار الصرف اليوم يعتبر الشخص فقيراً إذا قل دخله عن ٤٦٥٥ ليرة يومياً. وتعد الأسرة المؤلفة من خمسة أشخاص فقيرة إذا قل مدخلهم عن حوالي ٧٠٠٠٠٠ ليرة شهرياً.

من هنا يمكننا القول ووفقاً للزيادة الأخيرة للرواتب والأجور من قبل الإدارة الذاتية أن وسطي الرواتب والأجور هو ٣٥٠٠٠٠ ليرة وهذا يعني أنه يجب أن تتضمن الأسرة الواحدة المؤلفة من خمسة أشخاص عاملين على الأقل حتى تعيش عند خط الفقر. أما الأسر التي يعيّلها شخص واحد فتبلغ مقدار الفجوة الاستهلاكية التي تفصلها عن خط الفقر بحدود ٣٥٠٠٠٠ ليرة سورية وفق متوسط الرواتب والأجور والحد الأدنى من الحاجات الأساسية للأسرة الواحدة.

أما بالنظر للتكاليف الحقيقية اللازمة للأسرة الواحدة شهرياً والتي تبلغ بحدود ٨١٤٠٠٠ ليرة سورية بذلك تكون الفجوة الاستهلاكية الحقيقية تبلغ مقدار ٤٦٤٠٠٠ ليرة في أسرة يعيّلها شخص واحد وتبلغ ١١٤٠٠٠ في أسرة يعيّلها شخصان وفق متوسط رواتب وأجور الإدارة

الذاتية. وتزداد الطامة سوءاً إذا ما اعتمدنا وسطي الرواتب والأجور لدى الحكومة السورية ٦٦٠٠٠ ليرة لأن الكثير من المواطنين ما يزالون يعملون في مؤسسات الدولة السورية ويقبضون رواتبهم منها.

والشكل التالي يوضح نسبة متوسط الأجر إلى تكاليف الحياة باعتماد معيل واحد للأسرة أو معيلين.



شكل (٣) نسبة متوسط الأجر إلى مؤشر تكاليف الحياة تموز ٢٠٢٠

رابعاً-الحلول الممكنة في الظروف الراهنة

أمام الارتفاعات الشاهقة للأسعار وانخفاض القدرات الشرائية للأفراد وفي ظل تدني الحالة المعيشية سنحاول أن نقدم بعضاً من الحلول التي نرى بأنها قد تمنع من تزايد نسبة الفقراء؛ وتحسين الوضع المعيشي للأسر في المنطقة:

- اتباع سياسات اقتصادية تكاملية ناجعة تعمل على توجيه الطاقات الإنتاجية نحو توفير السلع والمواد الضرورية لحياة المواطنين.
- تخصيص سلة غذائية وحصّة تموينية كاملة للأسر التي تعاني من حالات الفقر المدقع؛ أو تلك التي لا معيل لها أو تعاني من ضعف قدراتها الشرائية.
- تقديم كل الدعم اللازم للقطاع الزراعي؛ وخاصة زراعة الخضار والفواكه لتوفير حاجة الأسواق المحلية منها. والتركيز على زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والقطن.
- الحفاظ على أسعار نواقل الطاقة وأسعار المشتقات النفطية منخفضة لما لها من علاقة مباشرة في تكوين تكاليف الإنتاج والنقل وبالتالي تخفيضاً في أسعار السلع والمنتجات.

- تأهيل كفاءات إدارية لها القدرة على اتخاذ القرارات الإدارية السليمة المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والسير به بسوية علمية متمكنة.
- عدم الرضوخ لأهواء وطلبات التجار وأصحاب المهن إلا ضمن الرؤى والاستراتيجيات المجتمعية والتي تسير به نحو تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي.
- منح قروض تشغيلية للمشاريع الإنتاجية في مجال تربية وتحسين الثروة الحيوانية، مما قد يساهم في توفير اللحوم والبيض والألبان ومشتقاتها في السوق لسد حاجة الناس إليها وبأسعار مناسبة.
- منع التهريب بجميع أشكاله والتوقف عن تصدير السلع والحاجات التي تعاني الأسواق نقصاً في كمياتها أو ارتفاعاً في أسعارها كالأغنام والخضار والفواكه والبيض والألبان والأجبان.
- تخفيض نسب الضرائب والرسوم على السلع والمواد الغذائية المستوردة بهدف تخفيض أسعارها في السوق.
- تحسين جودة ونوعية الخبز الذي تصنعه الأفران العامة؛ من خلال صيانة وتجديد خطوط الإنتاج؛ وتحسين نوعية الطحين المقدم لها؛ وزيادة أعدادها؛ وتوزيعها وفق حاجة المناطق الجغرافية وكثافة السكان فيها.
- زيادة دور الرقابة الترمينية على الأسواق؛ وضبط عمل التجار؛ ومراقبة الأسواق؛ واتخاذ إجراءات قانونية صارمة بحق المحتكرين؛ والمتلاعبين بقوت الشعب.
- تحسين الخدمات العامة من كهرباء ومياه؛ وتحسين الواقع الصحي؛ وتزويد المشافي بحاجاتها من الأدوية والمستلزمات الطبية؛ ومنح الحوافز اللازمة للأطباء؛ لضمان استمرارهم في العمل ضمن المشافي والمستوصفات العامة؛ مما سيخفف من الأعباء المالية الناجمة عن الخدمات الصحية الخاصة لدى الأفراد.
- تبني سياسات مالية وضريبية تستهدف كبار التجار والصرافين والأغنياء؛ مما سيرفد الخزينة العامة بإيرادات إضافية؛ وتخفيف العبء الضريبي عن كاهل المواطنين أصحاب الدخل المحدود والمتوسط. وتحديد الحد الأدنى المعفى من الضريبة بمقدار وسطي الرواتب والأجور والبالغ ٣٥٠٠٠٠ ليرة لدى جميع الفئات التي يتم تكليفها.
- معالجة الفساد ومحاولة تفكيك حلقاته؛ لما يلحقه الفساد بزيادة تكاليف الحياة؛ واغتناء طبقات معينة على حساب باقي فئات الشعب؛ ويساهم في نهب ثرواته؛ وتركز رؤوس الأموال بأيدي أعداد قليلة من الأفراد؛ حيث يتحكمون بتوزيع الثروة وتحقيق الأرباح الفاحشة على حساب الشعب.

بقي أن نقول أن معدلات التضخم العالية التي وصلت لحدود ٥٠٠٠% مقارنة بعام ٢٠١٠ أي زيادة في الأسعار لأكثر من ٥٠ ضعفاً وفقدان الليرة نسبة ٩٨% من قوتها الشرائية؛ يترك

آثاراً خطيرة على البنية الاقتصادية بشكل عام والمعيشية بشكل خاص؛ وعلى قدرة أفراد المجتمع على تأمين مستلزمات حياتهم اليومية من السلع والحاجات الرئيسية دون أي حديث عن حاجات كمالية أو رفاهية، ويمكن إذا ما استمرت تلك المعدلات بالارتفاع أن تقود المجتمع إلى منعطفات اقتصادية واجتماعية أخطر بكثير مما نشهده الآن، فتزايد معدلات الفقر والبطالة وتراجع القدرة على التعليم وفقدان أسس ومقومات التنمية المستدامة ستلحق ببنيان المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي آثاراً سلبية ستفتك بمستقبله ومستقبل أبنائه.

عقود النفط مع الشركات الأجنبية مبرراتها وسلبياتها

د. شوقي محمد

أكاديمي وباحث في مركز الفرات

مقدمة

ليس خافياً بأن النفط ومنذ اكتشافه بات يشكل العنصر الأكثر أهمية في التداول العالمي وأصبحت مناطق إنتاجه عرضة للصراعات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول الكبرى من جهة، وبينها وبين الدول المنتجة من جهة ثانية.

كما أصبحت مصادر الطاقة وأشكالها وأماكن تواجدها في العالم، المجال الأهم الذي تبنى عليها الاستراتيجيات الدولية السياسية والاقتصادية. ذلك لما يشكله الأمن والاستقرار الطاقوي في البلدان المختلفة أساساً تبنى عليه إمكانيات تطوير وتحديث البنى الاقتصادية وقطاعاتها المختلفة التقليدية وغير التقليدية داخل الاقتصاد الوطني.

وبعد النفط السلعة الأكثر أهمية في مختلف الاقتصادات العالمية المنتجة أو المستهلكة الفقيرة أو الغنية لما يلعب من دور محوري داخل الاقتصادات الوطنية لمختلف تلك البلدان لجهة تأمين حركية قطاعاته الاقتصادية الرئيسية وتطويرها إضافة إلى تحديث البنى التحتية فيها من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك من الإيرادات النفطية التي عادة ما تكون عالية وتشكل نسباً كبيرة من موازنات الدول المنتجة تصل لأكثر من ٩٠% في الدول النفطية.

من هنا كانت الضرورة لوضع استراتيجيات حقيقية للاستفادة من العامل النفطي وإيراداته والطاقة التي يوفرها لجهة بناء استراتيجيات تنموية حقيقية تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية الاقتصادية وتطويرها بما يحقق مستويات نمو عالية ويدفع باتجاه تحسين الواقع الاقتصادي والخدمي وتقويته ورفع من مستويات المعيشة للأفراد.

أولاً - أشكال العقود النفطية

تعكس مسألة العقود النفطية تلك العلاقة بين الدول المنتجة للنفط وبين الشركات العالمية التي تعمل في مجال الاستكشاف والتنقيب وإنتاج النفط. ويحدث ذلك عادة عندما لا تستطيع الدولة المنتجة للنفط توفير الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات النفطية اللازمة وتطويرها بسبب ضعف قدراتها المالية أو بسبب ضخامة الأموال اللازمة للاستثمار في النفط أو عندما

لا تملك هذه الدول القدرات الكافية للسير بالصناعة النفطية نحو التطوير سواء من جهة البحث والتنقيب أو الاستكشاف أو من جهة الإنتاج والتكرير والتصدير.

وفي هذه الورقة سنركز على أكثر أنواع عقود النفط المبرمة الآن دون الخوض في مسألة الأشكال التاريخية لعقود النفط التي كان يتزعمها بداية عقود الامتياز التي ظهرت في بداية القرن العشرين واستمرت تنصدر علاقات استثمار النفط في الشرق الأوسط بنسبة وصلت إلى ٩٣% حتى عام ١٩٧٠ إضافة إلى إندونيسيا وفنزويلا ١٥٨

١- عقود المشاركة في الإنتاج Production Sharing Contracts

ينتشر هذا النوع من العقود بشكل واسع في العالم. وكانت مصر وإيران إلى جانب إندونيسيا من أوائل الدول التي وقعت هذا النوع من العقود مع الشركات النفطية العالمية. ومع تفضيل معظم الدول المضيفة لمثل هذا النوع من العقود إلا أنه لا توجد نماذج واحدة لبند الاتفاق في هذه العقود. وما يميزها بالدرجة الأولى عن عقود الامتياز أنها تسمح للدول المضيفة بإدارة صناعتها النفطية والمشاركة في الأرباح إن تحققت وفق نسب متفق عليها مسبقاً.

ولتلُمس ملامح هذه العقود يمكننا الوقوف على تجارب العديد من الدول السبابة في إطار هذه العقود ومنها عقود إندونيسيا مع الشركات الأجنبية. وتتلخص فيما يلي ١٥٩:

- تتولى الشركة الأجنبية كافة النفقات اللازمة لأعمال البحث والتنمية والإنتاج. كما تتولى تقديم الخبرة الفنية وتحضير وتنفيذ البرامج اللازمة لسير العمل. إضافة لتحملها كافة مخاطر البحث بمعنى أن الشركة الأجنبية تتحمل كافة نفقات البحث والتنقيب والاستكشاف ما لم يتم التوصل إلى النفط التجاري.

- تتولى الشركة الوطنية إدارة العمليات بينما تقوم الشركة الأجنبية بتنفيذها وتعتبر مسؤولة أمام الشركة الوطنية عن هذا التنفيذ.

- تسترد الشركة الأجنبية نفقات التشغيل بنسبة ٤٠% من الإنتاج السنوي الإجمالي، ثم يوزع باقي الإنتاج بنسبة ٦٥% للشركة الوطنية و ٣٥% للشركة الأجنبية ولا تخضع حصتها في ذلك للضرائب أو أي قيود سوى حق الدولة في الشراء منها لأغراض الاستهلاك المحلي بمقدار ٢٥% فقط من إجمالي حصتها وبسعر التكلفة الأصلي للبرميل مضافاً إليه ٢٠ سنت أمريكي، كما تتحمل الشركة الوطنية عن الشركة الأجنبية دفع جميع الضرائب المستحقة عليها لحكومة إندونيسيا.

^{١٥٨} د. حسين عبدالله - مستقبل النفط العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - لبنان ٢٠٠٦ - ص ٦٤

^{١٥٩} د. فياض حمزة رملي - عقود الامتيازات النفطية بين حقوق الشركة صاحبة الامتياز والدولة المضيفة - وكالة

أنباء المال والأعمال Fna24 - ٢٠١٧ - <https://fna24.com/>

- إذا لم تأخذ الشركة الوطنية حصتها عيناً، تلتزم الشركة الأجنبية بتسويق هذه الحصة، باستثناء نسبة مئوية تعادل نسبة ما أخذ من حصة الشركة الأجنبية لمواجهة الاستهلاك المحلي.

- السعر المستخدم لتقييم النفط الذي تحصل عليه الشركة الأجنبية سداداً لنفقات التشغيل هو المتوسط المرجح للأسعار المحققة من مبيعات كل من الشركة الوطنية والشركة الأجنبية خلال العام الذي ينتج فيه النفط ويباع. أما في حالة حصول الشركة الوطنية على عقد بيع مدته تتراوح بين عام أو أكثر بسعر يبيع أعلى من السعر الذي حصلت عليه الشركة الأجنبية، فإنه يتم منح الشركة الأجنبية الخيار بين قبولها لتقييم النفط المأخوذ سداداً لنفقات التشغيل على أساس هذا السعر الأعلى، أو أن تقوم بتسليمه للشركة الوطنية في مقابل حصولها على قيمته نقداً.

وبشكل عام وبعد الاطلاع على تجارب الدول الأخرى وخاصة مصر وقطر وسلطنة عمان في مجال هذا النوع من العقود يمكننا إدراج السمات الرئيسية لها في ما يلي ١٦٠:

- تتحمل الشركة الأجنبية جميع النفقات الناجمة عن عمليات البحث والتنقيب عن النفط وإنتاجه وتطويره

- تتعهد الشركة الأجنبية بصرف حد أدنى من القطع الأجنبي على هذه العمليات ويتم توزيع هذا الإنفاق على فترات متلاحقة وبنسب محددة. وبذلك يتم ضخ أموال داخل اقتصاد الدولة المضيفة يؤدي إلى توليد الدخل فيها وبتجاهات مختلفة.

- لا يحق للشركة الأجنبية استرجاع أي من المبالغ التي صرفتها في فترة البحث والتنقيب ما لم يتم التوصل إلى النفط التجاري.

- في حال التوصل للنفط التجاري يحق للشركة الأجنبية استرجاع جميع نفقاتها السابقة وفق نسب معينة من الإنتاج يتم الاتفاق وتورد ضمن بنود العقد المبرم. كما تدفع للدولة المضيفة مبلغاً يسمى بهبة العقد.

- تحدد نسبة استرجاع نفقات البحث والتنقيب ما بين ٣٠% وحتى ٤٠% بحسب الاتفاق كما ورد في العقود التي اطلعنا عليها ١٦١.

- النسبة الباقية من النفط المنتج يتم تقاسمها بين كل من الشركة الأجنبية والدولة المضيفة بحسب النسبة المتفق عليها في العقد وتفاوت من عقد لآخر وتغير وفق مستويات الإنتاج وقد

^{١٦٠} للمزيد يمكن مراجعة د. سعد علام - موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية - منظمة الخليج العربي - ط١ الدوحة قطر ١٩٨٧. وأيضاً د. حافظ برجس - الصراع الدولي على النفط العربي - بيسان للنشر والتوزيع - بيروت ٢٠٠٠

^{١٦١} أحكام عقد الحكومة المصرية والهيئة المصرية للبترول مع شركة توتال الفرنسية وشركة كونوكو الأمريكية عام ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية - العدد ٨ - تابع (أ) - ٢٥ شباط ١٩٨٢.

تصر الدولة المضيفة على نسبة محددة إذا ما كان موقفها التفاوضي قوياً وتحوي أراضيها كميات مؤكدة من الاحتياطي النفطي ١٦٢.

- تزداد حصة الدولة المضيفة من النفط المتبقي مع الزيادة في الإنتاج مقابل تراجع حصة الشركة الأجنبية. مثلاً، عن كل ١٠٠ ألف برميل يومياً تنتوزع حصص النفط المتبقي ٧٥% للدولة المضيفة و ٢٥% للشركة الأجنبية. من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف برميل تصبح النسب ٧٧,٥% مقابل ٢٢,٥% للشركة الأجنبية من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف برميل تصبح النسب موزعة ٨٠% مقابل ٢٠% لكل من الدولة المضيفة والشركة الأجنبية على التوالي.

- تتولى الشركة الأجنبية إدارة عمليات البحث والتنقيب وإعداد البرامج والميزانيات وجميع الأعمال المتعلقة بالمرحلة الأولى من العمل.

- تتأسس شركة مشتركة بين الطرفين بعد التوصل إلى النفط التجاري عادة ما يكون منصب المدير العام للشركة الأجنبية فيها مع تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين للإشراف على أعمال الشركة

- تتميز هذه العقود بتحديد المساحات المخصصة لعمل الشركة الأجنبية وصغرها وبقصر مددها الزمنية تتراوح بين ٢ إلى ٨ سنوات في المرحلة الأولى وبين ٢٥ إلى ٣٠ عاماً في المرحلة الثانية

- لا تدفع الشركة الأجنبية أية عوائد أو تعويضات أو ضرائب ورسوم للدولة المضيفة خلال فترة عملها.

- قد تشترط الدولة المضيفة على الشركة الأجنبية تدريب كوادرها الوطنية وتوظيف نسبة من العمالة المحلية.

ومن الأمثلة المباشرة على هذه العقود، تلك المبرمة بين حكومة إقليم كردستان العراق والشركات العالمية النفطية كالعقد المبرم مع شركة DNO النرويجية في حقل طاوكي بزاخو والعقد المبرم مع شركة إكسن موبيل في حقل شيخان.

وبذلك فقد تميزت هذه العقود عن عقود الامتياز بأنها أصبحت في صالح الدولة المضيفة أكثر من الشركات الأجنبية التي فرضت شروطها على الدول المنتجة للنفط وكانت هي المهيمنة والمسيطرة على صناعة النفط في جميع مراحلها بداية عشرينيات القرن الماضي.

١٦٢ العقود التي أبرمتها سلطنة عمان كانت قد حددت حصة ٨٠% لها مقابل ٢٠% للشركة المستثمرة كنسب محددة بغض النظر عن كميات ومستويات الإنتاج. المرجع: د. سعد علام - موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية - منظمة الخليج العربي - ط١ الدوحة قطر ١٩٨٧.

٢ - عقود المشاركة Joint Venture Contracts

جاءت هذه العقود بناء على وجود شركات نفطية وطنية تتعاقد مع شركات نفطية أجنبية ضخمة تتمتع بإمكانيات تقنية ومتطورة هائلة. وتأخذ هذه العقود أحد أشكال ثلاث ١٦٣:

أ- قد تبرم هذه العقود بين ثلاثة أطراف الدولة المنتجة للنفط من طرف والشركة الوطنية والشركة الأجنبية من طرف ثاني. كالعقد الذي أبرم بين الحكومة المصرية والهيئة المصرية العامة للبترول وشركتي بان أمريكيان وفيلبس .

ب- قد تبرم هذه العقود بين الدولة المنتجة والشركة الأجنبية على أن يتم تأسيس شركة تساهم فيها الدولة أو إحدى مؤسساتها الوطنية بحصة في رأسمالها بعد اكتشاف النفط التجاري. كالعقد الذي أبرم بين الحكومة السعودية وشركة أوكسيراب وأيضاً بينها وبين الشركات اليابانية.

ت- قد تبرم هذه العقود بين شركة وطنية مخولة من قبل الدولة المنتجة بالتعاقد وبين الشركة الأجنبية. كالعقود التي أبرمتها الشركة الوطنية الإيرانية للنفط بموجب تحويلها بالقانون الإيراني للقيام بذلك. كالعقود المبرمة مع الشركات الإيطالية وسواها. والمؤسسة العامة للبترول والمعادن السعودية (بترومين) ثم توالى في الجزائر والعراق لاحقاً.

ويقتضي واقع هذه العقود بشكل عام السمات الرئيسية التالية ١٦٤:

- تقاسم النفقات والإيرادات بحسب حصة كل طرف في ملكية المشروع المشترك في حال اكتشاف النفط التجاري.

- يأتي في غالبية هذا النوع من العقود أن تمويل الشركة الأجنبية جميع نفقات البحث والتنقيب وما قبلها فإن لم تثمر هذه العمليات عن اكتشاف النفط التجاري فليس لها الحق في استرجاع أي شيء منها. أما إذا أفضت هذه الاستكشافات والأبحاث إلى الوصول للنفط التجاري فإن الشركة الوطنية والأجنبية تتحملان النفقات وتمولانها كل بحسب حصته في شركة المشاركة التي تم تأسيسها وفق بنود العقد المبرم.

- تحتوي عقود المشاركة على أحكام تتعلق بتسويق حصة الجانب الوطني من النفط من قبل الشركة الأجنبية بسعر السوق ناقصاً مصاريف التسويق بين ١ - ٢% من السعر.

^{١٦٣} سيراج حسين أبو زيد - التحكم في عقود البترول - أطروحة دكتوراه - كلية الحقوق بجامعة عين شمس - مصر ١٩٩٨.

^{١٦٤} محمد شوقي محمد - الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سورية - أطروحة دكتوراه - كلية الاقتصاد بجامعة دمشق - سورية ٢٠٠٦ - ص ١٢٩

- تحصل الدولة المضيفة على نسبة ١٢,٥% من السعر المعلن كإتاوة وتحدد الضريبة على أساس ٥٠% من الدخل الخاضع للضريبة ١٦٥

١- عقود الخدمات Services Contracts

وهي الشكل الأكثر تطوراً وتحقيقاً للتوازن بين المصلحة الوطنية ومصالح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط. ويتلخص هذا النوع من العقود بأن تبقى السيادة للدولة المنتجة كاملة على ثروتها الباطنية من النفط ولا تخضع لأي تنازل.

وهنا تعمل الشركة الأجنبية كمقاول لدى الدولة المضيفة تتحمل كامل المخاطر وحدها وتتلقى أجراً لا تحصل عليه إلا من الإنتاج المسوق وتقدم خدمات مختلفة تقنية ومالية وتجارية للشركة الوطنية ١٦٦. وتتخصص أهم سمات عقود الخدمات في ما يلي ١٦٧:

- تعمل الشركة الأجنبية مع الشركة الوطنية كمقاول لتنفيذ خدمات معينة مقابل أجر معين يتمثل في بيع كمية من النفط المنتج لها بسعر خاص، وبالتالي فإن أرباح الشركة الأجنبية أو أجرها هو مقابل ما تقدمه من خدمات فقط على سبيل تنفيذ المقابلة الموكلة إليها.

- تظل ملكية النفط للدولة المضيفة ولا تحصل الشركة الأجنبية على أي حصة مباشرة في احتياطي النفط

- تتمثل الخدمات التي تقدمها الشركة الأجنبية فيما يلي:

(أ) **خدمات تقنية:** حيث تتولى الشركة الأجنبية إدارة وتنفيذ عمليات التنقيب والتنمية واستغلال النفط في مساحة الاستكشاف التي يحددها العقد بصفتها مقاول موكل إليه تنفيذ هذه الأعمال.

(ب) **خدمات مالية:** يجب على الشركة الأجنبية باعتبارها مقاولاً وبموجب عقد الخدمات التمويلية أن تلتزم بتوفير الأموال اللازمة لتمويل عمليات البحث وحفر وتطوير الآبار، وتعتبر الأموال المقدمة لأنشطة البحث والدراسات المبدئية والتعاقد قروضاً بدون فوائد لا يكون على الشركة الوطنية سدادها إلا في حالة العثور على النفط، أما الأموال المخصصة لعمليات التنمية وتطوير الآبار واستغلالها تعتبر قروضاً واجبة السداد من قبل الشركة الوطنية مضافاً إليها معدلات فائدة يتم تحديدها في شروط العقد.

(ج) **خدمات تجارية:** قد تتعهد الشركة الأجنبية بموجب عقد الخدمة بتسويق وبيع جزء من الإنتاج لصالح الشركة الوطنية في مقابل حصولها على عمولة بيع بمعدل يتم الاتفاق عليها في عقد الخدمة. كما قد يتم الاتفاق أيضاً في عقد الخدمة على التزام الشركة الوطنية ببيع جزء من

^{١٦٥} د. حسين القاضي - محاسبة النفط في ظل العقود السائدة - عدن - ١٩٩٢ ص ١٢.

^{١٦٦} محمد شوقي محمد - الصناعة النفطية وأثرها في بنية الاقتصاد الوطني في سورية - مرجع سبق ذكره ص ١٣٠

^{١٦٧} د. فياض حمزة رملي - عقود الامتيازات النفطية - مرجع سبق ذكره

الإنتاج للشركة الأجنبية بأسعار مخفضة، وتتصرف الشركة الوطنية بمتبقي الإنتاج بالطريقة والأسعار التي ترى أنها في صالحها. ويمثل الجزء من الإنتاج الذي تحصل عليه الشركة الأجنبية من الشركة الوطنية بأسعار مخفضة مبيعات ذات ضمان عالي. بالإضافة إلى ذلك قد يتم الاتفاق في عقد الخدمة على تخصيص جزء من الاحتياطي النفطي المتواجد في الحقل كاحتياطي وطني يخص الشركة الوطنية، أما الاحتياطي المتبقي فيتم التصرف فيه طبقاً لما ينص عليه عقد الخدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن العقد المبرم عام ١٩٦٦ بين شركة النفط الإيرانية (نيوك) وشركة النفط الفرنسية (إيراب) كان أول عقد خدمات في الشرق الأوسط. وهذا الشكل أيضاً تعمل به الحكومة الاتحادية في العراق.

ثانياً – أسباب سعي شركات النفط العالمية للاستثمارات الخارجية

تهتم شركات النفط العالمية بثلاثة أمور عندما تستثمر في بلد ما وهي:

١- الحق في استخراج النفط

ترغب شركات النفط العالمية في إبرام عقود تضمن لها حقوقاً في استخراج الاحتياطي لمدة طويلة حتى تستطيع أن تحقق أرباحاً هائلة فضلاً عن أنها تريد عقود يسمح لها بحجز تلك الاحتياطيات وادخالها في أجدنتها وحساباتها، مما يزيد من مقدرة الشركة ١٦٨ ويرفع من القيمة السوقية لأسهمها ويزيد مستوى الثقة بها. كم يسمح برفع قدراتها الائتمانية وإمكانيات حصولها على التسهيلات والكفالات المصرفية من البنوك والمصارف العالمية.

٢- تحقيق أرباح ضخمة

تحقق شركات النفط العالمية أرباحاً هائلة من استثماراتها الكبيرة في قطاع استخراج النفط، وفي بعض الأحيان تجازف في استثمار أموالها في استخراج النفط بسبب احتمال عدم وجود النفط عند حفر الآبار فتخسر رأسمالها، لكنها في أحيان كثيرة تعثر على حقول ومريحة كما هي حال الحقول العراقية مثلاً والتي تبلغ نسبة العثور على النفط عند الحفر نحو ٧٠%^{١٦٩}.

^{١٦٨}نبيل جعفر عبد الرضا - التراخيص النفطية عقود خدمة أم عقود مشاركة - الحوار المتمدن - العدد ٤٩٩٦ -
محور الإدارة والاقتصاد ٢٠١٥ <http://www.ahewar.org/>
^{١٦٩} المرجع السابق

٣- امكانية التنبؤ بالضرائب والقواعد التنظيمية

لا تتحمل الشركات النفطية مخاطر التنقيب أو مخاطر السعر حينما ينخفض سعر النفط، فضلاً عن سيطرة الشركات النفطية على المخاطر السياسية التي تتمثل في زيادة الضرائب أو المطالب التنظيمية من خلال تقييد الحكومات بشروط معينة مثبتة في العقد، وبهذا الصدد يقول مدير التنقيب والانتاج في شركة شل الهولندية (من أجل تأمين الاستثمارات نحتاج إلى بعض التأكيدات لضمان دخل مستقبلي وخاصة إطار تعاقدني داعم لنا).^{١٧٠}

ثالثاً - إيجابيات وسلبيات التعاقد مع شركات النفط العالمية

١- مبررات العقود النفطية مع الشركات الأجنبية

أمام الصعوبات العديدة التي تواجهها الدول المنتجة للنفط وخاصة تلك التي لا تملك الإمكانيات المالية والخبرات الفنية والتقنية المتطورة للقيام بعمليات البحث والتنقيب وإنتاج النفط وتطويره وباقي عمليات الصناعة النفطية؛ يقدم العديد من الخبراء في مجال النفط وأنصار التعاقد مع الشركات الأجنبية للاستفادة من مزاياها المختلفة يقدمون المبررات العديدة للقيام بمثل هذه الخطوة نذكر منها:

- تحتاج الاستثمارات النفطية إلى مبالغ ضخمة وتكاليف كبيرة ناجمة عن عمليات البحث والتنقيب والإنتاج قد لا تملك الجهات الوطنية المضيفة القدرات المالية الكافية للقيام بذلك. إضافة إلى أن تلك الأموال تشكل تدفقات مالية تشكل تكويناً رأسمالياً داخل الاقتصاد الوطني والتي كان لا بد من أن تقتطع من موازنة الدولة الاستثمارية وبالتالي توفير تلك الأموال لتوجيهها نحو مجالات استثمارية قصيرة المدى وسريعة الاسترداد.

- السماح للشركات النفطية العالمية بالاستثمار في قطاع النفط المحلي في الدول المنتجة يخلق فرصة مناسبة لاحتكاك الكادر البشري الوطني العامل في مجال النفط مع الخبرات العالمية العاملة في نفس المجال مما سيساعد على تطويره وزيادة خبراته العملية في مجال البحث والتنقيب والإنتاج وذلك من خلال فرصة استخدام التقنيات والتكنولوجيا المتطورة في مجال العلوم النفطية والجيولوجية الموجودة لدى الشركات الأجنبية مما يعود بالنفع على الشركة الوطنية وعلى كوادرها الفنية والإدارية بشكل خاص وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

^{١٧٠} المرجع السابق.

- إن الاستثمار في مجال النفط في العصر الحالي وبغية تحقيق مردود اقتصادي عالي لا بد من أن يتم بكفاءة وأداء اقتصاديين عاليين حيث لا بد من توفر الخبرات الكافية والمعدات والآلات والتجهيزات التقنية الحديثة وتوفير مراكز أبحاث متطورة في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها كل ذلك يحتاج إلى إمكانات مالية ضخمة جداً لا تتوفر لدى الشركات الوطنية مما يشكل دافعاً للاستعانة بالشركات الأجنبية النفطية المتطورة.

- إن الاستثمار في المجال النفطي يحتاج إلى فترات زمنية قد تكون طويلة نسبياً تتحمل خلالها الشركات العاملة نفقات وتكاليف ضخمة وإن إسناد هذه العمليات للشركات الأجنبية لا تحمل الدولة المضيئة أية التزامات أو نفقات في حال فشل الشركة الأجنبية في التوصل إلى النفط التجاري.

- جميع الأموال التي كانت من المقرر أن تذهب من المخصصات الاستثمارية في الموازنة العامة إلى الاستثمار النفطي سيتم ضخها في حال توفرها إلى باقي القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والبناء والتشييد والطاقة الكهربائية وسواها مما سيقود إلى تنويع القاعدة الإنتاجية والاقتصادية في البلاد وخلق تركيبة بنوية متكاملة بين الفروع الاقتصادية المختلفة.

- يحق للدولة المضيئة وبحسب الاتفاق على شروط العقد بينها وبين الشركات الأجنبية إلزام تلك الشركات بتحويل ما لا يقل عن نسبة ٢٥% من رواتب المستخدمين والعاملين لديها إلى العملة المحلية وهذا يعتبر مورداً مالياً للقطع الأجنبي يمكن استخدامه في مجالات متعددة ١٧١.

- تحصل الحكومات الوطنية من الشركة الأجنبية على الدراسات الفنية والاقتصادية في حال اكتشاف النفط التجاري تتضمن كميات الإنتاج الممكنة والاحتياطي قبل الإعلان عن النفط التجاري المكتشف والسماح ببدء عمليات الإنتاج والتطوير.

- نتيجة امتلاك الشركات العالمية للتكنولوجيا والتقانة المتطورة في مجال الصناعة النفطية فإنها ستعمل على تطوير البنية الهيكلية للصناعة النفطية داخل البلد المضيف وتساهم في تطويره وإمكانية إنتاج مشتقات نفطية بمعايير جودة عالمية يمكن أن تساهم في التخفيف من التلوث البيئي الناتج عن احتراق الوقود الرديء.

- إن تطوير مشاريع القطاع النفطي لها ترابطاتها الأمامية والخلفية وبالتالي ستكون كفيلة بتحريك القطاعات الأخرى الخدمية والإنتاجية في مجالات متعددة ستساهم في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وتكوين دخول جديدة داخل الاقتصاد الوطني يمكنها أن تتزايد وفق قانون مضاعف الدخل وبالتالي تحسن من المستوى المعيشي وتزيد من الرفاهية

^{١٧١} محمد شوقي محمد - الصناعة النفطية وأثرها مرجع سبق ذكره.

الاقتصادية للسكان. خاصة أنه يمكن تضمين هذه العقود بمسألة إعطاء الأفضلية في استهلاك الشركات الأجنبية للسلع والمواد المصنعة محلياً ما لم تتجاوز أسعارها أسعار السلع الأجنبية المماثلة بنسب يتم الاتفاق عليها قد تصل إلى ١٠%.

- في العديد من المناطق وخاصة في الدول الفقيرة أو في المناطق التي يوجد فيها عدم استقرار عادة ما تكون مستويات الإنتاج متدنية مقارنة بحجم الاحتياطيات المؤكدة في حقولها الأمر المرتبط بمستوى التقنيات المستخدمة في الإنتاج وبالتالي يشكل دافعاً لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى هذا القطاع بهدف الرفع من حجم الإنتاج وتطويره.

٢- سلبيات الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي

قبل التعاقد مع أي شركة أجنبية لا بد من التأكد من الملاءة المالية للشركة المُنوي التعاقد معها. ومعرفة طبيعتها القانونية والمصارف التي تتعامل معها والاعتمادات الممنوحة لها والكفالات المصرفية لديها. وذلك لضمان حسن تنفيذها للالتزامات التي تترتب على توقيعها لأي عقد. وفوق ذلك فإن القيام بالتعاقد مع الشركات الأجنبية مسألة لا تخلو من العديد من السلبيات يمكن أن نذكر بعضها:

- خسارة خزينة الدولة لموارد الرسوم الجمركية التي تعفى منها السلع والمعدات والأجهزة المستوردة اللازمة للاستثمار النفطي من قبل الشركة الأجنبية أو الشركة العاملة.
- معظم الشركات الأجنبية تصر على عدم تضمين العقود برنامج زمني محدد لجهة استبدال وتعويض الموظفين المستخدمين من الأجانب بأخرين محليين. وبالتالي تقلل من فرص اكتساب العمالة الوطنية للخبرات والمهارات وتعلم تقنيات العمل في مجال الصناعة النفطية وتطويرها.

- إذا كان الموقف التفاوضي للجهة الوطنية ضعيفاً لأسباب مختلفة قد يعطي ذلك الفرصة للشركة الأجنبية لفرض العديد من الشروط والالتزامات المحجفة بحق الجهة الوطنية كرفع نسبتها من النفط التجاري وتقليل زمن استرداد التكاليف والنفقات.

- قد تنتصل الشركة الأجنبية إذا ما كان موقفها التفاوضي قوياً من بعض الالتزامات في مجال الخدمات التجارية وتسويق حصة الجهة الوطنية من النفط إذا ما أرادت ذلك أو فرض عمولة عالية في حال رضيت بتسويقها. كما يمكن أن تنتصل من الخدمات المالية كاعتبار الأموال التي تنفقها بمثابة قروض بفوائد عالية تلزم الجهة الوطنية بدفعها من حصتها من النفط التجاري وخلال مدد زمنية قصيرة.

ارتباط معظم الشركات الأجنبية بسياسات بلدانها وعدم الفصل بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي. وبالتالي فمن حيث المبدأ يمكن أن تتوقف تلك الشركات عن العمل تحت ذرائع واهية إذا ما ارتأت حكومات بلدانها ضرورة سياسية في ذلك.

في حال التعاقد مع الشركات الأجنبية بشأن تطوير حقول قائمة ومعروفة الاحتياطيات المؤكدة قد يكون العقد وسيلة لوقوع حقول النفط الوطنية تحت سيطرة الشركات الأجنبية وبتكاليف متدنية وبأقل النفقات وهذا ما يعطيها فرصة كبيرة لتحقيق أرباح عالية على حساب انخفاض الفائدة المحققة للجهة الوطنية من هذه العقود.

كلما كان نفط الكلفة مرتفعاً هبطت إيرادات الجهة الوطنية خلال فترة استرجاع رأس المال المخصص للنفقات والتكاليف الأولية ١٧٢ وأمام ضعف الخبرات والكفاءات المالية الوطنية نسبة للموجودة لدى تلك الشركات فقد تتم المبالغة بحجم تلك النفقات وبالتالي يخصص جزء كبير من النفط التجاري لتعويض واسترداد رأس المال وهو ما يسمى بنفط الكلفة.

تعد جميع الأجور والرواتب ومخصصات العمالة الأجنبية عالية جداً، فضلاً عن اتباعها أسلوب إخفاء المعلومات الحسابية؛ واللجوء الى مفاهيم حسابية غير مفهومة للكوادر الوطنية العاملة معها مما قد يؤدي الى المغالاة في منح أجور ورواتب الكوادر العاملة في الشركات الأجنبية والتي تصل في بعض الأحيان الى ما يقارب (٦٠) الف دولار شهرياً ١٧٣.

خاتمة

حيث يشكل النفط السلعة الاستراتيجية الأكثر أهمية في العالم فقد شكلت مناطق إنتاجه رقعاً جغرافية محورية للصراع الدولي من أجل السيطرة عليها من قبل الدول العظمى بهدف تأمين إمدادات الطاقة اللازمة لها وشفط ما يمكن شفطه من تلك الثروات بطرق مختلفة.

لذلك لزام علينا القول بضرورة إخضاع الدول المنتجة أية اتفاقيات نفطية مع الشركات العالمية للدراسة والتحميص الدقيقين والاستعانة بالخبراء والفنيين العاملين في مجال النفط لتدقيق بنود الاتفاقيات وتضمينها بالدرجة الأولى مسألة السيادة الوطنية على الثروة النفطية وإعطاء مجال زمني واسع للتفاوض حول شروط العقود بما يضمن المصلحة الوطنية أولاً ومصصلحة أصحاب هذه الثروة الحقيقيين أي الشعب ثانياً. فوفقاً لهذه العقود ستذهب حصة نفطية بدون أدنى شك للشركات الأجنبية لذلك وبالمقابل لا بد من تحقيق أقصى المنافع المالية والاقتصادية والفنية منها بهدف تطوير إمكانات وقدرات الكوادر المحلية والشركات الوطنية لتصبح قادرة لاحقاً على إحداث التطور المنشود في هذا القطاع الحيوي والاقتصادي الأكثر من الهام داخل الاقتصاد الوطني.

^{١٧٢} تأثير عقود مشاركة الإنتاج على إيرادات العراق - الجزيرة ٢٠٠٧ - <https://www.aljazeera.net/>

^{١٧٣} نبيل جعفر عبد الرضا - التراخيص النفطية عقود خدمة أم عقود مشاركة مرجع سبق ذكره.

مراجع الدراسة

- ١- د. حافظ برجس - الصراع الدولي على النفط العربي - بيسان للنشر والتوزيع - بيروت ٢٠٠٠.
- ٢- د. حسين القاضي - محاسبة النفط في ظل العقود السائدة - عدن - ١٩٩٢
- ٣- د. حسين عبدالله - مستقبل النفط العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - لبنان ٢٠٠٦
- ٤- د. سعد علام - موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية - منظمة الخليج العربي - ط ١ الدوحة قطر ١٩٨٧.
- ٥- سبراج حسين أبو زيد - التحكم في عقود البترول - أطروحة دكتوراه - كلية الحقوق بجامعة عين شمس - مصر ١٩٩٨.
- ٦- محمد شوقي محمد - الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سورية - أطروحة دكتوراه - كلية الاقتصاد بجامعة دمشق - سورية ٢٠٠٦
- ٧- نبيل جعفر عبد الرضا - التراخيص النفطية عقود خدمة أم عقود مشاركة - الحوار المتمدن - العدد ٤٩٩٦ - محور الإدارة والاقتصاد ٢٠١٥ / <http://www.ahewar.org/>
- ٨- فياض حمزة رملي - عقود الامتيازات النفطية بين حقوق الشركة صاحبة الامتياز والدولة المضيفة - وكالة أنباء المال والأعمال Fna24 ٢٠١٧ - <https://fna24.com/>
- ٩- أحكام عقد الحكومة المصرية والهيئة المصرية للبترول مع شركة توتال الفرنسية وشركة كونوكو الأمريكية عام ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية - العدد ٨ - تابع (أ) - ٢٥ شباط ١٩٨٢.
- ١٠- تأثير عقود مشاركة الإنتاج على إيرادات العراق - الجزيرة ٢٠٠٧ - <https://www.aljazeera.net/>

دراسة تحليلية في أسباب تهاوي سعر صرف الليرة السورية

د. شوقي محمد

أكاديمي وباحث في مركز الفرات

- شهدت الليرة السورية محطات مؤلمة فقدت من خلالها ٩٧,٧٥% من قيمتها.
- بلغت نسبة الزيادة في سعر الصرف بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ حوالي ٤٥٥٠%.
- وصل عجز الميزان التجاري في عام ٢٠١٩ مبلغ ٣,٩ مليار دولار.
- بلغت مجموع الخسائر المتراكمة في الناتج المحلي ٤٢٠,٩ مليار دولار أي ما يعادل ٧,٧ أضعاف الناتج المحلي لعام ٢٠١٠ وما يقارب ٢١,٦ ضعف ناتج عام ٢٠١٩.
- شكل الناتج المحلي لعام ٢٠١٩ حوالي ٣٦% فقط من الناتج المحلي لعام ٢٠١٠.
- تضاعفت الأسعار في عام ٢٠٢٠ ما بين ٣ إلى ٤ أضعاف مقارنة بالعام الفائت وما بين ٣٥ إلى ٥٥ ضعفاً مقارنة بعام ٢٠١٠.

مقدمة

لم يكن أكثر المتشائمين حالاً، يتوقع أن تصل الليرة السورية لما آلت إليه اليوم. فقد تميز سعر صرف الليرة السورية، مقابل العملات الأخرى، بالاستقرار النسبي خلال العقدين السابقين للأزمة السورية؛ بين حدي ٤٨ إلى ٥٢ ليرة. مع استثناء وحيد، عام ٢٠٠٥ وصل حينها السعر، إلى ٦٥ ليرة، نتيجة أزمة تقرير ميليس ١٧٤ آنذاك.

إلا أن ما جرى، بعد اندلاع الأزمة السورية في آذار من العام ٢٠١١، وحتى الآن، أن الليرة السورية شهدت محطات مؤلمة، فقدت خلالها ٩٧,٧٥% من قيمتها ١٧٥. الأمر الذي ترك انعكاسات مالية، ومعيشية، داخل الاقتصاد السوري؛ أقل ما يمكن وصفها بأنها خطيرة للغاية. فمع تحول سوريا إلى ساحة قتال مفتوحة، واشتداد الصراع المسلح على كامل مساحتها، وتسخير الدولة السورية معظم مقدراتها المالية والإنتاجية، للإلتفاف على الآلة والعمليات العسكرية، على حساب الجوانب التنموية داخل الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تعطيل المعامل

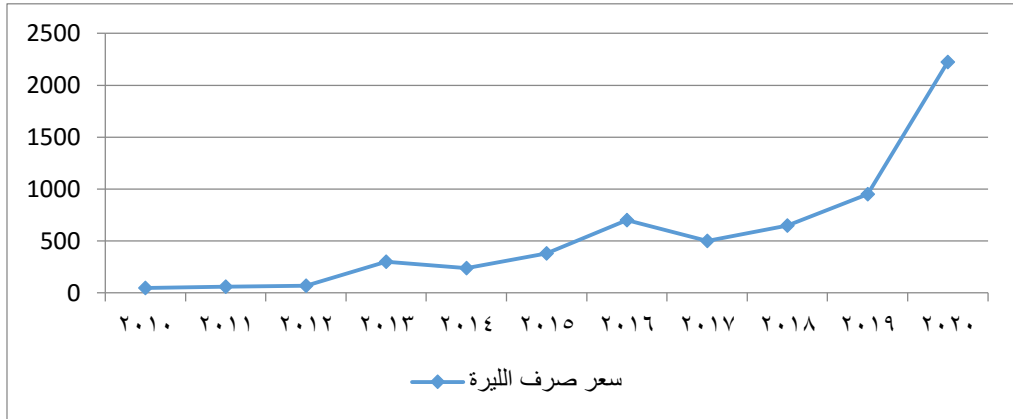
^{١٧٤} تقرير ميليس: هو تقرير أصدره قاضي التحقيق الألماني ديتليف ميليس في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٥ حول حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.
^{١٧٥} تم اعتماد سعر صرف اليوم ٢٢٢٥ ليرة للدولار الواحد.

والمصانع الإنتاجية، وتدمير البنى التحتية للاقتصاد. نتيجة المواجهات المسلحة، وإلحاق الخراب بكبرى المدن الصناعية في البلاد؛ فتعطلت شبكات الكهرباء والمياه والمرافق العامة الأخرى، وانقطعت طرق المواصلات، وترك آلاف العاملين أعمالهم، كل ذلك دفع بالبلاد إلى بداية انهيار اقتصادي؛ تمثل بانخفاض كبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي وصل لنسبة ٦٤% عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٠ وذلك نتيجة التراجع في مستويات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛ إضافة إلى التدهور المستمر في قيمة الليرة، وتآكل الموازنة العامة؛ وارتفاع نسبة العجز، والقيام بتمويلها عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة، فارتفعت معدلات التضخم وباتت الحكومة عاجزة عن تأمين احتياجات الأسواق المحلية من السلع والمواد الأساسية؛ وبالأخص المحروقات، الأمر الذي دفع بها إلى التوجه نحو الاستيراد، فشكل بداية النزيف في الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة لدى المصرف المركزي؛ الذي استخدم بدوره سياسات غير صحيحة للتدخل في سوق الصرف؛ ساهمت في تشكيل ريع هائلة لبعض شركات الصرافة في البلاد، وخسارة المصرف لاحتياطياته، مما كان له الدور الأهم في تدهور سعر صرف الليرة السورية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانهيار الأكبر في سعر الصرف حدث خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠٢٠، الذي تجاوز في حزيران ٣٥٠٠ ليرة كأعلى رقم يصل إليه السعر؛ وذلك على خلفية عوامل متعددة داخلية وخارجية، سنعمل في هذه الورقة البحثية على تحليلها والبحث في إمكانية إيجاد بعض الحلول التي قد تعمل على لجم هذا الانحدار في سعر صرف الليرة السورية.

أولاً – أهم محطات تدهور سعر الصرف

الشكل رقم (١) يوضح تغير سعر صرف الليرة مقابل الدولار منذ بداية الأزمة وحتى الآن:



شكل رقم (١) – تطور سعر صرف الليرة ما بين عامي ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ -

المصدر: موقع الليرة السورية اليوم.

الأرقام الواردة في الشكل هي سعر الصرف في نهاية كل عام مع ملاحظة أن سعر ٢٠٢٠ في نهاية أيلول.

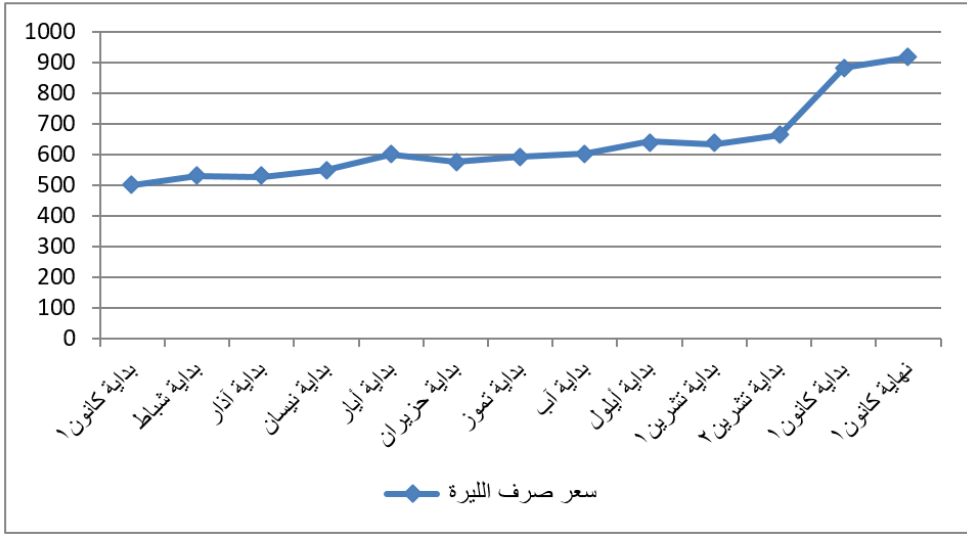
سجل سعر صرف الليرة السورية في نهاية عام ٢٠١١ أول ارتفاع له، وصل إلى ٥٩ ليرة للدولار الواحد نتيجة اندلاع الاحتجاجات الشعبية في البلاد في آذار من العام نفسه. ثم تخطى لأول مرة حاجز الـ ١٠٠ ليرة في آذار من العام التالي ٢٠١٢.

وكان للتهديد الأمريكي بالقيام بضربة عسكرية في سورية، في تموز ٢٠١٣ أثر كبير على رفع سعر الصرف؛ الذي تجاوز ٣٠٠ ليرة للدولار الواحد، مما دفع الكثير من المواطنين لتحويل مدخراتهم إلى الدولار، فشكل طلباً متزايداً عليه، وعرضاً نقدياً كبيراً لليرة في السوق. ثم شهد عام ٢٠١٤ استقراراً نسبياً في سعر الصرف بحيث لم يتجاوز ١٦٠ ليرة / للدولار، ولكن مع بداية عام ٢٠١٥ وعلى إثر سيطرة داعش على مناطق واسعة من البلاد، وخاصة الحقول النفطية في دير الزور، وبدء غارات التحالف عليه، بدأت الليرة بالهبوط مرة أخرى لتسجل في الأشهر التالية انهيارات متلاحقة حتى وصلت إلى أكثر من ٣٨٠ ليرة / للدولار.

ومع تراجع المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الوطني، وتراجع قدرة الحكومة المالية، وتوقف خط الائتمان الإيراني؛ وزيادة احتياجات السوق المحلية خاصة من المحروقات؛ بعد استعادة الحكومة سيطرتها على مناطق واسعة بمساعدة روسيا، وصل سعر صرف الليرة عام ٢٠١٧ إلى ٥١٠ ليرة للدولار الواحد.

المحنة الأخطر في سعر صرف الليرة كانت بداية عام ٢٠١٩، إثر الحديث عن تحريك قانون قيصر، وفرض عقوبات شديدة على الحكومة السورية، فوصل السعر إلى ٦٠٠ ليرة بعد فترة نقاهة طويلة نسبياً، استقر فيها السعر بين ٤٥٠ إلى ٥٠٠ ليرة/ دولار. بعدها بدأ السعر بالارتفاع مرة أخرى ليصل إلى ٩٥٠ ليرة، نتيجة لفرض عقوبات أمريكية وغربية شديدة على سوريا وإيران؛ شلت من قدرات الأخيرة على إيصال إمدادات النفط ومشتقاته إلى سوريا. تزامن ذلك مع اندلاع أحداث بيروت التي أسفرت عن ظهور أزمة مالية حقيقية في لبنان، اضطرت فيها الحكومة في بيروت لتشديد آليات وقوانين التعامل داخل النظام المالي والمصرفي، وفرض قيود كبيرة على الأموال المودعة في المصارف، والتي كان السوريون يتحركون في هامشها للالتفاف على العقوبات الغربية، للقيام بعمليات استيراد وتصدير البضائع، وتحويل الأموال، وفتح الاعتمادات.

في كانون الأول من نفس العام وصل سعر الصرف إلى ٨٨٢ ليرة/ دولار؛ بعد أن وقع الرئيس الأمريكي على سريان قانون قيصر، مما دفع بسعر الصرف للارتفاع مرة أخرى؛ بعد أن كان قد تراجع لحدود ٧٥٠ ليرة والشكل رقم (٢) يوضح تطور سعر الصرف خلال العام ٢٠١٩.

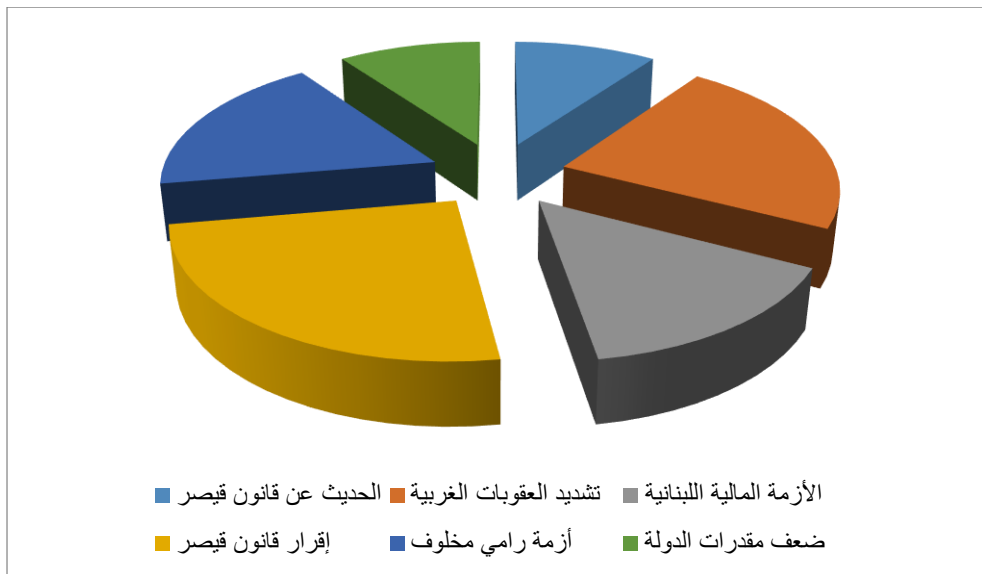


شكل رقم (٢) تطور سعر الصرف شهرياً في العام ٢٠١٩ - المصدر: موقع الليرة السورية اليوم.

في بداية العام الجديد ٢٠٢٠ الذي يعتبر الأسوأ حتى الآن، ارتفع سعر الصرف إلى حدود ١٠٢٥ ليرة. ومع انكشاف حالة الهشاشة في الاقتصاد السوري على العيان، وفي ظل ضعف مقدرات الدولة، وشبه انعدام في إيراداتها المالية؛ بالرغم من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، لا سيما المتعلقة بالقطاع الزراعي؛ وإعادة تشغيل بعض آبار الغاز الموجودة في المنطقة الوسطى، إلا أن تقادم الأزمة المالية في لبنان والاستمرار في تشديد العقوبات الغربية على سوريا وإيران بآن واحد، كان له دور كبير في ارتفاع سعر الصرف، فوصل في نهاية آذار من العام الحالي إلى ١٣٦٠ ليرة.

في أواخر نيسان الماضي، تفجرت أزمة كبيرة بين الحكومة السورية؛ وبين رجل الأعمال السوري رامي مخلوف؛ والمسيطر بشكل شبه كامل على حركة المال والأعمال في الأراضي السورية؛ وداخل اقتصادها الوطني ككل، فارتفع سعر الصرف إلى ٣١٧٥ ليرة، ثم عاود الانخفاض في شهر أيار؛ إلا أنه مع بدء اقتراب تنفيذ قانون قيصر الأمريكي ارتفع السعر لمستويات قياسية تجاوز ٣٥٠٠ بتاريخ ٨ حزيران الفائت؛ نتيجة التخوف الكبير الذي أصاب السوريين والمؤسسات الاقتصادية والمالية والمصرفية من الآثار والتبعات التي قد يخلفها تطبيق بنود قانون قيصر. ليعود بعدها إلى الانخفاض مرة أخرى ويستقر نسبياً عند حدود ٢٢٥٠ ليرة تقريباً.

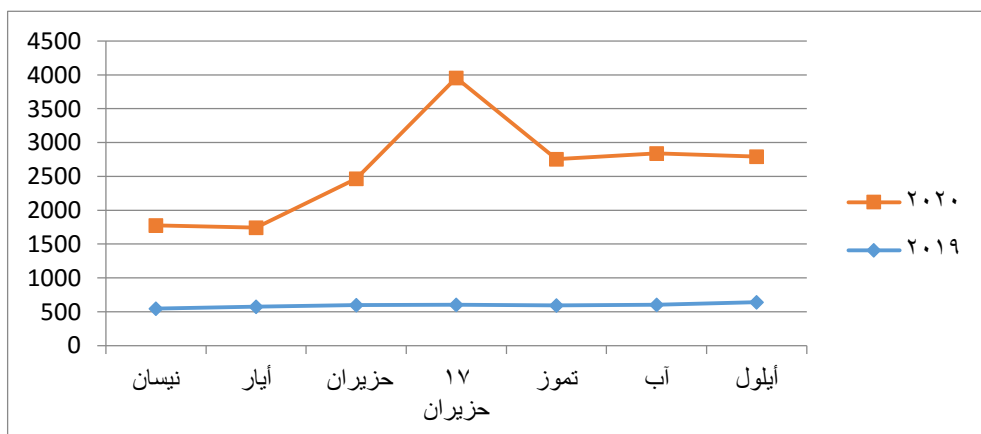
ومن خلال الشكل رقم (٣) يمكننا ملاحظة نسبة تأثير كل من العوامل السابقة على ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية عام ٢٠١٩ وحتى نهاية أيلول من العام الحالي ٢٠٢٠.



شكل رقم (٣) نسبة تأثير كل من عوامل ارتفاع سعر الصرف

حساب النسب بناءً على تحليلات الكاتب من خلال مقدار الارتفاعات في السعر بتأثير كل عامل.

وبإجراء مقارنة مع العام الماضي؛ فقد بلغت نسبة الارتفاع في العام الحالي ٢٠٢٠ لوسطي سعر الصرف في ستة أشهر من نيسان وحتى أيلول ٢٣٩,٨%، الأمر الذي يعكس ارتفاعاً في مستويات التضخم، يساهم في ارتفاعات مستمرة في الأسعار مما يضعف من القدرات الشرائية للمواطنين ويدفع بنسب جديدة منهم إلى تحت خط الفقر؛ نتيجة عدم قدرتهم على تأمين المتطلبات الأساسية لحياتهم وحياة أسرهم. والشكل رقم (٤) يوضح مقارنة سعر الصرف بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠:



شكل رقم (٤) - مقارنة بين متوسط سعر الصرف خلال ستة أشهر من العام الحالي مع العام الماضي

ثانياً – الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية لتهاوي سعر الصرف

تهاوى سعر صرف الليرة السورية بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٢٠ بنسبة كبيرة، وصلت إلى ٤٥٠٠% حيث تجاوز سعر الصرف ٢٢٥٠ ليرة/ دولار في نهاية أيلول الماضي، وبذلك تكون الليرة قد فقدت ٩٧,٧٥%١٧٦ من قيمتها حتى الآن وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية والأمنية السيئة التي خلقتها الحرب والسياسات الاقتصادية التي تم اتباعها خلال هذه السنوات. وفي هذا السياق يمكننا أن نعرض على العديد من العوامل الداخلية والخارجية؛ التي أودت بالليرة السورية إلى مستويات منخفضة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى.

١- العوامل الداخلية

ساهم استمرار الأزمة السورية، والأضرار والخسائر الاقتصادية الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد السوري؛ والتي قدّرها المركز السوري لبحوث السياسات حتى نهاية عام ٢٠١٩ بمبلغ ٥٣٠,١ مليار دولار ١٧٧؛ وتراجع حجم الناتج المحلي بنسبة ٦٤%؛ حيث بلغت الخسائر المتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية عام ٢٠١٩ مبلغ ٤٢٠,٩ مليار دولار ١٧٨؛ ومع فرض الدول الغربية العقوبات الاقتصادية على الحكومة السورية بهدف الضغط عليها؛ وتثنيها عن استخدام القوة العسكرية في المواجهات بينها وبين المعارضة، كل ذلك؛ إلى جانب التخطي في السياسات الاقتصادية والنقدية التي استخدمتها الحكومة السورية، أدى إلى انخفاض الكمية المعروضة من الدولار في السوق السورية؛ ومع تزايد الطلب عليه ارتفع سعر الصرف لمستويات قياسية. وفيما يلي يمكننا الوقوف عند أهم العوامل الداخلية التي أدت إلى حدوث ذلك:

أ- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي أكثر المؤشرات الاقتصادية شمولاً لواقع الاقتصاد الوطني على الصعيد الكلي، كونه يجمع بين طياته جميع القطاعات الاقتصادية، ويظهر القيمة الإجمالية لما تم إنتاجه في البلاد من سلع ومنتجات مادية وخدمية، ومن قبل جميع الوحدات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني. ويعد تقرير الناتج المحلي بالنسبة للاقتصاديين ورجال الأعمال والحكومات والمستثمرين الخارجيين المستند الرئيسي لحجم النشاط الاقتصادي في البلاد واتجاهاته،

^{١٧٦} حساب النسبة وفق نموذج اقتصادي رياضي معتمد.

^{١٧٧} المركز السوري لبحوث السياسات – سوريا: العدالة لتجاوز النزاع – تقرير آثار النزاع السوري ٢٠١٦-٢٠١٩

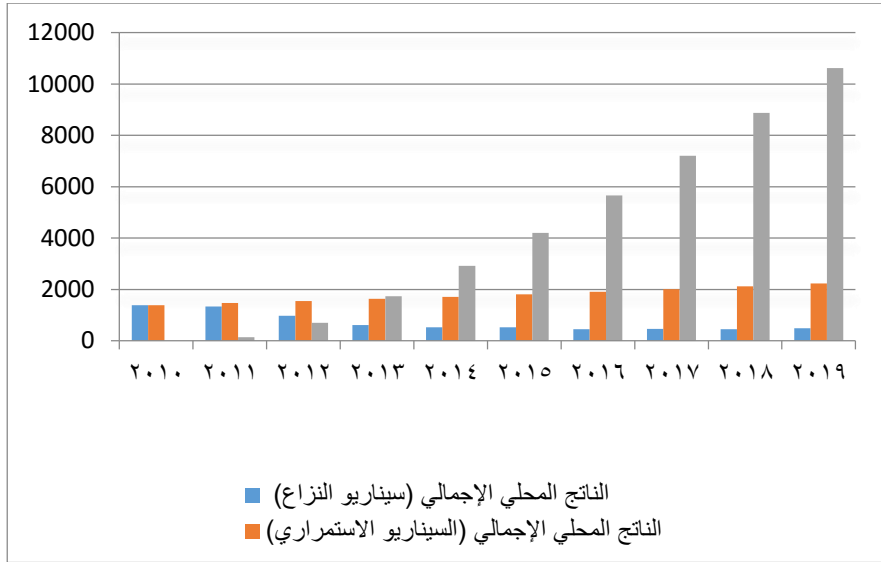
ص ٥٩ <https://bit.ly/3dTnAbw>

^{١٧٨} المرجع السابق – ص ٣٥

وبالتالي مقياساً لهم لجهة اتخاذ القرار الاستثماري داخل الاقتصاد الوطني. لذلك فإن أي معدلات سلبية لهذا المؤشر تعكس حالة رديئة داخل الاقتصاد الوطني، من حيث الانتاج والنشاط الاقتصادي والامكانيات ومدى قوة هذا الاقتصاد. وهذا ما حدث بالفعل في سوريا فقد شهدت معظم القطاعات الاقتصادية الرئيسية تراجعاً هائلاً، ودماراً في بعض الأحيان خلال سنوات الأزمة التسع الماضية؛ بسبب توقف المشاريع والأنشطة الإنتاجية؛ والكثير من المعامل والمصانع داخل البلاد، وبالأخص في كبرى المناطق الصناعية، كالشيخ نجار في حلب، والمنطقة الصناعية في حسياء بحمص، وتلك المعامل والمصانع المنتشرة في دمشق وريفها، والتي كانت تشكل مجموعها ما نسبته حوالي ٦٩% من المنشآت الصناعية في سوريا، الأمر الذي تسبب بشح كبير في السلع والمنتجات المتوافرة في الأسواق السورية، إضافة إلى التراجع في حجم الناتج الزراعي، وانعدام عوائد السياحة، وتقلص عوائد النفط، مما تسبب في تراجع حجم الناتج المحلي بشكل كبير؛ من حوالي ٥٦,٠٥ مليار دولار عام ١٧٩٢٠١٠ إلى ٤٥,٨ مليار دولار عام ٢٠١١، ليصل إلى أقل من ٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٥ وبلغت قيمته عام ٢٠١٩ حوالي ١٩,٥ مليار دولار، بناء على الأرقام الواردة في تقرير للمركز السوري لبحوث السياسات عام ٢٠٢٠، وقد انعكس هذا التراجع في حجم الناتج المحلي، في عدم قدرة الاقتصاد الوطني على سد احتياجات الأسواق المحلية وخاصة من المحروقات والقمح مما كان يدفع بالحكومة إلى الاستيراد، الأمر الذي شكّل ضغطاً متواصلًا على سوق الدولار، ورفع من سعره مقابل الليرة السورية.

هذا وقد بلغت مجموع الخسائر المتركمة في الناتج المحلي ٤٢٠,٩ مليار دولار، أي ما يعادل ٧,٧ أضعاف الناتج المحلي لعام ٢٠١٠ وما يقارب ٢١,٦ ضعف ناتج عام ١٨٠٢٠١٩. والشكل رقم (٥) يوضح لنا الخسارة المتركمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠.

^{١٧٩} المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٢ - الحسابات القومية - جدول رقم ١٤/٢٨ - ص ٣٩٣
^{١٨٠} المركز السوري لبحوث السياسات - سوريا: العدالة لتجاوز النزاع - مرجع سابق - ص ٨



شكل رقم (٥) الناتج المحلي الإجمالي في أثناء النزاع والخسارة المترجمة فيه بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ و ٢٠١٩ مقدره بمليارات الليرات السورية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٩:

المصدر: تقرير المركز السوري لبحوث السياسات - سوريا: العدالة لتجاوز النزاع - ٢٠٢٠ - ص ٣٦

ب - فقدان البلاد جل مصادر القطع الأجنبي

فقد الاقتصاد السوري جل مصادر توفير القطع الأجنبي، التي كانت تشكل روافداً هامة للخبز العامة، وساهمت بتكوين احتياطات لا بأس بها من القطع الأجنبي؛ بلغت حوالي ١٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ وقد تمثل فقدان هذه المصادر في ما يلي:

- عوائد صادرات النفط: شكلت إيرادات النفط في سوريا وسطياً حوالي ٥٠% من مجموع الإيرادات العامة في سوريا بين عامي ١٩٩٠ - ٢٠١٠ كما شكلت الصادرات النفطية نسبة ٦٥% من مجموع الصادرات السورية قبل اندلاع الأزمة حيث كانت سوريا تصدر ١٤٣ ألف برميل يومياً وفق وكالة الطاقة الدولية ١٨٢ وتبلغ قيمة هذا الرقم بأسعار عام ٢٠١٠ المرتفعة نسبياً ٤,٧ مليار دولار سنوياً شكل حوالي ٨,٣٨% من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا لنفس العام. وفي موازنة عام ٢٠١٢ بلغت عوائد النفط ٤٣٩ مليار ليرة أي ما يعادل

١٨١ تم احتساب النسبة من قبل الباحث بناء على أرقام التقارير الاحصائية لمديرية التخطيط في وزارة النفط وأرقام الإيرادات في الموازنات العامة للأعوام المذكورة.

١٨٢ صادرات سوريا من النفط تواصل التراجع منذ ١٥ عاماً - آب ٢٠١١ -

<https://www.alarab.qa/story/147070>

٥,٧٥ مليار دولار تقريباً بأسعار الصرف حينها، منها ٣٤٣ مليار ليرة عوائد مباشرة؛ أي نسبة ٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي. ثم تلاشت هذه الإيرادات الضخمة بشكل شبه نهائي بعد خروج المناطق النفطية في البلاد عن سيطرة الحكومة المركزية في دمشق. ووصلت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية عام ٢٠١٩ في الناتج المحلي الإجمالي ١,٢% ١٨٣ فقط بسبب تراجع كميات الإنتاج من ٣٨٥ ألف برميل في عام ٢٠١٠ إلى حدود ٢٤ ألف برميل يومياً بحسب ما صرح به وزير النفط والثروة المعدنية أمام مجلس الشعب بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢؛ مما يعكس الأزمة الخانقة للمحروقات في البلاد، وخاصة مناطق العاصمة دمشق في ظل توقف واردات النفط الإيرانية وعدم قدرة الحكومة المالية على الاستيراد، حيث بلغت فاتورة المحروقات الشهرية ٢٠٠ مليون دولار ١٨٤ فضلاً عن العقوبات الغربية والأمريكية الخاصة بذلك.

- إيرادات قطاع السياحة: بلغ عدد السائحين في عام ٢٠١٠ أكثر من ٨,٥ مليون سائح ١٨٥ ووصلت عائدات السياحة إلى ٨,٤ مليار دولار شكلت ١٤% من الناتج المحلي حينها ثم تراجع أعداد السائحين إلى ٤٠٠ ألف سائح عام ٢٠١٥ كان معظمهم من مندوبي المنظمات الدولية وزوار الأماكن الدينية من إيران وفي عام ٢٠١٧ لم تتجاوز نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي ٠,٣%. وبذلك تكون الخزينة العامة قد فقدت مورداً هاماً آخر من موارد القطع الأجنبي.

- عجز الميزان التجاري وتراجع عوائد التصدير: تراجعت الصادرات السورية خلال سنوات الأزمة بشكل مريع فقد انخفضت من ١١,٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى ٨٠٨ مليون عام ٢٠١٥ نتيجة التوقف الكبير في الإنتاج وانتقال الكثير من المعامل والمصانع إلى دول الجوار أما في عام ٢٠١٩، فقد وصلت قيمة الصادرات إلى حوالي ٥٣٤ مليون دولار فقط مقابل ٤,٥ مليار دولار ١٨٧ مستوردات وبذلك يكون الميزان التجاري لعام ٢٠١٩ قد سجل خسارة قدرها ٣,٩ مليارات دولار، تشكل خسارة للخزينة العامة، وعبئاً ثقيلاً على سعر صرف الليرة؛ كون الزيادة في الاستيراد تشكل ضغطاً كبيراً على الطلب على الدولار،

١٨٣ جوزيف ظاهر، "الأسباب العميقة لتدهور قيمة الليرة السورية"، ترجمة فريق دوكتوريم، ٢٠٢٠/١/٣١،

<https://medirections.com/index.php>

١٨٤ تصريح لرئيس الحكومة عماد خميس في مجلس الشعب، كانون الثاني ٢٠١٩، موقع الحل السوري، رابط

<https://bit.ly/3azasaX> مختصر

١٨٥ السياحة: ٨,٥ ملايين سائح عام ٢٠١٠ وإلغاء التأشيرات المتبادل مع كل من تركيا وإيران - تصريح سعد الله

أغا القلعة - سيريلابف ٢٠١١/١/٢٨ - <http://syria->

life.com/index.php?page=show_det&id=630

١٨٦ المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨ - إحصاءات التجارة الخارجية

١٨٧ زياد غصن - التجارة الخارجية السورية: أرقام مفاجئة - الأخبار - ٢٠٢٠/٥/٢٩ -

www.akhbar.com/Syria/28926

وبالتالي تدفع سعره نحو الارتفاع، الأمر الذي ينعكس كارتفاع مباشر في أسعار السلع والخدمات، ويقوض بالتالي قدرات المواطنين الشرائية ويزيد من تكاليف العيش في البلاد. خاصة أنه في غياب الرقابة وضعف أدوات ضبط الأسواق استطاع التجار ربط حركة الأسواق وأسعار السلع والخدمات فيها بسعر صرف الدولار لدرجة أنه مع كل ارتفاع في سعر الصرف ترتفع الأسعار مباشرة، الأمر الذي ساهم في عملية نهب مكشوفة لمقدرات ومدخرات المواطنين المالية، بسبب عجزهم عن تلبية احتياجاتهم اليومية أمام الارتفاعات الشاهقة والمستمرة للأسعار التي تم ربطها فقط بسعر الصرف.

- تحويلات المقيمين في الخارج: والتي أصيبت بتراجع واضح أيضاً لأسباب متعددة كان من أهمها العقوبات المالية على المصارف، وشركات تحويل الأموال السورية، ومنع التحويلات من الخارج إليها، فضلاً عن تجميد عملية التعاقد مع السوريين وفق عقود عمل من قبل العديد من الدول العربية؛ التي كانت تشكل وجهة للسوريين. حيث وصلت تحويلات العاملين المغتربين في سوريا عام ٢٠١٠ إلى ٤,١ مليار دولار، لتصل إلى ٢,٣ مليار دولار عام ١٨٨٢٠١٦ كما أن معظم التحويلات باتت تتم عبر القنوات غير الرسمية، بعيداً عن المصرف المركزي بسبب فارق السعر الكبير بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحقيقي.

– بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١ أكثر من ٨,٤ مليار دولار ١٨٩، وأدى فرض العقوبات الغربية على سوريا من قبل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى توقف تدفق الاستثمارات المباشرة، وأكثر من ذلك قامت الشركات العاملة داخل البلاد بسحب استثماراتها؛ والتوقف عن العمل والإنتاج داخل سوريا؛ الأمر الذي تسبب بخسارة الاقتصاد الوطني لمورد هام آخر للقطع الأجنبي، ساهم في السنوات اللاحقة للأزمة بتدهور سعر الصرف.

ج- ازدياد العرض النقدي في السوق

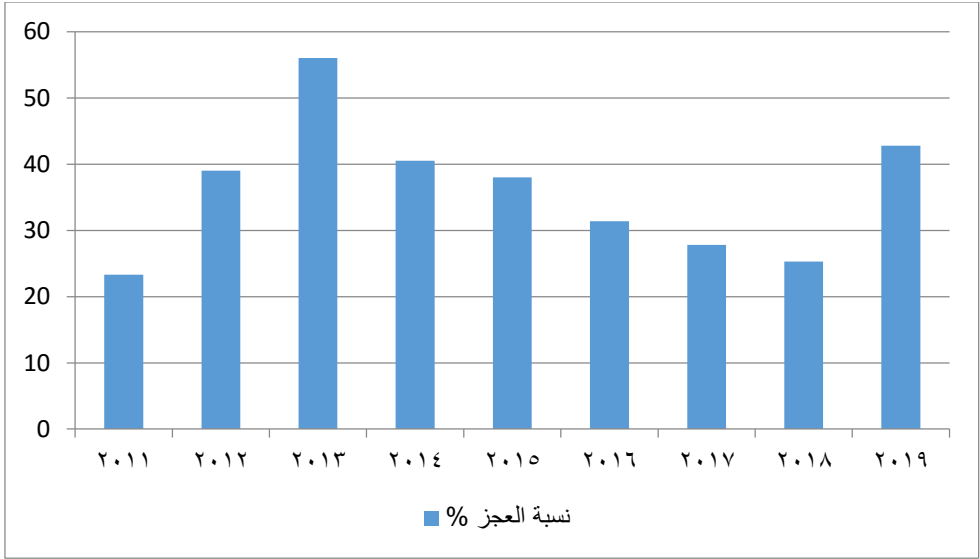
في ألف باء الأدبيات الاقتصادية؛ والسياسات النقدية، هناك قاعدة أساسية، وهي أنه للحفاظ على قيمة العملة يجب أن لا يزيد العرض النقدي عن حاجة الاقتصاد الوطني، وكمية المعروض الإنتاجي فيه؛ حتى لا يحدث تضخماً يخفض من قيمة العملة الوطنية. ما جرى في سوريا خلال فترة الأزمة هو العكس تماماً، فعلى الرغم من تزايد الطلب على العملة الأجنبية؛ وازدياد المعروض من الليرات السورية؛ قامت الحكومة السورية انطلاقاً من النقص الكبير

١٨٨ تحويلات المغتربين السوريين تلامس ٤ مليارات دولار خلال عامين – ٢٠١٧/١٢/٢ - <https://b2b->

[/sy.com/news/46475](https://www.sy.com/news/46475)

١٨٩ - <https://www.ceicdata.com/> - CEIC - Syria Foreign Direct Investment- 4July 2019

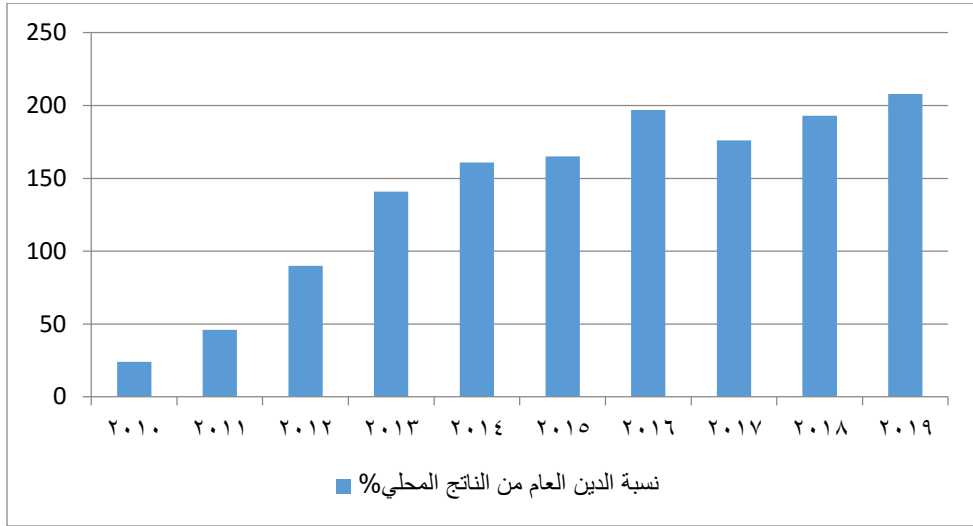
الحاصل في الموازنات العامة للدولة؛ باتباع سياسة التمويل بالعجز؛ والقيام بإصدارات نقدية جديدة حيث بلغ حجم العجوزات المالية في الموازنات العامة - منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧ - ٤٤٦٢ مليار ليرة بحسب تقديرات الحكومة السورية؛ ووصل هذا العجز في موازنتي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ إلى ٨٠٨,٤ مليار ليرة و ٩٤٨,٣ مليار ليرة على التوالي، والشكل رقم (٦) يوضح لنا نسبة عجوزات الموازنة العامة للدولة منذ عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٩.



شكل رقم (٦) - نسبة العجوزات المالية في الموازنات العامة للدولة بين عامي (٢٠١١ - ٢٠١٩)

المصدر أرقام الموازنات الحكومية للأعوام المذكورة.

النسبة والقيمة العالية في العجوزات السابقة تعكس بلا شك ضعف الإيرادات العامة للدولة واتباعها سياسة توسعية في الإنفاق العام، وخاصة الإنفاق الجاري؛ والذي تم تمويله بالاستدانة من المصرف المركزي؛ أو من الخارج، وخاصة من الحليفة إيران، الأمر الذي زاد من العرض النقدي وأفقد الليرة قيمتها؛ وبالتالي ساهم بشكل كبير في تدهور سعر الصرف. فقد بلغت نسبة الدين العام الداخلي والخارجي عام ٢٠١٠ نسبة ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت لـ ١٦١% بنهاية عام ٢٠١٤، ثم وصلت إلى ١٩٦% نهاية ٢٠١٦ ثم إلى ٢٠٨% عام ٢٠١٩ كما هو موضح في الشكل رقم (٧):



شكل رقم (٧) نسبة الدين العام الداخلي والخارجي من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٠-٢٠١٩)

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات - تقرير ٢٠٢٠ - ص ٦٣

ونتيجة الانخفاض الكبير في الإيرادات العامة للدولة، قامت الحكومة بإصدارين نقديين في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ من فئات الأف ليرة الجديدة؛ وفئة الألفين ليرة؛ بدون أي تغطية، لا إنتاجية، ولا من العملات الأجنبية، أو المعادن الثمينة، تحت حجة اهتراء العملة الورقية من فئة الخمسين ليرة، وسحبها من السوق، وامتصاصاً لموجة الغلاء وارتفاع الأسعار، مما زاد من العرض النقدي الذي تضاعف ثلاث مرات، ليصل إلى أكثر من ٦ تريليون ليرة ١٩٠ في التداول، والذي ذهبت جل استخداماتها في عمليات الإنفاق، نتيجة العجوزات الكبيرة في الموازنة العامة، بدلاً من استخدامها في العمليات الإنتاجية؛ حيث تراجع الإنفاق على التنمية بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٩ بنسبة ٦٠,٣%، كما تراجع الناتج المحلي بأكثر من الثلثين في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٠، وهذا يدل على أن النقد المعروض في السوق يستخدم في عمليات الاستهلاك وبالتالي يساهم في ارتفاع معدلات التضخم، التي تترك أثراً على انخفاض قيمة الليرة، وبالتالي ارتفاعاً في سعر الصرف وتدهوره. وهذا يعني أن نسبة من ارتفاع سعر الصرف مردّه، زيادة المعروض النقدي وفقدان العملة المحلية لواحدة من أهم وظائفها الأساسية.

^{١٩٠} b2b (business 2 business) - تحليل: إيكيم الحلول والتشخيص الحقيقي لارتفاع الدولار في سورية - <https://b2b-sy.com/news/57684> - ٢٠١٩/١١/٢٢

د- فشل السياسات النقدية الحكومية

أثبتت السياسات التي اتبعتها المصرف المركزي السوري فشلها الذريع في وقف تدهور سعر صرف الليرة السورية. "وتحولت مهام المصرف المركزي نحو تمويل الإنفاق العام بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالنزاع وعمليات التدخل المباشر وغير المباشر" ١٩١

فخلال السنوات الأولى من الأزمة، اتبع المصرف سياسة السوق المفتوحة؛ عبر التدخل في السوق بشكل مباشر، بهدف الحفاظ على الاستقرار، ولو النسبي في قيمة الليرة السورية. وذلك عبر جلسات بيع القطع الأجنبي للمصارف ومؤسسات الصرافة المرخصة، ليصار إلى تحويلها للسوق المحلية لتغطية إجازات الاستيراد المنفذة وغير المنفذة والمقدرة حينها بما بين ١٥ - ١٧ مليون دولار يومياً، بحسب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية يغطي المصرف المركزي منها نسبة ١٠ - ١٢% فقط، ليبقى الباقي عاجزاً يتم اللجوء إلى السوق السوداء لتأمينه، مما يزيد من حجم الطلب على الدولار، وبالتالي ارتفاع سعره. وقد أثبتت سياسة التدخل هذه فشلها، بعد كل الانهيارات المتلاحقة في قيمة الليرة، لأن معظم التجار ورجال الأعمال، استخدموا الدولار لنقل رؤوس أموالهم خارج البلاد، بدلاً من تمويل الاستيراد، فضلاً عن إجازات الاستيراد الوهمية التي كان يحصل عليها بعض التجار بطرق الفساد، ليصار إلى بيع الدولارات التي كانوا يحصلون عليها بالسعر الرسمي في السوق السوداء، لتحقيق أرباح عالية. هذه السياسة أدت إلى خسارة المصرف المركزي لمعظم احتياطيه النقدي من العملات الصعبة خلال سنتين فقط، كما جاء على لسان رئيس الوزراء السابق عماد خميس ١٩٢. "ويعتقد أن الكثير من المضاربات بالليرة السورية بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦ كان يقودها رجال أعمال مقرّبون من النظام، وبحماية المصرف المركزي، وتقدر العمولة التي كانت تحصلها شركات الصرافة بين ١٥ و ٢٠ في المئة لكل عملية. بالإضافة إلى ذلك، يتيح التعامل مع شركات الصرافة إمكانية إخفاء جميع أنواع المعاملات غير القانونية بسهولة أكبر، حيث تُفرض على البنوك ضوابط ونظم رقابة أكثر صرامة" ١٩٣.

عقب تغيير حاكم المصرف المركزي عام ٢٠١٦، بدأ المصرف سياسة عدم التدخل في السوق، بعد أن خسر معظم احتياطيه النقدي، للحفاظ على ما تبقى منه، ولإيقاف عمليات المضاربة على الليرة في السوق. ولحسن الحظ توافقت سياسات المصرف الجديدة مع التحسن النسبي في حركة الإنتاج داخل الاقتصاد الوطني، وعودة بعض القطاعات الرئيسية للعمل،

^{١٩١} المركز السوري لبحوث السياسات - سوريا: العدالة لتجاوز النزاع - مرجع سابق- ص ٦٥، ٦٤

^{١٩٢} تصريحات لصحيفة الوطن السورية - الدورة الثالثة عشرة للمجلس العام لنقابات العمال -

<https://sptnkne.ws/m4eg>

^{١٩٣} جوزيف ظاهر، "الأسباب العميقة لتدهور قيمة الليرة السورية"، ترجمة فريق دوكتوريم، ٢٠٢٠/١/٣١،

<https://medirections.com/index.php>

وتحسن المواسم الزراعية، وإمداد إيران الحكومة السورية بقرض بمقدار مليار دولار عام ٢٠١٧، إضافة إلى تراجع ملحوظ في حجم العمليات العسكرية، وبالتالي في حجم الإنفاق العسكري، كل ذلك ساهم في تحقيق نوع من الاستقرار في قيمة الليرة، وتراجعاً في سعر صرفها، لتصل لحدود ٤٤٥ ليرة مقابل الدولار الواحد، واستمر هذا الوضع قرابة سنتين. ليعود مرة أخرى التدهور في قيمة الليرة، لأسباب متعددة أهمها الحديث عن قانون قيصر، وتشديد العقوبات على الحكومة والشخصيات الموالية لها.

كما اتبع المصرف المركزي في مراحل مختلفة سياسة ترشيد المستوردات، "وجاءت هذه الاستراتيجية بالسعي إلى حماية احتياطات المصرف المركزي من العملة الأجنبية لتمويل واردات المنتجات والسلع الرئيسية، مثل القمح والسكر والأدوية والنفط والأرز، بدلاً من بيع الدولار بغية الحفاظ على قيمة العملة، والذي كان يصب في مصلحة المضاربين؛ وعدد من التجار الذين استخدموا الدولار لنقل رؤوس أموالهم خارج البلاد؛ بدلاً من تمويل الاستيراد" كما جاء على لسان الحاكم الجديد للمصرف حازم قرفول ١٩٤. وصرّح الحاكم الجديد أيضاً بأن الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، بعد مرور تسع سنوات من الحرب المستمرة، تجعل السيطرة على أسعار الليرة وحمايتها من المضاربة المالية مسؤولية جماعية، تتم باستخدام أدوات السياسة النقدية وبالتعاون مع مجلس النقد والتسليف وبالتنسيق مع السياسة المالية والتجارية ١٩٥. كما أصدرت الحكومة السورية قوانين تتعلق بمعاينة المتعاملين بغير الليرة السورية؛ وتضييق الخناق على شركات الصرافة، وإغلاق العديد منها كإجراءات أمنية وقانونية تعكس التخبط الحكومي بشأن السيطرة على سعر الصرف بدلاً من القيام بتفعيل مجلس النقد والتسليف، ليأخذ دوره الحقيقي ويضع استراتيجيات حقيقية، بناءً على سياسات نقدية متكاملة مع السياسات الاقتصادية الأخرى داخل الاقتصاد الوطني. وجدير بالذكر أن وزارة المالية أصدرت سندات خزينة للاكتتاب بقيمة ٣٠٠ مليار ليرة على دفعتين في شباط وآب الماضي بقيمة ٢ مليون ليرة للسند الواحد؛ بفائدة وصلت إلى ٧% واستحقاق سنتين؛ بهدف سحب جزء من المعروض النقدي، بغية تخفيفه، وزيادة الطلب على الليرة، لرفع قيمتها في السوق، وتمويل العجز الهائل في موازنة عام ٢٠٢٠ والبالغ ١٤٠٠ مليار ليرة، وفق أرقام وزارة المالية السورية وتوجيهه لمشروعات استثمارية أو تنموية، إلا أن هذا الإجراء لم يحقق مبتغاه، ويعود السبب إلى أن المصارف العامة التي ساهمت في الاكتتاب تمتلك هذه الأموال بالأصل، ولم تقم بسحبها من السوق، كما أن تداعيات تفعيل قانون قيصر، والأزمة اللبنانية، وتهاوي سعر الصرف منذ شباط الماضي أثبتت عدم فاعلية ما قامت به الوزارة بسبب تراجع قيمة المبلغ أمام الدولار بأقل من الثلث بحسب سعر صرف اليوم.

^{١٩٤} المدن، "مصرف سورية المركزي: لن نتدخل في السوق ولا حتى بدولار واحد"، ١٨ أيلول ٢٠١٩،

<https://bit.ly/2CuNKkX>

^{١٩٥} المرجع السابق.

هـ- هروب رؤوس الأموال الوطنية

خسارة الاقتصاد الوطني للكثير من رؤوس الأموال الوطنية التي خرجت من البلاد هرباً من الأزمة، وتدايعاتها والتي تقدر بما بين ٢٢ إلى ٣٥ مليار دولار، ساهمت بتراجع سعر صرف الليرة، نتيجة ازدياد الطلب على الدولار، وعرض كميات كبيرة من الليرة السورية في السوق. فضلاً عن قيام الناس العاديين بتحويل ممتلكاتهم النقدية إلى عملة أجنبية أو مصاغ ذهبي قبل خروجهم من البلاد، بهدف الهجرة، أو لمن بقي بسبب فقدان الثقة بالليرة السورية.

١- العوامل الخارجية

أخذت الأزمة السورية طابعاً دولياً، نتيجة قيام القوى الإقليمية والدولية بالتدخل فيها، بأهداف مختلفة، متوافقة أحياناً، ومتناقضة أحياناً أخرى، وكان لوقوف إيران وتدخلها بزخم كبير إلى جانب الحكومة السورية، الدور الأهم لتدخل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، ثم لاحقاً تركيا عبر أذرعها من الفصائل المسلحة، قبل أن تتدخل بشكل مباشر، وروسيا بتدخلها العسكري المباشر عام ٢٠١٥، وبذلك تداخلت الكثير من الخيوط، وتشابكت العديد من الأذرع، في الأزمة، ساهمت في تعميقها، وجعلت البلاد رهينة لتحقيق المصالح الأنية والاستراتيجية لتلك القوى على اختلافها.

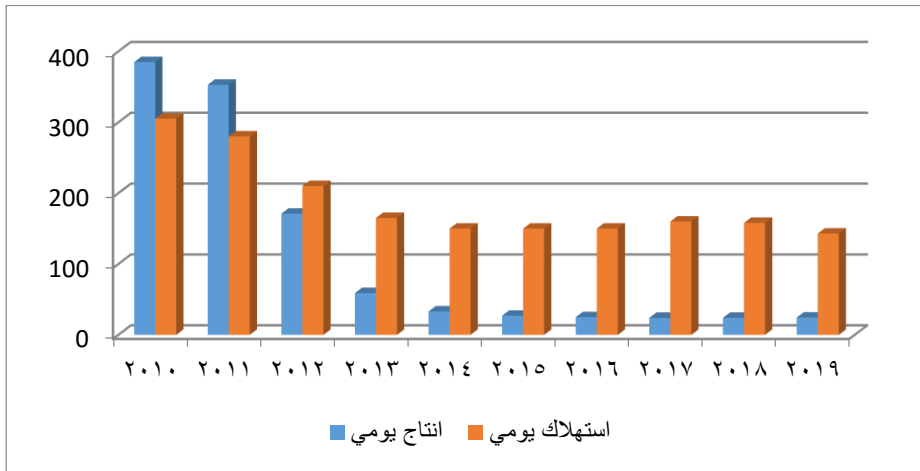
كل ذلك، إلى جانب العقوبات الغربية، وتراجع الإيرادات العامة للدولة، كان له تداعيات اقتصادية ومالية خطيرة على الاقتصاد السوري، نتيجة استمرار الحرب، وتزايد الإنفاق العام على العمليات العسكرية، والخدمات العامة في المناطق التي استعادت الحكومة السيطرة عليها، مما تسبب بزيادة الطلب على سوق الدولار بشكل مستمر؛ ودفع بسعر الصرف نحو الانحدار.

أ- تداعيات العقوبات الغربية وقانون قيصر

التهاوي الأكبر لقيمة الليرة السورية بدأ منتصف العام الماضي، بعد إقرار الإدارة الأمريكية قانون قيصر الذي دخل حيز التنفيذ الأربعاء ١٧ يونيو/حزيران من العام الحالي ٢٠٢٠، ونص على فرض عقوبات على الحكومة السورية، والدول التي تدعمها، مثل إيران، وروسيا لمدة ١٠ سنوات في مجالات الطاقة والهندسة والأعمال والنقل الجوي.

تم تشديد العقوبات الغربية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الحكومة السورية، بداية العام الحالي، فساهمت إلى جانب قانون قيصر الأمريكي برفع سعر الصرف لمستويات قياسية بلغت أكثر من ٣٥٠٠ ليرة في ٨ حزيران الماضي قبل أن يبدأ بتصحيح نفسه ويستقر ما بين ٢٢٠٠ و ٢٤٥٠ خلال الفترة اللاحقة وحتى الآن. فقد توالى اشتداد

العقوبات الغربية والأمريكية على سوريا؛ بعد استشفافهم نية الحكومة السورية الحصول على مساعدات مالية من الدول المانحة، للبدء بإعادة الإعمار، فشملت العقوبات هذه المرة جميع الدول التي يمكن أن تتعامل مع الحكومة السورية وحلفائها، وتم تضيق الخناق اقتصادياً على البلاد لدرجة أصيبت الأسواق بتضخم كبير، وشح في المواد الأساسية، وخاصة المحروقات حيث يبلغ حجم حاجة السوق المحلية من النفط الآن ١٣٦ ألف برميل يومياً؛ لا تنتج الحكومة منها سوى ٢٤٥٠٠ برميل؛ والباقي كانت إيران تزودها به قبل تشديد العقوبات الأمريكية على النظام في كلا البلدين، مما صعّب على إيران إيصال أية شحنات نفطية أو مشتقاتها إلى سوريا، نتيجة صعوبة وصول الناقلات الإيرانية إلى سوريا، والشكل رقم (٨) يوضح لنا إنتاج سوريا واستهلاكها من النفط خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٩.



شكل رقم (٨) إنتاج سوريا واستهلاكها اليومي من النفط خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٠-٢٠٢٩ (ألف برميل/يوم)

ومما ساهم بازدياد الآثار المالية على الليرة السورية؛ تشديد العقوبات على إيران وحلفائها في المنطقة (حزب الله)، بهدف تجفيف أي مصدر يمكن أن تحصل الحكومة السورية من خلاله على القطع الأجنبي، أو المحروقات، الأمر الذي تسبب بتدهور كبير في سعر صرف الليرة، فقد معه السوريون ثقتهم بها؛ خوفاً من انهيار محتمل، إلا أن الليرة عادت وصحت قيمتها نوعاً ما عند حدود ٢٢٥٠ ليرة تقريباً.

ب - الأزمة المالية في لبنان

لطالما كانت المصارف اللبنانية تشكل الملاذ الآمن للمودعين السوريين، شركات وأشخاص، لإيداع أموالهم بالقطع الأجنبي فيها، التي قدرت بـ ٣٢,٥ مليار دولار في نهاية ١٩٦٢٠١٩. وخلال سنوات الأزمة السورية، ونتيجة للعقوبات الاقتصادية على الحكومة السورية، شكلت السوق المصرفية اللبنانية، الوسيط الأهم للتجار والمستوردين السوريين ولإتمام صفقاتهم التجارية والمالية مع الخارج، وبذلك شكلت متنفساً حقيقياً للاقتصاد السوري ولتجارته الخارجية.

ولكن مع اندلاع الحراك المدني في لبنان، منذ تشرين الأول من العام ٢٠١٩، واستفحال الأزمة المالية فيه، نتيجة لذلك فقد تغير المشهد تماماً، خاصة بعدما فرضت المصارف اللبنانية قيوداً شديدة على الحصول على الدولار وسحوباته، مما تسبب بأزمة مالية حقيقية للتجار السوريين لم يعودوا من خلالها قادرين على مواصلة أنشطتهم الاقتصادية والتجارية، وتهريب البضائع إلى سوريا، مما تسبب في ضغط كبير على الطلب على الدولار في السوق المحلية، الأمر الذي ساهم بشكل واضح في ارتفاع سعره، وبالتالي تدهوراً في قيمة الليرة السورية، ومما زاد الطين بلة؛ إقرار قانون قيصر في الآن ذاته، الأمر الذي تسبب بمشكلات مالية إضافية للمنظومة المالية والمصرفية السورية فقد باتت المصارف اللبنانية متخوفة من التعامل مع التجار السوريين أو قبول إيداعاتهم، خشية وقوعهم في قائمة العقوبات الأمريكية.

ج - توقف المساعدات المالية والعينية من إيران

كنا قد أشرنا إلى أن النظام في طهران؛ كان يمد الحكومة السورية بالنفط والمشتقات النفطية في إطار خطوط ائتمانية تم فتحها بموجب اتفاقيات مالية وتجارية، تم توقيعها بين البلدين. ففي كانون الثاني ٢٠١٣ اتفق البلدان على فتح خط ائتماني بين المصرف التجاري السوري؛ وبين بنك تنمية الصادرات الإيراني بقيمة مليار دولار، بفوائد ميسرة، وفي أيار من العام نفسه كشف حاكم مصرف "سوريا" المركزي حينها "أديب ميالة" عن تقديم "إيران" خطأ ائتمانياً آخر لسوريا بقيمة ٣ مليارات دولار لتمويل احتياجات البلاد من النفط ومشتقاته. وفي أيار ٢٠١٥ اتفق المصرف التجاري السوري مع بنك تنمية الصادرات الإيراني على فتح خط ائتماني بقيمة مليار دولار، وتستخدم الحكومة السورية إيرادات الخطوط الائتمانية في تمويل استيراد البضائع والسلع وتنفيذ المشاريع ١٩٧.

^{١٩٦} ما حجم الودائع السورية في مصارف لبنان؟ - المدن - 23/6/2020 - تقرير "الدولية للمعلومات" -

<https://www.almodon.com/economy>

^{١٩٧} ما هو خط الائتمان السوري في إيران؟ - سناك سوري - ٢١ حزيران ٢٠٢٠ -

<https://snacksyrian.com>

ومع تزايد الضغوطات الاقتصادية الغربية على إيران، وتراجع قوتها الاقتصادية ١٩٨ بشكل ملحوظ توقف خط الائتمان في تشرين الثاني من العام ٢٠١٨ الأمر الذي تسبب بأزمات خانقة في سوق المحروقات، وأثر على قطاع الصناعة، وعلى الإنتاج، لتضطر الحكومة السورية للتوجه نحو الاستيراد، لتغطية النقص الكبير في أسواق السلع التجارية، وتفقد مصدراً هاماً، كان يمدّها بالقطع الأجنبي، مما أدى تزايد الطلب على القطع الأجنبي محلياً، وشكل عاملاً آخر في ارتفاع سعر الصرف.

د- تفشي وباء كورونا (كوفيد ١٩)

مع الأزمة الاقتصادية الخانقة، وتراجع المؤشرات الاقتصادية، ومستويات التضخم المرتفعة، وتشديد العقوبات الغربية على سوريا، جاء تفشي وباء كورونا؛ ليزيد من الآلام والأوجاع التي يعاني منها الاقتصاد الوطني. فكان لاتخاذ الحكومة السورية اجراءات الحجر الصحي الشامل، وتقييد حركة الدخول والخروج من البلاد، ومنع التنقل بين المحافظات، في أواخر آذار الماضي كان له تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة، كانخفاض في الحركة التجارية، وتزايد معدلات البطالة، وتراجع في حجم التجارة الخارجية، وفقدان مصدري للقطع الأجنبي، من خلال منع دخول الزائرين الأجانب من لبنان وإيران إلى البلاد، وتوقف حركة التحويلات المالية إلى الداخل، بسبب إغلاق المؤسسات المالية ذات الصلة، شأنها في ذلك كباقي المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية نتيجة تفشي وباء كورونا.

ثالثاً – الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتهاوي سعر صرف الليرة السورية

كان تهاوي سعر الصرف، أحد أهم نتائج الأزمة السورية، كونه أثر بالدرجة الأولى في حركة الأسواق والأسعار السائدة فيها؛ باتجاه مستويات ربما يسميها السوريون خيالية أو جنونية، فقد دفعت كل العوامل الداخلية أولاً، والخارجية ثانياً، المذكورة سابقاً، بسعر صرف الليرة السورية، نحو منحدرات خطيرة، تركت معدلات تضخم عالية، وصلت إلى أرقام خيالية، كان لها آثار مؤلمة على بنية الاقتصاد السوري، وقدرة أفراد المجتمع على تأمين مستلزمات حياتهم اليومية وإذا ما استمرت معدلات التضخم على هذا النحو، فمن الممكن أن تقود المجتمع إلى منعطفات اقتصادية واجتماعية أخطر بكثير مما نشهدها الآن، فتزايد معدلات الفقر والبطالة، وتراجع القدرة على التعليم، وفقدان أسس ومقومات التنمية المستدامة، ستلحق ببنيان

^{١٩٨} بلغت إيرادات النفط الإيرانية فقط ٧,٩ مليارات دولار بين آذار ٢٠١٩ وآذار ٢٠٢٠، بعدما كانت سجّلت رقماً قياسياً وصل إلى ١٠,٦ مليارات دولار بين آذار ٢٠١١ وآذار ٢٠١٢ بحسب مركز كارينغي للشرق الأوسط (<https://carnegie-mec.org/diwan/82208>)

المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي آثاراً سلبية، ستفتك بمستقبله ومستقبل أبنائه. وقد تسبب فقدان الليرة السورية لجل قيمتها، وتداخل ذلك مع العوامل الخارجية المذكورة أعلاه، وبالتالي تدهور سعر صرفها، تسبب في حدوث غلاء فاحش في الأسواق، وصلت فيها الأسعار لمستويات قياسية تجاوزت ما بين ٣ إلى ٤ أضعاف؛ خلال العام الحالي، مقارنة بالعام الفائت، وبنسب ما بين ٣٥ إلى ٥٥ ضعفاً مقارنة بعام ٢٠١٠. وخلال سنوات الأزمة فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسب عالية، لم يشكل هذا المؤشر في عام ٢٠١٩ أكثر من ٣٦% من حجم الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ حيث تم توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني، كسراء العقارات والمضاربات المالية، وتنشيط القطاع التجاري، وخاصة عند استغلال الكثير من رجال الأعمال المتنفيين، مسألة الحصول على تراخيص استيراد وهمية، والمضاربة بالدولارات التي كانوا يحصلون عليها بالسعر الرسمي في السوق السوداء بغرض الاستفادة من فارق السعر الذي وصل في نهاية ٢٠١٩ إلى ٢٦٠ ليرة وإلى أكثر من ١٠٠٠ ليرة لكل دولار الآن في بداية تشرين الثاني من العام الحالي، وبالتالي انخفاضاً في حجم الاستثمارات داخل القطاعات الإنتاجية، التي تزيد من حجم الناتج القومي، حيث أشرنا إلى فقدان الليرة لهذه الوظيفة، نتيجة انخفاض قيمتها وفقدان الثقة بها، مما أدى إلى انخفاض في حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، الأمر الذي سبب ارتفاعات جديدة في مستويات الأسعار، وشكل ضغطاً على شراء الدولار، فساهم في ارتفاع سعره مقابل الليرة، كما ساهمت مستويات التضخم العالية؛ نتيجة تدهور سعر الصرف في تآكل النسبة العظمى من إيرادات الموازنة العامة للدولة، ووقوعها تحت عبء عجوزات مالية جديدة، أصبحت معها الحكومة عاجزة عن تمويل إنفاقها العام، مما أثر على مستويات المعيشة للمواطنين، وتراجع حجم الخدمات العامة، التي تقدمها الدولة وخاصة على صعيد الصحة والتعليم.

كل ذلك ساهم في ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة، وهجرة العمالة المحلية المؤهلة، والكوادر العلمية إلى الخارج، وسيادة ثقافة الكسب غير المشروع، وتقشي حالات الفساد الإداري، والرشوة والمحسوبيات داخل المجتمع.

رابعاً – خاتمة

مع استمرار فقدان الليرة لقيمتها، واستمرار العقوبات الاقتصادية الغربية على الحكومة السورية والشخصيات الموالية لها، والمؤسسات المتعاملة معها، وأمام تقلص الاحتياطيات النقدية للمصرف المركزي والعجز في الميزان التجاري نتيجة عجز الحكومة عن تقوية الجهاز الإنتاجي داخل البلد، ورفع معدلات النمو لتأمين احتياجات الأسواق المحلية من السلع، والخدمات مما يؤدي إلى تزايد حجم المستوردات؛ بعد شبه انقطاع تام للدعم الإيراني وخطوطه الائتمانية؛ نعتقد بأن الوضع مرشح للمزيد من الانحدار مستقبلاً، مع استمرار العوامل التي تدفع به نحو ذلك. وهذا يعني أن الوضع الحالي غير المستقر، والمتهاوي لسعر صرف الليرة السورية يدفع بالاقتصاد الوطني نحو زيادة تكاليف الإنتاج فيه، ويشكل المزيد من الضغوط التضخمية داخله، وبالتالي ارتفاعات مستمرة في مستويات الأسعار عامة، والتي فوق أنها تعتبر وسيلة لشفط مقدرات الفقراء، لجيوب أثرياء المال، وأمرأء الحرب، فإنها ستترك تداعيات أكثر خطورة على مستويات المعيشة للمواطنين؛ وتقلص من قدراتهم الشرائية، ومن امكانياتهم في تأمين احتياجاتهم الضرورية، وبالنتيجة ستدفع بأعداد متزايدة منهم نحو خط الفقر.

مراجع الدراسة

- ١- المركز السوري لبحوث السياسات - سوريا: العدالة لتجاوز النزاع - تقرير آثار النزاع السوري ٢٠١٦-٢٠١٩ - ص ٥٩ <https://bit.ly/3dTnAbw>
- ٢- المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٢ - إحصاءات الحسابات القومية
- ٣- صادرات سوريا من النفط تواصل التراجع منذ ١٥ عاماً - آب ٢٠١١ - [/https://www.alarab.qa/story/147070](https://www.alarab.qa/story/147070)
- ٤- جوزيف ظاهر، "الأسباب العميقة لتدهور قيمة الليرة السورية"، ترجمة فريق دوكستريم، ٢٠٢٠/١/٣١، <https://medirections.com/index.php>
- ٥- تصريح لرئيس الحكومة عماد خميس في مجلس الشعب، كانون الثاني ٢٠١٩، موقع الحل السوري، رابط مختصر <https://bit.ly/3azasaX>
- ٦- السياحة: ٨,٥ ملايين سائح عام ٢٠١٠ وإلغاء التأشيرات المتبادل مع كل من تركيا وإيران - تصريح سعد الله أغا القلعة - سيربيلاليف ٢٠١١/١/٢٨ - http://syria-life.com/index.php?page=show_det&id=630
- ٧- المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨ - إحصاءات التجارة الخارجية
- ٨- زياد غصن - التجارة الخارجية السورية: أرقام مفاجئة - الأخبار - ٢٠٢٠/٥/٢٩ - www.akhbar.com/Syria/28926
- ٩- تحويلات المغتربين السوريين تلامس ٤ مليارات دولار خلال عامين - ٢٠١٧/١٢/٢ - [/https://b2b-sy.com/news/46475](https://b2b-sy.com/news/46475)
- ١٠- EIC - Syria Foreign Direct Investment- 4July 2019 - <https://www.ceicdata.com/>
- ١١- b2b (business 2 business) - تحليل: إليكم الحلول والتشخيص الحقيقي لارتفاع الدولار في سورية - ٢٠١٩/١١/٢٢ - [/https://b2b-sy.com/news/57684](https://b2b-sy.com/news/57684)
- ١٢- المدن، "مصرف سورية المركزي: لن نتدخل في السوق ولا حتى بدولار واحد، ١٨ أيلول ٢٠١٩، <https://bit.ly/2CuNKkX>
- ١٣- ما حجم الودائع السورية في مصارف لبنان؟ - المدن - 23/6/2020 - تقرير "الدولية للمعلومات" - <https://www.almodon.com/economy>
- ١٤- مركز كارينغي للشرق الأوسط - <https://carnegie-mec.org/diwan/82208>
- ١٥- ما هو خط الانتماء السوري في إيران؟ - سناك سوري - ٢١ حزيران ٢٠٢٠ - [/https://snacksyrian.com](https://snacksyrian.com)

الفصل الثاني

قضايا راهنة

أربعة تحركاتٍ روسيةٍ جديدة، لكسب المزيد وتعزيز الثقة في

المعادلة السورية

الدكتور ريبير خلف - باحث في مركز الفرات للدراسات

باتت سوريا خلال أزمتها الحالية؛ ساحةً غامضةً إلى حد ما، مليئةً بحروب الوكالة لقوى إقليمية ودولية، تتفاعل فيما بينها تارةً وتشتبك تارةً أخرى، نظراً لتداخل أجنادات هذه الدول لتحقيق الأهداف المرجوة. فالأهمية الجيوسياسية والواقع الجغرافي لسوريا، يفرض خلق مشاهد جديدة في الساحة، فأصبح التباين بين قوى تحاول السعي لتحويل التحديات إلى فرص، وقوى تعمل على خلق أزمات للحفاظ على الفوضى، وقوى تستثمر مصالحها هناك، حتى أضحت سوريا تشكل مساراً هاماً للتحرك في الاتجاه الذي يحقق استراتيجيته الواسعة، وقد برز بين هذه الأطراف روسيا الاتحادية؛ كقوة كان لها الدور الأهم في تغيير المشهد السوري، فلا أحد ينكر، أنه منذ تدخلها في الساحة السورية، انقلبت الموازين، بما تمتلكه من قوة عسكرية وأوراق ضغط في محاولة منها لتغيير المشهد في الساحة السورية، كان آخرها وأهمها أربعة تحركات جديدة تهدف لكسب المزيد من النفوذ، وتعزيز الثقة لكسب حلفاء جدد، وهذه التحركات هي:

أولاً: إغلاق المعابر الانسانية الاستثنائية

وهي وسيلة ضغط روسية لعزل آلاف المقاتلين المعارضين للنظام السوري، حيث تستهدف حصار المناطق الواقعة تحت سيطرتهم عبر إغلاق المعابر الانسانية، فكانت الخطوة باستخدام آخر فيتو يمنع بموجبه استمرار جميع المعابر الحدودية بين تركيا وسوريا، والتي تمد مناطق المعارضة السورية في أنحاء سوريا بالمساعدات. وهذا ما حصل عندما أيدت الصين الخطوة أيضاً، بمنع اقتراح فتح معبرين فقط، على أن يكون معبر واحد تحت سيطرة الحكومة السورية.

وهذه الخطوة تعني أن كل ما يدخل إلى سوريا سيكون عبر تركيا أو العراق، ولكن للحكومة السورية فقط، والتي سيوزعها الأخير بما يراه مناسباً، ويراعي الخطط الروسية، للتضييق على حلفاء القوى الأخرى، والاتجاه نحوها؛ فبحصار روسيا لتلك المناطق، يفرض نفسه كبديل ومنفذ لتلك المناطق مقابل عزز القوى الفاعلة الأخرى للحصول على ما يرغبون.

ثانياً: الضغط البطيء على الولايات المتحدة لخلق حقائق جديدة

يأتي هذا الإجراء في ظل تحرك الروس في شمال وشرق سوريا، للسيطرة على مناطق استراتيجية معينة، ويحقق تغيير للميزان الاستراتيجي لمصلحتهم؛ وقد حركت عملية الانسحاب الجزئي التي قامت بها الولايات المتحدة في شمال وشرق سوريا في أكتوبر ٢٠١٩، أطماع روسيا لتوسيع دائرة نفوذها في هذه المنطقة، حيث سارعت بفرض وقائع على الأرض بهدف تغيير المعطيات، من خلال إنشاء سلسلة من القواعد في المنطقة، وهي تحركات أشعرت القيادة العسكرية الأمريكية بفداحة الخطأ جزاء الانسحاب، وحاولت تدارك الأمر بوقف التمدد الروسي وحصره ضمن مناطق محددة، الأمر الذي واجهته روسيا بجملة من التكتيكات؛ كمحاولة تشكيل مجموعات مسلحة من العشائر العربية، ونشر منظومة صاروخية متطورة في مطار القامشلي؛ لكنها رغم ذلك عجزت في التأثير على السياسة الأمريكية بسبب تشدد البنتاغون برفض الانسحاب والتمدد الروسي؛ ومع استمرار هذا العجز في ظل الوجود الأمريكي في شمال وشرق سوريا، بدأت روسيا بتحريك جديد كثفت من خلاله الضغط على باقي القوات الأمريكية في المنطقة، مما نتج عنها اشتباكات بشكل متزايد مع الأخيرة، وتحليق للمروحيات الروسية، بالإضافة إلى تعرض قوافل للقوات الأمريكية لاستفزازات من نقاط تفتيش قوات النظام السوري في المنطقة.

وهذا ما صرح به مسؤولين أمريكيون، بأن هذه الإجراءات تأتي كوسيلة يقوم بها الروس وحلفاؤهم، لتقديم مجموعة ثابتة من التحديات لخلق حقائق جديدة على الأرض بشكل بطيء،

والتي بدأت تتزايد مع مرور الوقت وتشكل مصدر قلق للقوات الأمريكية. حيث صرّح الأدميرال "تيم زيمانسكي"، نائب رئيس قيادة العمليات الخاصة بالجيش، "نحن نعلم أنهم يضغطون" وسيواصلون للحصول على ميزة في القسم الشمالي الشرقي من سوريا. وهذا يأتي كجزء من الاستراتيجية الروسية، لدفع حدود الاتفاقات التي توصلت إليها مع الولايات المتحدة؛ الهدف منها:

- حفاظ روسيا وحليفها على هذه الحملة المستمرة والبطيئة والخفيفة، سيؤدي إلى التلاعب بالديناميكيات التنافسية وتجاوز الخطوط الحمر تدريجياً.
- الاشتباكات العشوائية أو المواجهات الغير متوقعة، من شأنه سيشكل مبرر قوي لإدارة ترامب أمام معارضيه لانسحاب أمريكي كامل.
- انتشار القوات الروسية في شمال وشرق سوريا لم يعد تقتصر على الأرض، وانما شملت الجو أيضاً، فالعدد الكبير من طائرات الاستطلاع وغيرها من الحوامات الروسية، أدى إلى تآكل التفوق الجوي الأمريكي في المنطقة.
- العمل على تزايد مخاوف الجانب الأمريكي، بتحول الجانبين الروسي والسوري إلى شمال وشرق سوريا بعد معركة إدلب، بحجة استعادة حقول النفط.

ثالثاً: كسب تأييد ودعم الشريك الأستراتيجي

من منطلق رؤية تركيا أن سوريا هي الأولوية الأمنية القصوى لها، خاصة مع ظهور قوات سوريا الديمقراطية كقوة يمكن الاعتماد عليها على الأرض من قبل قوات التحالف الدولي، وظهور داعش على حدود تركيا، وشرعية النظام ضد أي تحرك لها داخل سوريا، وأزمة اللاجئين، كلها أصبحت الشغل الشاغل لتركيا، والتي كانت تعول على الولايات المتحدة في أولوياتها. وهنا بدأت روسيا التحرك لتحقيق نوع من التوازن بما يصب في مصلحتها، فرغم دورها كشريك مخادع، إلا أن (الدولة التركية)، أصبحت بحاجة لدعمها، نتيجة سياسة حليفها الولايات المتحدة مع قوات سوريا الديمقراطية.

ومن منطلق نهج إيران الإيديولوجي كمصدر قوة وتمدد لها في الشرق الأوسط، وحقيقة سعي الولايات المتحدة لإضعاف يد إيران في المنطقة، الأمر الذي يجبر الأخير للجوء إلى موسكو للدعم العسكري والاقتصادي والدبلوماسي.

العلاقة بين روسيا وإيران قائمة على علاقة تكتيكية وعسكرية أمنية محدودة، إلا أن موسكو أصبحت هي صاحبة اليد العليا، فالأسلحة الروسية والتعاون الاستخباراتي والمزايا العملية الأخرى التي تقدمها روسيا، تجعل منها شريكاً خاصاً، وهذا ما مكنت موسكو من الاستفادة

القوى من إيران، حسب اتفاقية بحر قزوين عام ٢٠١٨، والتي بموجبها تسمح بالوجود العسكري في البحر للدول الخمس (أذربيجان، وكازاخستان، وروسيا، وتركمانستان، وإيران) من شأنه أن يعزز الهيمنة البحرية الروسية على أكبر مسطح مائي مغلق في العالم. كذلك استخدام "قاعدة شاروخي الإيرانية" لهبوط الطائرات الروسية وإقلاعها.

وانطلاقاً مما سبق فالتحالف الثلاثي بين موسكو وأنقرة وطهران هو جزء من التحركات الروسية لكسب تأييد ودعم الأخيرين؛ من ناحية بإقناع أنقرة أن إبقاء روسيا في صفها، يجعلها لاعباً أساسياً في المعركة السورية، وبهذا الشكل تصبح موسكو الطرف الأقوى بالنسبة لها، ويتناسب مع رغبتها بإبعاد تركيا قدر المستطاع عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كجزء من تحقيق الأجندات السياسية والاقتصادية لروسيا.

كما أن مبادرة روسيا بتنفيذ هجمات جوية من الأراضي الإيرانية، يدل على ثقل الدور الروسي في إيران، ويظهر صغر حجم إيران، وبمعنى آخر، فهي لا تختلف عن العلاقة بين أي قوة كبرى وبلد صغير؛ فاستخدام القواعد العسكرية في إيران من قبل القوات الروسية، يشكل خرقاً للدستور الإيراني، فالمادة ١٤٦ فيه تمنع إقامة أي نوع من أنواع القواعد العسكرية الأجنبية، حتى للأغراض الإنسانية، ويعتبر اختراق للدستور بشكل واضح، ومدى تأثير روسيا على الداخل الإيراني، الأمر الذي يشير إلى تفوق الدور الروسي بشكل أكبر في سوريا، على حساب دور إيران العسكري. [\(راجع: دستور إيران لعام ١٩٧٩، ص ١٤\)](#)

رابعاً: تحرك دبلوماسي منفرد لكسب الثقة

تأتي هذه الخطوة كجزء من جملة التكتيكات الروسية لكسب حليف مهم وقوي في شمال وشرق سوريا، وجزء من خططها لمجابهة الوجود الأمريكي؛ ففي كثير من المناسبات والتصريحات الروسية، تطلق موسكو عهود باستخدام المسار الدبلوماسي كجزء من العملية السياسية واعتبار الجميع شركاء في سوريا المستقبل؛ وهي ما تعول عليها روسيا بشكل خاص لإخراج حلفاء الولايات المتحدة من تحت مظلتها، تحت بند أن الولايات المتحدة قد تقرر في أية لحظة الخروج من سوريا، وترك حليفهم دون حماية، ووعدهم بأنهم جزء لا يتجزأ من العملية الدبلوماسية وشريك للحكومة السورية.

وبالفعل سعت روسيا العمل على هذا المسار، بعقد اجتماعات بين الكرد والحكومة السورية بوساطتهم، وبالرغم من فشل المفاوضات في العديد من النقاط، إلا أن روسيا لا تزال مستمرة في نهجها هذا. والتي نالت جزءاً من الرضى الكردي، بعد الكثير من المماطلة من الأخير نتيجة عدم ثقتهم بالروس أيضاً في إيقاف الاستنزافات التركية، لكن إصرار موسكو استمر لإتمام هذا المسار وكسب ثقة الكرد، كان آخرها دعوة مجلس سوريا الديمقراطية إلى موسكو

في ٣١ آب ٢٠٢٠ وتوقيع مذكرة تفاهم مع حزب الإرادة الشعبية (أحد أكبر الأحزاب في منصة موسكو المدعومة روسياً للتمثيل داخل هيئة التفاوض السورية المعارضة، واللجنة الدستورية السورية) دون التطرق إلى الموقف من النظام السوري، بهدف إقناع الإدارة الذاتية بالخطوة كضرورة موضوعية وحاجة مجتمعية وتمثيل أوسع للحراك السياسي، خاصةً في ظل الافتقار لأية رؤية أمريكية واضحة فيما يتعلق بمستقبلهم في المنطقة، وفي خطوة تراها موسكو وسيلة لكسب ثقة الكرد للتقرب منهم، وكسب حليف قوي عسكرياً ومهم اقتصادياً كبديل للاقتصاد السوري المنهار لتعويض فاتورة نفقاتها في سوريا، بحكم سيطرة الإدارة الذاتية على منطقة تتمركز فيها معظم حقول النفط والغاز والثروة المائية، والزراعية.

وبهذا التحرك تسعى موسكو لتغيير الوضع الجيوسياسي لصالحها، وتمهد لنفوذ أقوى من الولايات المتحدة في سوريا، ودفع حلفائها ضد داعش للسعي نحو الطرف الروسي بحجة ضامن للاستقرار ومؤثر للوضع في سوريا؛ مما يعني فتح طريق جديد للدبلوماسية، وإعلان دستور جديد، بما يتناسب مع تطلعات موسكو، يكون لها التأثير الأقوى في مسار العملية السياسية مقابل باقي الأطراف الأخرى؛ ويمهد الطريق للعب دور متعاظم وقوي للولج في الشرق الأوسط.

وفي الختام،،، على إثر ما حصل في سوريا وما ذكرناه أعلاه، يبدو أن روسيا تسعى لتصبح حاكمة الفوضى في سوريا، وهذا نهج نجحت فيه إلى حد ما بسياساتها الخارجية، فعلى غرار القوى العظمى كالولايات المتحدة والصين، بدأت روسيا بنشر نفوذها الاقتصادي والجيوسياسي من خلال دعم الحكام والأنظمة، كما يحصل الآن في سوريا وليبيا، أو تقديم الدعم العسكري والاقتصادي السري والعلني كما في فنزويلا؛ وسيلة تراها روسيا تحدياً مباشراً للغرب، ووسيلة للتغلب على الإهانة التي عانتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتركت الولايات المتحدة القوى العظمى الوحيدة في العالم. فأصبحت تلاحق توسيع نفوذها والحفاظ عليه في الشرق الأوسط، مستغلة الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لتحقيق هدف زيادة وجودها العالمي، والاستفادة من خيبات الأمل العالمية تجاه الولايات المتحدة، وتصنيف نفسها كقوة بديلة وموثوقة، ولتحقق مكاسب انطلاقاً من تدخلها في سوريا من خلال:

- القواعد العسكرية الروسية الدائمة، بغرض تغيير موازين القوى في المتوسط.
- نشر منظومة دفاع جوية في سوريا، لتعزيز الحراسة المشددة شرق المتوسط، ويضمن قوتها البحرية الدائمة في هذه المياه.
- كل ما سبق من عمليات نشر وقدرات دفاعية، تهدف منها موسكو تحدي حلف الناتو، كقوة بديلة ومنافس قوي شرق المتوسط.
- العمل على إعادة بناء صورتها كقوة إقليمية وتعويض التأثير السلبي في سوريا على ملفها الشخصي، بالخروج كحَكَم إقليمي، بجلب كافة الاطراف المتنازعة نحوها.

بعد ليبيا؛ الوجهة "أذربيجان"، محطة تركيا الجديدة للفصائل

السورية الموالية لها

مركز الفرات للدراسات

تتورط تركيا شيئاً فشيئاً في ملفات متشعبة، وتوسع من جبهاتها، خاصة في الفترة الأخيرة، كالتدخل العسكري في ليبيا، ثم استعراض قوتها في البحر المتوسط، نتيجة الصراع على ملف الغاز، وأحد أهم أهدافها هو خلق بؤر مختلفة لنشر الفوضى في الخارج؛ للتغطية على أزماتها الداخلية، حيث تدخلها بشؤون الدول الأخرى؛ وتأجيج الصراع بين الأطراف المتنازعة؛ بدلاً من الالتفات إلى دعوات الحوار التي تطلقها تلك الأطراف والمجتمع الدولي.

ولتحقيق هذه الغاية، استغلّت المرتزقة السوريين؛ ليصبحوا الأداة الرئيسية لتطبيق هذه الاستراتيجية، حيث تعتبر ورقة الفصائل السورية المسلحة الموالية لها؛ أداة فعّالة للتلاعب بها، لتنفيذ سياساتها خارج الحدود، فمن فيلق الشام؛ والسوري الحر؛ ثم الجيش الوطني السوري، أنشأت تركيا من كل ذلك جيشاً رديفاً لتحقيق أهدافها، أول هذه الأهداف هو تسخيرهم في قتال الكرد، ثم لتقسيم سوريا، وبعدها لنشر الفوضى في الخارج؛ بعيداً عن تدخل جيشها بشكل مباشر، لتجنب إشعال أي صراع داخلي في تركيا، أو خارجي مع القوى الأخرى. بالإضافة إلى ما سبق، أصبح أسلوب الصدام المباشر؛ الطريقة المفضلة للدبلوماسية التركية، فالقصة لا تنتهي بإرسال شحنات أسلحة فقط، وإنما بإرسال مرتزقة لاستكمال استراتيجيتها؛ حتى أصبح مسار المعارضة السورية المسلحة الموالية لتركيا، ينتقل من وجهة إلى أخرى، لكن ليس في سوريا، وإنما خارجها، فبعد ليبيا يصل قطارهم إلى أذربيجان، في ظروف تستغلها راعيهم تركيا، لاستثمار خبرتهم؛ وتوظيفهم كمرتزقة لخدمة مصالحها السياسية هناك.

الوجهة الآن إلى أذربيجان

بدأت تركيا رحلتها باستقطاب المقاتلين الأجانب، من كافة أنحاء العالم، وفتح منافذها الحدودية، لتدفق الآلاف إلى سوريا ونشر الفوضى فيها، وبعدها بدأت بمحطتها الثانية؛ عبر إرسالهم إلى ليبيا، حيث بلغ عدد المجموعات السورية المسلحة في ليبيا ما يقارب ١٧ ألف مسلح؛ بينهم أطفال دون سن ١٨، وعقب الاتفاق الليبي بوقف إطلاق النار، تعاوى الإعلام عن مصير آلاف المرتزقة السوريين في ليبيا، وبالرغم من تحفظ تركيا على هؤلاء المرتزقة لضرب أي اتفاق بعرض الحائط، ومحاولاتها الفاشلة لتسخير المرتزقة لشن هجوم على سرت،

في وجود الخطوط الحمراء المصرية، بالإضافة إلى تشديد البرلمان الليبي بإخراج المرتزقة خارج ليبيا، بدأت تركيا تحط رحالها في أذربيجان، باتخاذ مسار جديد للمرتزقة السوريين، لتأجيج الوضع المتوتر بينها وبين أرمينيا على خلفية المواجهات العسكرية الأخيرة بين الطرفين على المناطق الحدودية في إقليم ناغورني قره باغ.

ولأن تركيا تؤيد صراحةً موقف أذربيجان -التي تربطها معها علاقات جيوسياسية وثقافية- في صراعها القائم مع أرمينيا حول ناغورني قره باغ؛ فقد قامت بإرسال المرتزقة إلى هناك لتنفيذ أجندها، وتكليف ذلك الجيش الموازي بافتعال توترات جديدة هناك وصلت لحد المواجهات العسكرية مؤخراً.

لذا فبعد ليبيا أصبحت الوجهة الآن أذربيجان، بحكم العلاقات التاريخية، فالأخيرة بحاجة إلى تركيا، لمواجهة التهديد الروسي؛ بالإضافة إلى صراعها مع أرمينيا على مناطق حدودية متنازعة. وهنا بدأت تركيا بتكليف جيشها الموازي من المرتزقة السوريين؛ للتوجه إلى أذربيجان على غرار ما فعلت في ليبيا.

وقد وردت العديد من التقارير التي تفيد بإرسال مرتزقة سوريين إلى أذربيجان، جُمعت من أكثر الفصائل ذات السمعة السيئة؛ كالحمات، والعمشات، والجبهة الشامية، وغيرهم من الموالين لها، الذين كانوا يشكلون المجموعات الرئيسية التي نقلتها تركيا إلى ليبيا، لمساندة حكومة الوفاق الليبية، ومع انتهاء مهامهم في ليبيا، أصبحت الوجهة الآن نحو أذربيجان، نتيجة تصاعد التوترات والمناوشات مع أرمينيا، الأمر الذي دفع تركيا لإرسال وكلائها السوريين إلى هناك لدعمها ضد أرمينيا. حيث انطلقوا من مقرهم في عفرين؛ نحو مركز التجمع في مارع؛ تمهيداً لإرسالهم إلى أذربيجان. ومجموعات من فصائل الجبهة الشامية إلى مدينة اعزاز، لنفس الغرض، بالإضافة لافتتاح مركز تدريبي في الباب لتدريب عناصر ما يسمى "الجيش الوطني السوري" وإرسالهم إلى أذربيجان.

أساليب تركيا في استغلال المرتزقة

على غرار ما حدث في ليبيا، قدمت تركيا عروضاً للفصائل السورية المسلحة؛ لإقناعهم بالقتال في ليبيا، وهو ما تعمل عليه حالياً؛ لإرسالهم إلى أذربيجان، مقابل مبلغ مالي أضخم مما كان مخصصاً في ليبيا، وبحسب مصادر تراوحت ما بين الـ ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ دولار شهرياً، ستكون مدة العقود ما يقارب الستة أشهر، وإجازة لا تتجاوز الـ ٢٠ يوماً، ليعود ويكمل باقي عقده في أذربيجان، على أن يُدفع جزءاً من المبلغ للمقاتل في مقر القيادة بمنطقة حوار كلس، شمال حلب، والباقي يتقاضاها في أذربيجان.

أما الوتر الآخر الذي تعزف عليه تركيا، لإقناع المقاتلين السوريين للقتال في أذربيجان؛ هو "الوتر الديني" عبر خطابها الخفي لهم بأن الدافع الأول، سيكون القتال إلى جانب جيش

حكومة مسلمة (أذربيجان)، ضد جيش مسيحي (أرمينيا)، ويسهل عليهم تجاوز عقدة مواجهة جيش مسلم كما حصل في ليبيا، وتأتي هذه الخطوة كجزء من خطابها الهادف؛ بتحويل الصراع الدائر إلى أزمة دينية، تستخدمها كوسيلة لاستعادة دورها خلال الفترة العثمانية، حيث كانت الشعارات الدينية إحدى الوسائل التي ساعدت في تمدها.

لماذا أذربيجان وما الحسابات التركية

بعد تدخل تركيا وتوسعها في كل من آسيا في سوريا؛ وشمال إفريقيا في ليبيا، يأتي جنوب القوقاز؛ كمحطة وساحة صراع تركية جديدة، لزعزعة الاستقرار، وتقويض أية مبادرات سلام فيها؛ وهنا تأتي أذربيجان كمحطة مهمة، بحكم المصالح الاقتصادية التي تربطها، بالإضافة إلى أنبوب الغاز الطبيعي الذي يعبر الأناضول؛ ويرتبط بأنبوب جنوب القوقاز، ويضخ الغاز عبر أذربيجان وجورجيا إلى تركيا؛ ومن جانب آخر يأتي الهدف التركي بجعل أذربيجان قاعدة لتمده في المنطقة، أو محور الدول الناطقة بالتركية كـ (تركمانستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وقرغيزستان)، وساحة جيوسياسية جديدة تستغلها تركيا، لتدريب مرتزقتها، كي يكونوا مستعدين لأي مهام أخرى، فمن سوريا إلى ليبيا إلى أذربيجان، تكون قد شكلت تركيا أداة استراتيجية، لتحريك مصالحها الخارجية، واستخدامها بين الحين والآخر كورقة ضغط يضمن تأثيرها في المنطقة.

كما تأتي أذربيجان كجزء من سياسة أردوغان الخارجية لتحفيز قاعدته في الداخل، فالعداء الصارم بخطاباته تجاه أرمينيا، يأتي في إطار تأكيد نزعاته القومية، وتصفية حسابات مترابطة مع الأخيرة، بعد زيادة الاعتراف الدولي بالإبادة الجماعية للأرمن في ظل الحكم العثماني، وبتدخلها لجانب أذربيجان، تكون قد وظفت خلفها التاريخي بشأن هذه القضية، واستغلالها الأزمة بين طرفي النزاع، لتصفية حسابات لا تمت بأي صلة لسبب الصراع؛ وتصبح فرصة للتمدد في تلك المنطقة.

لذا فالدخول التركي لهذا المستنقع، يفرض عليها البحث عن بدائل لنشر الفوضى، قبل المضي هناك بشكل رسمي، وهذا ما تعمدته حالياً بإرسال أدواتها من المرتزقة السوريين، بعد انتهاء مهامهم في ليبيا، لينتسروا في أذربيجان، فهذا الدور السلبي لتركيا في الصراع الدائر بهذه المنطقة سيكون كفيلاً بخلق أزمة دولية، تلي الأزمات التي سبقتها؛ كما حدث في إدلب، ثم ليبيا ثم العراق، وبعدها اليونان، والآن في أرمينيا وأذربيجان؛ وهي حسابات لا تخلو من المخاطر، سيما إن تركيا تشارك فعلياً في تلك المناطق؛ وتدعم الجبهات المعارضة لروسيا في سوريا وليبيا، وتأتي أرمينيا وأذربيجان كمحطة ثالثة للمواجهة بين تركيا وروسيا، حيث تقف روسيا إلى جانب أرمينيا التي بقيت على علاقة متميزة مع الاتحاد الروسي، وأشرفت على تسليح وتدريب الجيش الأرميني؛ لذا ففتح جبهة جديدة سيحمل مخاطر جديدة، وخاصة الانحياز

العسكري لأذربيجان، بحكم اتفاقية الشراكة والدعم المتبادل مع تركيا عام ٢٠١٠، وتعهد البلدين بدعم بعضهما البعض في حال وقوع أي هجوم عسكري ضد البلدين، ولتجنب تركيا الصدام العسكري المباشر مع روسيا في حال تحالفت معها أرمينيا، قد تكتفي تركيا بالقيام بدوريات على الحدود مع أذربيجان؛ وبدلاً من زج جنود أترك في أية معارك محتملة، وتأجيج الشارع التركي، أو الرأي العالمي، بدأت بإرسال مرتزقتها من السوريين في ليبيا وسوريا لدعم الجيش الأذري ضد أرمينيا.

ورقة ضغط جديدة ضد روسيا

صحيح أن تركيا تتجنب أي مواجهة أو صدام مباشر مع روسيا، لتحقيق مصالحها، لكنها تعتمد كسب المزيد من أوراق الضغط للحصول على تنازلات روسية، فعلى خلفية التناقضات الروسية التركية في إدلب السورية، تحاول أنقرة الضغط على روسيا من خلال تأجيج التوتر في جنوب القوقاز، ودفعها لأذربيجان للتصعيد في "قره باغ" المتنازع عليها. وهو اعتقاد تركي، بامتلاكه لورقة ضغط قوية لمواجهة روسيا في ليبيا وسوريا، وأملاً بأن يؤدي هذا الصراع إلى تقديم روسيا لتنازلات في الملف الليبي، أو خطوات أخرى تتجاوز الخطوط الحمراء التركية في سورية.

لذا فأنقرة بتصعيدها الأخير، ترغب في نقل رسائل واضحة لروسيا، بإمكانية افتعالها الفوضى في مناطق تنشط فيها الأخيرة بمشاريع حيوية خاصة في مجال الطاقة، فمن إدلب إلى ليبيا إلى أوكرانيا، وحالياً أرمينيا، كلها مناطق تشكل شريان للمشاريع الروسية، تعمل تركيا على زعزعة الاستقرار فيها عبر أدواتها، لتشكل مصدر توتر لروسيا.

ختاماً يمكن القول إنه بالرغم من الانتقادات التي تتعرض لها تركيا، نتيجة تلاعبها بورقة الميليشيات السورية المسلحة، وتحريكها بما يخدم مصالحها، لكنها تبقى ورقة ذات تأثير قوي، يجنبها أي ضغط؛ فاستدعاءهم كلما دعت الحاجة، تساعد في فتح جبهات خلفية، وخلق الأوراق، ويطلق يد تركيا في أي صراع؛ إلا إن خطورة هذه التدخلات بأدواتها وأساليبها الأخرى، باتت تشكل قلقاً دولياً من تصرف هذه الجماعات المتشددة أو العنصرية، حيث بعد التطهير العرقي الذي مارسه في عفرين وسري كانييه / رأس العين، وكري سبيه / تل أبيض، بات تهديدهم أكثر خطورة من داعش وغيرهم من الجماعات المتطرفة، لكن ما يهم تركيا في كل ما يحصل هو الصفقات والمصالح، بعيداً عن أي مسار أو حل سياسي يدعم الاستقرار.

اللاعب الخفي في الأزمة السورية

مركز الفرات للدراسات

الأزمة السورية منذ بدايتها، جعلت من سوريا روما العصر، والتي تؤدي إليها كل الطرق، طبعاً؛ بالمعنى السلبي للجملة، فقد تحولت إلى ساحة مباحة ومستباحة للصراع وتصفية الحسابات، وسط تغييرات طرأت على هذا المشهد؛ حيث انتقل من صراع داخلي إلى إقليمي، ولم تقتصر الأزمة على جهة بحد ذاتها؛ بل شملت الجميع في الداخل السوري؛ بالإضافة إلى داعمهم في الخارج (الأطراف الإقليمية)، وتطورت فيما بعد إلى مرحلة تدخل من الجيوش الإقليمية.

وهنا برزت أطراف دولية عديدة؛ كلاعبين رئيسيين في مسار الأزمة في سوريا مثل "روسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة"؛ كل واحد منهم اتخذ مصلحة وهدف منفرد أو مشترك مع آخر ضد الباقي، وظهرت نتائج تدخله من خلال دعمه لحليفه المحلي ومناطق سيطرته.

ومع بروز تلك الأطراف الإقليمية، وتدخلها المباشر في الأزمة السورية؛ إلا إنه هناك لاعب آخر وطرف فاعل في الصراع، فرغم التزامه الحياد ودعوته للحوار والحل السياسي في العلن؛ لكنه يتحرك بشكل خفي؛ فالمصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية له دفعته إلى التدخل سراً واللعب بما تقتضيه تلك المصالح، وهذا الطرف واللاعب الخفي هو الصين التي تسعى خلف الإغراءات السورية، إلى جانب الآخرين؛ فمع غياب أي آمال من انخراط الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي إلى جانب النظام السوري؛ وافتقار روسيا وإيران للقوة المالية، أخذت الصين تظهر في الأفق كلاعب رئيسي في الساحة السورية، وبدت كالبديل التي يمكن أن تحل عقدة البنية التحتية السورية، لذا فالصين تراقب وتشارك التطورات الحاصلة في سوريا بعيون سياسية وأخرى اقتصادية، وتستعد لرحلة استثمارات كبيرة، إلى جانب أهداف أخرى ويمكن حصرها كالتالي:

حضور اقتصادي قوي للصين في سوريا

مع افتقار الحليتين الرئيسيين للنظام السوري (روسيا وإيران) للقوة المالية؛ بدأ الجميع ينظر إلى الصين كمنقذ محتمل، وهذا ما تراه بكين أيضاً في سورية كنقطة ذات أبعاد اقتصادية، فجزء من السياسة الصينية بخصوص سورية تأتي في إطار مصالحها الاقتصادية الأوسع في المنطقة، من خلال علاقات مستقرة مع دمشق، وتطوير شراكة اقتصادية تتوافق مع حزامها التجاري.

فمع مناورة موسكو وطهران للحفاظ على مكاسبهما الاستراتيجية، بدأت بكين التحدي ذاته حول مقدار استثماراتها في مستقبل سوريا، كجزء من طموحاتها الاقليمية والعالمية، لذا سجلت الصين نشاطاً اقتصادياً بارزاً في سوريا، فقد نشطت ٢٠٠ شركة صينية في قطاع الاتصالات والنفط والغاز والنقل في عام ٢٠١٨، و٥٨ شركة في ٢٠١٩، بالإضافة الى الحضور القوي للصين في معرض دمشق الدولي، في إطار العمل على اتفاق حول آلية مشاريع مستقبلية، تكون فيها الصين الرائدة في هذا المجال.

سوريا كمحطة رئيسية لطريق الحرير الصيني الجديد

يعرف المشروع رسمياً باسم "الحزام والطريق" كمبادرة صينية طموحة كُشف النقاب عنها في ٢٠١٣ لإعادة إحياء طريق الحرير القديم (الذي كان يشكل شريان حياة للتجارة الصينية قبل قرون) مما يمهّد الطريق لنظام عالمي جديد؛ سيغيّر التجارة العالمية، وموازين القوى، فهذه المبادرة تبدو كإشارة على الدور الذي تلعبه الصين على المستوى العالمي، من خلالها إشرافها على الحزام والسكك والموانئ والطرق الممولة من قبل شركاتها؛ الغاية منها تسريع وصول المنتجات الصينية إلى الأسواق العالمية.

وتأتي سوريا كأحدى المحطات المهمة والرئيسية للمشروع الجديد؛ ضمن الخط الجنوبي، وتعتبر موانئ طرطوس واللاذقية في سورية والمطلة على المتوسط، مركز استراتيجي لعبور القوافل وتغذية البحر المتوسط وافريقيا وفرصة لربطها بأوراسيا، وموطئ قدم لبكين في بيروتس اليونانية والموانئ الاسرائيلية (حيفا وأشدود).

ومع ارتفاع حدة الحصار المفروض على سوريا، وخاصة من طرف الولايات المتحدة، بدأت الصين التحرك بالاتجاه المغاير للولايات المتحدة في سوريا، من خلال دعوة سوريا للانضمام إلى مؤتمر "حزام واحد... طريق واحد" في العاصمة الصينية " بكين " في ٢٥ نيسان ٢٠١٩، وهذا ما لم تفوته الحكومة السورية بالمشاركة في تلك الفعالية، للخروج من الحصار المفروض عليها دولياً واقليمياً وجذب الصينيين إلى بلادهم. وهذا ما اشارت إليها "بثينة شعبان" المستشارة الإعلامية للقصر الجمهوري في سوريا" إن هذا المشروع يأتي لمواجهة الهيمنة الغربية "" وطريق الحرير لا يكون طريق حرير إذا لم يمر بسوريا والعراق وإيران".

وجاء هذا الموقف بالتناغم مع حليفها "روسيا وإيران" اللتان أولتا اهتماماً بالمشروع الصيني كونه يمر من أراضي البلدين؛ ويقوّض الهيمنة السياسية والتجارية للولايات المتحدة الأمريكية.

سوريا نقطة لتعزيز نفوذ الصين في الشرق الأوسط

إلى جانب اللاعبين الرئيسيين في سوريا، تحاول الصين تعزيز حضورها السياسي في ملفات الشرق الأوسط من خلال سوريا، خاصة أن سوريا كانت بوابة الدخول إلى الشرق الأوسط بشكل كامل. فدخلت الصين إلى سوريا، سيشكل حلقة ربط بين قارات ثلاث، ومنازع قوي لإيران الساعية للحصول على امتيازات.

كما إن اهتمام الصين بموانئ المتوسط، يعتبر جزءاً من استراتيجيتها، لدمج الشرق الأوسط، كمحطة في طريق الحرير البحري، يأتي ذلك في إطار تعزيز نفوذها في العديد من موانئ لبدان في شرق المتوسط من بينها سوريا؛ وهذا ما تراه الولايات المتحدة في تنامي الاستثمارات الصينية بالشرق الأوسط على أنه يتمدد بشكل مخيف بالنسبة لاقتصادها وسياساتها، الأمر الذي يؤثر على وجودها في المنطقة كمنافس استراتيجي ويقوض من قدرتها وحلف الشمال الأطلسي على المناورة في المنطقة.

تعاون عسكري لدوافع خاصة بالأمن القومي الصيني

انطلاقاً من المصالح الاقتصادية للصين في سوريا، هناك مصالح أمنية، عبر منع انتشار النشاط الجهادي في أراضيها.

وفي سوريا؛ لم تنفذ الصين أي فكرة لإرسال قوات صينية للانضمام في القتال إلى جانب النظام السوري، رغم وجود مقاتلي الإيغور في صفوف المعارضة السورية ضمن (الحزب الإسلامي التركستاني في سوريا) المصنفة كمنظمة إرهابية لدى العديد من الدول بينهم الولايات المتحدة والصين، وتعتبرها الأخيرة تهديداً كبيراً لأمنها القومي، ومما زاد من مخاوف الصين الأمنية خشية تحول مقاتلي الإيغور وغيرهم من آسيا الوسطى نحو الصين، فكانت ترى أن الهجوم الشامل للنظام السوري على إدلب سيؤدي إلى إثارة المشاعر المؤيدة للإيغور في حال شاركت الصين بهذه الحملة. إلا إن هذا لم يمنع بحسب تقارير إعلامية متكررة من تبادل الصين لمعلومات استخباراتية مع سورية، وإرسال مستشارين عسكريين للمساعدة في قتال الإيغور، كما فعلت مع طاجكستان وافغانستان بتكثيف تعاونها الأمني الحدودي، لهذا حرصت الصين على تجنب اتخاذ أي دور قيادي في سوريا أسوة بروسيا وإيران.

لكن بالرغم من تجنب الصين التحيز العلني لأي جانب من جوانب الصراع في سوريا، إلا إنها لم تكن متوازنة في التعامل مع تلك الأطراف المتصارعة، وهذا ما اتضح بتجنب المسؤولين الصينيين الاتصال بأي جماعة معارضة للنظام السوري، وعلى الرغم من استضافة

بكين لمسؤولين من النظام السوري وفصائل المعارضة، للوصول إلى تسوية سياسية، إلا إنها مالت للتدخل العسكري الروسي، بما يضمن دعم النظام السوري واستقراره.

كما عززت الصين مشاركتها في الصراع مع تعيين "شيه شياو يان" كأول مبعوث صيني خاص للأزمة السورية، حيث تزامن مع تعيينه تغيير في مسار الحرب والسيطرة، ففي أواخر ٢٠١٥ وأوائل ٢٠١٦، أصبح اتجاه الصراع يميل لصالح النظام السوري، حيث ازداد الدعم الإيراني، وشنت روسيا حملات جوية لدعم النظام السوري، كما بدأت المعارضة السورية تتجه نحو التقلص في النفوذ والضعف في القوة، والافتتال الداخلي، وهي كانت جزءاً من تدابير بكين لتقليل تعرضها للإرهاب عبر الحدود، ومنع صعود وانتشار الحزب الإسلامي التركستاني في الشرق الأوسط والصين. حيث تشير التقديرات إلى وجود ٥٠٠٠ عضو في سورية؛ سافروا إلى الشرق الأوسط بطريقة غير قانونية. لذا من المهم بالنسبة للصين القضاء على هذه المجموعة في سوريا، والتي كانت ناجحة إلى حد ما عندما استعاد النظام السوري السيطرة على جسر الشغور ومطار أبو الضهور العسكري، من الحزب الإسلامي التركستاني.

تقديم الدعم في إطار المساعدات الإنسانية

لعبت الصين دوراً واضحاً في تقديم المساعدات الإنسانية لسوريا، من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، حيث قدمت ما يقارب ٤٠ مليون دولار، في إطار تمويل برنامج الأغذية العالمي لإطعام اللاجئين السوريين في الأردن، بالإضافة إلى تبرعها بمليون دولار لمنظمة الصحة العالمية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، لتحسين الأمن الغذائي والخدمات الصحية في سوريا.

وبالرغم أن هذه المساعدات تأتي كجزء من جهودها لرفع مكانتها الإنسانية على مستوى العالم، إلا إن العديد من الدول الغربية، صرحت بأن المساعدات الأحادية من جانبها تأتي لتغيير مسار الحرب لصالح النظام السوري، نظراً لتداعياتها على المدنيين خارج مناطق سيطرته، واستخدام المساعدات كوسيلة لفرض الاعتراف السياسي للنظام السوري، كسبيل للحصول على المساعدات عبر حكومة شرعية، وهذا ما فرضت على وكالات الأمم المتحدة بتقييد قدرتها على الوصول إلى مناطق معينة، والمطالبة بالشراكة مع منظمات النظام السوري، كالهلال الأحمر السوري.

في الختام،، يمكن القول؛ بالرغم من أن سوريا لم تشكل أي أولوية استراتيجية للصين في العلن، إلا إنها لم تسلم من سياستها في الخفاء، باعتبارها فرصة قد توفرها بإعادة البناء، ومحطة لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط. لكن ضمن نهج "المصالح الاقتصادية والأمنية للصين"، ستكون أكثر استقراراً من خلال النظام السوري، على أن تصبح البلاد ملاذاً

للجهاديين المتطرفين. لذا انضمت بكين إلى جانب موسكو في تخفيف مشاريع القرارات العقابية ضد النظام السوري، بالإضافة لما سبق يمكن قراءة جزءاً مهماً من أبعاد التدخل الصيني في سوريا كالتالي:

- رغم تأثيرها الضئيل في الصراع السوري، إلا أن قدرتها المحدودة ساهمت في إحباط الجهود الغربية ضد النظام السوري.

- المصلحة الصينية اقتضت مشاركة الموقف الروسي في سوريا، فالبلدين يتشاركان بخاصرتهم الجغرافية الضعيفة من وسط آسيا وبحر قزوين، إلى إيران.

- الاحتفاظ بالقوة الاقتصادية الهائلة التي تستفاد منها، رغم عدم مشاركتها بشكل مباشر في المصالح الأساسية.

- رغم إظهار نفسها كالودود والوسيط في مسائل السلام والأمن، إلا إنها في سورية فضلت لعب دور الداعم بدل الوسيط لسلام غامض، أثبتته من خلال إجراءاتها.

جو بايدن... عودة السياسات الأمريكية التقليدية إلى الواجهة

مركز الفرات للدراسات

باتت انتخابات الرئاسة الأمريكية، المقرر أجراءها، يوم الثلاثاء في ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ٢٠٢٠، بين مرشح الحزب الديمقراطي جو بايدن، واليميني الشعبي دونالد ترامب، الحدث الرئيس في وسائل الإعلام الدولية، لما يحمله من تأثير على النسق الدولي، وجغرافية الشرق الأوسط على وجه الخصوص. وتتضارب نتائج مراكز الاستطلاع الأمريكية، بين مؤكدة لانتصار بايدن، وأخرى مشجعة لحظوظ ترامب في الفوز.

الانقسام السياسي في أمريكا

انتهت حقبة الحرب التقليدية بين الحزبين الكبيرين، "الجمهوري" و"الديمقراطي" في الولايات المتحدة الأمريكية، ودخل الصراع السياسي إلى مرحلة جديدة مع صعود اليمين عالمياً. ويصف المفكر الغربي سلافوي جيچك، هذه المعضلة كما يلي: "تحول الولايات المتحدة نفسها من نظام الحزبين إلى نظام أربعة أحزاب: جمهوريو المؤسسة، ديمقراطيو المؤسسة، اليمين البديل الشعبي والديمقراطيون الاشتراكيون" [١]. يدخل ترامب في الصراع الانتخابي كمرشح "جمهوري"، ولكنه لا يمت بأي صلة بميراث الرؤساء الجمهوريين، وعلى العكس يمكننا اعتبار ترامب نتيجة تنامي موجة "صعود اليمين العالمي"، وخير تمثيل "لما بعد الحداثة السياسية" التي ترفض "العقل الكلي" والمؤسسات السياسية. وفي وقت سابق، أي قبل عدة أشهر، كان الصراع بين الديمقراطي المؤسسي جو بايدن، والديمقراطي الاشتراكي بيرني ساندرز الذي عقد عليه الكثير من الآمال لتغيير جذري للسياسة الأمريكية، في أوجه.

انتهى الصراع بين قطبي الحزب الديمقراطي، ساندرز الاشتراكي، وبايدن الوسطي، بالاتفاق على ترشيح بايدن كمرشح للحزب في انتخابات الرئاسة في ٦ يونيو/حزيران الماضي، لدعم حظوظ الحزب الديمقراطي في الانتصار أمام ترامب. وعلى الأرجح؛ في حال فوز جو بايدن بالرئاسة، سيكون لبيرني ساندرز صوت في الفريق الجديد للإدارة الأمريكية.

فشل ترامب؛ رجل الصفقات

يصف عالم اللسانيات والفيلسوف الأمريكي الشهير، نعوم تشومسكي، شخصية ترامب، بأنه ظاهرة تتمحور أيديولوجيته حول حرفين "Me أنا" وكل سياسته مبنية على ذلك. كان لصعود ظاهرة ترامب، تأثيراً كبيراً على السياسة العالمية، التي أضحت "سائلة" - استخداماً

لتعبير عالم الاجتماع الكبير زيجمونت باومان - وخارجة عن السياق المؤلف. أصبحت المؤسساتية ضحلة، ودخلت الصفقات التجارية والسياسية مع صعود ترامب في الحيز السياسي الدولي. كان شعار "أمريكا أولاً" ضرباً من ضروب القومية السائلة، الخارجة عن الزمكان، ويمكننا اعتباره "إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء". ولكن، لم تنجح سياسات ترامب في تحقيق الغاية الأسمى التي كانت وراء صعوده إلى سدة الحكم في البيت الأبيض. ألا وهي إيقاف انحسار الهيمنة الأمريكية، وجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى. هذا ما فشل فيه ترامب، حيث دفعت سياسته الفوضوية في الشرق الأوسط، إلى صعود نفوذ روسيا وتركيا (التي ستسبب مشاكل جمة للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة)، وازدياد الأزمات في المنطقة. نجح ترامب في تضيق الخناق على إيران، ولكن، لم يحقق ذلك النتائج المرجوة إلى الآن.

فشل الرئيس الأمريكي الحالي، دونالد ترامب، في أبرز القضايا التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية، في الأونة الأخيرة. ويمكننا إيجاز ذلك في ثلاث قضايا:

١. أزمة فايروس كورونا، حيث تسجل الولايات المتحدة أكثر منطقة من حيث عدد الإصابات بالفيروس في العالم حسب موقع "World Meters"، ولم تستطع إدارة ترامب التعامل مع الأزمة؛ رغم ادعاءاته الجوفاء. إذ، وعلى حد تعبير بيرني ساندرز، تحتاج المؤسسة الصحية في أمريكا إلى تغيير راديكالي وإتاحة التأمين الصحي لكافة شرائح المجتمع الأمريكي، وهذا ما لم ترد أن تراه إدارة ترامب.

٢. أزمة مقتل المدني الأسود "جورج فلويد"، الذي أدى إلى موجة غضب عارمة في الولايات المتحدة، والتي عولمت بعنجهية مفرطة من قبل ترامب وإدارته. تعامل ترامب مع قضية العنصرية، من منظور فرض قوانين الطوارئ وكم الأفواه واتهام اليسار بإثارة الفوضى وسماهم "بالإرهاب المحلي" مستحضراً الخطابات والسرديات الفاشية التقليدية، واستخدام اللاهوت الديني، في مشهد رفع فيه ترامب للإنجيل، وكأنه هتلر عصره.

٣. وتمثلت الضربة القاضية لترامب، بنشر جون بولتون، مستشار الأمن القومي السابق، كتابه "الغرفة التي شهدت الأحداث"، التي يعري فيه بولتون سياسات ترامب الخاطئة وجهله بالقضايا العالمية.

تشير كل المعطيات، بأن حظوظ ترامب في الانتخابات المقبلة، ضئيلة جداً. ويدعم العشرات من الجمهوريين، الذين سبق وأن خدموا جميعاً تحت قيادة رؤساء جمهوريين سابقين مثل رونالد ريجان وجورج بوش الأب وجورج بوش الابن، وبعض مسؤولي الأمن القومي، جو بايدن، ليس لأنه الأمثل، ولكن ترامب بات يشكل خطر غير قابل للسيطرة عليه.

الابن البار لمؤسسة الحكم الأمريكية

عمل جوزيف روبينيت "جو" بايدن لسنوات طويلة، قريباً من مؤسسات الحكم في واشنطن. انتخب لمجلس مقاطعة نيو كاسل التابعة لولاية أوكلاهوما، في عام ١٩٧٠، وانتخب أول مرة لمجلس الشيوخ في عام ١٩٧٢، وأصبح سادس أصغر سيناتور في تاريخ الولايات المتحدة وأمضى ما يقارب الـ٣٦ عاماً في الكونغرس، و ثم أصبح نائب الرئيس الأمريكي السابع والأربعين السابق، باراك أوباما لثماني سنوات. حاول بايدن الترشح عن الحزب الديمقراطي للرئاسة في عام ١٩٨٨ وفي عام ٢٠٠٨، وفشل في كلتا المرتين. ويُعرف بايدن، بالوسط السياسي كبير وقراطي تقليدي، وأستاذ قانون عمل كثيراً في اللجان القضائية.

وصل بايدن إلى مجلس الشيوخ في حملة تحت شعار الاعتراض على حرب فيتنام، وصار رئيس لجنة العلاقات الخارجية، هذا المنصب البارز في المنظومة الأمريكية الذي سمح له بنسج علاقة مع باراك أوباما حين وصل إلى مجلس الشيوخ عام ٢٠٠٥. عارض بايدن حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ لكنه كان مؤيداً لتدخل الحلف الأطلسي العسكري في الحرب البوسنية عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥. كما صوت لصالح إعطاء تفويض للرئيس الأسبق جورج بوش الابن لغزو العراق عام ٢٠٠٣.

تدرج بايدن في مناصب الإدارة الأمريكية، يعطيه الأفضلية في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية. ولكن؛ الأهم من ذلك، هو الفريق الذي سيحكم البيت الأبيض، فيما لو فاز بايدن. كل المعطيات، تشير بأن، سيكون لفريق بيرني ساندرز، حضور في الإدارة الأمريكية الجديدة. حيث عقدت اتفاقية سياسية بين طرفي الحزب الديمقراطي، وعليه انسحب ساندرز من الانتخابات لدفع قاعدته الشعبية لدعم بايدن. ويرى مما سبق، أن الإدارة الأمريكية الجديدة، في حال فوز بايدن، ستكون أكثر انفتاحاً على حل القضايا العالقة عالمياً. وتتصدر قضايا البيئة والمرأة، أهم هذه القضايا. لذا، فوز بايدن، سيعني عودة السياسات التقليدية الأمريكية إلى الواجهة، التي تعني سياسة أكثر استقراراً في هذه المرحلة.

وسطي مسيحي

يقع جو بايدن، على المستوى الأيديولوجي، في الوسط، بين اليمين المحافظ الشعبوي البديل، الذي يمثله ترامب، والاشتراكية الديمقراطية لبيرني ساندرز. ويميل بايدن، كونه يأتي من جذور كاثوليكية إيرلندية، إلى الديمقراطية المسيحية الوسطية. وبأخذ حياته السياسية البيروقراطية، التي تؤمن بالليبرالية التقليدية، بعين الاعتبار، تكتمل اللوحة على أكمل وجه. بايدن، ليس ليبرالي تكنوقراطي على شاكلة هيلاري كلينتون، ولكنه الابن البار لتلك

المؤسسات، كما ذكرنا آنفاً. يقول بايدن في إحدى تغريداته على "تويتر" في ٤/ تموز، إن "التاريخ الأميركي ليس خرافة. كانت المعركة من أجل روح هذه الأمة بمثابة شد وجذب ثابتين لأكثر من ٢٤٠ عاماً. ولكنها معركة نستطيع أن نكسبها معاً" [٢]. يريد بايدن، العودة إلى مسار "السياسات التقليدية" للولايات المتحدة الأمريكية. وسينم عن ذلك، إعادة تأسيس العلاقات المؤسساتية الأمريكية، مع العالم.

برنامج بايدن الانتخابي

اتهم الرئيس الأمريكي الحالي، دونالد ترامب، أكثر من مرة منافسه الديمقراطي جو بايدن، بأنه "دمية بيد اليسار الراديكالي"، لممارسة التضليل الإعلامي. وعلى العكس من ذلك، بايدن، لا يدعي بأنه يريد حل المشاكل جذرياً بالمؤسسة السياسية الأمريكية، وإن غرّد قبل فترة في ٦/ تموز، قائلاً: "سنتفوق على دونالد ترامب. وعندما نفعل ذلك، لن نعيد بناء هذه الأمة فحسب، بل سنعمل على تحويلها". أثارت هذه التغريدة جدلاً واسعاً بالإعلام الأمريكي، وكان فريق ترامب قد سبب هذا الجدل الواسع، واتهموا بايدن، بأنه يريد تسليم البيت الأبيض لليسار في حال فوزه. بالطبع، وكما يقول الفيلسوف سلافوي جيبيك: "جو بايدن، أبعد من يكون مثالياً ولكنه أفضل من ترامب" [٣].

لن تتغير سياسات بايدن، بخصوص دعم المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه قد يعيد توزيع القوى في العالم والشرق الأوسط. سيعتمد بايدن – بعكس ترامب- على المؤسساتية في النظام الدولي، وسيدعم المنظمات غير الحكومية والشركات العالمية الكبرى.

يدعم المرشح الديمقراطي، جو بايدن، الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبرها "العمود الفقري" للاقتصاد الوطني في أمريكا. وبينني بايدن، كافة سياساته الداخلية بناء على ذلك. اتخذ بايدن جملة "إعادة البناء بشكل أفضل"، كشعار لحملته الداخلية، ووعد برفع الحد الأدنى للأجور. وفي وقت سابق، قال بايدن إن "تحويل قطاع الكهرباء الأميركي لإنتاج الطاقة من دون أن ينجم عنه تلوث كربون ... سيكون أكبر محفز لخلق وظائف وللتنافسية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، لهذا السبب سنصل إلى قطاع كهرباء خال من تلوث الكربون بحلول عام ٢٠٣٥" [٤].

وعد بايدن بأنه سينضم مجدداً إلى اتفاقية باريس للمناخ، التي انسحب منها ترامب في ٢٠١٧، ويقوم بتمويل بناء ١,٥ مليون من المنازل الجديدة الموفرة للطاقة، ويطور معايير الأجهزة ويجعل الطاقة المتجددة أولوية.

أما فيما يخص الرعاية الصحية، فقال بايدن، بأنه سيدعم خيار التأمين الصحي للجميع، وسيعود لمنظمة الصحة العالمية، بعدما أعلن ترامب انسحابه منها على خلفية الصراع الصيني - الأمريكي بخصوص فيروس كورونا.

تتركز حملة، المرشحين الجمهوري دونالد ترامب، والديمقراطي جو بايدن، على القضايا الداخلية، لكسب الرأي العام الداخلي. حيث سببت قضيتا كورونا والعنصرية في أمريكا، أزمة كبيرة لم تعالج بشكل جيد من قبل إدارة الرئيس الأمريكي الحالي، دونالد ترامب.

السياسة الخارجية في الشرق الأوسط

دعم ترامب، حكم الرجل الواحد في الشرق الأوسط، وأثنى على الدكتاتوريات القائمة. وعلى سبيل المثال، أصبح لأردوغان، الرئيس التركي الحالي قوة كبيرة داخل تركيا وخارجها. حيث كان لدعم ترامب اللامحدود، دوراً في ذلك. وبات يُعرف، بأن توجهات النظام العالمي، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، بتوجهات الإدارة الأمريكية.

ستدخل القوة الناعمة المدموجة بالعنف المباشر، حيز التنفيذ في حال فوز المرشح الديمقراطي، جو بايدن. حيث يقول "بوصفي رئيساً، سوف أرفع مستوى الدبلوماسية باعتبارها الأداة الرئيسية للسياسة الخارجية الأميركية. وسأعيد الاستثمار في السلك الدبلوماسي، الذي أفرغته الإدارة السابقة من محتواه، وأعيد الدبلوماسية الأميركية إلى أيدي خبراء حقيقيين" [٥]. لن يستطيع بايدن، التراجع عن كل خطوات ترامب المحققة، حال فوزه، ولكنه سيحاول -من خلال القوة الناعمة- إعادة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، وإدارة الأزمة على أكمل وجه.

تشكل إسرائيل النواة لسياسات القوى المهيمنة في الشرق الأوسط، من بريطانيا "العظمى" إلى "الإمبراطورية" الأمريكية. وأدلى بايدن، في عام ١٩٨٦ في قاعة مجلس الشيوخ، قائلاً: "لو لم تكن هناك إسرائيل، لكان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تخرع إسرائيل لحماية مصالحنا في المنطقة" [٦]. تقع إسرائيل، في مركز الاهتمام في حملة بايدن، مثل أي رئيس أمريكي آخر. ويُتوقع من بايدن، أن يستمر بالدعم اللامحدود لإسرائيل، مع طرح الخيارات الدبلوماسية، مثل حل الدولتين في الأجنحة. تتعارض نظرة بايدن مع نتانياهو -الذي دعمه ترامب بشكل هائل- بخصوص حل القضية الإسرائيلية - الفلسطينية، حيث يرفض بايدن، سياسات الضم، ويشجع الحوار الدبلوماسي وحل الدولتين.

أما بخصوص إيران، من المحتمل أن يحاول بايدن الوصول إلى اتفاق أقوى مع إيران، لاسيما تمارس إدارة الرئيس الأمريكي الحالي سياسة "الضغط القصوى" على النظام الإيراني. وصرح عن ذلك جو بايدن، قائلاً "محاسبة الحكومة الإيرانية والانضمام إلى اتفاق

دبلوماسي لمنع إيران المسلحة نووياً، إذا عادت إيران إلى الامتثال لخطة العمل المشتركة الشاملة، باستخدام الالتزام المتجدد بالدبلوماسية للعمل مع حلفائنا لتعزيز وتوسيع الاتفاق الإيراني، والدفع ضد أفعال إيران الأخرى المزعزعة للاستقرار" [٧]. وبحسب المعطيات الحالية، لن يعود بايدن، لسياسات أوباما الناعمة مع إيران، حيث لا أحد يقبل ذلك مؤسسات الحكم الأمريكية، بل من المرجح أن يحاول الوصول إلى اتفاق دبلوماسي، يقلص النفوذ الإيراني في المنطقة، وفي حال عدم إذعان إيران لذلك، ستستمر سياسات "الضغوط القسوى" على إيران.

وفيما يخص، العلاقات الأمريكية - الخليجية، يتضح أن لا شيء سيتغير بشكل جذري مع بايدن، حيث تكمن المصلحة الأمريكية في الاستمرار بعلاقة منسجمة مع دول الخليج، التي تعتبر حلفاء واشنطن الأكبر في المنطقة العربية، وأكبر عملاء لشراء الأسلحة والخدمات العسكرية الأمريكية.

مقاربة بايدن لسوريا ولإدارة الذاتية

تعتبر المقاربة الأمريكية للقضية الكردية، استمراراً للسياسات البريطانية في المنطقة. ووضع الحجر الأساس لهذه السياسات في مؤتمر القاهرة (١٩٢٠) بقيادة وينستون تشرشل، الذي كان وزيراً للمستعمرات البريطانية في الحكومة آنذاك. حيث كان "أحد أهم تشخيصات ذلك المؤتمر، هو الإبقاء على القضية الكردية في الأجندة للتمكن من تأمين سريان وبسط الهيمنة الرأسمالية في الشرق الأوسط" [٨]. وأثبتت فضيحة "ووترغيت" الأمريكية في سبعينيات القرن المنصرم، أن التعامل الأمريكي مع الكرد، مبني على أساس اللاحل واستخدامهم كورقة، لتمرير أجنداتهم في المنطقة. وتغيرت ملامح هذه السياسات، مع أزمة الأوساط الأخيرة التي بدأت عام ٢٠١١.

اعتمدت السياسة الأمريكية في سوريا، على دعم المجموعات المحلية، لمحاربة تنظيم "داعش" وتغيير نظام الحكم وتمرير أجنداتها، بأقل تكلفة ممكنة. لذا، دعمت إدارة الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، الكرد ومكونات المنطقة، منذ معركة كوباني التاريخية عام ٢٠١٤، ضد أعتى تنظيم إرهابي "داعش" في القرن الواحد والعشرين، وتشكلت نتيجة لذلك قوات سوريا الديمقراطية من كافة مكونات المنطقة، وقضت على "داعش" عسكرياً في معقلها الأخير في الباغوز في ٢٣ آذار عام ٢٠١٩. وبعد فوز ترامب في انتخابات ٢٠١٧، وتعيين جيمس جيفري مبعوثاً في سوريا، توجهت الاستراتيجية الأمريكية نحو دعم تركيا مقابل إضعاف إيران في سوريا، وإعادة تركيا لمسارها المرسوم لها منذ أعوام ١٩٥٢. ونتيجة لذلك، احتلت تركيا وفصائلها المتشددة، مدينة عفرين الكردية السورية عام ٢٠١٨، ضمن ما يسمى عملية غصن الزيتون بالاتفاق مع الروس، ومدينتي سري كانيه وتل أبيض عام ٢٠١٩ ضمن

ما يسمى عملية نبع السلام، بالاتفاق والتنسيق المباشر مع الأميركيان. وفضح كتاب جون بولتون، مستشار الأمن القومي السابق، سياسات إدارة ترامب ودعمه المباشر للغزو التركي، الذي أضعف الحضور السياسي الأمريكي في الملف السوري، وخدم روسيا وإيران. والحال هذه، كيف سنتعامل إدارة جو بايدن، مع هذا الملف الشائك؟

انتقد بايدن قرار سحب القوات الأمريكية من مناطق قوات سوريا الديمقراطية، واعتبره "خيانة للحلفاء الأكراد"، وفق تعبيره. وتعهد بايدن بإبقاء ١٠٠٠ مقاتل أمريكي في سوريا في حال فوزه بالرئاسة، كما أكد أنه سيؤمن حماية جوية للمناطق المحررة من داعش في شرق الفرات. وقال إن "المشكلة في سوريا هي حلفاء أمريكا، مثل تركيا، التي دفعت بآلاف المقاتلين الأجانب بما في ذلك أشخاص مرتبطين بتنظيم القاعدة لفعل أي شيء لإسقاط نظام الأسد، ولم تنجح، وتحول ذلك إلى فوضى ودمار تبعه ظهور داعش وانتشاره في العالم".

على الأرجح، ستبنى إدارة بايدن -في حال فوزه- سياستها تجاه الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية، على نفس أساس سياسات أوباما. وبحسب المعطيات سيستمر الدعم الأمريكي لقوات سوريا الديمقراطية في حربها ضد خلايا "داعش" النائمة، مع دعم الاستقرار وأخذ حساسيات تركيا بعين الاعتبار. بحسب المعطيات السياسية ستقوم الأمريكية في الشأن السوري، مع بايدن، حول النقاط التالية:

١. الاستمرار بدعم المجموعات المحلية، مثل قوات سوريا الديمقراطية.
٢. دعم منصتي الرياض والقاهرة.
٣. تقليص النفوذ الإيراني.
٤. الضغط الدبلوماسي على روسيا، لتغيير سلوك النظام السوري، على حد تعبير الإدارة الأمريكية.

وبحسب المصادر الدبلوماسية في الولايات المتحدة الأمريكية، ستدعم إدارة بايدن، دمج الإدارات الذاتية في شرق الفرات، مع المعارضة السورية المعتدلة، وسيركز على دعم منصتي القاهرة والرياض، مع إبقاء تركيا بعيدة عن شمال شرق سوريا. قد نشهد، تحولاً بالعلاقة الأمريكية - الروسية في الملف السوري، في حال فوز بايدن. حيث سيضغط الطرفان، على بعضهما، للوصول إلى شكل جديد من النظام السياسي في سوريا، قد يشبه النظام العراقي الفيدرالي الحالي نوعاً ما.

بالإضافة، إلى اللوحة المعروضة في الأعلى، لا يوجد إلى الآن أي مشروع أمريكي بحل القضية الكردية في الشرق الأوسط. ما هو موجود، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم المجموعات المحلية، في الحرب ضد الإرهاب. قد تؤثر الانتخابات الأمريكية على المنطقة بشكل عام، وسوريا بشكل خاص، ولكن الحل دائماً يبدأ من الداخل وبمشروع وطني ديمقراطي، يعمل على التغيير والبناء من جديد.

تركيا؛ الملف المعقد في المنطقة

بعد انضمام تركيا إلى حلف الناتو عام ١٩٥٢، تحولت تركيا بشكل رسمي إلى ممثل الهيمنة الأمريكية الصاعدة في الشرق الأوسط، في مواجهة الاتحاد السوفيتي. كان تركيا، البوابة الرئيسية لتمرير سياسات القوى المهيمنة في المنطقة، بسبب موقعها الجغرافي وثقلها الاستراتيجي. لذلك، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية، الحركة القومية المتطرفة في تركيا، وساعدتها في إنشاء جيشها الخاص المسمى بـ"الذئاب الرمادية"، مرتكبة جرائم ضد الإنسانية بحق الإثنيات الأخرى وكافة الديمقراطيين في تركيا والمنطقة. حيث جندت الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA، الكولونيل ألب أرسلان تركش، الزعيم اليميني المتطرف المتأثر بالنازيين وهتلر بشكل خاص - إذ كان يستخدم شذرات من كتاب "كفاحي" لهتلر في خطابه - في عمليات المسماة بالغلاديو. وتأسس، بناءً على ذلك، تشكلت دائرة الحرب الخاصة، التي دمجت الغلاديو التابع للناتو ببنية الدولة التركية. ويعتبر تاريخ "الجيش السري للناتو" في تركيا، أكثر عنفاً من أي عملية من عمليات "أبقي-خلفاً" في أوروبا الغربية [٩]. وبقيت تركيا طوال هذا التاريخ، الأداة الأقوى بيد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المنطقة.

ومع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح لتركيا دور جديد في المنطقة، وهو الترويج للإسلام السياسي تحت مسمى المرونة والانفتاح، لترويض القوى الديمقراطية الأخرى وتقزيم القومية العربية والأصوات الشاذة. ولكن، وبعد تصفية أردوغان لقائده الروحي وزعيم حركة الخدمة، فتح الله غولان، أصبح هو المسيطر على مفاصل الحكم. ومع صعود ترامب وفشل الانقلاب في عام ٢٠١٦، قوى أردوغان تحالفه مع ممثلي الغلاديو القديم (القوميين المتطرفين والشرقيين الأوراسيين)، وبدأ بإعلان الحرب في المنطقة. من المهم الإشارة هنا، بأن الدولة التركية، تهندس نظامها حسب التغييرات العالمية، وتبني فريقها الإداري حسب ذلك.

كان لعلاقة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب، ونظيره التركي، رجب طيب أردوغان، أثر سيء ومسبب فعلي للأزمة في المنطقة. حيث فضح مستشار الأمن القومي السابق للرئاسة الأمريكية، جون بولتون، هذه العلاقة في كتابه "الغرفة التي شهدت الأحداث". ويمكننا تشبيه ذلك، بالقول، كل اتصال هاتفى بين أردوغان وترامب، كان يعني غزو تركي جديد في المنطقة.

تدخل تركيا بشكل مباشر في شؤون الدول القائمة في الشرق الأوسط، مثل قطر، وسوريا، والعراق وليبيا، واليمن، ومصر عن طريق دعم الإخوان وغيرها من دول شمال أفريقيا، وحتى لتركيا دور في فلسطين، حيث تدعم حركة حماس الإخوانية.

أسست علاقة الرئيس التركي اليميني رجب طيب أردوغان، مع نظيره الأمريكي، دونالد ترامب، إلى شهر عسل بين الدولتين، سينتهي على الأرجح في حال فوز بايدن. ومن المحتمل أن تركز إدارة بايدن، على العقوبات الاقتصادية والتعامل القانوني المؤسسي مع تركيا، التي قد تكبح جماح تركيا إلى حد ما. إذ، ستبقى العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في منحائها الاستراتيجية، إن تخللها بعض المشاكل، من وقت لآخر.

ومن المحتمل أن يدعم بايدن، في حال فوزه، بعض القوى المنشقة عن العدالة والتنمية في تركيا. وشهدنا في الفترة السابقة، صعود كلا من باباجان وداود أوغلو، بحزبي "دفا" و"المستقبل"، الذين، كما يظهر للعيان، ضعيفين جداً، ولا يملكان أدوات التغيير.

الصراع الأمريكي الصيني

يجادل السوسيولوجي الأمريكي، إيمانويل فالرشتاين، منذ مطلع الألفية، بأن الهيمنة الأمريكية العالمية، في انحسار دائم في القوة. ولفالرشتاين كتاب في صدد ذلك، معنون بـ "انحسار القوة الأمريكية - الولايات المتحدة في عالم من الفوضى". بحسب فالرشتاين، دخلت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الانحدار، نتيجة الفراغ الناجم عن انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. حيث لم تكن تنتظر أمريكا هذا الحدث، بحسب فالرشتاين. وأصبحت السياسات الأمريكية في المنطقة - وخاصة بعد التدخل في العراق عام ٢٠٠٣ - لا يقينية ويصعب التنبؤ بها. ولم ينجح صعود ترامب في وقف هذا الانحسار، حيث أصبحت الصين وروسيا قوتان صاعدتان في العالم والمنطقة .

ستبنى جيوسياسة المنطقة على العلاقة الصينية الأمريكية. حيث يشكل صعود الصين الاقتصادي، كابوساً للولايات المتحدة الأمريكية. "وفي جميع الأحوال، هذه اللعبة الخفية بين الصين والولايات المتحدة - أي السعي غير المعلن إلى الشراكة - ستبقى المحرك الرئيسي في النظام العالمي خلال العقود المقبلة" [١٠]. بحسب المراقبين، ستسحب أمريكا ببطء من الشرق الأوسط (على مدار العشرين العام المقبلة) وتركز على شرق آسيا والتنافس مع الصين. لذا، ومن المرجح وبموافقة إسرائيل، أن تفوض الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا كقوة إقليمية صاعدة، أمام تمدد الهيمنة الروسية في الشرق الأوسط. وبناءً على ذلك، تحاول روسيا تقديم العروض لتركيا، مثل شراء S-400 ومشروع غاز توركستريم، لممارسة الدبلوماسية الناعمة، حاصلة على دعم الجناح الشرقي في الدولة التركية (دوغو برينجك والأرغنون) لها.

الخاتمة

بلا ريب، تشكل الانتخابات الأمريكية، أهمية خاصة في النظام العالمي، لما لها تأثير على التوجه السياسي العالمي. و"نفترض أن جو بايدن هو من فاز بالانتخابات المقبلة، ما يعني أن انتخابه هو استمرار لسياسة الرئيس السابق باراك أوباما التي لا يمكن اعتبارها سياسة عظيمة، لكنها أفضل بكثير من سياسة ترامب المدمرة والتي تقود الولايات المتحدة إلى الهاوية وإلى الدمار" [١١].

إذا فاز ترامب في الانتخابات المقبلة، تزداد احتمال صعود الفاشيات في العالم وستكون أسوأ من التي كانت في القرن العشرين. أما في حال فوز جو بايدن، ستعود السياسات التقليدية الأمريكية إلى واجهة النسق العالمي.

المراجع

المراجع الأجنبية:

1. Zizek, Slavoj. «US enters brutal ideological civil war as four-party system begins to take form.» *RT English* (2020): 2. Document.
2. <https://twitter.com/JoeBiden>
3. [Slavoj Zizek: Biden is 'far from ideal' but 'better than Trump'](#)
4. <https://twitter.com/JoeBiden>
5. [JOE BIDEN AND THE JEWISH COMMUNITY: A RECORD AND A PLAN OF FRIENDSHIP, SUPPORT AND ACTION](#)
6. Ganser, Daniele. «NATO's Secret Armies: Operation GLADIO and Terrorism in Western Europe.» 224. Book.
7. [China and the United States: Partners?](#)

المراجع العربية:

١. [بايدن يكشف عن خطة بقيمة تريليوني دولار لمكافحة التغير المناخي](#)
٢. [الطريق إلى البيت الأبيض... «بايدن» ملك ملفات الشرق الأوسط في مواجهة ترامب](#)
٣. [أوجالان، عبد الله، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، ص ٢٧٦، "القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية" \(دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية\)](#)
٤. [نعوم تشومسكي : إعادة إنتخاب ترامب ستكون كارثة لا توصف على أمريكا](#)

روسيا واستراتيجية الحسم العسكري في ادلب

مركز الفرات للدراسات

لأعوام عديدة، كانت المعارضة السورية تعمل على إبراز نفسها، كشريك في أي خطة سلام تخص سوريا، ونجحت إلى حد ما في إبعاد نفسها عن أية شكوك، واستطاعت السيطرة على مناطق واسعة، لكن مع مرور الزمن تبين فقدانها لأية رؤية موحدة حول مستقبل البلد، السبب الذي أدى إلى فقدانها لمنطقة تلو الأخرى؛ فتنقلت المعارضة ضمن مسارات مختلفة، من اعتراف دولي جزئي، إلى مواجهة عقبات، حالت دون انتقالها إلى طرف وازن في سوريا، من غياب للنفوذ، والتحول إلى وكلاء لقوى إقليمية أخرى، الأمر الذي انعكس سلباً على دورها سياسياً وعسكرياً، فالهزيمة على أرض الواقع تترجم زيف تصريحاتهم في الخارج بالانتصار، حتى بلغ العجز ذروته في أهم معاقل نفوذهم في ادلب بشمال غرب سوريا. وبذلك تكون المعارضة وداعميهم قد فشلوا في بسط نفوذهم على تلك المناطق، وأصبحوا في مرمى خطر حقيقي من جهة روسيا والنظام السوري، بالإضافة لعوامل أخرى - سنناقشها هنا - تمهد للاستراتيجية الخيار العسكري.

استكمال لمخرجات استانا

"مسار استانا" ما هو إلا ترجمة للجهود الروسية لتحقيق غاية واحدة، وهي ربط كافة الجبهات العسكرية المتداخلة في سورية، تحت مظلة دبلوماسية، لحماية مصالحها، والإبقاء على النظام السوري في السلطة لمدة أطول، وإضفاء الطابع الرسمي على الحوار مع الأطراف الأخرى، وخاصة تركيا التي تدعم الجماعات المسلحة المعارضة في سورية، بالإضافة إلى تهميش دور الولايات المتحدة، عبر استحقاق الشرعية للنظام من خلال علاقاتها مع تركيا.

فبدأت موسكو بأول اجتماعها في استانا، من خلال الترويج لفكرة أن جزءاً كبيراً من المعارضة معتدلة وسلمية، فاختارت اجتماعات استانا، لتكون منبراً للمفاوضات؛ خارج إطار الأمم المتحدة، وحض الجميع على الحاجة إلى "خفض التصعيد" بهدف تجميد خطوط المواجهة؛ التي كانت تضعف قدرة النظام، ثم البدء بفكرة فصل المعارضة المعتدلة عن المتطرفة، تلتها صفقات "المصالحة"، لتخير المعارضة المسلحة وقتها بين الاستسلام، أو الترحيل إلى ادلب، وهذه الديناميكية أثمرت عن نتائج؛ وهي استعادة الغوطة، وتليبسة،

والرستن، وغيرها، ليأتي الدور الآن على إدلب، كاستكمال لنتائج مفاوضات أستانا بين الدول الضامنة.

يمكن القول هنا أن اتفاق أستانا، عبارة عن قناة للمفاوضات العسكرية بين روسيا والمجموعات المسلحة في سوريا، لكن من خلال داعميها من القوى الإقليمية، لتحويل هذه المفاوضات إلى إنجاز سياسي، عبر خطة منظمة وتدرجية، ببداية واضحة ونهاية غامضة، وأصبحت الآن أكثر ملائمة؛ وبالنتيجة التي تريدها، حيث انتهت بانقسام فصائل المعارضة، وهيمنة الجماعات المتطرفة على باقي الفصائل، وأصبحت هدف لكافة القوى. كما أن طول المدة اللازمة لحسم مسألة إدلب؛ والجماعات المتطرفة؛ والفصائل الأخرى؛ وصعوبة فصلهم عن بعض، عسّر حلها عبر باقي الدول الفاعلة وخاصة الولايات المتحدة، التي وصلت لمرحلة المتفرج فقط.

تنازل وخضوع تركي

إن ما جرى من انسحابٍ تركيٍّ مؤخراً من النقاط التي تقع تحت سيطرة النظام السوري، ماهي إلا علامة على الخضوع والتراجع، فإخلاء نقطة "مورك" في ١٩ - ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠ و"شير مغار" بريف حماه، سيتبعهم حتماً انسحابات أخرى، وخاصة على الطريق السريع M5،

وبالرغم من الضمانات بين الطرفين الروسي والتركي، ألا إن تدخل تركيا في الحرب الأرمينية الأذربيجانية، إلى جانب باكو شكّل ردة فعل لدى الجانب الروسي، فترجع عن ضمانته الأمنية في إدلب، وباتت في الأشهر الأخيرة تعيب عن الدوريات المشتركة مع تركيا في تلك المنطقة، الأمر الذي يعتبر مؤشراً واضحاً على انهيار وقف إطلاق النار، والبدء بمرحلة الخيار العسكري. وتأتي الضربة الجوية الروسية في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٠ على أكبر جماعة مسلحة مدعومة من تركيا "فيلق الشام" بمثابة رسالة واضحة ومباشرة لأنقرة، وليس فقط للمعارضة السورية.

إذاً فمعركة إدلب مرتبطة بالأحداث الجارية في جنوب القوقاز، وليبيا أيضاً، فالمرتزقة السوريين أصبحوا أدوات بيد تركيا، وحاجة الأخيرة لهم في الأحداث السابقة ذكرها، يجعلها تخفف من حدة لهجتها تجاه إدلب، عبر إرسال مقاتليها إلى المناطق خارج سوريا، وهم بالمقابل لم يعد يملكون خيار لأي قرار، وأصبحوا مجرد دمي تحركها تركيا متى شاءت، فالأحداث خارج سوريا تبدو بالنسبة لتركيا أهم من إدلب، لفتح جبهات مواجهة جديدة بالوكالة.

كما إن زيادة النفوذ الروسي في مناطق شمال غرب سوريا؛ على حساب النفوذ التركي، يؤكد فشل تركيا في الاستمرار بالمساومة على هذه المناطق، وتحولها إلى عبء ثقيل على

سياستها الداخلية والخارجية، فكلفة الرهان عليها تجاوز طاقتها. وخاصة بعد أن تحولت تلك المناطق إلى ساحة تصفية حسابات بين الجماعات المسلحة، كهيئة تحرير الشام وتنظيم حراس الدين.

لذا فالانسحاب التركي يبدو وكأنه خضوعٌ للتهديد الروسي، خشية أن تتطور الأمور إلى مرحلة حرب جديدة، ومواجهة على الأرض، وتصبح نقاط المراقبة التركية في مناطق سيطرة النظام كنقاط ضعف للدولة التركية. وهي الآن تدفع ثمن قرارها السيء، فروسيا عازمة على هزيمة المعارضة السورية في إدلب، واستمرار دعم تركيا لهم سيطيّل عمر الحرب، لكن دون تغيير في النتيجة لصالحها؛ أو لصالح المعارضة.

مرارة الدور الأمريكي والأوروبي

ما شهدته محافظة إدلب حالياً، شكل فوضى رهيب، نتيجة السياسة الخارجية للنظام التركي الحالي، على أمل أن تتدخل الولايات المتحدة، ودول الناتو الأخرى إلى جانبها لتقوية جبهتها العسكرية هناك، إلا أن الواقع يشير إلى أن اللاعب المؤثر في إدلب بات روسيا فقط، وهو مؤشر آخر على فشل الإدارة الأمريكية الحالية في الشرق الأوسط، بالرغم من الحديث بين وزير الدفاع الأمريكي والتركي مؤخراً حول الوضع في إدلب؛ والهجوم الروسي والنظام السوري، إلا أن واشنطن استمرت في موقفها المتفرج، وهذا ما اعتادت عليه منذ تولي "ترامب" الرئاسة الأمريكية، فاصبح دور الولايات المتحدة يقتصر على حماية أجزاء؛ ومتفرج في أجزاء أخرى، وهذا ما ثبت عندما سمحت لأخر توغل تركي في مناطق شمال وشرق سوريا، واقتصر دورها على المتفرج في مناطق الاشتباك؛ وحماية المنشآت النفطية؛ ومكافحة الإرهاب بمناطق أخرى، وفي ظل هذه الإدارة الأمريكية، لن يقدم الناتو أي دور في إدلب، مع انقسام داخل أعضائه، نتيجة استراتيجيته غير المتوازنة.

وحيث تعتبر الولايات المتحدة منطقة إدلب منطقة خارجة عن سيطرتها؛ ولم تهتم منذ البداية بإيجاد واقع أمني أو عسكري لها في هذا الجزء من سورية؛ فقد كانت روسيا صاحبة النفوذ الأقوى في تلك المنطقة، وإن أي انتصار للنظام السوري وروسيا في ادلب يمكن أن يكون له تداعيات سلبية على الولايات المتحدة؛ من خلال حليفها في الناتو "تركيا"، وبالرغم من ذلك فهي فضلت منذ البداية عدم التورط في حرب غير واضحة نهايتها، وتسببت بسقوط ضحايا من جنودها، وبهين قواتها نتيجة القصف الروسي في منطقة بعيدة عن الأهداف والتحركات الأمريكية.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي؛ فالتحدي الرئيسي له في ادلب، هو هيمنة هيئة تحرير الشام "جبهة النصرة سابقاً"، التي لها صلة بالقاعدة، كما أن فشل تركيا بتوحيد باقي المجموعات

لهزيمة هيئة تحرير الشام. شكل تبريراً قوياً لروسيا في استمرار القصف وزيادة دعمها للنظام السوري.

لذا فمن المرجح أن جل ما سيفعله الأوروبيون لن يخرج من نطاق الإدانة فقط، فالتصعيد مع الروس يفوق جهود التدخل للدفاع عن التمرد أو التطرف، الأمر الذي يستبعد أي جهود عسكرية أوروبية في ادلب؛ ربما يقتصر الأمر على العقوبات، وهو لن يؤثر طبعاً على التصعيد الروسي، ولن يدعم المعارضة السورية للمواجهة، أو يغير في الموازين.

معارضة غير مؤهلة وهو السبب المباشر

يمكن القول إن ما يحصل في ادلب، إنما يعود إلى إخفاقات المعارضة في فرض نفسها، نتيجة عدم قدرتها على الخروج برؤية واضحة وموحدة، فمع دعواتها بتوحيد مكونات المعارضة معاً، إلا أنها لم تتجسد في نتيجة واحدة. بل أصبحت الحقيقة لديهم متضاربة، كما أن التعويل على القدرة الذاتية دون أي حقائق على الأرض، ساعدت على تهاوي مناطق نفوذها، فإطلاق القدرة اللفظية، من لاعبي المعارضة في الخارج، لم تتوافق مع تحركات الفصائل المسلحة في الداخل؛ فخرج الكثير من الفصائل المسلحة عن مظلة المعارضة السورية، والتحرك بشكل فردي، يعكس حقيقة حديث المعارضة في الخارج، كخطابات مزيفة للتصدي والقتال والسيطرة ضد النظام السوري، فما تبقى من نفوذ لها بات تحت نفوذ الفصائل الإسلامية المسلحة، ومع عجزهم في مواجهتها، أو ممارسة أي نفوذ عليها، سبب في خسارة أي دعم خارجي، وعدم الاكتراث بما يحصل فيها؛ كما ذكرنا آنفاً.

يمكن القول إن ذهنية المعارضة السورية المتجمدة، والرؤية القصيرة للالتفاف حول شريك وحليف غير جاد كتركيا، عزلتها عن أي دعم، فهي الآن تتجرع طعم الهزيمة في ادلب، نتيجة اتفاقيات ضامنها المزيفة مع القوى الأخرى، وبسلوكها الخاطئ. باتت منقطعة عن الجماعات القتالية في سورية، وغير قادرة على تقديم أي مساعدة لنجدة سكان ادلب العالقين، أو حماية المدينة؛ والتعويل على إنها محمية تركية، يبدو أنها بدأت تسقط، فلا خيار لدى المعارضة سوى التسليم بالأمر الواقع، والتراجع عن هدفها الشكلي بتغيير النظام والإصلاحات، أو الالتزام بمسار المفاوضات المزيفة؛ التي تصب في صالح الروس والنظام السوري، فكل ما سبق يؤكد أن هذه المعارضة باتت ذات قدرة محدودة، وابتعدت عن فرض نفسها كلاعب له وزنه في النزاع السوري، وبديلاً لإحداث أي إصلاح أو تغيير.

شمال وشرق سوريا... بين المنظور الدولي والتحديات

الإقليمية

وليد جولي - باحث في مركز الفرات للدراسات

مقدمة

استطاعت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا طيلة أعوام الأزمة، الحفاظ على نوع من العلاقة الجيدة مع مراكز القرار الدولي، خاصة الفاعلة في الشأن السوري كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، ذلك بسبب حرصها الدائم (الإدارة الذاتية) على عدم الانجرار وراء الحرب الطائفية التي عصفت بجزء كبير من سوريا، وتركيزها على استراتيجية الحماية الذاتية كهدف مشروع ضد الإرهاب الممنهج، وقد لاقت تلك الاستراتيجية أريحية لدى الأطراف الدولية رغم التناقضات السياسية التي ظهرت في الكثير من القضايا بشأن منطقة الشرق الأوسط وسوريا على وجه التحديد، ولكن بقيت تلك العلاقة متأثرة بالوضع الإقليمي ومواقف الدول الفاعلة من شكل سوريا المستقبل، وحرصهم الدائم على تهميش وتشويه المشاريع المعتدلة المتعلقة بسوريا، سيما تلك التي تتعلق بفكرة اللامركزية، أو الاتحادية الفيدرالية، والتي تجدها الأطراف الإقليمية الفاعلة في سوريا، كتركيا وإيران إلى جانب النظام السوري على أنها تهدف للانفصال، ولذلك نجد التهديد التركي المستمر لشمال وشرق سوريا، والذي بات من أهم القضايا التي يعاني منها سكان المنطقة على وجه العموم والكرد على وجه الخصوص، الذين تنظر تركيا إليهم بعين الرئية، بحكم العداء التاريخي التركي للقضية الكردية في الشرق الأوسط.

بعد الغزو التركي الأخير لشمال وشرق سوريا في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩ ظلت مخاوف الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا قائمة على احتمالية استئناف تركيا لعملياتها العسكرية في المناطق الحدودية الأخرى؛ خاصة تلك التي يشكل الكرد غالبية سكانها، رغم بعض التطمينات الدولية الخجولة التي أبدتها كل من واشنطن وموسكو إبان الغزو التركي، وذلك بسبب تقاطع مصالحها كقوى فاعلة على الأرض في الكثير من مواقع المشهد السياسي العام في سوريا، وعلاقة تركيا بتلك الأطراف سواء فيما يخص الشأن السوري أو خارجه سياسياً واقتصادياً. حيث تمتلك تركيا العديد من الأوراق المؤثرة على تلك الأطراف، فهي شريكة الولايات المتحدة في حلف الناتو وتعتبر حليفها الرئيسية في المنطقة. ويعد موقعها

الجيوسياسي هاماً بالنسبة لروسيا التي ترى فيها دائماً بوابتها نحو الدول الأوروبية من جهة؛ ونحو المياه الدافئة من جهة أخرى، أما بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي فدائماً ما يتم تهديدها من قبل تركيا بدفق اللاجئين إليها، إذا ما عارضت تلك الدول السياسات التركية سواء في سوريا أو في المنطقة عموماً. ونتيجة للدور السلبي التي تقوم به تركيا في المنطقة، تزداد الهواجس لدى الكرد والمكونات الأخرى في شمال وشرق سوريا عن احتمالية حدوث كارثة إنسانية؛ يتعرّضون لها من قِبَل تركيا والفصائل المسلحة السورية التابعة لها، على غرار ما فعلوه في عفرين؛ وسري كانيه "رأس العين"، وكري سبي "تل أبيض" من تهجير ممنهج لسكان المنطقة، وعمليات السلب والنهب، والتغيير الديمغرافي التي نفّذوها في تلك المناطق.

هواجس الإدارة الذاتية

تميّزت الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية بالسيرة الحسنة لدى غالبية الأوساط الدولية على خلفية مشاركة "فسد" الناجحة مع قوات التحالف الدولي في قتال تنظيم "الدولة الإسلامية" والانتصارات الكبيرة التي حقّقتها معاً منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٩، والتي شكّلت فرصة مهمة للإدارة الذاتية للعمل على تكوين علاقات جيدة مع المجتمع الدولي، وتطوير آلياتها المؤسسية والسياسية والاقتصادية ذات الصلة. على الجانب الآخر استفادت قوات التحالف الدولي من كفاءة قوات سوريا الديمقراطية العالية على الأرض، مما سهّل من مهمته في تحقيق أهدافه بالقضاء على تنظيم الدولة خلال فترة قصيرة وبأقلّ الخسائر. على عكس تجربتها في البلدان الأخرى كأفغانستان والعراق.

إلا أنّ شكل العلاقة التي جمعت بين تركيا (أكثر الدول الإقليمية تهديداً لمشروع الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا) والنديين الدوليين (روسيا وأميركا) كانت دائماً تُثير هواجس سُكّان وإدارة شمال وشرق سوريا، وخاصة بعد الغزو التركي لعفرين ربيع العام ٢٠١٨ والتي أظهرت فيها روسيا موقفها السلبي، وتواطؤها مع الجانب التركي من خلال عُرف أستانا.

وكان من الواضح أنّ ذلك التصرف الروسي شكّل شرخاً في ثقة الكرد ومكونات المنطقة بروسيا، مما دفعهم إلى التعويل أكثر على الموقف الأميركي الذي برّر موقفه بحجج واهية على اعتبار أنّ عفرين لم تكن خاضعة لنفوذ التحالف الدولي التي تقودها أميركا، وبالتالي فإنها مُلزمة بحماية مناطق تواجدتها فقط، ولكنها، كذلك، بقيت في إطار التصريحات الشبه مطمئنة من القادة العسكريين وبعض السياسيين في مركز القرار الأمريكي، ولكن بالمجمل، لم تُبدِ واشنطن مرونة كافية في دعم الإدارة الذاتية، في مجال الاعتراف السياسي بها، أو الضغط اللازم لإشراكها في الاستحقاقات السياسية المرتبطة بالشأن السوري، مثل اجتماعات جنيف، واللجنة الدستورية.

السياسة الأميركية تلك، كانت سبباً لتمادى أنقرة في مخططاتها لِشَنِّ حرب على شمال وشرق سوريا، وهذا ما حدث بالفعل، حين أفتع الرئيس التركيّ نظيره الأميركيّ بالانسحاب من المنطقة، بذريعة إقامة منطقة "أمنة" لتمارس الفصائل السورية التابعة لتركيا، فيما بعد، بالتعاون مع الجيش التركيّ أبشع الجرائم بحق المدنيين فيها، والاستيلاء على الممتلكات، وإحداث تغيير ديموغرافيّ، عبْر جَلْب سگان من مناطق الداخل السوريّ، وإسكانهم في بيوت الكرّد.

شكّلَ الموقفين (الروسيّ والأميركيّ) نوعاً من الارتباك لدى الأوساط الشعبية والسياسية في مناطق شمال وشرق سوريا، لتعيش المنطقة حالة من عدم الاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ، وليكون السؤال الدائم لدى المراقبين السياسيّين والأوساط الشعبية، إلى أين ستؤول الأوضاع السياسية والعسكرية في المراحل المقبلة من الأزمة السورية؟ وأين سيكون موقع الإدارة الذاتية من تلك التطورات في ظل الخطر التركيّ؛ وتناقض وتقاطع مواقف الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية لا سيما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية؟

الموقف الأمريكي

يوجد تباين في الرّؤى بشأن أهداف الولايات المتحدة الأميركية لسوريا عامّة، ومناطق الإدارة الذاتية بشكلٍ خاصّ، ويبدو أنّ هذا التباين نابع من اختلاف وجهات نظر الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الشأن السوريّ، ومرتبطة بالتطوّرات السياسية المتقلّبة التي تسود المشهد السياسيّ العامّ، سواءً أكان على المستوى الدوليّ، أو الإقليميّ، أو المحليّ، أو حتى الاختلاف داخل مراكز القرار الأميركيّ نفسه، ولكن رغم ذلك لا بدّ أن يكون لواشنطن رؤية وهدف محدّدَيْن في كيفية تعاملها مع الملف السوريّ وتشعبات أزمتها، وهذا بالتأكيد يشمل شمال وشرق سوريا التي تعتبر منطقة نفوذ أميركية.

من الواضح أنّ واشنطن، ومن خلال التحالف الدوليّ كانت لها ثلاثة أهداف رئيسية في سوريا، أعلنت عنها مرّات عدّة على لسان مسؤوليها السياسيّين وقادتها العسكريّين وهي:

١- ضمان عدم عودة "داعش" عبر القضاء على الخلايا النائمة

٢- إنهاء الوجود الإيرانيّ في سوريا، أو الحدّ من تمدّده.

٣- البقاء لحين إجراء تسوية سياسية في سوريا.

لاحقاً تمّ إضافة هدف آخر، والذي أعلنه الرئيس ترامب بعد قراره بسحب قوات بلاده من سوريا خريف العام ٢٠١٩ حول الإبقاء على بعض الجنود لحماية آبار النفط في القرى والبلدات المتاخمة للحدود التركية، والذي يجده الكثير من المراقبين ومنهم السفير الأميركي السابق لدى

دمشق روبن فورد، على أنها أبعد من النفط، وأنها استراتيجية أميركية جديدة جوهرها الاستمرار في دعم موقف قوات سوريا الديمقراطية بهدف إشراكها في رسم الصيغة الجديدة لمستقبل سوريا التي سيكون لروسيا دوراً كبيراً فيها.

يبدو أنّ الأهداف الثلاثة آنفة الذكر لها أبعاد سياسيّة عدّة، وغايات أميركيّة صالحة للمدّ والجذر حسب الظروف المتقلّبة، فمن ناحية: تبحث واشنطن عن إضفاء شرعيّة من رحم القرار الدولي، 2170 الذي شرع فيه مجلس الأمن الدولي الحرب ضد "داعش" في سوريا والعراق، لضمان واشنطن بقائها في سوريا، عبّر إعلانها عن إمكانية عودة "داعش" مجدداً، سيما وأنها أعلنت بشكل رسمي على لسان الرئيس ترامب في مارس آذار ٢٠١٩ عن انتهاء "داعش" جغرافياً بنسبة ١٠٠%، وهذا بالتالي يزيل شرعيّة المبرر الأميركي لاستمرار وجوده في سوريا.

ومن ناحية أخرى تُظهر واشنطن مدى الخطر الإيراني على أمن إسرائيل، وبالتالي ضرورة البقاء في سوريا للحدّ من التمدد الإيراني في سوريا، وتهيئة الأرضيّة المناسبة لإجراء التسوية السياسيّة عبر مسار جنيف والقرار الأممي (٢٢٥٤).

يبدو أنّ الولايات المتحدة الأميركيّة، لها رؤية قد تلاقي صعوبة في تحقيقها، وهي الجَمع بين أطراف المعارضة السوريّة في جسم سياسيّ موحد بهدف إشراك جميع القوى السياسيّة في العملية التفاوضيّة والدستوريّة مع النظام السوريّ، ومن ضمنها ممثلين عن الإدارة الذاتيّة لشمال وشرق سوريا، وهذا ما وضّحته من خلال رؤية المجموعة الدوليّة المصغّرة (في بندها الخامس)، عبر الورقة التي قدّمتها للمبعوث الأممي السابق ستيفان ديمستورا في سبتمبر ٢٠١٨، ولكن ما يصعب من نجاح هذه الرؤية هو التباين في أهداف وتوجهات أطراف المعارضة، ناهيك عن الذهنيّة العدائيّة لطرف على طرف آخر، وهذا يتجلّى في موقف الائتلاف السوريّ العدائي من الإدارة الذاتيّة لشمال وشرق سوريا، إلى جانب الموقف الثركي والإيرانيّ المتعنّت بشأن إشراك الإدارة الذاتيّة في شمال وشرق سوريا في العملية السياسيّة، ولكن مع ذلك يبدو أنّ واشنطن عازمة بشكل جدي على إرضاء تركيا أو الضغط عليها، والمضي بمشروعها الذي يحقق أهدافها الاستراتيجية في الشرق الأوسط وسوريا، التي تعتبرها الصقور الأميركيّة الدرع المنيع للهيمنة الأميركيّة، إذا فقدتها، فقدت كل شيء من شأنه أن تبقىها سيده العالم.

الموقف الروسيّ

اعتمدت سياسة موسكو في سوريا على مبدئين أساسيين وهما، القوة العسكرية المفرطة، والدبلوماسية المتشددة، وهذا بالضرورة يهدف إلى مدى إصرارها على حماية وجودها

ومصالحها في شرق المتوسط، وقد تجلّى ذلك في المرات الكثيرة لحق النقص "الفيتو" التي استخدمتها في مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا، طيلة أعوام الأزمة، كحالة نادرة في تاريخ الأمم المتحدة ومؤسساتها. إلى جانب بروزها كقوة عسكرية ضاربة ضد فصائل المعارضة السورية وتنظيم "الدولة الإسلامية"، التي تنسم بالطابع الإسلامي الراديكالي، سيما بعد أعوام ٢٠١٥.

لكن يبقى السؤال مطروحاً عن ماهية الهدف والرؤية الروسية في ظل تعقيدات المشهد السياسي السوري، خاصة مع الوجود الأمريكي والتركي والإيراني، كدول رئيسية فاعلة على الأرض، برؤى وأهداف متناقضة، وموقفها من الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

تدخلت روسيا في الشأن السوري بطلب من الحكومة السورية، وهذا ما تجده موسكو مبرراً شرعياً لتواجدها في سوريا، وكان المأمول من ذلك دعم النظام القائم وإخراجه من دائرة خطر السقوط، وقد نجحت بالفعل في ذلك، ولكن مع تضيق الخناق الأمريكي على النظام السوري والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليه وحلفائه، إلى جانب إثارة واشنطن لملف الأسلحة المحرمة (الكيميائي) ضد النظام، فضلاً عن الهيمنة الإيرانية على القرار السياسي والعسكري للنظام السوري، كان لا بد من موسكو البحث عن القواسم المشتركة والاستفادة منها مع الولايات المتحدة الأميركية في رسم سوريا المستقبل؛ بحيث تحتضن وتؤمن مصالح كلا الجانبين الدوليين وتحافظ من خلالها على التوازن السياسي بينها وبين واشنطن، ويبدو أن القرار الأممي ٢٢٥٤ ووثيقة المجموعة الدولية المصغرة التي رفضتها موسكو في بادئ الأمر، بإمكانهما أن يشكلتا نقطة تفاهم بين البلدين حول سوريا، بما في ذلك التوافق على تغيير النظام؛ وتشكيل حكومة انتقالية متعددة الأقطاب، تتمتع بصلاحيات دولية، وبمشاركة ممثلين عن الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا في العملية السياسية، ضمن إطار اللامركزية ومناطقية الحكم، ويتجلى ذلك من الموقف الروسي الإيجابي من البنود الخمس لوثيقة التفاهم الأخيرة التي وقعت بين مجلس سوريا الديمقراطية، وحزب الإرادة الشعبية.

لم تبدِ روسيا العداء لمشروع الإدارة الذاتية أو شكلية النظام اللامركزي المطروح من الأخيرة، بقدر ما كانت تود حماية النظام من السقوط، وردع تركيا (المؤثرة على قرار المعارضة السورية) بالحكمة الدبلوماسية لتغيير هدفها؛ بالعدول عن فكرة ضرورة إسقاط النظام، والذي تحقق مقابل الصمت الروسي عن التدخل التركي المباشر في شمال سوريا، وهذا ما كان يؤثر بشكل سلبي على علاقة موسكو بالإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، لتصبح هذه العلاقة حذرة، قابلة للتطوير على المدى القصير والبعيد.

أحياناً كانت لموسكو رؤى سياسية أكثر مرونة من واشنطن تجاه الإدارة الذاتية، وغالباً ما يعزى ذلك لمدى علاقتها المتقلبة بأنقرة، وسياسة الأخيرة تجاه الملف السوري والمياه الدافئة،

فضلاً عن الحرص الروسي الدائم في الحفاظ على الورقة التركية لتنفيذ مشاريعها الاستراتيجية، سيما تلك التي تتعلق بالصراعات الاقتصادية الدائرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمحور الشرقي، الذي تقوده بكين وموسكو، كطريق الحرير الجديد الذي تعمل عليه الصين بمشاركة روسية قوية، ومشروع سيل الغاز الروسي الجنوبي، وأهمية تركيا لكلا المشروعين الشرقيين، لذلك نجد موسكو تتبع سياسة التوازن في علاقتها مع الإدارة الذاتية وتركيا، وذلك على الأرجح بهدف إذعان أنقرة.

المنظور الإقليمي

يتمحور الدور الإقليمي حول سياسة تركيا وإيران في سوريا بالدرجة الأولى، ومدى تأثيرهما على المشاريع الدولية بشأن سوريا؛ وخاصة شمال وشرقها، فهو متعلق بالشأن والسلوك السياسي للدول ذاتها في المنطقة.

الرعوننة التي أظهرتها أنقرة في الأونة الأخيرة حيال محيطها الإقليمي، وتدخلها في شؤون غالبية الدول المجاورة وغير المجاورة لها كشمال أفريقيا وسوريا والعراق وأرمينيا وقبرص واليونان، أظهرت الكثير من نقاط الضعف لدى أنقرة، خاصة بعد الأزمة التي اختلقتها في شرق المتوسط مع قبرص واليونان، والتي تجلى فيها ردة الفعل الشديدة لدى دول الاتحاد الأوروبي المساند لأثينا، خاصة فرنسا التي سعدت من دورها السياسي والعسكري في الأونة الأخيرة بعد أحداث مرفأ بيروت، إلى جانب انضمام واشنطن (التي كانت تعلق الكثير من الآمال عليها) للموقف الأوروبي، وتلويح الأخيرة بنقل معداتها العسكرية الثقيلة من قاعدة "أنجريك" التركية ونقلها إلى جزيرة كريت اليونانية، فضلاً عن التدريبات العسكرية المشتركة التي أجرتها القوات الأمريكية مع القوات اليونانية بالقرب من الحدود البرية التركية، كل ذلك يشير إلى تراجع الدور التركي في المنطقة، وظهور الخطوط الحمر الدولية حيال خروقات أنقرة المستمرة (المثيرة للجدل) للقوانين والمواثيق الدولية، والتي بدأت من احتلالها للجزء الشمالي لجزيرة قبرص اليونانية في العام ١٩٧٤ إلى تدخلها المباشر لجزء كبير من الأراضي السورية والعراقية والليبية.

وهذا بالتالي يضعف من احتمالية قيام تركيا والفصائل السورية التابعة لها، بشن حرب جديدة على المناطق الخاضعة لإدارة شمال وشرق سوريا، بسبب عدم جاهزية أنقرة السياسية والاقتصادية لحماقة أخرى، قد تلقى عاقبة لها تصل لدرجة الإطاحة بنظامها السياسي.

أما عن الدور الإيراني، فهو يختلف بعض الشيء عن الدور التركي، بحكم العزل الدولي المفروض عليها من الناحيتين السياسية والاقتصادية بسبب برنامجها النووي، وسياسة التشييع التي تقوم بها في المنطقة، والذي يقابله أيضاً رفض غالبية الدول العربية، وإبدائهم التخوف

منها، سيما دول الخليج العربي، كالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي يضعها في خانة المواجهة المباشرة مع واشنطن وتل أبيب، ولذلك نجدها تعمل على مستوى مؤسسات النظام في سوريا بما فيها المؤسسة العسكرية، وإثارة النعرات الطائفية لدى سكان المنطقة، سواء في الداخل السوري أو شمال وشرقها.

ختاماً .. المتغيرات السياسية الدولية المستجدة

يبدو إن الوضع السوري العام يمر في توافقات دولية أكثر مما نجده في الجانب الإقليمي، فمع تعثر مهام اللجنة الدستورية (المنقوصة) أضحت هناك حاجة دولية إلى العمل على بعض المواثيق المرنة الخاصة بالشأن السوري، والتي لاقت ردوداً سلبية من الجانب الإقليمي، كروية المجموعة الدولية المصغرة؛ التي لاقت تهميشاً واضحاً خلال العامين الماضيين رغم تناسبها مع الواقع السوري، وذلك بسبب مسار أستانا الذي فرض من الجانب الإقليمي (تركيا - إيران) على المسارين السياسي والعسكري في سوريا، والذي أدى بالنتيجة إلى المزيد من الحروب والدماء، سيما التفرد التركي بالتوغل في الأراضي السورية واحتلالها لمناطق واسعة من الأراضي.

إن المتغيرات السياسية الدولية الجديدة في المشهد السوري، قد يكون لها انعكاسات إيجابية على مستقبل الإدارة الذاتية، حيث يبدو أنه هناك - وللمرة الأولى - تقارب في الرؤى الأميركية والروسية بشأن سوريا، فمن جانب تظهر واشنطن تقدماً في موقفها السياسي تجاه الإدارة الذاتية، عبر إبرام شركاتها لعقود اقتصادية متعلقة بالنفط، فضلاً عن إصرارها على ضرورة توحيد القوى السياسية الكردية كمرحلة أولى لدمجها بشكل أوسع في العملية التفاوضية والدستورية، إلى جانب مشاركتها في الفعاليات السياسية الأخيرة بين مكونات شمال وشرق سوريا؛ والتي جرت مؤخراً في الحسكة.

كما يجب أن لا ننسى التشجيع الروسي لمذكرة التفاهم التي وقعت مؤخراً بين مجلس سوريا الديمقراطية وحزب الإرادة الشعبية (الحليف الاستراتيجي لموسكو)، وهذا بالتالي يظهر نوعاً من التفاهم الروسي الأميركي إلى حد ما حول الملفات المختلفة في سوريا، خاصة الإدارة الذاتية، كشكل إداري ديمقراطي يمكن التأسيس عليه في طرح شكل الحل السياسي للأزمة السورية وقضية تحجيم الدور الإيراني والتركي في البلد والحفاظ على أمن إسرائيل بالدرجة الأولى.

في شمال وشرق سوريا الخطر الحقيقي لا يزال قائماً وينمو

بسرعة

د. ريبير خلف – باحث في مركز الفرات للدراسات

وُصِفَ يوم ٢٣ مارس ٢٠١٩ كمنعطف تاريخي بالنسبة لسوريا؛ ويوماً هاماً للعالم أجمع؛ حيث أعلنت فيه قوات سوريا الديمقراطية القضاء التام على ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتحرير آخر جيب له في "الباغوز"؛ بدعم من التحالف الدولي، وبقيادة الولايات المتحدة، فالخطورة التي كان يشكلها داعش، جاءت بمأس كثيرة للعالم، باستقطابه جيش من المتطرفين من أنحاء العالم، وتبنيه لمنهج العنف، شكّل تهديداً؛ ليس فقط لسوريا والعراق، وإنما للأمن حول العالم، وفي ظل هذه الظروف جازفت قوات سوريا الديمقراطية - بدعم من التحالف الدولي - بمهمة محاربة هذا التنظيم، بدءاً من كوباني، مروراً بالرقعة، وانتهاءً بالباغوز. ليرحب العالم بهذا التحرير؛ كخطوة مهمة لخلاصه من أخطر تهديد ظهر حتى الآن؛ لكن يبدو أن الخطر يأبى أن يترك المناطق التي تحررت منه، حيث بدأت الأحداث تتوالى على مناطق شمال وشرق سوريا؛ باجتياح تركيا لبعض أراضيها؛ وتهديداتها المستمرة، وظروف وأحداث أخرى في العالم ألهمت الحكومات كالأزمة الحاصلة في شرق المتوسط حول منابع الغاز، والتدخل التركي في ليبيا والأزمة اللبنانية، بالإضافة إلى تفشي وباء فيروس كورونا، والحرب المستعرة الآن في "ناغورني / قره باغ"، وغيرها من ظروف وأزمات أخرى، الأمر الذي أشغل العالم عن خطر حقيقي قائم؛ وينمو في شمال وشرق سوريا، وهو تركة تنظيم داعش في مراكز الاحتجاز؛ وخلاياه في الخارج، فبالرغم من فقدانه للأراضي التي كانت يسيطر عليها، وقتل زعيمه في وقت لاحق، لكنه الآن أكبر مما كان عليه عند تأسيس خلافته المزعومة؛ منذ ما يقارب الـ ٦ سنوات، فتركته الآن تقدر بعشرات الآلاف من أنصاره ومقاتليه المحتجزين في شمال وشرق سوريا، وخلاياه النشطة في المدن والأرياف؛ ومع تجاهل حكومات الدول والأنظمة الدولية؛ سيكون داعش من أخطر التحديات التي تعود للظهور، فأيدولوجية هذا التنظيم تنمو في المخيمات؛ ويدعمها مقاتلون في السجون؛ ينتظرون الفرصة، فهم تكيفوا مع الهزيمة، لكنهم اكتسبوا زخماً متجدداً في الفترات الأخيرة، من خلال العودة إلى التمرد، ونشر الفوضى في شمال وشرق سوريا، باستخدام تكتيكات أكثر راحة من السيطرة على الأراضي، لتندثر بقدم كارثة جديدة أخطر مما كانت عليه، وتقوم على عدة أسس؛ نذكر منها:

الوباء كمنصة لنهوض تنظيم داعش

مع انتشار كوفيد ١٩ استغل تنظيم داعش حالة عدم الاستقرار التي سببها هذا الفيروس، حيث تصاعدت النزاعات الدولية؛ وتوالت الاضطرابات نتيجة الانهيار الاقتصادي، كما أظهر الوباء ضعف قدرة القانون على إحداث أي تغييرات أو التزامات ضرورية؛ وتعزيز الأمن ضد أي تهديد في جميع أنحاء العالم؛ ليبدأ التنظيم هجمات جديدة وبشكل أوسع ولا سيما في سوريا؛ بالتزامن مع نشر دعوات لتنفيذ هجمات على الغرب.

كما أن الخوف من الإصابة بالفيروس، شكل مبرراً لمحتجزي داعش في السجون والمخيمات للقيام بعمليات تمرد داخل أماكن احتجازهم، كما حصل في شمال وشرق سوريا. مما يعزز عودة آلاف الجهاديين المحتجزين إلى ساحة المعارك. فالخوف من الإصابة بالفيروس يجبر الكثير منهم على الهروب والتمرد، وهي محاولات من شأنها إضافة بُعد كارثي جديد لأزمة إنسانية معقدة وفقاً لتقارير مجموعة الأزمات الدولية في بروكسل.

بالإضافة إلى ما سبق يستغل داعش انتشار الفيروس دعائياً، على أنه عقاب إلهي ضد الصين الشيوعية، والشيعية في إيران، كما أنه يشكل عقاباً لـ "الدول الصليبية"، حيث بدأت دعوته تتصاعد، مع جهود لإتاحة محتوى هذه الدعوة، باللغتين العربية والإنكليزية على قنواته. يمكن القول إن الوباء هياً ظروف مناسبة للتجنيد في صفوف داعش، فهو الآن ينشط على العشرات من منصات التواصل الاجتماعي؛ فالتغيرات حول ما يحصل نتيجة الوباء، وتجاهل المعتقلين والمحتجزين لعناصر داعش لدى قوات سورية الديمقراطية، سيشكل منصة فعالة لنهوض داعش مرة أخرى.

ملاذات آمنة وتمويل مستمر

رغم ما ذكر سابقاً حول انتهاء تنظيم داعش، نتيجة خسارته للأراضي التي كان يسيطر عليها؛ وموت زعيمه، لكن هناك ما يقارب ٢٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ مقاتل داعشي في سوريا والعراق، أماكن تواجدهم غير معروفة؛ كما تشير تقديرات لمركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن إلى أن ما يقارب ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ مقاتل آخر مرتبط بالقاعدة في سوريا والعراق.

وقد أقام ما تبقى من عناصره المتوارين ملاذات آمنة في شمال وشرق سوريا، على طول الحدود مع العراق، وهناك يتم تكديس الأسلحة، وشن هجمات على شكل عصابات ضد القوات المحلية "قوات سوريا الديمقراطية"، حيث تنطوي استراتيجيته على استعادة شبكاتها في شرق وغرب الفرات، بغرض إعادة بناء القوة الإقليمية له. وهي إشارة واضحة على استمرار الدعم والتمويل المادي لعناصره، فوقاً لتقارير من الأمم المتحدة، يحتفظ داعش بثروة تقدر بملايين

الدولارات، في سوريا والعراق، الجزء الكبير منه تم تهريبه خارج البلدين؛ واستثمر في مشاريع لتمويل عملياته، التي يقوم عليها حالياً؛ بهجمات متفرقة في مناطق داخل سوريا والعراق، التي لا يمكن أن تتم لولا الدعم المادي لمنفذيه، [فوق المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب](#). يؤمن تنظيم داعش دخل شهري يصل لـ ٤ ملايين دولار، لتمويل خلاياه حتى الآن، ودفع أجور شهرية تصل لـ ٢٥٠ دولاراً للجندي و ٦٠٠ دولار للقائد.

بالإضافة إلى ذلك لا تخلوا المخيمات من مصادر التمويل، فوفقاً لحديث بعض المقيمين، هناك من يحصلون على مبالغ مالية ضخمة في المخيمات؛ والتي تتراوح ما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ دولار لكل أسرة، ويعيشون حياة أكثر راحة ورفاهية داخل المخيم، والشرط الوحيد للحصول على هذه المساعدة هو التظاهر بأنك لا تزال جزءاً من المجموعة حتى وان لم تكن مناصراً لهم، وتنفيذ ما يطلب منهم في نشر الفوضى وشراء الأسلحة، مقابل المال.

التمرد ونشر الفوضى

إن أحد أسباب التمرد ونشر الفوضى في مراكز الاحتجاز تعود إلى عدم التكيف في البيئة الجديدة، ونفاذ صبر المحتجز عليه، حيث يخير نفسه ما بين الموت البطيء في مكان احتجازه، أو العمل على نشر الفوضى والتمرد، سعياً لتحرره بأي ثمن؛ وهذا ما يحصل في مراكز الاحتجاز في المخيمات، والسجون في شمال وشرق سوريا؛ فمع غياب أي حلول حول مصيرهم؛ بدأ المقيمون فيه بتعمد هذه الاستراتيجيات، كفرصة أخيرة للخروج، والعودة الى بيئتهم السابقة. وفي شمال وشرق سوريا هناك ما يقارب ١١٠٠٠ معتقل من تنظيم داعش في السجون [وفق مركز الفرات للدراسات](#)؛ قابعين فيها منذ سنوات دون أي محاكمة، أو تقرير لمصيرهم؛ الأمر الذي تطور الآن لتنفيذ المقيمين فيه بنشر الفوضى، حيث نفذ السجناء أكثر من تمرد في الفترة الأخيرة، وتمكنوا أحياناً من السيطرة على أجزاء من السجن كما حصل في مدينة الحسكة مؤخراً، قبل أن تتمكن قوى الأمن الداخلي (الاسايش) من إخماد التمرد والسيطرة على الموقف.

وفي المخيمات بشمال وشرق سوريا يتعمد مناصرو التنظيم خلق الفوضى، من خلال إشعال الحرائق في الخيم، وسرقة الممتلكات، والهجوم على قاطني المخيم، الأمر الذي يعزز الخطر المستمر في هذه المخيمات، فانتشار الوسائل لخلق مثل هذه الحالة أصبح واقعاً لدى الجميع، خاصة ساكنين المطبخ، واستخدام زيت الوقود (زيت الكاز) الخاص بالطهي لإشعال النيران، والأسلحة النارية المهربة، الأمر الذي شكل ثقلاً كبيراً على كاهل قوى الأمن الداخلي، نتيجة انتشار هذه الظاهرة، والتي تسببت في حدوث حالات الطعن لحراس المخيمات من قبل نساء متشدات، وجرائم قتل للمقيمين، ومعارك بالأسلحة النارية كما يحصل في مخيم الهول.

لذا فاستراتيجية تنظيم داعش بنشر الفوضى والتمرد في شمال وشرق سورية، يعيد قضية هؤلاء المحتجزين إلى الواجهة، ومسؤولية الجميع تجاه هذه الأحداث التي تحصل نتيجة إهمالهم.

المخيمات كمدارس للإرهاب

أصبح مخيم الهول منطقة مركزية لإيواء مقاتلي تنظيم داعش، وهذا ما تراه قياداته بأنه قاعدة شعبية كبيرة لهم في المخيم، بسبب عددهم الكبير؛ حيث يعتبر بمثابة دويلة يتجمع فيها ما يقارب ٧٤ ألف شخص من النساء والأطفال، بالإضافة إلى آلاف المحتجزين في مخيمات أخرى مثل (روح - عين عيسى)؛ وعلى الرغم من إطلاق التصريحات؛ بانهم لا يشكلون خطراً وخاصة الأطفال، إلا إنه مع وجود نساء متطرفات، ومع نمو الأطفال تنمو معهم نقاط القوة والقدرة على الاختيار في غياب الحلول. فبدلاً من تحويلهم إلى أعضاء منتجين في المجتمع، سيصبح التعامل معهم أصعب بكثير، ومع مرور الوقت، سيتم الوصول إلى درجة يصعب السيطرة عليهم. فالواقع في المخيمات أكثر تعقيداً مما يتم تصويره، فالمخيم يستخدم حالياً كمدارس من قبل قيادات داعش لأهداف ايديولوجية، والتطرف فيه يزداد، بوجود أعضاء مخلصين فيه.

ان الحياة الحالية في مخيمات شمال وشرق سوريا، تغذي الرواية السلفية الجهادية، عن تعرضهم للظلم والانتقام، وأثبت فعاليتها في تجنيد المتابعين، فأجزاء كثيرة من المخيم على اتصال بالعالم الخارجي، وهذا الانفتاح يمكن التنظيم من التواصل بين خلاياه داخل المخيم وخارجه.

نمو خُلف أكثر وحشية من السلف

في الوقت الذي يقبع فيه آلاف الأطفال من تنظيم داعش في مراكز الاحتجاز بشمال وشرق سوريا، تصر بلدانهم حتى الآن على إنكارهم أو استعادتهم، وإن تركهم هكذا يهدد تكوينهم الفكري، بتلقينهم أيديولوجية آبائهم، الأمر الذي يخلق جيلاً جديداً من الجهاديين العنيفين. فهؤلاء الأطفال يعيشون في هذه المراكز منذ سنوات، منهم من جلبوا مع آبائهم إلى المنطفة، ومنهم من ولدوا هناك، فإنكارهم أو تجاهلهم يهدد بالسماح للتاريخ بإعادة نفسه، ويخلق جيلاً أسوأ من سلفه.

ووفقاً لتقرير من الأمم المتحدة، هناك ما يقارب ٢٨ ألف طفل من أبناء المقاتلين في صفوف تنظيم داعش؛ محتجزين في مخيمات شمال وشرق سوريا، بالإضافة إلى آلاف آخرين من المراهقين؛ محتجزين مع البالغين في السجون. كل هذا التأخير بإعادتهم أو تأهيلهم، كاف

لتأسيس جيش جديد من المتطرفين، قائم على الانتقام لذويهم من أنصار داعش، وخاصة ممن تلقوا التعليم على أيدي أمهاتهم المناصرات لتنظيم داعش، وممن قتل آبائهم ويعتبرونهم "شهداء" ويسعون للانتقام لهم، أو منهم مازال آبائهم مسجونين؛ وعرضة "للتعذيب والقمع" ممن يجرسوهم؛ كما أشيع بينهم، وهنا يتم صقل مهاراتهم كجهاديين، لاستخدامهم باستهداف الحراس وخاصة في المخيمات.

يمكن القول إنه عندما يتعلق الأمر بالأطفال، فهم لا يعتبرون خطرين، فالرضع والصغار دون سن التعليم، أبرياء؛ ولا يجوز احتجازهم كسجناء على أساس الجرائم، أو جرائم ذويهم، فلا يمكن توجيه تهمة لهم أو مقاضاتهم، أو سجنهم وفقاً لمعظم الاتفاقيات الدولية، إلا إنه مع مرور الوقت بالشكل الحالي؛ ومع تجاهل المجتمع الدولي لهم، فسيشكلون تهديداً أخطر من ذويهم، وتتحول تلك البراءة إلى إرهاب أكثر وحشية من الذين سبقوهم؛ فالخطر الحقيقي من المراهقين، نتيجة تلقينهم العقائدي مع مرور الوقت. ومع غياب الخضوع لمعايير قانونية؛ وتركهم دون أي رقابة في المخيمات؛ في عموم شمال وشرق سوريا، وغياب الظروف المستقرة، في ظل انتشار الوباء، والتهديد التركي، والقصف المتقطع، سينشأ جيلاً قائم على أيديولوجية متطرفة منذ نشأته، أكثر خطورة من غيره، فالكثير من المراهقين ممن لم يتلقوا أي تدريبات أو أيديولوجيات، أصبحوا مقاتلين لداعش؛ مجبرين أو طواعية، وسرعان ما اندمجوا بأفكاره، وأصبحوا يعملون على التجسس، والدعوة المشوهة للإسلام، وتنفيذ عمليات انتحارية، والتدريب على الأسلحة، وقطع رؤوس الرهائن، فكيف ممن يتلقاه منذ نشأته، ويتلقى تعليم خاص بأيديولوجية داعش، حيث تم العثور على كتب مدرسية ذات محتوى عنفي سادي لأيديولوجية تنظيم داعش في مخيمات شمال شرق سوريا.

قوات سوريا الديمقراطية كانت وما زالت في الخطوط الامامية

تُعتبر حل قضية محتجزي تنظيم داعش لدى قوات سوريا الديمقراطية، قضية أخلاقية وأمنية، فبلدان المقاتلين المحتجزين لدى الأخيرة مدينة لهم باستعادة مواطنيها، فهم جاؤوا كمتطرفين من موطنهم الأصلي، وبينما دخلوا إلى سوريا بشكل غير قانوني عبر تركيا، كانت قوات سوريا الديمقراطية، هي التي حاربتهم في الخطوط الامامية وما زالت، وقدمت الكثير من الشهداء، في سبيل التصدي لهؤلاء المتطرفين، وإنهاء خلافتهم. وحالياً لا تريد هذه الدول تحمل مسؤولية تصرفات مواطنيها، تاركة العبء على قوة الامن الداخلي في الادارة الذاتية لتأمين مراكز احتجاجهم، مع عدم الاكتراث لما يتعرضون من قصف وتوغل تركي، وهجمات متفرقة لمرتزقتها. فمن منظور أخلاقي وانساني، يعتبر هذا التجاهل انتهاكا ليس فقط لحقوق الأطفال وغيرهم من ضحايا داعش، وإنما للقوات التي واجهتهم بشكل خاص لما قدموه من دور عظيم في إنهائه.

ختاماً لا بد من التذكير بالمخاطر الكبيرة الناتجة عن تجاهل هؤلاء المحتجزين في ظل الظروف الراهنة، فالسلطات المحلية، لا يمكنها احتجاز النساء والأطفال في المخيمات إلى أجل غير مسمى، أو الاحتفاظ بالمقاتلين دون محاكمة أو إدانة، فالكثير من البلدان تفضل الإبقاء على الوضع كما هو عليه الآن، غير مدركين أن الوضع الراهن غير مستقر، فتركيا من جهة تهدد، وقوات الحكومة السورية، ترغب باستعادة السيطرة على المنطقة.

كما أن المحتجزين في شمال وشرق سوريا، لن يستمروا أو يعتادوا العيش باستمرار، مع انتشار الأمراض، وسوء التغذية، وإهمال المنظمات، والمضايقات من أنصار تنظيم داعش، فإذا كان الأخير قادراً على استعادة السيطرة في المنطقة، فأنصاره مستعدون للانضمام اليه مرة أخرى، بالإضافة إلى من لم يعودوا ينتسبون إلى أيديولوجيته، فاليأس والغضب الذي دفعهم للانضمام لهذا التنظيم، هو ذاته الآن نتيجة إهمالهم من قبل بلدانهم.

فإن لم تتم مقاضاتهم، ومحاكمتهم، أو تسوية أوضاعهم، فسيصبح الوضع أسوأ مما هو عليه، وهنا يمكن تقديم بعض المقترحات علها تخفف من حدة هذا الوضع الكارثي:

- تأسيس محكمة دولية ذات مصداقية، لتقرير ضرورة وقانونية احتجازهم، في ظل غياب قرار أعادتهم إلى اوطانهم.

- تحسين ظروف أماكن إقامتهم في مراكز الاحتجاز، بما يتماشى مع المعايير الدولية، بعيداً عن تجاهل الأمم المتحدة لتطبيق قواعد معاملة السجناء. وتقديم المساعدة بالسرعة الممكنة.

- البدء في حوار جاد لإيجاد حل جذري للوضع الراهن في المخيمات.

- احتجاز الأطفال بمعزل عن البالغين كإجراء احترازي.

- ضرورة تصنيف هؤلاء كالكبار، وبما يكفي لتبنيهم أيديولوجية داعش، وتدريبهم إلى حد يكونوا فيه خطيرين.

- الترتيب مع الإدارة الذاتية، بخصوص الإفراج عن الحالات الأكثر ضعفاً، لأسباب

انسانية، خاصة ممن يعانون من إعاقات جسدية، وحالات ميؤوس من شفائها.

- لاحتواء أيديولوجية داعش المستمرة وخاصة في المخيمات، لا بد من رد قوي،

وحوار جاد للخطوات التي يمكن ان يقوم بها التحالف الدولي، والمجتمع الدولي إزاء ذلك.

- حث المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي؛ وخاصة الدول الداعمة للتحالف باتخاذ

موقف يحد من التهديدات التركية كونها تساهم في انتعاش تنظيم داعش، ويهدد أمن المنطقة واستقرارها.

كيف ينتخب الأمريكيون رئيسهم؟؟ .. "جولة في أروقة القرار

الأمريكي

د. شوقي محمد

أكاديمي وباحث في مركز الفرات

****تلك القوة التي تدخل في مسارات التمدد والهيمنة على العالم، وتبتعد أكثر فأكثر عن قمره قيادته****

يعتقد المرء للوهلة الأولى، أن عملية انتخاب الرئيس الأمريكي، تتم بناءً على أسس الديمقراطية الغربية المعهودة؛ وعلى غالبية أصوات الناخبين من الشعب الأمريكي. إلا إن ما يحدث حقيقةً مغاير لذلك تماماً. فهذه العملية كغيرها، تدخل في سياق سيرورة المنظومة الرأسمالية، وترسيخ بنيانها. حيث لا يتم انتخاب الرئيس مباشرة، وفق الاقتراع الشعبي للأمريكيين، وإنما بطريقة الانتخاب غير المباشر (Indirect Election)؛ من خلال الهيئة الانتخابية، أو ما درج على تسميته بالمجمع الانتخابي (Electoral College)؛ القضية التي تدخل برأينا، في سياق الآلية، التي سار عليها الآباء المؤسسون (Founding Fathers Of the United States)، في الحفاظ على سيرورة آليات النظام، وحماية مصالح النخبة، التي تملك الثروة والقوة، وخاصة أصحاب كبرى الشركات الأمريكية، بمختلف قطاعاتها الاقتصادية (شركات الأسلحة، شركات الطاقة والنفط، كبرى البنوك والمصارف).

وقبل أن نقدم شرحاً، لآلية انتخاب الرئيس الأمريكي. نرى من الأجدر، التطرق إلى مسألة هامة، مرتبطة بهذا الجانب الأهم في الحياة السياسية، للولايات المتحدة الأمريكية، وهي كيفية صناعة القرار الأمريكي (American decision-making). وهل يملك صاحب كرسي الرئاسة في البيت الأبيض الإرادة الحرة في قراراته أم لا؟

هيمنة النخبة على القرار الأمريكي (Elite dominance)

في سياق تطورها، لم يشهد التاريخ دولةً، أو امبراطورية، اجتمعت لديها أسباب القوة، كما اجتمعت لدى الولايات المتحدة الأمريكية؛ منذ التأسيس وحتى الآن. تلك القوة التي تدخل في مسارات التمدد والهيمنة على العالم، وتبتعد أكثر فأكثر عن قمره قيادته. إن جُلَّ ما يتم وضعه

من أسس وقوانين لهذا التطور، يدخل في إطار واحد، لا يحيد عن ما وضعه الآباء المؤسسون. وهو الحفاظ على الأسس الرأسمالية، كنظام اجتماعي اقتصادي، يتمحور حول مسألة واحدة، لا بديل عنها وهي الربح. حيث تساق في كينونته قواعد الحياة في الولايات المتحدة؛ ورسم مسار تطورها، وعلى أساسه تحاك خيوط علاقاتها مع باقي دول العالم. هذا ما يمكن أن يلخص لنا، أو يعطينا مؤشراً واضحاً، عن بنى وآليات صناعة القرار الأمريكي، الذي تسيطر عليه بالدرجة الأولى، الطبقة الرأسمالية باختلاف صور تواجدها، والتي تسعى إلى استمرار مصالحها، وتحسينها وتطويرها. من خلال توطيد علاقاتها، بالبنى السياسية الرئيسية، وتسخيرها لتهيئة الأرضية المناسبة، سياسياً وثقافياً واقتصادياً وقانونياً، لعملية استمرار عجلة الربح بالدوران.

وعلى الرغم أن صاحب القرار السياسي؛ هو المتحكم الأوفر حظاً، في مسألة صناعة القرارات، المتعلقة بجوانب حياة الأمريكيين، وإصدارها، إلا إنه يخضع بدوره، لما يمكن تسميته بنخبة القوة (The Power Elite)؛ بأطرافها الثلاث، والمتربعة على أعلى قمة هرم النظام السياسي الأمريكي؛ وتتحكم بمسألة، إصدار القرارات المصيرية، المتعلقة بالسلم أو الحرب. والأخرى، المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية، أو تلك الناظمة للحياة الاقتصادية والمدنية والاجتماعية؛ داخل الولايات المتحدة. وكلها وعلى جانبي الضفتين، الداخلية والخارجية، يجب أن تدخل، في سياق تحقيق، مصالح النخبة المالكة للثروة والقوة دون موارد. وتتشكل هذه النخبة القوية، القليلة العدد، والتي تحتكر القرار السياسي الأمريكي من تحالف ثلاثة أطراف أساسية تتحكم بسيرورة حياة الأمريكيين تلك الحياة التي يتم إظهارها بأبهى صور الديمقراطية وأرقاها في العالم، نتيجة سيطرة تلك القوى على وسائل التسويق والثقافة والإعلام بزخم لا مثيل له. وهذه الأطراف هي السياسيون المحترفون قليلو العدد، إلى جانب مالكي كبرى المصارف والشركات الاقتصادية الأمريكية الصناعية والخدمية والالكترونية؛ ثم تأتي نخبة كبار جنرالات وضباط الجيش الأمريكي. وتحتكر هذه النخب لنفسها صناعة بناء القرار السياسي الأمريكي، بالاستناد لآليات دستورية وقانونية تم تكوينها بالأساس لخدمة مصالح تلك النخب كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. فإلى جانب أن تلك النخب تشغل مناصب عليا في مؤسسة الحكم والإدارة الأمريكية فهم يشتركون بنسق واحد من الأيديولوجيا والقيم الرأسمالية التي تسير على تحقيق الربح وتحقيق مصالح أصحاب الثروة على حساب مصالح غالبية الشعب الأمريكي.

تقسيمات دستورية وعصي في العجلات

لم يكن يشغل أعضاء لجنة الدستور الأمريكي (The U.S. Constitutional Commission) الذي أقرَّ في عام ١٧٨٩ قضية أكثر من قضية الحفاظ على مصالح النخبة صاحبة الثروات؛ والحفاظ على آليات التوازن جغرافياً واقتصادياً لامتيازات هذه الفئة. لذلك جاء الدستور الأمريكي مبنياً على مبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ الفيدرالية. الأول ينظم الحياة السياسية على الصعيد الوطني والثاني لا يسمح للحكومة المركزية باحتكار السلطة.

يتلخص جوهر الجانب الأول في عدم استفراد أي من السلطات التشريعية أو القضائية أو التنفيذية بعملية صناعة القرار الأمريكي، وأن يتم تنصيب كل من السلطة القضائية المتمثلة بالمحكمة العليا للولايات المتحدة؛ والسلطة التشريعية المتمثلة بالكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) والسلطة التنفيذية التي يقودها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كمراقبين على بعضهم يعملون على توازن السلطات الأخرى. حيث يحق للكونغرس الأمريكي أن يضع العصي في عجلة القرارات الرئاسية ويوجه التهم للرئيس لدرجة تصل إلى عزله؛ إذا ثبت إدانته بقضايا الفساد أو الخيانة أو أية جرائم وجنح يعاقب عليها القانون الأمريكي. وعلى الرغم من أن الدستور قد حوّل جميع السلطات التشريعية للكونغرس الأمريكي، إلا أنه سمح للرئيس بنفس الوقت أن يستخدم حق الفيتو ضد أية قرارات يمكن أن يصدرها الكونغرس (ما عدا التعديلات الدستورية) ويراهما هو قرارات غير صحيحة أو جائرة بحق الولايات المتحدة وشعبها.

أما الجانب الثاني فيضمن تقسيم السلطة على كامل المساحة الجغرافية للولايات المتحدة الأمريكية بحيث تتوزع بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات المحلية، بغية عدم ترك المجال دستورياً لحكومة المركز للاستفراد بالسلطة وإصدار أية قرارات قد تتعارض مع مصالح فئات النخبة المتواجدين في الولايات البعيدة أو القريبة من الحكومة الوطنية.

صلاحيات الرئيس الأمريكي ومراكز الدعم (Powers of the US President)

وفقاً للدستور الأمريكي تتلخص اختصاصات الرئيس الأمريكي في "رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، وقيادة الجهاز التنفيذي، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ولجهاز الشرطة، ويعد أيضاً رئيس جميع الموظفين في الدولة، وله الحق في إعلان حالة الطوارئ وحق إصدار العفو وإبرام المعاهدات بشرط موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين، وللرئيس حق التصرف في الشؤون الخارجية، فهو مفوض في تعيين كبار موظفي السلطة التنفيذية وكبار ضباط القوات المسلحة بشرط الحصول على موافقة مجلس الشيوخ".

من هنا نستطيع ملاحظة أن العديد من القرارات التي تدخل ضمن اختصاص الرئيس، تحتاج إلى موافقة الكونغرس؛ وبموافقة الثلثين كما ورد في الدستور، خاصة تلك القرارات المتعلقة برسم السياسة الخارجية، وإبرام المعاهدات، وتعيين السفراء، وإعلان الحرب. ولعل الورقة الأهم التي يملكها الكونغرس في مواجهة الرئيس؛ هي سلطته بإقرار الميزانية العامة المالية للولايات المتحدة الأمريكية (United States federal budget) التي من خلالها يمكن للرئيس التحرك نحو تحقيق سياساته وبرامجه، فبغيا ب الدعم المالي لا يمكن له المضي نحو تحقيق خطته وأهدافه. ومن هذه الزاوية فإن الرئيس يخضع لسلطة الكونغرس بشكل عام. ولكن من خلال الممارسة العملية لتاريخ الولايات المتحدة، يمكننا ملاحظة أن كرسي الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، هو الأكثر حضوراً على الساحة السياسية الخارجية للولايات المتحدة، فمثلاً من أصل ١٣٠ حرباً أعلنتها الولايات المتحدة؛ اتخذ الكونغرس قرار إعلان خمس منها فقط، والباقي كلها أعلنها رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية؛ بدون ممانعة من الكونغرس، ويعود السبب في ذلك وكأن الكونغرس قد سلم ضمناً القرارات الخارجية للرئيس اعتماداً على أنه يوجد حول الرئيس من الأجهزة والوكالات التي تعينه على اتخاذ القرار المناسب، فضلاً عن أن معظم تلك القرارات المتعلقة بالقيام بعمليات عسكرية؛ كانت تتخذ بعد تعبئة الرأي العام بضرورة حماية الأمن القومي الأمريكي، وإبعاد التهديدات المباشرة عن الشعب.

في هذا السياق توجد العديد من مراكز الدعم، التي تقدم الرأي والمشورة للرئيس للنظر في مختلف السياسات والخطط التي يريد تنفيذها، وهي تشكل روافد حقيقية للمعلومات، والآراء التي قد تخدم الرئيس في تنفيذ خطته وسياساته وهذه المراكز هي:

١- مجلس الأمن القومي: ويتألف من وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ووزير المالية ورئيس هيئة الأركان. يرأس المجلس شخص رئيس الولايات المتحدة. يقوم المجلس بتقديم الرأي والمشورة للرئيس، وصياغة الأفكار الرئيسية للقرارات المختلفة فيما يخص العديد من المسائل والخطط الاستراتيجية المتعلقة بالسياسة الخارجية، والدفاع والسياسة الاقتصادية للولايات المتحدة في العالم.

٢- وكالة الاستخبارات المركزية: وهي من أكثر الهيئات فعالية في مجال تقديم المعلومات العسكرية والاقتصادية والسياسية لمجلس الأمن القومي، والتي يمكن على أساسها أن تتحرك الولايات المتحدة بشأن أية قضية تهم الأمن القومي الأمريكي في العالم. كما تقدم الوكالة المعلومات والتوصيات المتعلقة بمختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية للهيئات الحكومية الأخرى والوزارات.

وتأتي وزارتي الدفاع والخارجية كمؤسستين تتبعان للجهاز التنفيذي، تلعب الأولى دوراً فعالاً في صناعة القرار الأمريكي إلا أن الثانية لا تملك الكثير من آليات الضغط على الرئيس حول صناعة القرار بل يمكن أن يكون لمستشار الأمن القومي دوراً أكبر في ذلك من وزير الخارجية وهذا الاتجاه أرساه ثعلب السياسة الأمريكية هنري كيسنجر، عندما شغل هذا المنصب أيام الرئيس نيكسون.

جدير بالذكر أن هناك العديد من المؤسسات التي تساهم بشكل فعال في تخطيط السياسة الأمريكية، وفي كتابه "من هم صنّاع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية؟" يعدد معن آل زكريا هذه المؤسسات، مثل: مجلس العلاقات الخارجية، ومؤسسة بروكنج للأبحاث، ولجنة التنمية الاقتصادية، ومؤسسة راند للأبحاث، ومعهد هيدسون للأبحاث، وأدوات المخابرات المركزية، ودوائر مكتب التحقيقات الفيدرالي. ويشير إلى أن تلك المجالس والمؤسسات تضم شخصيات في قمة السلطة تمثل: الحكومة، والشركات الكبرى، والمؤسسات الصناعية متعددة الأنشطة، والبنوك، والمؤسسات الصحفية، ورجال القانون، والشخصيات الإعلامية التي تعد الرأي العام داخل وخارج الولايات المتحدة لأحداث التغيير المطلوب.

قوى الضغط في قلب دائرة صناعة القرار (Lobbyists)

تُعرّف قوى الضغط بأنها مجموعة من الأفراد؛ تربطهم رابطة معينة تسعى للتأثير على القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ التي تصدر عن السلطة التنفيذية أو التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تقوم هذه الجماعات على بنية اقتصادية أو مدنية أو عرقية، وجدير بالذكر أن الدستور الأمريكي منح هذه الجماعات حرية الحركة، والنشاط داخل أروقة صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. وعادة ما يبقى نشاط هذه الجماعات مستمراً، وليس فقط في أثناء الانتخابات؛ كما هو الحال لدى الحزبين الرئيسيين في البلاد، وذلك لضمان تحقيق مصالحها، وتقديم مشروعات القرارات والقوانين التي تسير في ذات السياق. إلا أن المهمة الأكبر لهذه الجماعات؛ هي تمكين وإيصال الشخصيات التي تتعهد بتنفيذ مطالبها؛ وتحقيق مصالحها للفوز بانتخابات مجلسي الشيوخ والنواب؛ وحتى الوصول إلى كرسي الرئاسة كما حصل عند اجتماع أحد ممثلي شركة غولدمان ساكس؛ عملاق المال والأعمال الأمريكي وهو سيدني واينبرغ، مع حاكم ولاية نيويورك فرانكلين روزفلت، ليصبح بعدها رئيساً للولايات المتحدة. لاحقاً استعان روزفلت بـ واينبرغ لإنشاء مجلس استشارات الأعمال؛ الذي تم تعديل تسميته لاحقاً ليصبح مجلس الأعمال، وهو قناة يستطيع رجال الأعمال التواصل من خلالها مع صنّاع القرار، والتأثير عليهم وتوجيه سياساتهم. ونظراً لضخامة المبالغ التي تصرفها في هذا المجال والعون المادي الكبير الذي تقدمه للمرشحين، فهي تضمن أن ينفذوا

مطالبهم ويعملوا على بناء السياسات وإصدار القرارات التي تتماشى مع استمرارية امتيازاتهم وزيادة أرباحهم.

وفي أحيان كثيرة تكون هذه الجماعات ممثلة في العديد من اللجان التي يتم تشكيلها من قبل السلطة التنفيذية، لدراسة الأوضاع الاقتصادية وخاصة لجان الطاقة وفرض الضرائب. كما جرت العادة أن يعقد ممثلون عن هذه الجماعات وعلى وجه الخصوص (الدائرة المستديرة لرجال الأعمال التي تضم ١٤٠ شركة) جلسة سنوية مع الرئيس الأمريكي، وجلسات أخرى مع الوزراء تتركز على القضايا الرئيسية التي تهم مصالح أصحاب هذه الشركات والسياسات المالية الضريبية المتعلقة بها وبرامج الدعم المنتجين الصناعيين والزراعيين وسياسات الإنفاق الحكومي وسواها والتي تصب بالنهاية في خانة زيادة أرباح هذه الشركات ونموها واستمراريتها. وفي هذا السياق نذكر أيضاً جماعة المجمع الصناعي العسكري الذين تنتعش مصالحهم وتزداد أرباحهم كلما اتخذت الولايات المتحدة قرار الحرب أو العمل على اشغال الحروب في مناطق مختلفة في العالم وزيادة بؤر التوتر فيها.

كما تأتي جماعة "أيباك" "Aipac" اليهودية كإحدى أكبر جماعات الضغط تأثيراً في العديد من قرارات السياسة الخارجية التي تصدر عن الإدارة الأمريكية وخاصة تلك المتعلقة بالشرق الأوسط، أو تلك المتعلقة بالسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل وأسس بناء العلاقات الثنائية الأمريكية الإسرائيلية بما يضمن مصالح إسرائيل العليا المرتبطة بمصالح أمريكا الاستراتيجية في المنطقة والعالم، كما تحاول أن تظهره أيباك، وذلك من خلال اتصال أعضائها المستمر الذين ينفون عن المائة ألف مع أعضاء الكونغرس والحكومة، وتسليمهم تقارير تتضمن أوضاع إسرائيل وتتواصل مع الشخصيات ذات التأثير أو الأعضاء في لجان تقديم المعونات للدول لضمان استمرارية حصول إسرائيل على المساعدات الأمريكية، وحرمان الدول التي تعادي منها.

آلية انتخاب الرئيس الأمريكي (Election Mechanism)

تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بين دول العالم بآلية انتخاب رئيستها. فبالرغم من أنه يتم إجراء اقتراع عام في عموم الولايات الأمريكية لاختيار شخص الرئيس، إلا أن ذلك يعتبر فعل غير مباشر لعملية الاختيار. ذلك أن الاختيار النهائي يعود لما درج على تسميته بالمجمع الانتخابي (Electoral College) المكون من ٥٣٨ عضواً يمثلون جميع الولايات الأمريكية بحسب عدد سكانها وتأتي ولاية كاليفورنيا بالمرتبة الأولى من حيث عدد الأعضاء في المجمع الانتخابي حيث يبلغ عدد ممثليها ٥٥ عضواً ثم تكساس بـ ٣٨ عضواً ويشكلون معاً نسبة

١٧,٢٨% من مجموع الأعضاء وبالتالي فهما يشكلان وزناً نوعياً كبيراً داخل المجمع الانتخابي.

تتم عملية انتخاب الرئيس الأمريكي على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى- مرحلة انتخاب مرشح كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وهي العملية التي يقوم بها أعضاء الحزبين في جميع الولايات الأمريكية.

المرحلة الثانية- وهي سباق الوصول إلى الرئاسة بين أولئك المرشحين. حيث تتم الانتخابات في بداية تشرين الثاني كل أربع سنوات يدلي فيها الناخبون الأمريكيون بأصواتهم للمرشح الأوفر حظاً على مستوى الولاية فقط، وبذلك يحصل المرشح الفائز في الولاية على أصوات مندوبيها في المجمع الانتخابي.

المرحلة الثالثة- وهي المرحلة النهائية، فبعد الانتهاء من عملية الاقتراع الشعبي في عموم الولايات الأمريكية، يجتمع المجمع الانتخابي؛ للعمل على انتخاب الرئيس؛ حيث يدلي كل عضو بصوته للمرشح الذي نجح في ولايته، ونادراً ما يحدث خلاف ذلك، على الرغم من أن لا شيء قانوني أو دستوري يمنع من ذلك، ويفوز المرشح الذي يحقق النصف زائد واحد؛ أي ٢٧٠ صوتاً من أصل ٥٣٨ صوت.

وبناء على هذه الآلية يمكن أن يحقق أحد المرشحين عدداً من الأصوات في عموم الولايات المتحدة أكثر من المرشح الآخر، إلا إنه قد يخسر السباق في المجمع الانتخابي، كما جرى أثناء الانتخابات الأخيرة في عام ٢٠١٦ عندما حصلت كلينتون على عدد من الأصوات يفوق ب ٣ مليون ما حصل عليه منافسها الجمهوري ترامب، إلا إن ترامب حصل بالنهاية على ٣٠٤ أصوات في المجمع الانتخابي مقابل ٢٢٧ صوت لكلينتون، ليفوز بكرسي الرئاسة الأمريكية الذي يصارع عليه الآن منافسه الديمقراطي الجديد جون بايدن.

أخيراً، لا بد من القول أن شخص الرئيس الأمريكي، وآليات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يحكمها مسألة الانتماء الحزبي سواء أكان ديمقراطياً أو جمهورياً، فشخص مثل ديك تشيني الذي كان ينتمي لأقصى أطراف الجمهوريين؛ أو إدوارد كيندي الذي كان ينتمي لأقصى أطراف الديمقراطيين؛ ينتميان إلى منظومة بنوية رأسمالية واحدة، تسعى إلى خلق المناخات المناسبة لعمل آليات النظام، وخاصة تعزيز الحرية الاقتصادية، والسعي لتحقيق الربح، والحفاظ على روح المبادرة الفردية، وكف يد مؤسسات الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية أو تنظيم قوانينها، والإبقاء على نظام السوق الحر. كل ذلك يعود بنا إلى الفكرة المحورية لهذا المقال وهو أن معظم الآليات التشريعية والسياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية عادة ما يتم تسخيرها لمصلحة استمرارية وتعزيز امتيازات النخبة من أصحاب الثروات والقوة الذين يتربعون أعلى قمة الهرم السياسي ليس الأمريكي فحسب وإنما العالمي برمته.

لماذا تخشى تركيا حقبة الإدارة الأمريكية القادمة؟

مركز الفرات للدراسات

أحياناً تكون الفترة الفاصلة بين تغيير الرؤساء الأمريكيين، مصدر قلق لرؤساء دول أخرى، فيحاول الأخير كسب المتوقع نجاحه مع اقتراب هزيمة حليفه، لأن العلاقات الشخصية بين الرؤساء، باتت تلعب الدور الأكبر في تغيير استراتيجيات الدول، وهذا ما يحصل الآن في تركيا، يبدو أن هزيمة "ترامب" ستشكل المعضلة الأكبر لها؛ أكثر من غيرها، كونها من الدول التي تابعت الانتخابات الأمريكية عن كثب، نتيجة علاقاتها المترنحة بشكل كبير مع القوى العظمى. فعلى عكس ما نشرته العديد من القنوات، وخاصة المنحازة لتركيا، بأنه مع اقتراب فوز "بايدن" تزداد مخاوف العديد من الدول، دون ذكر تركيا، فهذا يؤيد فرضية أن مستنقع الأخير أكبر؛ لتجاهل هذه القنوات على الأقل تصريحات "بايدن" الهجومية سابقاً ضد تركيا، وخاصة على رئيسها "أردوغان" ففي الوقت الذي كان يصفه "ترامب" "بالرجل العظيم"، وصفه "بايدن" بـ "المستبد" وإن هدفه الإطاحة به، وجعل تركيا تدفع ثمن ما فعلته حتى اليوم؛ فتركيا كانت في مرمى هجوم "بايدن"؛ أكثر من الدول التي تحدثت عنها تلك القنوات واستبعدت تركيا، فتجاهلها لتركيا يرجح أن المصيبة أكبر عليها من الباقي في حقبة الإدارة الأمريكية القادمة لأسباب كثيرة، نذكر أهمها:

من التلويح بالعقوبات إلى تنفيذها

إن تسليم عصا الرئاسة الأمريكية إلى "بايدن" سيعيد إلى الواجهة، قضية العقوبات ضد تركيا، التي فرضت في إدارة "ترامب" بعد شرائها لمنظومة الدفاع الجوي الروسية S-400، فبالرغم من تهديدها بفرض عقوبات على تركيا لشرائها هذه المنظومة، إلا إنها رفضت أن تكون هذه العقوبات إلزامية، لكن مع إدارة "بايدن" يبدو أن الظروف ستتغير؛ بما لا يخدم مصالح تركيا، وستؤدي لتنشيط هذه العقوبات بشكل فعلي؛ فالكونغرس لا يزال عنيداً، ويحظى بدعم الحزبين لإجراءات عقابية ضد تركيا، إزاء قلقه من منظومة الصواريخ الروسية، التي تهدد دفاعاتها. ولا يزال متمسكاً بإخراج تركيا من برنامج تطوير الطائرة المقاتلة F 35، واتخاذ مثل هذه الإجراءات العقابية ستكون نتائجها كارثية على تركيا، وخاصة من الناحية الاقتصادية، إذا خرجت من نطاق التصريحات إلى نطاق الأفعال. خاصة عند التحول لفرض عقوبات على بنك "خلق" التركي المحسوب على الرئيس التركي "أردوغان" بسبب تورطها

في مخطط يهدف إلى التحايل على العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٦. حيث سقطت تلك الاتهامات في ظل إدارة "ترامب". الأمر الذي سيواجهه البنك الآن بغرامات تصل لمليارات الدولارات في حال ثبت إدانته.

كما أن الخيارات التي يمتلكها الاتحاد الاوروبي ضد تركيا، يجعله يصبح لاجباً حازماً في التعامل مع تركيا؛ لتعويض ما تم من اضطرابات أثناء التناغم بينها والولايات المتحدة في ظل إدارة ترامب، فهي الآن مستعدة وبقوة لفرض عقوبات اشد على أنقرة، وبمتابعة من القيادة الأمريكية القادمة.

نهاية الرومانس الأوتوقراطي

عند النظر إلى العلاقة الشخصية التي كانت قائمة بين الرئيس الأمريكي - المنتهية ولايته - "ترامب" والرئيس التركي "أردوغان"، يلاحظ أنها شكلت حاجزاً بين حالة واشنطن المضطربة نتيجة تفرد رئيسها المنتهية ولايته بقراراته، وحالة تركيا المتحدية، مستغلة تلك القرارات، بحكم العلاقة الشخصية التي كانت تربط بين الرئيسين، وهي علاقة لا يتوقع تكرارها مع الرئيس الأمريكي المنتخب "بايدن"، الذي يبدو أنه يعطي الأولوية للطابع المؤسسي في علاقاته، على عكس "ترامب"، الذي كان يضيف الطابع الشخصي في علاقاته. فما يثير مخاوف تركيا من فوز "بايدن"، بشكل أكثر هي نهاية العلاقة الشخصية؛ التي كانت تجمع رئيسها مع "ترامب"، والتي تطورت لعطايا لا تقدر على الجانب التركي، فبحسب بعض التقارير؛ فإن الرئيس التركي كان يتحدث مع "ترامب" مرة شهرياً، وبامتلاكه لخط مباشر مع الأخير كان يتمكن من تجاوز من هم أدنى درجة من الرئيس، ممن كانوا يحذرونه باستمرار بشأن مخاوفهم من سلوك تركيا، وجيشها، ومنظومات الصواريخ الروسية.

فوجود "ترامب" كرئيس للولايات المتحدة واليد العليا؛ كان بمثابة جدار دفاعي للرئيس التركي "أردوغان" لتنفيذ مخططاته، ضد المعارضين على سياساته في الكونغرس والبنتاغون، ومراكز القرار الأخرى.

كما إن تصريحات "ترامب" كانت بمثابة تنفيس للرئيس التركي "أردوغان" لتبرير أزماته، فكل تغريدة للأول، كانت تمنح فرصة للأخير، لإلقاء اللوم في أي أزمة تمر بها بلاده على الولايات المتحدة. بالإضافة لافتيال بعض الأمور، لتبدو على أنها مشاكل بين الاثنين، كإزالة اسم "ترامب" على أبراج واتفاق في اسطنبول، إلا إنها كانت تتم بموافقة الإدارة الأمريكية حينها.

إلا إن الإدارة الأمريكية القادمة، يبدو أنها ستحمل وجهات نظر معاكسة، ولا تنفع تصرفات تركيا السابقة معها. فمع وصول "بايدن" للرئاسة الأمريكية، من المستبعد أن يحظى

"اردوغان" بتلك المعاملة التي اعتاد عليها مع سابقه. فأصبح يميل لكسب الرئيس المنتخب على أن يحظى بنفس المعاملة التي كان عليها مع "ترامب"، ففي ٦ نوفمبر ٢٠٢٠ وقبل انتهاء الانتخابات الأمريكية؛ صرّح وزير الخارجية التركي "جاويش اوغلو" أن للأفراد تأثير إيجابي وسلي، فالصداقة المخلصة استمرت بين رئيسنا والسيد ترامب في أصعب الأوقات"، بالإضافة إلى مواصلة نهجها المخلص لتحسين علاقتها مع الولايات المتحدة بغض النظر عن سيشغل المنصب في الولايات المتحدة. لكن من المرجح أن تسوء الأمور قبل أن تتحسن فبدون درعها "ترامب" تشعر أنقرة بالقلق من الكونغرس الأمريكي الغاضب، الذي سيطلق يده بحرية أكثر في فرض عقوبات عليها. وخاصة أنه كان يهدد سابقاً استيائه من "الرومانس الأوتوقراطي" بين "ترامب و اردوغان" لكن دون جدوى؛ نتيجة سلبية الأول تجاه أي تحرك لهم ضد تركيا.

أزمات غير قابلة للإنقاذ

وهي أزمات تعززت في ظل إدارة "ترامب"، فقد أشار "ستيف كوك" من مجلس العلاقات الخارجية حول الشرق الأوسط، والخبير في الشؤون التركية، في مقابلة لـ CNN في ١٩ أغسطس ٢٠١٨؛ أنه هناك العديد من الأمور تظهر نهاية العلاقات الأمريكية التركية، فالمصالح والأولويات لكليهما أصبحت مختلفة، وخاصة مع تقويض الأتراك حملة الولايات المتحدة ضد داعش، وتطوير علاقتهم مع الروس، ومساعدة إيران في تفادي العقوبات.

فالشراكة التركية مع روسيا وإيران في سوريا، تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة التي تغاضت عنها في ظل إدارة "ترامب"؛ ونظراً لتركيز أولويات "بايدن" على "روسيا وإيران" وتعزيز الالتزام بتحالفات متعددة الأطراف، وخاصة الناتو؛ ففرص أنقرة لإصلاح علاقاتها مع واشنطن، ستعتمد على سبيل توافق سياساتها مع ما سبق.

لذا فاستراتيجية الإدارة الأمريكية القادمة ستعطي الأولوية لتطوير علاقاتها مع الحلفاء. فلا سبيل أمام تركيا إلا أن تنضم لهذا الحلف، وتشكيل كتلة موحدة ضد روسيا، وهي جهود من شأنها ستقوض المصالح والصفقات بين تركيا وروسيا، وربما تغير المعادلة التي تعول عليها تركيا في جبهات كثيرة، وخاصة في سوريا وليبيا والقوقاز، لذا فالسيناريو الأسوأ لتركيا هي منع الولايات المتحدة لها باستمرار سياستها مع روسيا.

التعاطف مع الكرد

مع فوز "بايدن" في الانتخابات الأمريكية، ازدادت التوقعات بسياسة متجددة للولايات المتحدة، ويرى البعض أن للكرد؛ وخاصة في شمال وشرق سوريا، نصيب إيجابي من هذه السياسة، فخلال خمسة عشر عاماً أظهر "بايدن"، كأكثر ديمقراطي في لجنة العلاقات

الخارجية بمجلس الشيوخ اهتماماً خاصاً بالکرد، وهو أمر أثار مخاوف أنقرة بشكل أكبر، نتيجة التعاطف الذي كان يبديه الرئيس الأمريكي المنتخب مع الكرد في سوريا والعراق منها، ومن مواقف بايدن تجاه القضية الكردية:

- اقتراحه سابقاً لأفكار تساعد في خلق تأسيس دولة كردية بجوار تركيا، ففي مايو ٢٠٠٦ عندما كان عضواً بمجلس الشيوخ؛ نشر مقالة في صحيفة نيويورك تايمز يدعو فيها إلى تقسيم العراق إلى ثلاث ولايات على أسس طائفية وعرقية، على أن يكون قسم تحت حكم الكرد؛ الأمر الذي رآته أنقرة خطيراً ويمثل انتهاكاً لحرمتها، خاصة في ظل عدائيتها للکرد.

- تنديده بالخيانة التي تعرضت لها القوات الكردية، مع إدارة "ترامب"، التي مهدت الطريق لتركيا لتنفيذ هجومها في أكتوبر ٢٠١٩.

- هجومه الإعلامي المتكرر ضد تركيا بما يتعلق بالکرد، ففي صحيفة نيويورك تايمز في ديسمبر ٢٠١٩، أكد بأنه سيكون أكثر صرامة مع الرئيس التركي في هذه القضية؛ بقوله "آخر شيء كنت سأفعله هو التنازل له فيما يتعلق بالکرد، آخر شيء على الإطلاق". وكذلك تصريحاته عندما كان نائباً للرئيس أوباما عام ٢٠١٤، اتهم فيها تركيا بالتعاون مع تنظيم داعش الإرهابي، وأن تركيا؛ وحلفاء آخرون للولايات المتحدة، ضخوا مئات الملايين من الأموال؛ وأطنان من الأسلحة للجهاديين في سوريا. بالإضافة إلى رفضه لتسمية وحدات حماية الشعب على أنها جماعة إرهابية.

ربما كل ما سبق؛ يجعلها سبباً كاف لإقناع "اردوغان" حول تعاطف "بايدن" تجاه الكرد ومعاداته له. على عكس "ترامب" حيث إن حدود دعم واشنطن للکرد في سوريا أو العراق بدت واضحة أثناء حكمه؛ فالهجوم الذي نفذته بغداد على كركوك؛ بعد إجراء استفتاء استقلال كردستان، لم يبد أي موقف حيال ذلك، بالإضافة إلى موقفه وردة السلبي تجاه كرد سوريا، أكبر حلفائه ضد تنظيم داعش، بقرار انسحابه من شمال وشرق سوريا؛ وتمهيد الطريق لغزو تركيا لها؛ في الوقت الذي أدان فيه "بايدن" موقف "ترامب" بأنه باع قوات سوريا الديمقراطية، الشجعان الذين قاتلوا معنا لخلافة داعش، والحليف المحلي الرئيسي ضد الإرهاب" بالإضافة إلى أسفه لغياب الوجود الأمريكي في سوريا والتخلي عن الكرد.

في الختام يمكن القول إن العلاقة بين البلدين من المرجح جداً أن تأخذ منحى سلبي في ظل الإدارة الأمريكية القادمة، فالأولويات مختلفة بين البلدين، كما أن نهج الرئيس الأمريكي المنتخب يختلف عن سلفه، الذي كان يمهّد الطريق أمام تركيا في المنطقة، فاتفاق "الصفقات" السابقة رغم تقاطع المصالح لم تعد كما كانت من قبل، فالدبلوماسية الشخصية للرئيس الأمريكي الجديد تختلف عن سابقة؛ ولا تتوافق مع مزاجية "اردوغان"، فالعلاقة ستبدأ في دوامة الهبوط، ما لم يقدم الأخير لسياسة متقاربة مع الإدارة الأمريكية القادمة، بما يتعلق بصفقات مع خصومها كالروس، وتغيير مسار عدائيتها لحلفاء واشنطن في سوريا، والتي ربما تعطي إشارة لنهج مرن من قبل تركيا في التعامل مع الإدارة الأمريكية القادمة.

ناغورني قره باغ: صراع قومي أم استراتيجيات إقليمية

ودولية

د. شوقي محمد

أكاديمي وباحث في مركز الفرات

لم يعد أي صراع ينشب بين دولتين يقتصر على القضايا الخلافية بينهما فقط، بل غالباً ما يخفي وراءه نوايا دول إقليمية ودولية؛ تحقيقاً لمصالح استراتيجية، أو لكسب أوراق ضغط جديدة؛ قد تحتاج إلى استخدامها في مناطق أخرى. فهل هذا هو الحال في الصراع العسكري القائم اليوم بين أرمينيا وأذربيجان حول أحقية إلحاق إقليم ناغورني قره باغ بأي منهما؟

في السياق، لا يقتصر الصراع العسكري اليوم على مواجهة بين الأرمن والأذربيين فحسب، بل صراع مصالح يتمحور حول التنافس الجيوسياسي لأطراف متعددة تسعى إلى الهيمنة على منابع الطاقة في بحر قزوين ومنطقة القوقاز، وفي دول آسيا الوسطى، التي تورد إمدادات طاقة ضخمة من النفط والغاز إلى مناطق مختلفة في العالم، وتضم في أراضيها احتياطيات ضخمة منها. حيث يجري تنافس كبير بين القوى الدولية والإقليمية لإقامة مشاريع مشتركة مع تلك الدول بهذا الخصوص.

ورغم أن إقليم ناغورني قره باغ يقع بالكامل داخل الأراضي الأذربيجانية، إلا إنه قريب من الحدود الإيرانية والأرمنية، مما جعله مسرحاً لصراع في ظاهره بين قوميات وأتنيات مختلفة، وفي باطنه صراع استراتيجيات إقليمية ودولية.

صراع روسي تركي للهيمنة على خطوط إمدادات الطاقة

إن أكثر ما يثير مخاوف المراقبين الدوليين، وربما المجتمع الدولي برمته، أن تشعل ساحة الصراع اليوم فتيل حرب إقليمية في المنطقة؛ قد تجد بعض الأطراف نفسها تنساق إليها بطريقة دراماتيكية وعلى وجه الخصوص روسيا التي تشترك مع أرمينيا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)، ففي حال تحول النزاع إلى حرب مفتوحة بين البلدين أرمينيا وأذربيجان قد لا تفلح الوسائل الدبلوماسية في إخمادها، فتجد روسيا نفسها في مواجهة تركيا التي أعلنت صراحة على لسان رئيسها رجب طيب أردوغان في تغريدة له على تويتر بتاريخ ٢٧ سبتمبر

أيلول الجاري " إن الأمة التركية تقف، كما كانت دوماً، بكل الوسائل إلى جانب الإخوة والأخوات الأذربيجانيين" ، والآن المقاتلات التركية إف ١٦ هي سيدة الموقف في المعركة هناك.

وإذ تعلن تركيا موقفها بهذا الزخم الكبير إلى جانب أذربيجان، فهي تنطلق من الروابط التاريخية والثقافية والدينية التي تربط بينها وأذربيجان، هذا ظاهراً، ولكن حقيقة الأمر أن تركيا تريد تقويض النفوذ الروسي في جنوب القوقاز، التي تعتبر منطقة أنابيب نفطية وغازية بامتياز، تمتد من بحر قزوين ومن خلفه دول آسيا الوسطى، حيث تسعى تركيا لأن تكون مركز تجميع رئيسي لها، فتنقل موارد الطاقة منها إلى الدول الأوروبية، لذلك تسعى للسيطرة على إقليم ناغورني قره باغ لربط خطوط إمداد الطاقة عبر الأراضي الأذربيجانية دون عوائق، خاصة وأن الإقليم يفصل شرق أذربيجان عن غربها، ويخضع لهيمنة أرمنية، ومن خلفها هيمنة روسية، حيث تحاول روسيا من خلاله الحؤول دون تنفيذ المخططات التركية، لتبقى خطوط الإمدادات النفطية والغازية من بحر قزوين ودول آسيا الوسطى إلى أوروبا بيدها هذا من جهة، ومن جهة ثانية تشكل أذربيجان محطة رئيسية لعدة مشاريع طاقة استراتيجية لتركيا فمنطقة توفوز الأذربيجانية؛ والتي تقع شمال إقليم ناغورني قره باغ؛ تتمتع بأهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة لتركيا؛ حيث تضم ثلاثة مشاريع استراتيجية هامة، اثنان منهما يتعلقان بإمدادات الطاقة من النفط والغاز، الأول هو مشروع "تاناب" لنقل الغاز من أذربيجان إلى أوروبا عبر تركيا، بهدف تأمين جزء من الإمدادات الكافية لهما، والخروج من تحت عباءة موسكو الغازية، والثاني هو مشروع لنقل النفط (باكو – تبليسي - جيهان) لإيصاله إلى أوروبا، أما الثالث فهو مشروع خط السكك الحديدية (باكو – تبليسي - قارص) الذي تم تدشينه أواخر عام ٢٠١٧ ويمتد لمسافة ٨٤٥ كم، يمر بالدول الثلاث ويربط بين الصين وأوروبا، في إطار خط الحرير الجديد، الأمر الذي يثير حفيظة موسكو، كونها ترعى الخط الذي يشكل ممر النقل الدولي الواصل بين الشمال والجنوب. وروسيا التي تدرك تماماً ما تقوم به تركيا في المنطقة، وتقرأ أهدافها القريبة المدى، التي قد تتمثل بمحاولة أنقرة كسب المزيد من أوراق الضغط على روسيا، وعلى الدول الأوروبية؛ للتفاوض حول ملفي إدلب السورية وسرت الليبية. وتدرك أيضاً أهدافها ذات المدى البعيد؛ في محاولتها استغلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي؛ لتصبح مركزاً رئيسياً لتجميع وتصدير الطاقة إلى الدول الأوروبية وخاصة الغاز بعيداً عن روسيا، مما سيقوض من المصالح الاستراتيجية الروسية واحتكارها إلى حد ما لسوق الغاز التركية والأوروبية. لذلك فإنه من المستبعد تماماً أن تتخلى موسكو عن مساندة أرمنيا حتى ولو ذهبت الأمور إلى منحنى أبعد مما هي عليه الآن، وقد تصل هذه المساندة لحدود تقديم الدعم العسكري المباشر من روسيا ليريفان.

مخاوف إيران قد تكون جديدة

ليس ببعيد عن تركيا وروسيا، هناك إيران التي لا تغيب عن المشهد السياسي والاستراتيجي في تلك المنطقة، وعلى الرغم من أن غالبية الأذريين مسلمون شيعة، إلا أن الخلافات السياسية بين إيران وأذربيجان تنصدر المشهد في العلاقات بين البلدين، وتعود هذه الخلافات لأسباب متعددة، أهمها التعاون الاقتصادي والعسكري الأذربيجاني الإسرائيلي. فعلى الصعيد الاقتصادي، تعد إسرائيل أحد أهم شركاء باكو التجاريين، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٥,٧ مليار عام ٢٠١٨ وفق ما صرّح به حكمت حجاب المتحدث باسم الخارجية الأذربيجانية. كما تعد أذربيجان المورد الرئيسي للنفط إلى تل أبيب. وازدادت هذه العلاقات موثوقة، بعد استراتيجية إسرائيل في توثيق علاقاتها السياسية، مع الدول التي تعتمد عليها في تأمين موارها الطاقية. وتعتبر أذربيجان إلى جانب روسيا، واحدة من الدول الرئيسية التي تحصل إسرائيل منها على جل حاجاتها النفطية.

أما على الصعيد العسكري، فمنذ عام ٢٠١١ تطورت هذه العلاقات كثيراً. حيث تمد إسرائيل أذربيجان بالأسلحة النوعية بملايين الدولارات، ولكن أكثر ما يثير مخاوف طهران؛ هو سعي إسرائيل لإيجاد موقع جغرافي قريب لعسكرها على الحدود الإيرانية، وإن العلاقات الأذربيجانية الإسرائيلية قد تتطور لدرجة أن تأخذ منحىً باتجاه ذلك. من هنا كان الموقف الإيراني إلى جانب الأرمنيين في حروبهم السابقة وحربهم الحالية مع أذربيجان، التي تريدها إيران دولة ضعيفة حتى لا يفكر الأذريون المتواجدون في إقليم أذربيجان الإيراني بالانضمام لباكو.

الاصطفافات الإقليمية قد تقود لاصطفافات دولية

على الصعيد الدولي ما تزال المواقف معتدلة نوعاً ما، والتي يمكن إذا ما استمر الصراع القائم، أو تحول إلى حرب مفتوحة بين البلدين، قد تقود إلى اصطفافات ليست إقليمية فقط وإنما دولية. فالاتحاد الأوربي يدرك تماماً نوايا تركيا في كسب أوراق ضغط جديدة قد تستخدمها في مناوراتها معهم للانضمام إلى الاتحاد الأوربي؛ ومساومتهم في ملفات أخرى عالقة بينها وبين الاتحاد الأوربي، كملف قبرص واليونان. فعلى وجه الخصوص قد يذهب الموقف الفرنسي الداعم لأرمينيا الآن إلى مديات أبعد من التصريحات الإعلامية، وقد تجد نفسها طرفاً في الدفاع عن أرمينيا إن مالت كفة الحرب لصالح أذربيجان المدعومة عسكرياً من تركيا، أو في حال وجدت أن تركيا باتت تقاتل في الميدان علانية، وذلك حتى لا تسمح لتركيا بأن تصبح قوة إقليمية؛ تسيطر على خطوط إمداد الطاقة إلى أوروبا؛ وعلى خط الحرير الجديد الذي يمر عبر المنطقة ذاتها ويربط بين الصين والدول الأوربية.

أما الدولة الأكبر، الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تقف الآن كمتفرج مستمتع بما يحدث ولم تزد دعواتها عن ضرورة التزام جميع الأطراف بالتهدئة، وإيقاف إطلاق النار للدخول في مفاوضات جدية دون شروط مسبقة حول الخلاف على إقليم ناغورني قره باغ، حيث تتمنى الولايات المتحدة أن تسوء الأمور وتتطور لحرب بين روسيا وتركيا، الأمر الذي سيقوض من قوة وهيمنة موسكو على بحر قزوين الغني بالثروات النفطية والغازية من جهة، ويضعف من الإمكانيات العسكرية والاستراتيجية التركية من جهة ثانية، ويسمح لها بالتدخل وإيجاد موطئ قدم لها في واحدة من أغنى مناطق العالم بالنفط والغاز.

وأخيراً، وعلى الرغم من الجذور القومية للصراع في إقليم ناغورني قره باغ، إلا إنه يمكننا القول بأن المسألة باتت إحدى الأوراق الرئيسية؛ التي تحاول القوى الإقليمية والدولية التحكم بها، والسيطرة من خلالها، على إحدى أهم مناطق إمدادات الطاقة في العالم.

هل الضغط الأمريكي الأقصى ضد إيران ولد انفجار مرفأ

بيروت؟

مركز الفرات للدراسات

يكاد الشرق الأوسط أن يكون كتلةً معقدةً ومتشابكةً من الأزمات السياسية والاقتصادية الناجمة عن سعي الدول الكبرى إلى بسط هيمنتها على هذه المنطقة الهامة والحيوية في العالم، حتى بات المتمعّن في هذه الأزمات البالغة أوج تعقيدها في وقتنا الراهن، يُبصر الخيوط التي تربط بين هذه الأزمات وتشدّ بعضها إلى بعض.

كان التفجير الهائل والمدمّر لمرفأ بيروت الذي وقع في الرابع من آب أغسطس الجاري صدمةً كبيرة، إثر انفجار مخزن يضم ٢٧٥٠ طن من نترات الأمونيوم، ليس للبنانيين وحسب، بل للعالم بأسره؛ هذا الانفجار بشكله المربع وهالته الرهيبة، أعاد إلى الأذهان الانفجار الذي نجم عن الهجوم النووي الأمريكي على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين، في نهاية الحرب العالمية الثانية، في شهر أغسطس (أيضاً) من العالم ١٩٤٥.

لا يمكن قراءة هذا التفجير وتفسيره بشكل مستقل، وبمعزلٍ عن الأحداث والصراع الجاري في الشرق الأوسط؛ بدءاً من الحرب السورية الدائرة منذ نحو عشر سنواتٍ، مروراً بالصراع الأمريكي الإيراني وصولاً إلى صراع الهيمنة بين الولايات المتحدة والصين من جهة وبين روسيا من جهة أخرى، وليس انتهاءً بصراع إسرائيل مع إيران ووكلائها.

وعلى الرغم من أنّ الانفجار ما يزال قيد التحقيق، إلا أنّ فرضياتٍ عدّة طفت إلى السطح عقب حدوثه، فمنهم من يفترض أنّ الانفجار هو نتيجة لإهمال السلطات اللبنانية التي بات الفساد ينخر عظامها، وتحديدًا السلطة القضائية التي تجاهلت سلسلةً من رسائل إدارة الجمارك لإيجاد حلٍّ لهذه الشحنة الخطيرة في المرفأ لكن دون أن يكون ثمة ردّ، كما يحتمل من يطرحون هذه الفرضية حزب الله مسؤولية التفجير، بسبب زعمهم بسيطرة الحزب على المرفأ وتحكّمه بكلّ شاردةٍ وواردةٍ فيه، وبالتالي فهو المسؤول عن وجود هذه الكمية الهائلة من المواد المتفجرة ضمن منطقة حيوية جداً وأهلة بالسكان.

فريقٌ آخر يفترض ووقوف حزب الله نفسه وراء هذا التفجير الكارثي، وذلك لخلط الأوراق، ولحرف الأنظار عن الحكم الذي كان صدوره قريباً من المحكمة الخاصة بلبنان في لاهاي، في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام ٢٠٠٥.

أمّا الفرضية الثالثة فيذهب قائلوها إلى القول بأنّ المرفأ تمّ استهدافه بصاروخ اسرائيلي، وأنّ تفجير هذه الكمية الكبيرة من نترات الأمونيوم لا يمكن أن تنفجر من تلقاء نفسها بفعل حرارة عادية، ومن المرجّح أنّ طيراناً اسرائيلياً قام بقصف المستودع الذي يحتوي هذه المواد شديدة الانفجار.

ولعلّ هذه الفرضية الأخيرة هي الأقرب إلى الواقع، على الرغم من أنّ التحقيقات الأولية أفادت بأنّه لم يكن ثمة طيران اسرائيلي فوق بيروت لحظة الانفجار، وإنما كان يوجد في الجنوب، وذلك وفقاً لما رصده الطيران المدني في مطار بيروت والطيران العسكري للجيش اللبناني، وما يزال التحقيق جارياً حول امكانية استهداف المرفأ من الجنوب.

يمكننا تحليل وقراءة هذه الفرضية بشكلٍ أوضح إذا ما وضعناها في سياق الأحداث التي تجري على الساحة الإقليمية في وقتنا الراهن، إذ نجد تناغماً واضح المعالم بين هذا الحدث الكبير، وسلسلة التفجيرات والحرائق الغامضة في المنشآت النووية ومصادر الطاقة والمنشآت الحيوية الإيرانية، ولا سيّما تفجير خزانات الغاز الصناعية في "پارچين" ومنشأة "نطنز" النووية في أصفهان ومجمع "خوجير" الصاروخي؛ هذه التفجيرات التي رجّحت مصادر أمريكية أن تكون إسرائيل هي من تقف وراءها، وكان آخر هذه الحوادث الغامضة، ثلاثة حرائق واسعة اندلعت في يوم واحد، وهو نفس اليوم الذي وقع فيه تفجير مرفأ بيروت، وشملت الحرائق محطة "الشهيد باكري" في محافظة سمنان، بالإضافة إلى حريق آخر ضخم اندلع في أحد اللنشآت التجارية في مرفأ بهمن بجزيرة "قشم" وحريق هائل أيضاً في منطقة "برديس" الصناعية شمال شرق طهران.

وإذا ما أضفنا إلى هذه الحرائق والتفجيرات الغامضة التي تحمل بصمات اسرائيلية، سلسلة الهجمات على شحنات الأسلحة الإيرانية داخل سورية والعراق، وعلى مواقع تموضع الميليشيات الموالية لها، قد نتّمكّن من رسم مقاربة موضوعية بين حادث بيروت واستهداف إيران بمختلف الأشكال من قبل إسرائيل.

إذاً، خيوط اللعبة متشابكة إلى أبعد الحدود، وقد يكون من المعقول أن نتصوّر أنّ أكثر المشاكل تعقيداً في منطقتنا بالنسبة لأمريكا وإسرائيل هي الآن مشكلة إيران، وسيتمّ تركيز الولايات المتحدة وإسرائيل بشكلٍ أكبر من أيّ وقت مضى على تضيق الخناق على إيران، خلال لعبة "كسر العظام" بينهم، وانتهاج الولايات المتحدة سياسة الضغوطات القسوى على إيران، كاستراتيجية ثابتة وراسخة تهدف إلى إخضاعها وتغيير سلوكها في المنطقة.

من المؤشرات الأخرى التي يمكننا الاستناد إليها في تحليل الفرضية الأخيرة، تصريحات المسؤولين الإسرائيليين التي سبقت انفجار بيروت بأيام، حيث قال رئيس الوزراء نتنياهو: إن لبنان وسوريا يتحملان المسؤولية المباشرة عن أي عمل من أراضيهما"، كما أنّ وزير الدفاع الإسرائيلي "بيني غانتس" قال بأن "تل أبيب لا تسعى للتصعيد، ولكنها ستردّ بردودٍ قويّة على أيّ تهديد"، وجاءت هذه التصريحات بعد تحركاتٍ لحزب الله، عقب ضربات إسرائيلية على دمشق الشهر الفائت، أسفرت عن مقتل قياديين في حزب الله، وإسقاط طائرة إسرائيلية مسيرة في جنوب لبنان.

وما يعزّز من احتمال صحّة هذه الفرضية أيضاً غياب صور الأقمار الاصطناعية للحظة الانفجار الاستثنائي المريع، فلو كان الحدث متعلّقاً بهجومٍ من قبل إيران، لرأينا ظهور صورٍ ومقاطع فيديو تفسّر تفاصيل الحدث، كما حدث عندما نشر البنتاغون مقطع فيديو يثبت ضلوع الحرس الثوري في تفجير ناقلتي النفط بميناء الفجيرة في أيار/مايو ٢٠١٩.

اللافت في هذا الحدث الكبير هو أنّ المزاج اللبناني العام يميل إلى وضع حزب الله في قفص الاتهام، حتى لو كان الانفجار قد حدث بفعل قصف صاروخي من قبل الطيران الإسرائيلي، أو باستخدام أسلحة أكثر تطوّراً مثل الأسلحة الليزرية، كما يميل البعض إلى تفسير شكل الهجوم، فإنّ حزب الله هو من يتحمّل تخزين هذه الكمية الهائلة من المواد شديدة الانفجار، ويبدو ذلك جليّاً في الخطاب الذي ألقاه حسن نصر الله زعيم حزب الله عقب الانفجار، إذ إنّ خطابه تمحور حول الحديث عن مظلومية الحزب، وعن التضليل الذي تمارسه وسائل إعلام لبنانية وعربية ضدّ حزبه، وإذا ما تمعّنا في الخطاب، نجده مغايراً لسائر خطابه السابقة، لجهة غياب نبذة الخطاب الهادئة والوعيد الدائم الذي كان السمة الأبرز لها، كما نجد في خطابه ميلاً إلى إظهار الرأفة والتسامح والإشادة بالتكاتف الداخلي بين الشعب اللبناني وحكومته، وإحلال الأمن وتجاوز المحنة، والحديث عن الانفجار وكأنّه زلزال أو آية كارثة طبيعية أخرى، لا ضلوع لأحدٍ فيها.

إنّ قفز نصر الله في خطابه على التفجير الكارثي الذي دمر نصف العاصمة بيروت، بدرجاتٍ متفاوتة، وجعلها مدينة منكوبة، وتسبب في خلق أزمة إنسانية واقتصادية هائلة في البلاد، وعدم الإتيان على ذكر كلمة إسرائيل، يثير الشكوك حول احتمالية وجود خيط يربط بين حزب الله وإسرائيل في هذا الانفجار، إذ يبدو من الممكن أن تكون إسرائيل (على الرغم من نفيها أي دور لها في الانفجار) قد أدركت أنّ استهدافها للمرفأ، أيّاً تكن نتائجه، سيزيد من حنق الشعب اللبناني على حزب الله، وسيؤلّبه عليه أكثر من أيّ وقت مضى.

كما أشرنا سابقاً، إنّ سيرورة الأحداث في الشرق الأوسط متشابكة بدرجة كبيرة، وبالتالي سيكون من المنطقي الربط بين تفجير لبنان، وبين سياسة الضغوطات القسوى التي تمارسها

الولايات المتحدة، ضدّ إيران و"محور المقاومة"، بالتعاون مع إسرائيل- حليفها الكبرى في الشرق الأوسط- لا سيّما مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في ٣ نوفمبر ٢٠٢٠، وتخوّف إسرائيل من وصول الديمقراطيين إلى الرئاسة، وهم المعروفون بسياستهم اللينة، ولجوئهم إلى القوة الناعمة المتمثلة في الدبلوماسية مع إيران، واحتمالية عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، هذا الاتفاق الذي كانت إسرائيل من أشدّ المعارضين له، وكان لها الدور الأبرز في خروج الولايات المتحدة منه، من خلال رفدها بالمعلومات الاستخباراتية، حول عدم التزام إيران ببنود الاتفاق، والخطورة المترتبة على استمراره.

وفي الختام يمكننا أن نستخلص أنّ الأزمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران و"محور المقاومة" من جهة أخرى، قد تبلغ أوج تعقيدها خلال الفترة القادمة، وسيكسّر الطرفان أقصى إمكاناتهما لليّ ذراع الآخر من خلال اللجوء إلى الوسائل المتنوّعة التي يملكها كل طرف، ومن المؤشرات التي تدلّ على التوجّه نحو المزيد من التصعيد بين الطرفين:

١- إعلان مايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكي عن استقالة برايان هوك رئيس مجموعة العمل الخاصة بإيران في الخارجية الأمريكية خلال وقتٍ قريبٍ وتعيين إلبوت برامز خلفاً له، إذ يعتبر برامز من الصقور المتشددین تجاه إيران، كما أنه كان مهندس الحرب على العراق، وهو يقود حملة حالياً للإطاحة بالرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، وفي هذا تلويح من ترامب بأنّه قد يسعى إلى تغيير النظام في إيران إذا تعدّد أكثر، ولم يرضخ لمطالب الولايات المتحدة.

٢- احتجاز البحرية الإيرانية مدعومة بطائرة مروحية ناقلة نפטٍ بالقرب من مضيق هرمز لفترة وجيزة قبل إطلاق سراحها، وهي بمثابة رسالة تهديدٍ حول إمكانية إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران.

٣- احتجاز الولايات المتحدة لأربع ناقلات نפטٍ إيرانية كانت متجهة إلى فنزويلا ومصادرة شحناتها.

٤- الصفقة التاريخية بين الإمارات وإسرائيل التي تمت برعاية أمريكية، والتي تهدف إلى تطبيع العلاقات بين البلدين، والتي تفتح الباب أمام باقي الدول العربية أيضاً للسير على نهج التطبيع مع إسرائيل، وربّما التوصل إلى حلّ للقضية الفلسطينية مستقبلاً؛ الأمر الذي سيسحب البساط من تحت قدمي إيران و"محور المقاومة" وإبطال مفعول الشماعة الإسرائيلية التي تبرز من خلالها إيران تحشيد الميليشيات في المنطقة ودعمها بالمال والسلاح وأحداث القلاقل فيها، وبالتالي العمل على إعادة إيران إلى داخل حدودها الجغرافية.

وضع إيران في الداخل والمنطقة.. تأزم متزايد ولا حلول في

الأفق

مركز الفرات للدراسات

تواجه إيران مجموعةً هائلةً من التحديات، والتي ربّما لم تشهدها الجمهورية الإسلامية منذ نشوئها عام ١٩٧٩، حيث تتعرض إلى ضغوطاتٍ داخلية وخارجية شديدة، تعود إلى سلوكها في المنطقة، وعملها الدؤوب على مشروعها التوسعي المتمثل في تصدير مفاهيم الثورة الإسلامية إلى الخارج، وأيضاً دخولها معترك سباق التسلّح مع الدول الكبرى، من خلال برنامجها النووي وبرنامجها الصاروخي.

أزمة داخلية متعمّقة

على الصعيد الداخلي تتمثل هذه التحديات - وهي تحديات كانت قائمة من قبل، لكن زادت من حدّتها الضغوط الأمريكية الأخيرة - في تدهور الاقتصاد، وازدياد الفقر، حيث أنّ حوالي ثلثي الشعب الإيراني بات تحت خط الفقر^{١٩٩} خلال السنوات الأخيرة، وذلك بحسب ما قاله عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام "غلام رضا مصباحي مقدّم"، قبل أيام. كذلك حالة اليأس الخطيرة التي وصل إليها الشباب الإيراني، وفشل الحكومة في إدارة الأزمات التي تعصف بالبلاد، بالإضافة إلى التحديّ الأبرز المتمثل في الشرخ الهائل الذي حدث بين نظام الجمهورية الإسلامية ككلّ، وبين الشعب الإيراني ذي الميراث الحضاري العريق، المتعطّش للحرية. وحدث هذا الشرخ نتيجة تراكم أعوامٍ من القمع، لكل صوت يطالب بإحداث تغيير في بنية النظام القائم، الذي ربّما يُعتبر من أعتى الأنظمة الدكتاتورية في وقتنا الراهن.

^{١٩٩} ثلثا سكان إيران تحت خط الفقر - ارتفاع سعر الدولار من جديد

إنّ الجراح التي أُخذت جسد الشعب الإيراني على إثر انتفاضة البنزين في أكتوبر ٢٠١٩، التي شملت معظم المحافظات الإيرانية، لم تندمل بعد، فحتى اليوم هناك ضحايا يلتحقون بالضحايا الذين سبقوهم أثناء الاحتجاجات.

فقد أصدر رئيس القضاء الإيراني، قبل أيام، حكم "الإفساد في الأرض" على ثمانية متظاهرين، كانوا سجنوا على خلفية المظاهرات، وبحسب المادة ٢٨٦/ من قانون العقوبات الإسلامي في إيران، فإنّ هذه الحكم يعني الإعدام.

وللسبب ذاته أيضاً، تمّ إعدام العديد من الطلاب الإيرانيين، وكان آخرهم طالب درجة الدكتوراه في كلية الطب بمدينة كرمانشاه الكردية "خليل مرادي"، والذي اشترطت السلطات الإيرانية على ذويه تسليم جثمانه إليهم مقابل كتابتهم تعهداً يقولون فيه بأنّه قضى في حادث، ويبرّئون فيه ذمة المخبرات الإيرانية.

كما أنّ إسقاط الطائرة الأوكرانية في مطلع كانون الثاني/يناير من هذا العام، بصواريخ الحرس الثوري، زاد من الاحتقان الشعبي ضد منظومة الحكم في إيران، لا سيّما أن جلّ الضحايا كانوا من الطلاب الإيرانيين.

كثيرةٌ هي الأحداث التي تشكّل في اجتماعها تحدياً رهيباً لنظام الجمهورية الإسلامية، الذي بات يُدرك عمق وصلابة هذا التحدي، وبات يترجم مخاوفه إلى أفعال، ويتجلّى ذلك في ميلها إلى عسكرة الدولة، وإنهاء الزركتشة الديمقراطية التي كان يتمتع بها البرلمان الإيراني، وما انتخب "محمد باقر قاليباف" المتشدد، والضابط السابق في الحرس الثوري، إلا خطوةً في هذا الاتجاه.

بإمكاننا اعتبار فشل الحكومة الإيرانية في احتواء أزمة كورونا أيضاً ضمن هذا التوجه، فالحكومة تعمّدت انتشار الوباء الفتاك بين الشعب الإيراني، ولم تتخذ خطوات جديّة في سبيل الوقاية من الوباء ومنع انتشاره، ومن المرجّح أن تسعى الحكومة الإيرانية وراء موجة ثانية وثالثة من هذا الوباء، كلّ ذلك لإلهاء الشعب عن الوضع الذي بلغ أوج التعقيد بينه وبين السلطة، ويحول دون نزوله إلى الشوارع واستئناف التظاهر الذي يزداد حدّةً في كلّ مرّة يتمّ قمعه فيها، لا سيّما بعد أن اتخذت التظاهرات الأخيرة، سابقة الذكر، منحىً جديداً وخطيراً، في بعض الأماكن، وهو التسلّح، ولو على نطاقٍ محدود.

أثارت سلسلة الحرائق الكبيرة التي التهمت مئات الهكتارات من الغابات التي اشتعلت بدايةً في جزء من جبال زاغروس، وامتدت منها إلى محافظات أخرى، سخط الكثير من الشعب الإيراني، بسبب عدم اتخاذ الحكومة أية إجراءات لإخمادها، ما ألحق نتائج كارثية بالبيئة وبالحياة البرية في تلك المناطق.

ويميل بعض المراقبين إلى تفسير عدم اكتراث النظام الإيراني بهذه الكارثة البيئية، على أنه حرقٌ مُتعمدٌ وممنهج للغابات التي من شأنها أن تؤمن الحماية للحركات الاحتجاجية المسلّحة، التي تتوقع السلطات الإيرانية ظهورها، وذلك بعد اختباء أهالي ماهشهر في الأهواز، أثناء احتجاجات البنزين الأخيرة، بين حقول القصب، واشتباكهم بالأسلحة التي بحوزتهم مع الحرس الثوري آنذاك.

ويعتبر قصف الحرس الثوري مواقع القوات الكردية في مرتفعات هلجورد بإقليم كردستان أيضاً، تعبيراً عن مخاوف السلطات الإيرانية من شبح الصراع المسلّح الذي قد يواجهه النظام الإيراني في حال توقّرت الظروف الموضوعية لذلك، لا سيّما أن الكرد في إيران هم أكثر أطراف المعارضة الإيرانية تنظيماً وتسليحاً، ولهم تاريخ طويل في الصراع المسلّح مع الجمهورية الإسلامية.

أمّا التحديات الخارجية فهي كثيرة، وتتمثّل في تعرّض "عمقها الاستراتيجي" في دول الجوار إلى ضغوطات هائلة، لا سيّما بعد تصاعد الأزمة في مياه الخليج، وما تبعها من أزمة الناقلات، وأيضاً تصفية سليمانى وقادة ميليشيات موالية لإيران بطائرة مسيرة أمريكية في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وإجماع الدول الفاعلة الكبرى ذات المصالح في المنطقة، على تحجيم دور إيران فيها، والتضييق عليها، وإعادتها إلى ضمن نطاق حدودها.

أمريكا وإيران؛ سياسة حافة الهاوية

تحاول الولايات المتحدة بعد انسحابها من الاتفاق النووي في أيار/مايو ٢٠١٨ ممارسة أقصى حد من الضغوطات على إيران، لثنيها عن مشروعها التوسعي في الإقليم، وإعادة صياغة الاتفاق النووي، وإيجاد آلية واضحة ومحددة لكيفية التعامل مع برنامج صواريخها الباليستية، والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدخول جميع المواقع السرية ذات الأنشطة النووية.

لا ريب أنّ الضغوطات الراهنة التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران، هي الأشدّ على الإطلاق منذ نشوء الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩، حيث سعت الولايات المتحدة إلى فرض العقوبات على كثير من القطاعات الاقتصادية الحيوية الإيرانية، وتفسير صادرات النفط، وتضييق الخناق على أعمدة النظام الإيراني وفرض العقوبات عليهم، ومن بينهم المرشد الأعلى علي خامنئي ووزير الخارجية جواد ظريف، كذلك وضعت الحرس الثوري على قوائم الإرهاب، وهو الذي، فضلاً عن دوره في زعزعة أمن الإقليم من خلال ذراعه الخارجية فيلق القدس، يسيطر أيضاً على اقتصاد ومقدرات البلاد.

ما زال بحوزة الولايات المتحدة الكثير من العقوبات على إيران وحلفائها، ومنها مشروع قانون "أمّ العقوبات" الذي يُعدّ الكونغرس، والذي يتضمن إنهاء المساعدة الدولية للحكومة اللبنانية والمقدرة بنحو ٧٠ مليون دولار سنوياً، وذلك في سبيل تضيق الخناق على حزب الله، كما يتضمّن تمديد قرار حظر التسليح على إيران الذي ينتهي في أكتوبر من هذا العام حسب الاتفاق النووي، والذي يهدف أيضاً إلى حرمان روسيا والصين من إبرام أي صفقة أسلحة مع إيران، قد تستغلّها الأخيرة في تهديد أمن المنطقة.

لا شكّ أنّ سياسة الضغوطات القسوى التي تمارسها إدارة ترامب ضد إيران، ألحقت الكثير من الضرر بإيران، على الصعيدين الخارجي والداخلي، فالعقوبات الاقتصادية أربكت النظام وجعلته شبه معزول، كذلك زادت من حدة الضغط الشعبي على النظام، نظراً لأنّه بات يريزح تحت عبء هذه العقوبات ويعاني الأمرين منها.

لكن في المقابل يرى بعض المحللين أنّ هذه السياسة لن تُجدي نفعاً مع دولة لها باعٌ طويل في إدارة الأزمات والتأقلم معها والمراوغة واللعب على عامل الوقت، ويرون أنّ تركيبة النظام الإيراني من الداخل، وعلاقاته المتشابكة خارجياً، تحول دون إحداث هذه الضغوطات التغيير المرجوّ والمُرتقب.

كما أنّ هذه العقوبات لن تكون بالغة التأثير على المؤسسة الدينية والحرس الثوري اللذين يُديران البلاد عملياً، فالحرس الثوري مازال مسيطراً على ممّرات وطرق التهريب، وبإمكانه استدرار الأموال من خلالها. لذلك فإنّ التأثير الأكبر سيكون على الشعب الذي يزداد جوعاً ويأساً يوماً إثر آخر.

إذا ما استذكرنا مجريات الأحداث بين أمريكا وإيران، نجد أنّ إيران أيضاً بادرت إلى اللعب بنفس الطريقة التي تلعبها أمريكا، فهي أيضاً تودي بالأمر إلى حافة الهاوية، وتواجه سياسة الضغوطات القسوى بسياسة ما يسمّى بـ "المقاومة القسوى"، ولعلّ إسقاط الطائرة الأمريكية المسيرة في ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٩ والهجوم على الناقلات ومنتشأة أرامكو وأيضاً قصف قاعدتين أمريكيتين في الأنبار وأربيل، ردّاً على مقتل سليماني، وتقليص التزاماتها بالاتفاق النووي ورفع مستوى تخصيب اليورانيوم، وإطلاقها أوّل قمر صناعي عسكري في نيسان/ أبريل الفائت، ومؤخراً إرسال ناقلات تحمل البنزين إلى فنزويلا، في تحدٍّ استعراضيٍّ سافر للولايات المتحدة، يؤكد صحّة هذا الاعتقاد.

لا شكّ أنّ الطرفان لا يُريدان خوض حربٍ تقليدية مجهولة العواقب على مستوى الأمن الإقليمي، وذلك على الرغم من التهديد الدائم من قبل الولايات المتحدة أنّها ستلجأ إلى الخيار العسكري لو اضطرّ الأمر لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي، حيث جاء آخر هذه التهديدات على لسان رئيس مجموعة العمل الخاصة بإيران في وزارة الخارجية الأمريكية

برايان هوك، أثناء زيارته الأخيرة إلى إسرائيل، حين قال: "إنّ الرئيس الأمريكي لن يسمح أبداً لإيران بامتلاك السلاح النووي". وسرعان ما جاء الردّ من المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمّد موسوي، الذي وصف هذا الخيار العسكري الأمريكي بـ "الخيار العفن" الذي هدّد الكثير من الرؤساء الأمريكيين السابقين إيران به من قبل.

ملاحح الوصول إلى طريق مسدودة

يبدو لنا ممّا سبق أنّ إيران لن تذهب للجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة وفق شروط الأخيرة. فليس من السهل على إيران التخلّي عن مشروعها التوسعي الذي دأبت على تأسيسه منذ تأسيس النظام الإسلامي فيها، لخوض معاركها في أراضٍ بعيدة عن حدودها إذا استدعت الحاجة. كذلك نجد أنّ إدارة ترامب مصمّمة على المضيّ قدماً في سياسة العقوبات الصارمة ضد إيران، ومحاولة إخضاعها، على الرغم من محاولة الطرفين بين الحين والآخر الميل إلى التهدئة وإعطاء فرصة للطرف الآخر لمراجعة حساباته ومواقفه، وبدا ذلك جلياً في تصريحات قادة البلدين، حيث صرّح الرئيس الإيراني حسن روحاني في مناسبات عديدة استعداد بلاده للحوار مع أمريكا شريطة أن تحترم الأخيرة القواعد الدولية والأ تفرض أمراً بالتفاوض، كذلك حاول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أيضاً التخفيف من شدّة احتدام الصراع بين البلدين من خلال قوله أنّهم لا يسعون إلى تغيير النظام في إيران، وأنّ بإمكان إيران أن تصبح دولة عظيمة، إذا ما أذعنت لشروط للولايات المتحدة، كما يرى البعض أنّ إقالة ترامب لمستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون، الذي كان من أكبر دعاة توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، تحمل أيضاً رسالة إلى الجمهورية الإسلامية، تعلن من خلالها عن التخفيف في حدّة الموقف الأمريكي تجاه إيران، والذي كاد أن يشعل فتيل حرب كارثية.

كما أنّ عمليّة تبادل السجناء بين البلدين تعبّر أيضاً عن هذا الميل، وتعتبر مؤشراً على ضرورة إيجاد مخرج لهذا التصعيد، وتجنّب الحرب التي لا يريدها الطرفان بكلّ تأكيد.

لعلّ سبب بلوغ الأزمة هذه الدرجة من التعقيد بين الطرفين، كما يراه ماركو كارنلوس، السفير الإيطالي السابق في العراق هو انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ ٤٠ عاماً، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم فهم أحدهما للآخر بشكلٍ جيّد، كما أنّ ذلك يزيد من احتمالية حدوث خطأ في الحسابات من الطرفين، إذ لا يعرف أيّ منهما كيف تؤثر تصرّفاتهما على الأحداث السياسية الداخلية لكلّ منهما، ما يدفع بالطرفين نحو المواجهة.

تأثير التصعيد الأمريكي على نفوذ إيران في المنطقة

لا شك أنّ النفوذ الإيراني في الإقليم تلقى ضربةً شديدةً بعد تصفية الجنرال سليمانى، الذي كان مهندس تعزيز العمق الاستراتيجي الإيراني في المنطقة. زاد من تأثير الضربة، العقوبات الأمريكية المتزايدة على إيران ومواليها، وعجز الجنرال اسماعيل قآني عن سدّ الفراغ الكبير الذي تركه سلفه، وكان من أحد نتائج العقوبات الأمريكية على إيران، تخفيض الدعم المالي الذي تقدّمه إيران إلى ميليشياتها، حيث ذكرت وسائل إعلام إيرانية معارضة أنّ الجنرال قآني جلب خواتم فضة للميليشيا^{٢٠٠} الموالية لإيران في العراق، بدل الأموال التي كانت تُعقد عليهم في وقتٍ سابق.

لعلّ أكثر ما ألم إيران هو تلقي نفوذها في العراق ضربة موجعة، إذ يُعتبر العراق بوابتها لنقل الأفراد والأموال والسلاح إلى جماعاتها في باقي مناطق نفوذها.

كما أنّ انتخاب مصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء، ساهم كثيراً في إرخاء قبضة إيران عن العراق، إذ تعتبر إيران الكاظمي موالياً لأمريكا، كما تتهمه بالمساعدة في قتل سليمانى. واتخذ الكاظمي في هذا الصدد مواقف صارمة من نفوذ إيران في العراق وذلك من خلال فرض حصول الجنرال قآني القائد الجديد لفيلق القدس، على تأشيرة دخول إلى العراق، كما أنّ الأمن العراقي داهم، بأوامر منه، في ٢٥ حزيران/يونيو الفائت، مقرّاً لحزب الله الموالي لإيران، والمصنّف ضمن قوائم الإرهاب الأمريكية، وألقى القبض على ثلاثة عشر عنصراً منهم، بسبب حيازتهم على صواريخ مُعدّة للإطلاق.

كما أنّ غالبية الشعب العراقي أيضاً ضاقوا ذرعاً من التدخل الإيراني في شؤون بلادهم، وتحويل إيران الأراضي العراقية إلى ساحة مواجهة مع خصومها، يكون المتضرر الأكبر فيها هم الشعب العراقي. حيث أظهر استطلاع رأي أجرته منظمة مستقلة أنّ موقف الرأي العام العراقي تجاه إيران قد انخفض أربعة أضعاف خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حيث كانت نسبة قبول إيران ٧٠% عام ٢٠١٧، لتصبح ١٥% خلال هذا العام.

في سوريا أيضاً تواجه إيران عقبات كبيرة في تثبيت نفوذها، من خلال جماعاتها، ولعلّ أبرز هذه العقبات هي الضربات الجوية الاسرائيلية المكثفة لأيّ نقطة تشبه فيها بوجود مواقع عسكرية إيرانية فيه، ولا شك أنّ هذه الضربات هي بتنسيق أمريكي، وهي أيضاً وسيلة من وسائل الضغوطات القسوى التي تمارسها الولايات المتحدة على إيران.

^{٢٠٠} الجنرال قآني جلب خواتم فضة للميليشيا

من الناحية الاقتصادية، فإنّ قانون قيصر يستهدف بشكلٍ مباشرٍ إيران أيضاً، ويُضعف قدرتها على تمويل ميليشياتها، كما تمنعها من تحقيق طموحاتها في المشاريع التي تخطّط لها، ولا سيّما تلك المتعلّقة منها بإعادة الإعمار.

لكن على الرغم من كلّ هذه الضغوطات، إلّا أنّه من المستبعد خروج إيران من سوريا بسهولة، على الرغم من اتفاق كلّ من أمريكا وروسيا وإسرائيل على هذه المسألة، فإيران عملت خلال الحرب السورية على إنشاء حاضنة شيعية لها مدعومة بميليشيات موالية لها تعمل على تحقيق أجندها، كما أنّ إحدى أهمّ قطعات الجيش السوري وهي الفرقة الرابعة مواليةٌ لإيران، فضلاً عن امتلاك إيران أحد عشر قاعدة عسكرية في الأراضي السورية؛ في حلب وحمص ودير الزور وخمس عشرة قاعدة تابعة لحزب الله، وذلك بحسب تقرير لمجلة فورين بوليسي الأمريكية عام/٢٠١٨. ولعلّ ما كشفه عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية البرلمانية في إيران، حشمت الله فلاحت بيشه^{٢٠١}، قبل أيام، حول أنّ إيران أنفقت ما يقارب ٣٠ مليار دولار في الصراع الدائر في سوريا، وينبغي استرجاع هذه الأموال، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد قتلى إيران العسكريين البالغ نحو ٢٥٠٠ عسكرياً، بينهم ضباط ومستشارين كبار في الحرس الثوري، وظهور الجنرال اسماعيل قانّي في مدينة البوكمال السورية مؤخراً، وتعهده بإكمال مسيرة قاسم سليمانّي، كلّ هذا يدفعنا إلى التفكير بأنّ إيران ستتمسّك بالبقاء في سورية، وستحاول كسب المزيد من الوقت، وممارسة سياسة "الصبر الاستراتيجي" التي تبرع فيها، لتثبيت نفوذها، وانتظار حصّتها المأمولة من الصراع الدائر في سورية، لتعويض بعض الخسائر والأضرار الاقتصادية الجسيمة التي لحقت بها إلى الآن.

إيران وإسرائيل؛ حرب من نوع أخرى

ثمة حرب أخرى خفية^{٢٠٢} تدار بين إسرائيل وإيران وهي الحرب السيبرانية (الإلكترونية)، حيث تعرّضت إسرائيل في ٢٤ نيسان/ أبريل الفائت إلى هجمة سيبرانية إيرانية أصابت مرافق المياه والصرف الصحيّ وعطلت أنظمة الكمبيوتر لمرافقها المائية، وسرعان ما جاء الردّ الإسرائيلي، حيث شنّت إسرائيل هي الأخرى في ٩ أيار/ مايو هجمة استهدفت أكبر ميناء إيراني في بندر عبّاس.

وقد بلغت هذه الحرب أوجها في الأيام القليلة الماضية، حيث بدأت الهجمات الإسرائيلية (وذلك بحسب تسريبات حصلت عليها رويترز من مسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى يتهمون

^{٢٠١} حشمت الله فلاحت بيشه.

^{٢٠٢} صحيفة تكشف تفاصيل معركة سيبرانية بين إسرائيل وإيران

فيها إسرائيل بالوقوف وراء هذه الهجمات) تطال مواقع لإنتاج الوقود الصلب الذي تستخدمه إيران للصواريخ الباليستية وأجهزة الطرد المركزي في طهران وأصفهان، وألحقت أضراراً كبيرة بهذه المواقع، وهذه الضربات من شأنها أن تعيق المساعي الإيرانية في تطوير قدراتها الصاروخية والنوية لفترة محددة.

خروج إيران من سورية عبارة عن أمنيات

على الرغم من تصميم إسرائيل على خروج إيران من سوريا، إلا أنّ المسؤولين الاسرائيليين يدركون صعوبة تحقّق هذا الأمر، ولعلّ الضربات الإسرائيلية^{٢٠٣} التي استهدفت مؤخراً شحنة أسلحة قادمة من إيران ومواقع لتعديل دقة الصواريخ في ريف السويداء، تُعتبر بمثابة ناقوس خطر لإسرائيل، يكشف عن عدم نيّة إيران الخروج من سورية، لكن في الوقت نفسه فإنّ إسرائيل مصمّمة على خروج إيران من سوريا، ويظهر ذلك جلياً في تصريحات المسؤولين الإسرائيليين ومنهم وزير الدفاع "نفتالي بينيت" الذي يقول في هذا الصدد: "نحن مصممون، وأكثر تصميماً بالنسبة لخروج إيران من سوريا، سوريا مغامرة على بعد ١٠٠٠ ميل من طهران، لكنها بالنسبة لنا هي الحياة"، لكن على الرغم من ذلك، يبدو أنّ إسرائيل وصلت إلى قناعة بأنّ إخراج إيران من سوريا أمرٌ يصعب تحقيقه في الوقت الراهن، ويدعم هذا الاعتقاد قول رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية^{٢٠٤} السابق "عاموس يادلين" بأنّ خروج إيران من سوريا هو عبارة عن أمنيات.

وفي الختام، وبحسب المعطيات، يمكننا القول أنّ الوضع الداخلي الإيراني سيزداد تأزّماً، ومن الممكن أن ينفجر في أيّ لحظة، في ظلّ الأزمة الاقتصادية الخانقة والاحتقان الشعبي المتزايد، وغياب أيّ حل مرتقب للأزمات المتراكمة التي باتت تخنق الشعب الإيراني. ثمة أيضاً كارثة أخرى قد تعرّض حياة الشعب الإيراني والمنطقة لخطرٍ جديدٍ من نوعه، وهو الإشعاعات التي قد تنبعث من المواقع النووية التي باتت تُستهدف مؤخراً.

قد نشهد أيضاً عاماً ساخناً لجهة تصعيد المواجهة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، ولعلّ ملامح هذا التصعيد بدأت تتضح مع الاستهداف، غير المعلن، من قبل إسرائيل لموقع "بارجين" و"نطنز"، ومواقع أخرى لإنتاج الوقود الصلب للصواريخ وأجهزة الطرد المركزي، ومن المتوقع حدوث ردّ إيراني مماثل، في حال تأكيد إيران تعرّضها

^{٢٠٣} المرصد السوري: مقتل ٥ إيرانيين بغارات إسرائيلية على مواقع للنظام.

^{٢٠٤} جنرال إسرائيلي متقاعد يحذر: إيران سترد على الهجمات المنسوبة لإسرائيل في سوريا.

لهجمات إسرائيلية، من خلال هجمات سايبيرية، وقد تتطوّر أيضاً إلى إطلاق صواريخ باتجاه إسرائيل، من المناطق التي تتواجد فيها أطراف موالية لإيران.

كما أنّ الولايات المتحدة، ستمارس المزيد من الضغوطات على إيران، وقد تلجأ إلى تفعيل "آلية الزناد" في الاتفاق النووي لفضّ الخلاف، والذي من شأنه أن يعيد العقوبات النووية المفروضة على إيران قبل إبرام الاتفاق النووي، وستعمل على تحويل الملف إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار أممي بشأن إيران.

في كلّ الأحوال فإنّ الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتان طالما هدّدتا بأنّهما لن تسمحا لإيران بامتلاك السلاح النووي، هما المعنيتان بإيجاد حلّ سريع لمشكلة إيران، لأنّ الأخيرة، وبحسب الكثير من الخبراء ستكون قادرة على امتلاك السلاح النووي خلال عامٍ واحد، وهذا ليس من شأنه أن يقضّ مضجع إسرائيل وأمريكا وحسب، بل الدول الأوربية، ودول المنطقة أيضاً، لأنّ الجميع يدرك أنّه في حال حدوث ذلك، فإنّ موقف إيران سيزداد قوّةً وستدعم قوّتها النووية نفوذها التوسعي وتدخّلاتها في المنطقة، وسيكون الحلّ حينها شبه مستحيل، وسنكون أمام تهديدات ومغامرات نووية قد تعرّض العالم بأسره إلى الخطر.

إيران وضرورة إعادة الحسابات

مركز الفرات للدراسات

يعتبر الكثير من المراقبين للشأن الإيراني وصول الديمقراطيين إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، بمثابة بارقة الأمل، التي كان النظام الإيراني في انتظارها، خلال فترة تحمّله وطأة العقوبات غير المسبوقة التي فرضت على إيران في ظلّ إدارة ترامب.

لقد أجاد النظام الإيراني سياسة اللعب على حافة الهاوية مع الولايات المتحدة، منذ انسحاب الأخيرة من الاتفاق النووي في أيار/مايو ٢٠١٨، وانتهاجها سياسة الضغوطات القصوى، التي سعت إلى إصابة الاقتصاد الإيراني بحالة من الشلل، وبالتالي دفع النظام في إيران للجلوس إلى طاولة المفاوضات، وفقاً للشروط الأمريكية.

كادت الحرب أن تشتعل بين الطرفين في عدّة مناسبات؛ منها عندما أسقطت إيران طائرة مسيرة أمريكية من نوع (آر كيو - ٤ غلوبال هوك) بصاروخ للحرس الثوري في ٢٠ تموز/ يوليو من العام الفائت، حيث قرر ترامب حينها شنّ ضربة عسكرية على عدة مواقع في إيران، إلا أنه تراجع عن العملية قبل عشر دقائق من تنفيذها [1]، بعد التحذيرات من خطورة عواقب مثل هذه الهجمات، والتي وُضعت بين يديه من قبل الخبراء والمستشارين، كذلك عند اغتيال الرجل الثاني في إيران، قاسم سليماني، الذي يعتبر مهندس العمق الاستراتيجي لإيران في المنطقة، والرّد الإيراني الذي أعقب ذلك، من خلال قصف قاعدتين أمريكيتين في العراق بصواريخ باليستية، أسفر عن إصابة عشرات الجنود الأمريكيين بإصابات بليغة، بحسب ما تمّ الكشف عنه لاحقاً.

إذاً الطرفان يتحاشيان ووقوع حربٍ شاملة، تكون عواقبها مجهولة، لأنّ الحرب إن وقعت لن تكون ساحتها إيران وحسب، بل ستشتعل أيضاً في دول الجوار، من خلال أذرع إيران التي هيأتها لمثل هذه الحرب.

هل أثمرت سياسة الضغوطات القصوى التي انتهجها ترامب ضد إيران؟

ينقسم المحللون في هذه المسألة إلى فريقين؛ حيث يرى فريق أنّ هذه السياسة ألحقت ضرراً كبيراً بالنظام الإيراني؛ من خلال السعي إلى خنقه اقتصادياً؛ الأمر الذي من شأنه أن يحدّ طموحاته النووية والصاروخية والتوسعية، كذلك تأليب الداخل الإيراني عليه.

فريقٌ آخر يرى عكس ذلك، ويعتبر أنّ سياسة ترامب ضد إيران لم تكن ذات تأثير عميق على النظام الإيراني، فالنفت ما يزال يُصدر إلى دول مثل الصين وفنزويلا وسوريا ولو بنسب أقل من ذي قبل، والعقوبات الاقتصادية إن كان لها تأثير فهو تأثير على الحكومة والشعب، وليس على من يديرون إيران فعلياً، وهم المؤسسة الدينية والحرس الثوري والشبكات المرتبطة بهما، فالحرس الثوري يجني سنوياً مليارات الدولارات من تهريب المخدرات والنفط، وذلك بحسب تقارير أمريكية، فضلاً عن الأموال الطائلة التي يحصلون عليها من عمليات غسل الأموال وتحويل الأموال بشكل غير مباشر إلى إيران[2].

من المؤشرات التي تدل أيضاً على عدم نجاعة سياسات ترامب ضد إيران، لجوء الأخيرة إلى توقيع اتفاق استراتيجي مع الصين بقيمة ٤٠٠ مليار دولار لمدة خمسة وعشرين عاماً، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز قوة ألدّ عدوين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما أنّ الشرخ الحاصل بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، ولا سيما دول “الترويكا”؛ ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، التي وقعت في وجه مطالبة ترامب لمجلس الأمن في إعادة فرض العقوبات الأممية على إيران؛ نتيجة خرقها للاتفاق النووي، يعتبر أيضاً أحد هذه المؤشرات.

أضف إلى ذلك ازدياد وتيرة النشاط النووي والصاروخي الإيراني؛ خلال احتدام صراعها مع الولايات المتحدة، فقد رأينا إنتاج صواريخ باليستية جديدة تحمل اسم قاسم سليمانى وأبو علي المهندس، القيادي في الحشد الشعبي الذي قتل مع سليمانى بضربة من طائرة مسيرة أمريكية، فضلاً عن ازدياد تشدد إيران في الملف النووي، من خلال زيادة تخصيص نسبة اليورانيوم، وكذلك إنتاج أجهزة الطرد المركزية.

وفيما يتعلق بحركات الاحتجاجات في الداخل، التي كانت الأزمة الاقتصادية إحدى الأسباب الرئيسية في انطلاق شرارتها، نجد أنها لم تترك تأثيراً يُذكر على النظام الإيراني، بل نجد أنّ النظام عمد إلى قمعها بشكلٍ أكثر وحشية من ذي قبل، دون اكتراث بأيّ تداعيات قد تتجم عن ذلك، حيث قتل أكثر من ألف وخمسمائة مدني بينهم نحو عشرين طفلاً خلال بضعة أيام، في احتجاجات البنزين في نوفمبر تشرين الثاني/ ٢٠١٩، الأمر الذي اعتبره تقرير منظمة العفو الدولية الصادر قبل أيام، في الذكرى الأولى للاحتجاجات، جريمة دولية[3].

أما من ناحية نفوذ إيران الإقليمي في المنطقة، فإن وكلاءها ما زالوا يلعبون الأدوار المسندة إليهم في العراق وسوريا ولبنان واليمن؛ وغيرهم من المناطق، وما زالت تشكل تهديدها المعهود لإسرائيل؛ ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ففي العراق نجد أنّ الهجمات ضد المصالح الأمريكية ما زالت تحدث بين الفينة والأخرى، كما أنّ فيلق القدس ما زال متمركزاً في سوريا، بل وينشط في المنطقة الجنوبية على حدود إسرائيل، على الرغم من وجود اتفاق إسرائيلي روسي أمريكي غير معلن؛ ينصّ على إبعاد إيران عن حدود إسرائيل في

سوريا، ولعل ما يؤكد صحة هذا القول هو الاستهداف الإسرائيلي، مؤخراً، لأهداف عسكرية إيرانية وسورية، والذي جاء رداً على تجنيد خلية تعمل - بتوجيه إيراني - على زرع حقلٍ من الألغام على حدود الجولان، لضرب الجنود الإسرائيليين.

في اليمن أيضاً، ما زلنا نشهد الدعم الإيراني المتواصل للحوثيين، والقدرات العسكرية المتطورة التي باتوا يمتلكونها، ولا سيما استخدام الطائرات المسيّرة؛ لضرب أهداف ومصالح الدول المعادية لإيران في المنطقة، كما أنّ حزب الله ما يزال مستمراً في صنع الصواريخ الدقيقة بتوجيهات ودعم إيراني. [4]

ولعلّ الإضافة التي لا يمكن إنكارها في سياسة الضغوطات القصوى لترامب ضد إيران؛ بعد انسحابه من الاتفاق النووي، هي حرمان إيران من مزايا الاتفاق النووي؛ الاقتصادية والدبلوماسية، واستعادة الولايات المتحدة قوة ردعها، حيث أنّ القوة الرادعة لأمریکا كانت قد اختفت في أذهان الإيرانيين، ومنهم المرشد علي خامنئي، بعد توقيع الاتفاق النووي؛ الذي أدى إلى تعزيز إيران لقدراتها العسكرية داخل إيران وفي الإقليم، عبر أذرعها. [5]

هل سيكون بايدن منقذاً لإيران من أزمتها المعقدة مع الولايات المتحدة؟

لا شكّ أن أدوات الديمقراطيين في السياسة الخارجية تختلف عن أدوات الجمهوريين، ولو أنّ الاستراتيجية الأمريكية ثابتة لا تتغير.

فمن الجليّ أنّ الديمقراطيين يميلون إلى استخدام القوة الناعمة؛ وترجيح الحلول الدبلوماسية للمشاكل التي تواجههم. وكانوا في سياستهم مع إيران، يقدمون الجزرة على العصا، وذلك لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية، والأمثلة كثيرة على ذلك؛ فقد عملت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية المنتمبة للحزب الديمقراطي عام ١٩٩٩، على التضييق على المعارضة الإيرانية، ووضعت "مجاهدي خلق" على قوائم الإرهاب، وذلك في خطوة يراها الكثيرون؛ ومن بينهم جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، أنه تنازل أمريكي يهدف إلى التطبيع مع إيران، وذلك تمهيداً لإبرام الاتفاق النووي؛ الذي سعت فيه الولايات المتحدة؛ والدول الكبرى إلى وضع الأنشطة النووية الإيرانية السرية تحت مراقبتها، مقابل منح إيران امتيازات اقتصادية كبيرة وإعادتها إلى مسار الدبلوماسية العالمية.

الرئيس أوباما أيضاً أعطى الضوء الأخضر للإيرانيين للتوسع في المنطقة، وكان يرمي من ذلك إلى إعادة الصفاء للعلاقات الأمريكية الإيرانية، وإعادة إيران شرطياً لها في المنطقة، كما كانت في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وحامياً لأمن الملاحة البحرية؛ وانتقال النفط من الخليج إلى أوروبا [6].

لكن السؤال الذي يبرز هنا؛ هو هل سيتبع بايدن النهج الذي سار عليه أوباما، ويعيد إحياء الاتفاق النووي وإعطاء قبلة الحياة لإيران من جديد؟

لقد انتظر الإيرانيون بفارغ الصبر، قدوم اليوم الذي ستغادر فيه إدارة ترامب البيت الأبيض ووصول رئيس ديمقراطي مثل بايدن إلى الحكم، سيما وأنّ بايدن كان قريباً من الاتفاق النووي، وكان نائباً للرئيس أوباما أثناء توقيعه في ٢٠١٥.

هذا القول ينطبق على التيار الإصلاحى والمعتدل في إيران، اللذان يجدان أنه لا بدّ من الحوار مع بايدن، من أجل تجنب بلادهم المزيد من الضغوطات والخسائر والعزلة، لكن التيار الأصولي المتشدد، والذي يتزعمه المرشد الأعلى علي خامنئي، يرفض الحوار، ولا فرق لديه بين الجمهوريين والديمقراطيين، ولديه قناعة راسخة أنّ كليهما يعملان من أجل تحقيق أمن إسرائيل، وإضعاف إيران في نهاية المطاف.

كان الأصوليون معارضين للاتفاق النووي منذ البداية، وعلى ما يبدو أنّهم سيعيدون بسط هيمنتهم على ملف التفاوض النووي، من خلال إعادته إلى مجلس الأمن القومي، بعد أن وضعه الرئيس روحاني - المحسوب على التيار المعتدل - عام ٢٠١٣ تحت إدارة وزير خارجيته جواد ظريف [7].

فعلى الرغم من أن حسن روحاني يتّراس مجلس الأمن القومي، وجواد ظريف هو أحد أعضائه، إلّا أنّ أي قرار يصدر عن المجلس يجب أن يحظى بموافقة خامنئي شخصياً، قبل تنفيذه.

مما لا شك فيه؛ أنّ هناك عقبات كثيرة في طريق إعادة التوافق بين الولايات المتحدة وإيران، سيما وأنّ إدارة ترامب قد وضعت الكثير من العراقيل في هذا الطريق، والتي يصعب على الإدارة الجديدة تجاوزها بسهولة خلال فترة وجيزة، بل ويمضي الأمر إلى أبعد من ذلك، فترامب يحاول خلال الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية أن يزيد من هذه العقبات في طريق خصمه الديمقراطي بايدن، من خلال فرض سلسلة من العقوبات الجديدة على إيران، تتعلق بملف حقوق الإنسان داخل إيران وزعزعة الأمن الإقليمي، وهي أمورٌ سيكون بايدن معرضاً للمساءلة أمام الداخل الأمريكي في حال تجاوزها أو المساومة عليها.

أضف إلى ذلك أنّ مسألة تطور القدرات العسكرية لإيران، وتدخلاتها الإقليمية، باتت تشكل مصدر قلق كبير لحلفاء الولايات المتحدة، ولا سيما إسرائيل، وهي ستحاول اللجوء إلى كل السبل؛ لعدم عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، لا سيما وأنها كانت من أشد المعارضين لتوقيعه، كما أنّها كانت أحد الأسباب وراء انسحاب ترامب منه، بعد التمكن من سرقة وثائق هامة متعلقة بالبرنامج النووي الإيراني عام ٢٠١٦، عبر عملية نوعية للموساد، والكشف فيها عن وجود نشاط سري تمارسه إيران خارج بنود الاتفاق.

بالنسبة لإيران أيضاً ستكون هناك عقبات للعودة إلى التوافق مع الولايات المتحدة، فضلاً عن تمسكها بالمسائل التي تعتبرها من مبادئ عقيدتها العسكرية، والتي ترفض المساومة عليها، توجد مسألة أخرى قد تكون من ضمن حسابات الإيرانيين، وهي زعزعة ثقة حلفائها الروس والصينيين بها، في حال حدوث تقارب بين إيران والولايات المتحدة.

يعتقد الكثيرون أنّ بايدن سيتبع سياسة تتسم بالوسطية؛ بين الليونة التي أبدأها أوباما تجاه إيران؛ وبين التشدد الذي انتجهه ترامب، وبحسب تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية؛ فإنّ الاستراتيجية التي وضعها طاقم فريق بايدن؛ ستكون مفاوضات على مرحلتين مع الإيرانيين، حيث ستبدأ مفاوضات المرحلة الأولى منذ دخول بايدن إلى البيت الأبيض، لكن المفاوضات الحقيقية ستترتّب إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية في حزيران من العام القادم، ليتم توقيع اتفاق حقيقي؛ ودون ثغرات مع الإيرانيين.

فالتوقعات تشير إلى أنّ الأصوليين هم المرشحون للوصول إلى الرئاسة في إيران، ويتجلى ذلك من خلال إقصاء الإصلاحيين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في شباط الفائت، واستلام “محمد باقر قاليباف”، الأصولي، والضابط السابق في الحرس الثوري، رئاسة مجلس الشورى الإسلامي.

وعليه، فإنّ بايدن سيرغب في التوصل إلى توافق مع الأصوليين، الذين كانوا ينبرون في كل مناسبة إلى التهمج على الرئيس روحاني، الذي كان ميالاً إلى الانفتاح على الغرب لتحقيق المكاسب الاقتصادية، وتعزيز وجود إيران في الدبلوماسية العالمية.

لكن؛ لا يبدو أنّ المهمة ستكون سهلة أمام الرئيس الأمريكي الجديد، في ظل تعهد بايدن بالتزامه بمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، والتصدي لتدخلات إيران في الإقليم؛ وزعزعة أمنه، إضافةً إلى التصدي لبرنامج صواريخها الباليستية ومحاسبة النظام على انتهاكات حقوق الإنسان.

فمسألة تطوير الصواريخ الباليستية تعتبرها إيران حقاً مشروعاً لها في تعزيز قدراتها الدفاعية، وقد رفض خامنئي نفسه، مناقشتها أثناء بدء المفاوضات النووية بين إيران والقوى العالمية الكبرى عام ٢٠١٣، وهذا الأمر ينسحب على باقي أركان النظام الإيراني أيضاً، الذين يعتبرون هذه المسألة عقيدة ثابتة لنظام الجمهورية الإسلامية برمتها، حيث يعتبر عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني يعقوب رضا زادة، أنّ برنامج إيران الصاروخي، وعلاقة إيران بحلفائها في المنطقة، هما ركيزتان أساسيتان لاستراتيجية “الردع” التي تنتهجها إيران، وهي أمور لا يمكن التفاوض عليها.

وبالتالي فإنّ هذه الاستراتيجية لن تكون قابلة للتغيير، ما دامت الأسس النظرية والثورية، للثورة الإسلامية، تنطلق من حماية حق “المستضعفين” أمام “المستكبرين”، الذين تأتي في

مقدمتهم أمريكا وإسرائيل، وما دامت إيران تعتبر تدخلها في دول المنطقة دفاعاً عن حقوق المسلمين، وذلك استناداً إلى المادة (١٥٢) من الدستور الإيراني الذي تلزم فيها إيران نفسها بالدفاع عن حقوق جميع المسلمين في العالم.

ولا ريب أنّ هذا الشعار الذي ترفعه إيران الإسلامية، وتبرر به تدخلها في دول الجوار، هو ليس إلا لتعزيم ما تسميه بـ “العمق الاستراتيجي”، وتوسيع نطاق المعركة في حال نشوبها مع الولايات المتحدة أو إسرائيل، وإدارتها من خارج حدود إيران، من خلال أذرعها التي أنفقت عليهم أموالاً طائلة، وسلحتهم بأسلحة وصواريخ دقيقة غير تقليدية.

لعلّ السيناريو المحتمل لما يمكن أن يقوم به بايدن تجاه إيران، هو التفكير بنزع فتيل الأزمة بين الطرفين، وقد يتجلى ذلك من خلال إرسال رسائل من شأنها طمأنة الجانب الإيراني، والتعبير عن عدم الرغبة في التصعيد، وانتهاج سياسة مختلفة عن سياسة الإدارة الأمريكية السابقة.

ويرى بعض المحللين، أنّ هذه الخطوات قد تتمثل في رفع قيود السفر إلى الولايات المتحدة عن بعض المسؤولين الإيرانيين، مثل وزير الخارجية محمد جواد ظريف [8]، ورفع بعض العقوبات الاقتصادية عنها.

أما إيران، فعلى الأرجح أنها أرسلت رسالة إيجابية للإدارة الأمريكية الجديدة، من خلال إلغائها رسمياً مظاهرات الذكرى الواحدة والأربعين لاحتحام السفارة الأمريكية [9] في طهران، وستعزز إيران أكثر من المحتوى الإيجابي لهذه الرسالة، إذا ما بادرت بتهنئة بايدن لدى دخوله البيت الأبيض وتسلمه مفاتيحه بشكلٍ رسمي.

طبول الحرب في الوقت بدل الضائع

تفيد تقارير إعلامية أمريكية بوجود نية لدونالد ترامب للقيام بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الرئيسية في إيران، قبل انتهاء ولايته، وتسلم خلفه جو بايدن السلطة بشكل رسمي.

حيث اجتمع ترامب مع كبار مستشاريه في البيت الأبيض، لتحديد الخيارات المحتملة لشن ضربة عسكرية ضد الأهداف الإيرانية، إلا أنّ هؤلاء المستشارين، ومن بينهم معاونه مايك بنس ووزير الخارجية مايك بومبيو، حاولوا دفعه إلى التخلي عن هذه الفكرة، خشية أن تؤدي هذه الضربات إلى اندلاع حرب شاملة.

إنّ من أهم الأسباب التي تدفع ترامب إلى التفكير بشن حملة عسكرية جوية ضد إيران؛ هو وضع أكبر حجم من العراقيل في طريق بايدن لجعل العودة إلى الاتفاق النووي أكثر صعوبة،

فهذه الضربات إن تمت، حتى وإن لم تتطور إلى حرب شاملة تشمل الإقليم بأسره، فإنها ستؤدي إلى ازدياد تآزم العلاقة بين الطرفين، وتعقدها أكثر، مما هي عليها الآن، ومن المؤكد أنّ هذا هو ما يسعى إليه حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وفي مقدمتهم إسرائيل والسعودية، اللتين تعتبران حصول إيران على القنبلة النووية كارثة حتمية لهما.

أما السبب المباشر؛ الذي يدفع ترامب إلى التفكير بشن هذه الضربات، هو التقرير الذي صدر مؤخراً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حول أنّ مخزون إيران من اليورانيوم زاد بمقدار ١٢ مرة عما هو مسموح به في الاتفاق النووي، إضافةً إلى منع إيران مفتشي الوكالة إلى موقع آخر مشتبه به.

وُعتبر منشأة “نطنز” التي تعرضت في تموز/ يوليو الفائت، لحدوث تفجير في محيطها، مصدر قلق الدول المناهضة للنشاط النووي الإيراني، وهي من ضمن المراكز التي يفكر ترامب في قصفها.

لكن هل سينفذ ترامب في الأسابيع الأخيرة من وجوده في البيت الأبيض مخططة لضرب إيران؟

من خلال التمعن في سياق صعود الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، يتبيّن لنا أنّ هذه الضربات مستبعدة الحدوث، فعدا عن احتمالية تطور الصراع إلى حرب واسعة غير معروفة النتائج، يوجد الآن انقسام دولي حول إيران، ومن المؤكد أنّ الكثير من الدول الكبرى في العالم لن تؤيد نشوب حرب بين الطرفين، مثل روسيا والصين وحتى حلفاء الولايات المتحدة الأوربيين، الذين يناهضون في قرارة أنفسهم مساعي الولايات المتحدة في فرض هيمنتها على صناعة القرار العالمي، فضلاً عن مصالحهم الاقتصادية مع إيران، والتي أضر بها انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي، إضافةً إلى فوبيا اللاجئين التي تعاني منها أوروبا، حيث من المتوقع في حال اندلاع حرب بين الطرفين؛ أن تنطلق أمواج اللاجئين الإيرانيين صوب الدول الأوروبية.

عدا عن ذلك، نجد أنّه من الصعوبة بمكان، أن تتمكن أمريكا من خلال هذه الضربات من إحداث تغيير حقيقي لما هو عليه الحال الآن، فإيران تمتلك جغرافية جبلية واسعة ويصعب تحديد جميع المنشآت النووية السرية وقصفها، وبحسب الخبراء فإنّ منشأة نطنز، الذي تعتبر أهم منشأة نووية إيرانية، إلى جانب منشأة فوردو، تم إنشاؤها بمساحة تبلغ ١٠٠ كم^٢ تحت الأرض [10]، وهي مصممة ضد الضربات الجوية، ويذهب بعض الخبراء إلى أبعد من ذلك، من خلال القول بأنها مصممة ضد القنابل النووية أيضاً.

وعليه، نظراً لعدم حدوث أي تغيير يذكر في أوراق القوة لدى إيران، التي دأبت على تعزيزها لحرب غير متكافئة مع أمريكا منذ سنوات طويلة، فإنّه يبدو من المستبعد قيام الولايات

المتحدة الأمريكية بعملية عسكرية ضد إيران في الوقت الراهن، سيّما أن فرصاً عدة سنحت لترامب، خلال أزمته مع إيران لضربها، لكنه كان يحجم عن تنفيذها في كل مرة. وفي الخاتمة، يمكننا القول إنه سيكون من الحكمة إذا فكرت إيران بضرورة إعادة حساباتها، وتجنب السير في الطريق المسدود الذي سيزيد من عزلتها والذي سيتسبب بحدوث مآسي كبرى، سواءً في الداخل الإيراني، أو في المنطقة بشكل عام، وإعادة هذه الحسابات ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى، في ظل ما نراه من اصطفافات وتحالفات جديدة، بدأت رقعته تتسع يوماً بعد آخر في المنطقة.

مراجع

- [1] [ترامب "يتراجع في لحظة التنفيذ عن ضربات عسكرية وافق عليها ضد إيران."](#)
- [2] [مصادر تمويل الإرهاب الإيراني في ظل الحصار الدولي.](#)
- [3] ["مجزرة في ظلام دامس": تقرير "العفو الدولية" عن قتل المتظاهرين.. في ظل انقطاع الإنترنت.](#)
- [4] [صحيفة إسرائيلية تكشف أسماء فريق بايدن للتفاوض مع إيران.](#)
- [5] ["أبرامز" لـ"إيران إنترناشيونال": أي اتفاق جديد مع إيران يجب أن يتم بالتشاور مع حلفاء أميركا في المنطقة.](#)
- [6] [إيران وترامب: إشكاليات خمس سنوات من موات الاتفاق النووي](#)
- [7] [إيران وبايدن وتداعيات التفاوض.](#)
- [8] [إيران في انتظار لحظة الحسم مع بايدن.](#)
- [9] [أزمة رهائن إيران.](#)
- [10] [موقعا لبرنامج إيران النووي على خريطة الاستهداف الأمريكي.](#)